نقولا ناصيف

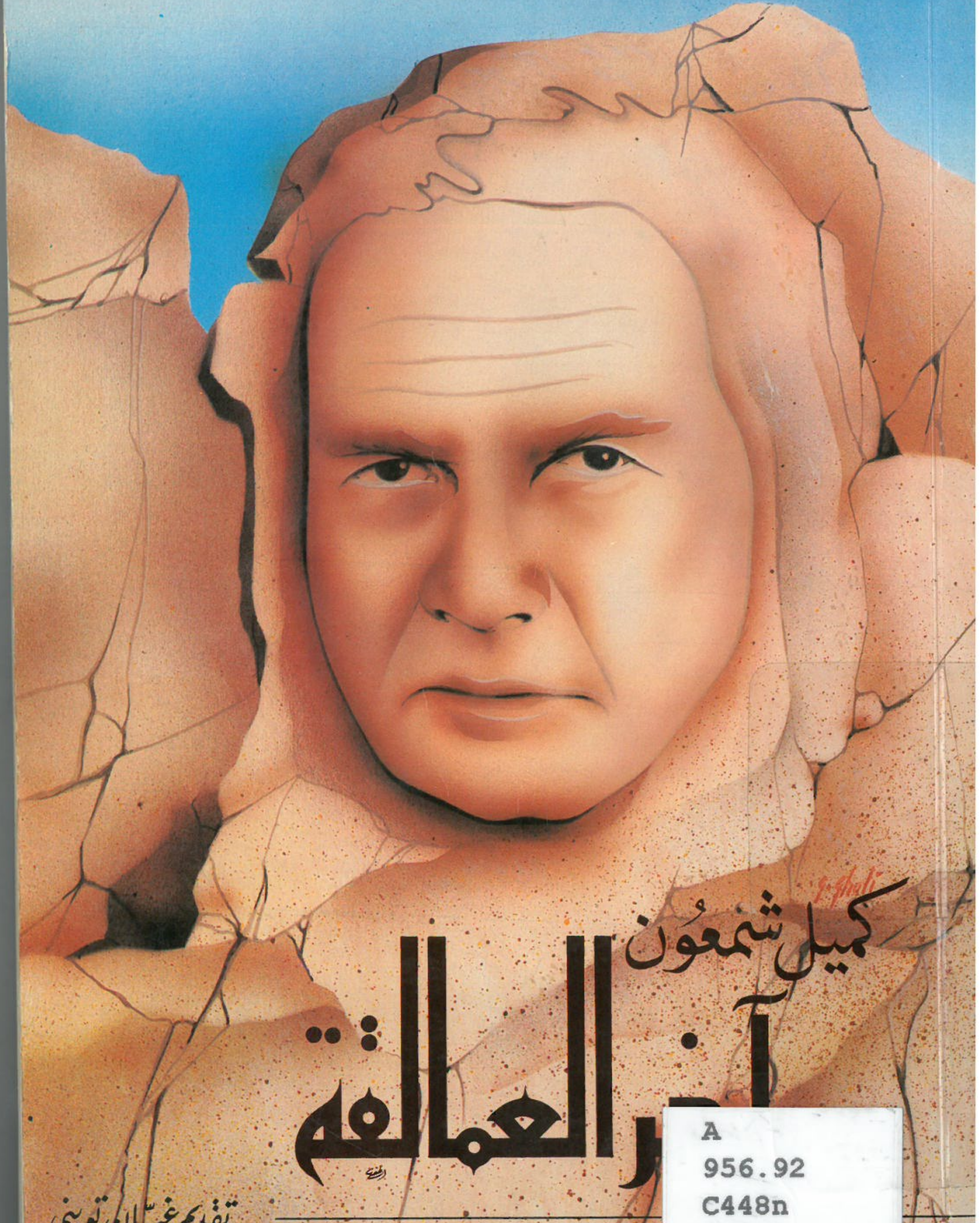

كميل شمعون
آخر العمالقة

تقديم غسان تويني

دار النهار للنشر

A
956.92
C448n
c.1

A
956.92
C448m

نقولا ناصيف

كميل شمعون آخر العمالقة

تقديم غسّان تويني

B.U.C. - LIBRARY
RECEIVED

دار النهار للنشر

© ١٩٨٨ دار النهار للنشر. بيروت – لبنان.

المقـدّمة

آخِرُ العَمالقة، كميل شمعُون

من تراهم يكونون العمالقة حتى يكون كميل شمعون آخرهم؟

الشرط الاول ان يبدو الانسان العملاق عملاقاً في حياته حتى تعترف له بالصفة التاريخية، من غير ان تنتظر وفاته حتى ينصفه تاريخ.

ولعل الشرط الثاني، وهو الابسط، ان يجيء العملاق اكبر من سائر معاصريه في عصر يحتاج الى عملاق.

والعصور التي تنجب العمالقة على احد نوعي طرفي نقيض.

اما العصور الآسنة، فيحرّك العملاق، بمفرده، الامة وتاريخها لينهض بها، يحررها، يقذفها الى فوق...

واما العصور الذهبية الازدهار، والناس كلها كبار يخلقون الامور الكبيرة، فيأتي العمالقة عدة، يتجاورون كل في حقله وكأن الامة كلها عملاقة تعيش فوق مستوى الامم.

* * *

في اي عصر من العصرين كان لبنان عندما صار له كميل شمعون عملاقاً؟

فرادة كميل شمعون انه اجتاز العصرين.

كان عملاقاً لما كان للسياسة في لبنان عمالقة، ولعلها كانت صراعاً بينهم، انما صراعاً على شيء من التناسق كأنما العمالقة يعرف بعضها بعضاً ويحترم بعضها البعض، فتراها تتعامل وفق قواعد خفية، بل سرية، فيها شيء

من السحر فلا يفقه منها عامة الناس غير المظاهر ولا يفهمون . . .

ثم يزول عصر العمالقة، ويزولون الا واحداً هو كميل شمعون، يعمّر اكثر من عصره ولا يتقاعد او يعتزل او يعتكف، بل يشلح بردة ليرتدي اخرى، ويستمر عملاقاً بين الاعتياديين والاقزام، والسحرة الصغار الطامحين الى العملقة الطامعين بعظمتها ولا ثمن عندهم لها ولا خامة تؤهلهم، فينقلب عليهم السحر في انتظار ان ينساهم تاريخ دوّنهم في دفاتره خطأ.

* * *

يوم سيكتب تاريخ استقلال لبنان وديموقراطيته، لن يكون قد بقي مكان لمن نظر الى الصنع الجبار بالعيون الصغيرة - حتى لا نقول عيون الصغائر - ولو كانت لم تخلُ من بعض واقعية.

وندرك اذذاك كم اعطي الاستقلال لشعب قزّمه، فتقزّم الرجال، وتقزّم الشعب، وتقزّمت الدولة. . . فكيف نعجب اذا كاد التاريخ نفسه ان يتقزّم؟

حظ بعض العمالقة هؤلاء ان منهم من مات مع الحدث، فطابت ذكراه قبل ان تمرّغ بسوء، ومنهم من اختار خزانات النسيان، ومنهم من استشهد فتعمّد حجمه بارجوان الدم يحميه من كل شائبة وكل افتراء.

بالاسماء، عمالقة عصر لبنان الذهبي تتنوع حقولهم، من رياض صلح النضال الى جبران تويني الصحافة الى خليل مطران الشعر الى عمر انسي الرسم الى وديع صبرا الموسيقى. وكلهم لهم آفاق وانداد يعرف بعضهم بعضا كما يعرفهم السلف والخلف، ذاك يفرح بهم وهذا ينحني. . . حتى اذا ذكرت واحداً، بادرتك سائر الاسماء تبرق، فتحار من تفضّل على من وانت تتصفّح السجلات: بشارة الخوري ام شكيب ارسلان، اميل اده ام مصطفى فروخ، الشيخ محمد خالد ام البطريرك حويك، انطون سعاده ام مصطفى العريس، الست نظيرة ام كمال جنبلاط، عبد الحميد كرامي ام فوزي القاوقجي، رشيد نخلة ام امين، افلين بسترس ام صلاح لبكي ام هنري فرعون، ام حميد فرنجيه، ام يوسف الخازن، ام نخلة التويني، ام عمر بيهم، ام المطران ايليا الصليبي، ام شارل قرم ام جورج نقاش ام ميشال شيحا، ام

عمر الداعوق، ام احمد، ام يوسف سالم، ام فؤاد حبيش، ام كرم ملحم كرم، ام خليل تقي الدين ام الشيخ محمد الجسر ام. . . ام. . . ام. . . كل اسم يستدرجك الى آخر!

وتوقن اذذاك انه كان عصر العمالقة. في كل حقل وباب قام من يخلق للبنان شيئاً كبيراً باقياً.

* * *

كيف استقل لبنان ولماذا؟

لا تهمنا كواليس التاريخ.

لا تهمنا التدبيرات والترتيبات واجتماع مصالح الى ظروف.

استقل لبنان لانه نضج استقلالا، ولانه كان انجب امثال هؤلاء، وشعباً يتجاوب معهم فيحاكي العبقريات. اذذاك ضاق بلبنان الثوب العتيق، فتفجّر استقلالا فرض نفسه على الظروف والمصالح، وربما توسّل الحرام منها كالحلال، لا همّ، ولم لا؟

في سبيل الخلق، العملقة فوق الخير والشر!

من بين هؤلاء، كان كميل شمعون.

نديم وصديق، مناظر وعدو، متتلمذ ومتعبد، فبارع فمعلم.

العملاق يفرض احترامه على الخصم، فيشتهيه وهو يحاربه. ولعل ذلك في الاولويات ابدأ احياناً، عند الامتحان، من نصرة المناصرين وولاء الموالين. لان الخصام هو المحك، فالعملاق من لا ينكسر.

وبعض عظمة كميل شمعون في ان سليقته السياسية العبقرية كانت تجعله يعرف كيف يرسم هو حدود المعركة حتى لا يخرج على خطوطها فيتعرض ويخسر. وبعض تلك الحدود التي لزمها حدود الطموح، فاغاظ ولم يُقهر، وتميّز ولم يستأثر، وانتصر ولم يتجبّر.

من هنا ان القبله حفظوا له بينهم مركزه ولم يتكبروا ولا نال منهم حسد، لانهم كانوا كذلك، ومن قبله، عمالقة.

* * *

اين عبقرية شمعون آنذاك؟

في شخصية متعددة الابعاد، كالماس المشغول كثيرة وجوه بريقه، كيفما قلّبتها اضاءت لمعاناً.

جاذبية في التعامل استحالت مدرسة في الديموقراطية. «الديموقراطية المباشرة»، اي حكم الناس، المترسخ في الايمان بانسانية الانسان: من ابسط حاجاته، تسأل عنها، الى أرفع افكاره تتوق الى استيعابها ثم تتقمصها وتجري في تياراتها.

وحضور. حضور حيث تحدث الاحداث، وحيث الابتكار والاختراع، وحيث المجالس والمناظرات.

حضور في كل مجلس يلجه.

اذا تكلم استمع. لانه يتكلم بصوت الشعب، بلورته صناعات الفكر والبحث، فلم يعد مهماً انه هو يخترع. لانه هو يحوّل الكلام الى مواقف، يعطيها الحياة التي بها تبقى.

هكذا الديموقراطية.

وهكذا الاستقلال.

بل هكذا الحكم منذ ما قبل الاستقلال، في الادارة، في مجلس النواب، وفي الوزارات.

ثم هكذا الديبلوماسية، يساهم في اختراعها.

وهكذا اخيراً المعارضة، وكأنها حكم آخر، الى ان تصبح هي الحكم.

***

ذلك انه كان قد شاخ عمالقة الاستقلال والماقبله، او تهاووا او تهاونوا. . .

فيعرف كميل شمعون من اية مرتبة يعارض: من مرتبة العملقة.

جعل نفسه في طليعة الرفض، لما بدأ الشعب يتململ من القلق والخيبة.

ترافق مع عمالقة كان رافقهم في الحكم كذلك، امثال عبد الحميد كرامي.

ثم يحوّل الرفض معارضة، ويختار هو توقيت المنازلة ساعة يلوح الحكم سهل التناول فالمنال.

بعض عبقريته كعملاق، عند الحد الفاصل بين عهد وعهد، انه ادرك ان في الامر تبدل اجيال، فابى ان يكون للجيل الذي تنطوي صفحته، ومضى يتبنى، من فوق، الجيل الذي كان مطلا.

ولان الدنيا كانت للعمالقة من حولنا، وللاحداث العملاقة كذلك، عرف كميل شمعون، قبيل تسلم الحكم ثم عند انشاء عهده، كيف لا ينحني لحدث اكبر من حدثه او زعامة اكبر من زعامته او دولة اكبر من دولته.

***

نفخ حجمه ووسّع كسوته ورفع دوزانه، وصقل المعايير واستحدث النظرات وتعمق ليغرف من القوى التي كانت تهم بتجاوزه، فاذا به يصبح رئيساً عملاقاً في بلد ظُنَّ صغيراً فتعملق برئيسه وبدور جديد يتحدى به المحيط بعد المحيط.

شرع الابواب لرؤساء العالم وعظامه والخلاقين في كل حقل، يعزز بهم عهده ورئاسته. وخاطب صانعي الامم والثورات من موقع المساواة لانه كان ذا زاد وتاريخ، ولو مختلف.

استهووه، فاستهواهم، واذا جهلوا او تجاهلوا، اخترع ما يفرض به نفسه ورئاسته ولبنانه، حتى انه جعل ملوك ورؤساء العرب يعقدون مؤتمر قمة في لبنان، ساعة خيار مصيري كاد لبنان يصير تجاهه مشبوهاً منهم او منبوذاً.

هكذا كان يتعامل مع الاحداث العملاقة عملاقاً، يرفض ان يقزّمه او يقزّم دوره كبير اكبر منه، حدثا كان او انسانا.

لا حرب السويس قزّمته، ولا مشروع ايزنهاور.

لا حلف بغداد، ولا الوحدة المصرية - السورية.

لا شاه ايران ولا عبد الناصر.

ولانه كان قد اصبح بهذا الحجم

ولما ارتد عليه الزمان لان الرياح تبدلت وتعذرت الخيارات الرابحة، عرف كيف لا يزول، بل يظل عملاقاً حتى في الخروج من الرئاسة...

حوّل الخسارة انتصاراً لشيء آخر.

انشأ دولته خارج الدولة، ومضى يعملقها معارضة من طراز جديد، ويصنع لها شعباً على حدة.

* * *

كان التتويج عند تأسيس «الحلف الثلاثي»، طليعة «دولة النصارى»، بعيد حرب ١٩٦٧ وقبيل انتخابات ١٩٦٨، هزيمة تستحيل انتصاراً في حجم المنتصرين عليه، ثم انتصاراً في حجم التحدي الجديد.

ويكتمل الانتصار في كسر سياسة الجيش الناصرية الفلسطينية، من الخارج الى الداخل، ومن الداخل الى فوق.

ويجلس الانتصار على عرش رئاسة ١٩٧٠ وشمعون حارسها لانه كان قد صار اكبر منها ولو على تواضع في المقامات والتعامل.

* * *

ولان الزمن في لبنان كان لم يعد زمن عمالقة، ظل كميل شمعون، طيلة عشرين سنة، طائراً اكبر من سربه!...

بل النمر، كما يحلو لمتعبديه ان يسمّوه... تتجرأ عليه، ولو خلسة، في الحين بعد الحين، ثعالب السياسة او ضباع الحرب، او الزرازير التي حسبت انها نسور... بين مستعجل على وراثته، الى مستأخر ساعة خلافته، الى مستهتر بسرمدية صفاته.

ويظل العملاق - المفارقة حائراً لمن يبني وطناً عملاقاً بعد اليوم؟...

تراه رأسه يزداد شموخاً كلما اثقلت كتفاه بهموم السنين، ينظر، وبصره يشح، الى آفاق الخلود تتلبد بغيوم الحيرة والخيبة.

... ولا يعود احد يعرف مَن زج مَن في حرب مَن على مَن...

بينما العملاق وحده يعرف - لانه وحده يتذكر - يعرف ان الحرب احرقت كل شيء جميل وحطمت كل شيء كبير حتى صارت طموحات اهلها

من الجانبين، ان يصير لكل مقاتل وطنه الخاص في حجم ما يقدر على الحفاظ عليه، لاننا جميعنا معاً لم نعرف كيف نحافظ على وطن كامل للجميع.

ترى، هل الوطن الذي كان عملاقاً في حجم العمالقة قد تصاغر من داخل، تآكلا، ام انهم يحصرونه من خارج لانه لم تعد تسكنه عمالقة؟

كان كميل شمعون يخوض هذه الحرب على كل جبهة. في السياسة عسكري، وفي الديبلوماسية سياسي، وامام خطوط النار والمقاومة عروة القيادة وملهم المقاتلين.

ولان الهاجس الوطني كان قد اصبح البقاء، مجرد البقاء، اصبح آخر العمالقة رمزاً لحقيقة وحيدة بسيطة ولو في اهمية التاريخ: الصمود، الصمود.

الى ان يموت العملاق «البطل» في ساحة حرب يسكنها الخوف وهي مقفرة... ساعة لا يعرف احد اذا الحرب انتهت ام تبدأ من جديد!

وفجأة يفيق الناس على حقيقة الفراغ التاريخي... ذلك اننا كنا قد نسينا حتى اسماء الذين صنعوا لنا تخومنا المحترقة اليوم على الارض، تخوماً مزروعة في سماء العبقرية، تخوماً عملاقة لطموح عملاق صنعه عمالقة غابت منهم حتى الملامح والصور.

وغاب، يوم مات كميل شمعون، آخر العمالقة وهو يعاند ولو للشهادة.

غسان تويني

١

البدايـة

لما مات كميل شمعون حفظ الناس سيرته. كل الناس. الذين معه فأحبوه حتى العبادة والذين ضده فكرهوه حتى الرجم.

رجل ككميل شمعون لا يمكن أن تكون معه وضده معا. تعبده وترجمه معا. هو نقيض الحياد ومثال الانحياز. ان تكون معه او ضده يعني حتماً انك تنحاز الى انتصاراته وسقطاته في وقت واحد فتقبل ايضاً في وقت واحد كل رمياته وكل اخطائه، فتؤمن بها ولا تناقشها.

لما مات كميل شمعون حفظ الناس سيرته. ذلك هو قدر الكبار، والرجل واحد منهم، في حضورهم يلتقطون نبضاتهم ويوم رحيلهم يتذاكرون السيرة بعدما طويت ولن يكون في وسع احد ان يضيف شيئاً اليها.

سبع وثمانون.

بين ٣ نيسان ١٩٠٠ في دير القمر و٧ آب ١٩٨٧ في بيروت، ستة أعمار وليست واحدا. عاندت ان تقتل فكان اخيراً ان عاندتها الشيخوخة والسنون الثقيلة.

سيرة تقترب من الخاتمة

الاربعاء ١٣ ايار ١٩٨٧ دخل كميل شمعون فجأة مستشفى القديس جاورجيوس في الاشرفية، ومكث فيه ١١ يوماً أمضى بضعة منها في غرفة

العناية الفائقة ومنعت عنه المقابلات. وحسب إفادات طبية انه شكا من تقيؤ واسهال أدى الى التهاب في المجاري البولية وارتفاع في الحرارة، خصوصاً في الايام الاولى، مما عكس قلقاً على صحته. وزاد في تعبه الصحي زيارات محددة اضافة الى اقتراحه برنامجاً اقتصادياً لمعالجة التردّي النقدي، الهمّ الاخير الذي رافق وزير المال.

ويوم خروجه من المستشفى، الاحد ٢٤ ايار، عقد ندوة صحافية قصيرة كان الحديث عن صحته هو الغالب فيها: «آمل تحسناً في صحتي لان الانسان يميل دائماً الى الصحة الجيدة ويتمنى لنفسه الصحة الجيدة خصوصاً عندما تكون عليه واجبات عامة نحو المجتمع (...) اذا توافرت الاسباب الصحية فانا على استعداد لان أقوم بالواجبات العامة نحو المجتمع حتى النهاية ومهما كلف الامر من عناء وجهود وتعب».

وتجاوز في حديثه الى الشأن السياسي، فـ«الموقف اللبناني واحد لا تغيير فيه. لبنان يريد أن تخرج كل الجيوش الغريبة الموجودة على أرضه وعلى رأسها القوات الاسرائيلية».

والجهد السياسي اليومي، مرة ثانية واخيرة في غضون اربعة اشهر، اثقل على السنين الـ٨٧ للرئيس السابق، فنقل الى المستشفى ذاته، الخميس ٦ آب، تحت وطأة أزمة صحية حادة تكتّم في البدء القريبون منه حيال الاعلان عن خطورتها. ودخل فوراً الى غرفة العناية الفائقة. وبدا ان نوبة قلبية فاجأته وهو في مقر اقامته الصيفي في فندق برنتانيا في برمانا.

ولعل شمعون كان اعرف العارفين بقدره. ففي زيارته الاسبوعية صباح السبت للرئيس الشيخ امين الجميل، قال له مودعاً: «اظنني مسافر؛ شو بتوصي؟» وقبل ان يتسنى للجميل ان يسأله الى اين السفر، كان يزيد: «شو بتوصي للشيخ بيار؟».

منذ اليوم الاول في المستشفى كان هناك تخوّف جدّي على صحته، وبلغ الى حد الخوف على حياته نتيجة وهن الجسد المتعب وضعف قدراته على المقاومة. وفي الثانية فجر الجمعة تعرض مجدداً لنوبة قلبية. وتردد في افادات

طبية ان كبده توقف عن العمل، وان الساعات القليلة المقبلة ستحدد مصير حياته بعد اللجوء الى وسائل اصطناعية لتمكينه من التبويل، اضافة الى تسيير تنفسه باجهزة اصطناعية.

وحيال تلاحق النوبات القلبية منذ الثانية عشرة والنصف ظهر الجمعة وكميل شمعون في شبه غيبوبة، لم يصمد قلبه في الرابعة والدقيقة العشرين في مواجهة نوبة قلبية أخيرة طوت سنيه الـ٨٧ الى الابد.

وخاتمة السيرة المديدة من العمر كانت تراود الرئيس الراحل. وينقل عنه سفير لبناني في دولة اوروبية كبرى قوله قبل يومين من دخوله الى المستشفى في اثناء زيارته له في برنتانيا: «حاسس اني مش مطوّل».

ويوم نقل الى المستشفى عاده السفير واستمع من نجله دوري ان الرئيس السابق فور ادخاله الى غرفة العناية الفائقة قال: «شو قولك هالمرّة، ببطحها أو بتبطحني؟».

ستة أعمار

اذا كان ٣ نيسان ١٩٠٠ هو العمر الاول لكميل شمعون، فاعمار خمسة اخرى تلاحقت.

خمس محاولات اغتيال تعرّض لها في ١٩ سنة وكلام على ست أو أكثر.

الاولى: وقعت في ٣٠ ايار ١٩٦٨ عندما اطلق شاب طرابلسي يدعى نبيل عكاري النار عليه فيما هو يخرج من مركز حزب الوطنيين الاحرار في شارع عبد الوهاب الانكليزي. فاصابه في وجهه وجبهته. وقد حكم على عكاري بالاعدام، الا ان الرئيس السابق طلب بناء على رغبة زوجته المرحومة زلفا شمعون، من الرئيس سليمان فرنجيه العفو عنه. وقد اطلق عكاري في وقت لاحق وتوجّه الى دير القمر حيث وضع اكليلا على ضريح الراحلة.

الثانية: استهدف اطلاق نار موكبه في محلة كرم الزيتون في الاشرفية في نيسان ١٩٧٨. وسقط قتيل خلال تبادل النار مع مرافقيه.

الثالثة: نجا من محاولة اغتيال بسيارة مفخخة قرب شركة «مرسيدس» في الدورة لدى توجهه الى ضبيه لممارسة هواية الصيد في ١٢ آذار ١٩٨٠. وقتل يومذاك أحد مرافقيه.

الرابعة: اصيب بجروح هو واركان «الجبهة اللبنانية» في انفجار استهدف مقرها في دير مار جرجس عوكر في ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٥. وقتلت في الانفجار موظفة في «الجبهة» واستشهد جنديان من الجيش.

الخامسة: في ٧ كانون الثاني ١٩٨٧ في محلة كورنيش النهر عندما انفجرت سيارة مفخخة استهدفت موكبه وهو في طريقه الى مقر «الجبهة اللبنانية» ليرئس اجتماعها الاسبوعي. وقد اصيب بجروح طفيفة في يده ووجهه وسقط اربعة قتلى، ثلاثة منهم من حرسه الخاص، و٣٩ جريحا.

وفي «أوتيل ديو» بعد استراحة قصيرة قال الرئيس السابق شاكراً العناية الالهية: «الضغط ١٣ على ٧، وهيدا كلو برغم المجرمين اللي حاولوا للمرة الرابعة او الخامسة ان يغتالوني ويكونوا اغتالو الاشخاص الابريا يللي مارقين على الطرقات. ربنا حارسنا وأنا بؤمن بسيدة التلة اللي دايما صورتا على صدري واللي لحد هلق حاميتني من كل الاعتداءات. طالما العذراء سيدة التلة بخير نحنا بخير. وانشالله لبنان كلو بيكون بخير (...)».

وكانت هذه المحاولة الاخيرة في السنة الأخيرة في حياة رجل لم تهزمه سوى الشيخوخة. وثمة حديث عن محاولة اغتيال قيل انها الأولى في حياته، وقعت سنة ١٩٤٨ في حيفا. لكن لا وقائع أو تفاصيل في ظروفها.

النائب

٨ مرات انتخب نائباً في ٥٣ سنة برلمانية:

- في المجلس النيابي الثالث (٢٥ مقعداً) من ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ الى ٥ حزيران ١٩٣٧.

- في المجلس النيابي الرابع (٦٢ مقعداً) من ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٧ الى ٢١ ايلول ١٩٣٩.
- في المجلس النيابي الخامس (٥٥ مقعداً) من ٢١ ايلول ١٩٤٣ الى ٧ نيسان ١٩٤٧.
- في المجلس النيابي السادس (٥٥ مقعداً) من ٢٥ ايار ١٩٤٧ الى ٢٠ آذار ١٩٥١.
- في المجلس النيابي السابع (٧٧ مقعداً) من ٥ حزيران ١٩٥١ الى ٢٣ ايلول ١٩٥٢، حتى انتخابه رئيسا للجمهورية.
- في المجلس النيابي العاشر (٩٩ مقعداً) من ١٨ تموز ١٩٦٠ الى ٨ أيار ١٩٦٤.
- في المجلس النيابي الثاني عشر (٩٩ مقعداً) من أيار ١٩٦٨ الى ٣ أيار ١٩٧٢.
- في المجلس النيابي الثالث عشر (٩٩ مقعداً) من ٢ ايار ١٩٧٢ حتى وفاته في ٧ آب ١٩٨٧.

وفشل شمعون في انتخابات المجلس النيابي الحادي عشر (٩٩ مقعداً) من ٨ أيار ١٩٦٤ الى ٩ أيار ١٩٦٨، ثمنا للصراع بينه وبين الشهابية.

والمقاعد التي شغلها في المجلس النيابي كانت عن الدائرة الانتخابية في جبل لبنان، لما كان الجبل دائرة واحدة، ثم متنقلا ما بين دوائر الشوف وعاليه والمتن.

الوزير

اختير شمعون وزيراً في ٦ حكومات، أولاها عام ١٩٣٨ وآخرها عام غيابه ١٩٨٧. والمفارقة أن الحقيبة الوزارية الاولى التي تسلمها في بدء حياته وزيراً هي نفسها الحقيبة التي كانت آخر منصب وزاري له في اختتام عمره: وزارة المال.

– في حكومة خالد شهاب وزيراً للمال ما بين ٢١ آذار ١٩٣٨ والاول من تشرين الثاني ١٩٣٨.

– في حكومة رياض الصلح، الاولى للاستقلال، وزيراً للداخلية والبريد والبرق ما بين ٢٥ ايلول ١٩٤٣ و٢ تموز ١٩٤٤.

– في حكومة رياض الصلح وزيراً للمال ما بين ١٤ كانون الاول ١٩٤٦ و٧ حزيران ١٩٤٧.

– في حكومة رياض الصلح وزيراً للداخلية والصحة العامة ما بين ٧ حزيران ١٩٤٧ و٢٦ تموز ١٩٤٨.

– في حكومة رشيد كرامي وزيراً للداخلية والبريد والبرق والهاتف والموارد المائية والكهربائية ما بين الاول من تموز ١٩٧٥ و١٥ ايلول ١٩٧٦ بعد ادخال تعديلات اعادت توزيع الحقائب، فتولى منصب نائب رئيس الحكومة وحقائب الداخلية والخارجية والدفاع والتربية على اثر مقاطعة رئيس الحكومة رئيس الجمهورية سليمان فرنجيه في تلك السنة. واستمرت هذه الحكومة حتى استقالتها في ٩ كانون الاول بعد تسلّم الياس سركيس سلطاته الدستورية رئيسا للجمهورية في ٢٣ ايلول ١٩٧٦.

– في حكومة رشيد كرامي وزيراً للمال والتعاونيات والاسكان من ٣٠ نيسان ١٩٨٤ الى وقت وفاته.

السفير

بعد استقالة حكومة الاستقلال الاولى، في ٢ تموز ١٩٤٤، عين شمعون في الشهر التالي، آب، وزيرا مفوضاً للبنان لدى بريطانيا لسنتين ونصف سنة حتى ١٩٤٦. وكان الوزير المفوض الاول في هذا المنصب المستحدث، اذ كان لبنان المستقل يرسل اول فوج من السفراء الى عواصم العالم الكبرى.

ويبدو أن تعيين شمعون سفيراً في ظروف لم يشأها هو، ولعلها تجاوزته

اذ يصفها بمرارة في كتابه «مذكرات»: «(...) الظاهر انه كتب علي منذ هذه الساعة أن اكون كبش محرقة»، فتحت في المجال أمامه مزيداً من الاتصال الديبلوماسي في اتجاه المحاور البريطانية والاميركية والفرنسية، وهو الذي لزم الانحياز الى المحور الأول. فتجوّل بين لندن وواشنطن ونيويورك وشيكاغو. اشترك في مؤتمر دولي للطيران المدني وحضر مناقشات الجمعية العمومية للامم المتحدة وكان عضواً في اللجنة التحضيرية لمنظمة «الاونيسكو». في هذه الاثناء رأس وفد لبنان الى اجتماعات الامم المتحدة التي بحثت في القضية الفلسطينية. وكان في مقدم المدافعين عن الموقف العربي، معارضاً تقسيم فلسطين وقيام دولة يهودية على أرضها. وساهم هذا التحوّل البارز في مسيرته السياسية في ابعاده نسبياً عن التطورات في لبنان في ايام رئاسة بشارة الخوري الذي كان الزمه التخلي عن وزارة الداخلية بعدما شغلها شمعون نحو ٩ أشهر تميّزت بمرحلة مهمة واساسية هي خوض معركة الاستقلال الوطني والاعتقال في قلعة راشيا مع رجالات الدولة في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣. لكن شمعون لا يلبث أن يعود مجدداً الى الحكم في الحكومة التالية لرياض الصلح سنة ١٩٤٦ وزيراً للمال، ويكون شاهداً معارضاً للانتخابات النيابية في ٢٥ أيار ١٩٤٧ التي كانت تعد لتجديد الولاية الرئاسية لبشارة الخوري سنة ١٩٤٩.

ويقول شمعون في حديث الى «اذاعة الشرق الادنى»، في ايلول ١٩٥٢، انه لم يخف اعجابه خلال وجوده في العاصمة البريطانية بالمؤسسات الدستورية و«الطريقة التي يدير بها الانكليز حياتهم السياسية التي لا مثيل لها في دولة اخرى في العالم. البرلمان البريطاني هو الذي يدير سياسة البلاد. ومن حيث ثقة الشعب به يعتبر حامي الحريات الخاصة والعامة».

في هذه المدة رأس او شارك في وفود الى مؤتمرات دولية عدة كان ابرزها ما بين ١٤ شباط ١٩٤٦ و١٧ منه في عداد الوفد اللبناني الى اجتماعات الجمعية العمومية للامم المتحدة في نيويورك، ورأسه انذاك رياض الصلح وضم حميد فرنجيه ويوسف سالم. وحمل الوفد الى المنظمة الدولية مطالبة لبنان مجلس الامن بالعمل على سحب الجيوش الاجنبية الفرنسية والبريطانية من

اراضيه بعدما كان انضم الى الأمم المتحدة. واعتبر الوفد ان هذا الوجود العسكري يشكل انتهاكاً للبنان المستقل ولا مسوغ قانونياً له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وطرح في اثناء الاجتماع اقتراح عارضه كميل شمعون يقضي بسفر الوفد الى باريس لمفاوضة الحكومة الفرنسية في سحب جيشها من لبنان. ورفع شمعون كتاباً الى رئيس الجمهورية بشارة الخوري معللاً معارضته، فيما كان اعضاء الوفد الاخرون يدعمون فكرة السفر هذه لتحقيق الجلاء. وطلب شمعون من الرئيس منع سفر الوفد. لكن بشارة الخوري وافق رأي الوفد وتخلف الوزير المفوض عن المحادثات في باريس التي خلافاً لرأيه أثمرت اتفاقاً على الجلاء ما لبث ان تحقق في ٣١ كانون الاول ١٩٤٦.

تلك البداية

اسمه كميل شمعون، تقرأه مرة واحدة. لكن تحتار في تحديد صفاته. كل يوم لها ترتيب جديد حتى لتفضل الاكتفاء بالاسم الذي من دون سواه، يختصر المراحل والمواقع والمناصب والسنوات.

ولا مرة اكتفى لمدة طويلة بصفة واحدة أو موقع واحد. بين وقت وآخر يقلبها كلها. حينما لا يكون رئيسا للجمهورية هو رئيس ظل. ومتى خرج من حكومة بارز من على مقاعد المجلس النيابي. أكان رئيساً ام نائباً ام وزيراً، يعارض ويوالي. ولعله هو مصدر المعارضة والموالاة وخاتمتها. لذلك فان الباقين والاخرين في الحكم وخارجه يقتفون اشاراته حتى يوالوا أو يعارضوا أو يضبطوا اقوالهم ومواقفهم. كلهم في الغالب يبحث عن مكان قريب منه.

كميل شمعون ابن نمر شمعون رئيس ديوان المحاسبة المالية في متصرفية جبل لبنان وانطوانيت اديب شقيقة اوغست باشا اديب رئيس الحكومة الأولى في دولة لبنان الكبير (١٩٢٦ - ١٩٢٧).

دروسه الابتدائية الاولى في الحدث ثم بعد ١٩٠٧ الى دير القمر، من

ثم الى معهد القلبين الاقدسين في بيروت ومدرسة القديس انطونيوس في بعبدا للدروس الثانوية، الى ان اقفلت الحرب العالمية الأولى المدارس سنة ١٩١٤ فالى المنفى سنة ١٩١٦ مع والده ووالدته واخوته واستقروا في الاناضول الى حين انتهاء الحرب العالمية الاولى. والمنفى كان بسبب صداقة نمر شمعون لفرنسا. ومع عودة العيلة الى لبنان غداة انتهاء الحرب سنة ١٩١٨، انتسب كميل شمعون الى جامعة القديس يوسف في ١٩٢٠ ودرس الحقوق. في هذه الاثناء عين موظفا في رتبة كاتب عند الفيكونت فيليب دي طرازي مؤسس «دار الكتب الوطنية» ثم في «ادارة الديون العمومية». وتابع دروسه لينال اجازة في الحقوق سنة ١٩٢٣، وبعد سنة الى مكتب المحامي اميل اده يبدأ سني تدرجه في المحاماة ليستقل لاحقا في مكتب له. وأفاد من صداقته مع اميل إده والوجيه اميل ثابت ومن الموقع الرسمي الذي كان يشغله خاله اوغست باشا اديب ليخوض الانتخابات النيابية في سن الرابعة والثلاثين ويفوز عن دائرة جبل لبنان من الدورة الأولى للاقتراع. في غضون ذلك كتب دراسات ومقالات سياسية وقضائية في صحيفة «لو ريفاي» اليومية الناطقة الفرنسية.

كميل شمعون أيضا الذي كاد في عمره يختصر عصراً، كتب في العصر الذي عاش، صانعاً في الازمات أو شاهداً، وبحث في الحلول. مرات نجح وأخرى قصّر.

كتبه خمسة: في العربية «مراحل الاستقلال» (١٩٦٠) و«ازمة في لبنان» (١٩٧٧) المترجم عن النص الفرنسي. وفي الفرنسية «أزمة في الشرق الاوسط» (١٩٦٣) و«مذكرات» (١٩٦٩) و«أزمة في لبنان» من ١٤ كانون الثاني ١٩٧٦ الى ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٦ (١٩٧٧) و«مذكرات وذكريات - الجزء الأول» من ١٦ تموز ١٩٧٧ الى ٢٤ كانون الاول ١٩٧٨ (١٩٧٩) وقبيل وفاته أتم كتابة الجزء الثاني الذي لم يصدر بعد.

تلك هي البداية.

٢

المــوالاة والمُعارضة

الموالاة والمعارضة هما واقع الازمات بين كميل شمعون وبشارة الخوري. ولعل الأصح أن المعارضة تكاد وحدها تنفرد بالازمات بين الرجلين. جمعتهما الكتلة الدستورية في مواجهة الانتداب الفرنسي، والى حد في معارضة اميل اده، فكانت مرحلة الموالاة. وفرّقتهما الولاية الثانية للرئاسة منذ ان بدأ الخوري يعد لها. فشمعون الوزير في حكومات الشيخ بشارة هو وحده الوزير المعارض، وفي الاساس، الماروني المعارض. وشمعون النائب ايضاً هو المعارض لعهد بشارة الخوري منذ ان خرج عليه ولم يعد ذلك الوزير الدائم في حكوماته.

أزمات الموالاة والمعارضة طويلة بين الرجلين. حتى بات من النادر ان يتحدث بشارة الخوري في فصول مذكراته «حقائق لبنانية» عن المعارضة من دون ان يسمي كميل شمعون أو ينتقده بمرارة. وعلى رغم ذلك فان بشارة الخوري بالذات كان احد الاسباب التي أوقعت القطيعة بين شمعون لما صار رئيساً للجمهورية وحليفه السابق في «الجبهة الاشتراكية الوطنية» كمال جنبلاط الذي طالب بمحاكمة الرئيس السابق بعد انهيار حكمه فرفض شمعون.

والواقع ان بين بشارة الخوري وكميل شمعون اكبر من ازمات الموالاة والمعارضة، وان كانت تجمعهما مودة مشتركة للمفوض البريطاني في لبنان، في مقابل عداء مستحكم نسبياً مع المندوب السامي الفرنسي. وهذان الفريقان

كادا يدفعان الرجلين الى مواجهة غير مباشرة في الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٤٣. وهي اذ لم تحصل بقيت كامنة في شمعون الذي انتظر ظروفاً اكثر ملاءمة ووقتاً طويلا للاصطدام برئيس الكتلة الدستورية التي ينتمي اليها. وبشارة الخوري ايضاً لما توجّه الى الحكومة الفرنسية للتفاوض معها على الجلاء من لبنان سنة ١٩٤٦ يدعمه حليف قوي الى جانبه هو رياض الصلح رئيس معظم الحكومات في عهده ذكّره شمعون بانشقاقه، اي الخوري، عن استاذه السابق في المحاماة وخصمه اللدود في الحكم اميل إده، فانشق عنه شمعون بعدما فرّقتهما السياسات في الداخل وفي الخارج. ومع ذلك بقي شمعون وزيراً في سني رئاسة الشيخ بشارة يعارض منفرداً الى ان اخرجه رئيس الجمهورية نهائياً. ولعل المفارقة اللافتة أن شمعون الذي اعترض على الانتخابات النيابية في ٢٥ أيار ١٩٤٧ واتهم الخوري بـ«التزوير» في نتائجها فاستقال احتجاجاً ثم عاد عن هذه الاستقالة على مضض، برّر بعد شهور قليلة، وزيراً للداخلية في الحكومة التالية للانتخابات، صدقية نتائجها. ورفض في مؤتمر صحافي عقده في ٧ تموز ١٩٤٧ الطعن في صحتها، اذ قال:

«(...) اما اليوم وقد لفظ المجلس النيابي كلمته بصحة انتخاب الاكثرية الساحقة من اعضائه، فلم يبق ثمة مجال لان يسيطر توتر الاعصاب على الافكار والاقلام. بل لم يبق مبرر لاستعمال اية عبارة من شأنها مسّ هيبة المجلس وكرامته، لانه مظهر من هيبة الامة وكرامتها (...) ان مبدأ احترام حرية الرأي يجب ان لا يبنى على اساس تهشيم الكرامات والعبث بالسلطات وخصوصاً تلك التي يعصمها القانون (...)».

اذاً، كما كانت الكتلة الدستورية وعاء يتسع لبشارة الخوري وكميل شمعون، صارت بالقدر ذاته «الجبهة الاشتراكية الوطنية» تماس مواجهة عنيدة بينهما سرعان ما خسرها رئيس الجمهورية ليربحها وارثه في الحكم.

كان الخوري وشمعون، النائبان، مؤسسين للكتلة الدستورية، ومعهما ميشال زكور وفريد الخازن الذي اطلق التسمية. وأساسها تبنّي المطالبة باعادة

الدستور على اثر اتخاذ سلطات الانتداب الفرنسي، سنة ١٩٣٢، قراراً بتعطيل الحياة الدستورية في البلد.

قبل أن يدخل شمعون مجلس النواب للمرة الأولى في كانون الثاني ١٩٣٤ كان مرشحاً على لائحة جبل لبنان التي ضمت الخازن وزكور وشمعون ومجيد ارسلان وحكمت جنبلاط. ولقيت هذه اللائحة دعم بشارة الخوري فوفّر لها الفوز عشية انتخاب شارل دباس رئيساً لمجلس النواب وحبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية. لكن شمعون، في الكتلة الدستورية، ما لبث أن خرج عليها في انتخابات رئاسة الجمهورية في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦ التي جاءت باميل اده رئيساً وخسر خصمه بشارة الخوري بفارق ٣ أصوات من ٢٥ مقترعاً هم مجموع مجلس النواب. وفي وقت لاحق اعترف بشارة الخوري «ان الذي تركني في اخر لحظة هو كميل شمعون». واذ ينسب الخوري الى نفسه «بدء حياة الكتلة الدستورية» التي هدفت الى معارضة الانتداب الفرنسي، يقول شمعون ان الشيخ بشارة انضم اليها بعد ستة اسابيع، على رغم تأكيده ان الاجتماع الاول لها كان في منزل الخوري. واضاف في «مذكرات» ان الشيخ بشارة الذي رأس في ما بعد هذه الكتلة بدأ «ينهج سياسة الحذر والترقب الى درجة الخوف». ولما صار شمعون وزيراً للمرة الأولى في آذار ١٩٣٨ في حكومة خالد شهاب التي راعت التوازن بين حزبي الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية قال بشارة الخوري في «حقائق لبنانية» ان «الجميع لاحظ ان كميل شمعون كان متفقاً مع الرئيس اده على دخول الوزارة. فقد غاب يوم تشكيلها بداعي الصيد مما دلّ على انه أمين من الوصول الى غرضه».

وبدا من ذلك أن شمعون الذي كان تدرّج محامياً في مكتب اده لم يستطع ان يكون على طرف نقيض تام منه في المعترك السياسي، وان هو في الكتلة النيابية النقيض والخصم. وهذا الوضع أفسح في المجال أمام شمعون أن يبقى دستورياً وفي الوقت ذاته يفوز نائباً وكأنه على لائحة حزب الكتلة الوطنية. خصوصاً ان الانتخابات النيابية في أيلول ١٩٤٣ التي سبقت انتخابات رئاسة الجمهورية كانت عاملا اضافياً في تحديد موقع متمايز يرعى

التوازن المرن. أن يكون في حزب الكتلة الدستورية وغير معاد واقعياً للخصوم – الاعداء في ذلك الزمان: حزب الكتلة الوطنية. وشمعون وحده من ١٧ مرشحاً في الكتلة الدستورية نجح في الانتخابات نائباً في مقابل فوز لائحة اميل إده في جبل لبنان.

يقول بشارة الخوري في «حقائق لبنانية»:

«وبلغت المداخلة العليا ذروتها في اعمال الفرز في بعبدا، قاعدة محافظة جبل لبنان، باشراف المحافظ (...) غير أن الغيرة على الكتلة الوطنية جعلت المحافظ واعوانه يعلنون وقبل نهاية العمل فوز قائمة تلك الكتلة بأجمعها مع مرشح واحد من قائمتنا وأقيمت الزينة في بيوتهم (...) وهجم الدستوريون على السرايا وتنادوا من كل صوب الى بعبدا فاقفلت ابواب دار الحكومة وارسلت السلطات الدبابات الى مفترقات الطرق (...) واعلنت نتائج الدورة الاولى فلم يفز من الدستوريين الا كميل شمعون وفاز بعض مرشحي القائمة المعاكسة، لا كلهم، وقد اختاروا الضعفاء منهم ليوفروا عليهم عناء الدورة الثانية. غير انهم حفظوا التوازن بيني واميل اده فلم ننجح كلانا في الدورة الاولى (...)».

ودائماً يحتفظ بشارة الخوري لكميل شمعون بمواقف غير ودية. على الاقل كما يريد أن يقول الشيخ بشارة.

فشمعون وزيراً للداخلية، ١٩٤٤، أجاز للحزب السوري القومي الاجتماعي العمل بموجب علم وخبر. لكن هذا الاعتراف سرعان ما تحوّل بعد سنين الى أزمة في حكم بشارة الخوري، اذ قاد انطون سعاده انقلاباً على رئيس الجمهورية في ٤ تموز ١٩٤٩ انتهى بفشله واعدام رئيس الحزب بعد أيام قليلة في ٩ تموز. وما لبث رئيس الحكومة رياض الصلح أن سقط ضحية محاكمة سعاده واعدامه، فاغتاله في عمان مسلحون من الحزب في ١٦ تموز ١٩٥١. وشمعون ايضاً، الوزير المفوض في لندن، يسعى على هامش مشاركته في الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية في آذار ١٩٤٧ الى

«مخاصمة الرئاسة عن عمد. وعبثاً حاول بعض الاصدقاء المخلصين أن يردّوه الى الصواب ويبيّنوا له خطأه ويعطوه أسطع برهان على تساهل الرئاسة معه بتوليته منصباً مرموقاً في وزارة الانتخابات، فظلّ على غيّه (...)».

هكذا يقول بشارة الخوري في «حقائق لبنانية». ويعكس ايضاً موقفاً متشدداً من شمعون على أثر انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧:

«اصبحت مداورات كميل شمعون مضرباً للامثال. فتراه يوماً على اتفاق مع كمال جنبلاط لتشكيل قائمة. ثم لا يلبث أن يبتعد عنه فيقترب من بيار الجميل، ثم يهمل الاثنين ويعود الى رفاقه الدستوريين. لكنه لا يثابر فيسعى الى اقصاء هؤلاء الرفاق من فريد الخازن الى فيليب تقلا الى خليل ابو جودة وهكذا دواليك (...)».

ويقول ايضاً:

«لو أردت معاكسة كميل شمعون لما ادخلته الى تلك الوزارة ولما جعلت المرشحين في قائمة جبل لبنان ينتظرون عودته من لوندرة (بريطانيا) قبل ان يبدأوا اي نشاط انتخابي أو أن يبحثوا حتى في تأليف قائمتهم. فلم يقابل هو استعدادي هذا الا بالتنكّر لي والتكبّر على رفاقه. ولم يصادف إكرامي له محلا ولا ثقتي به موضعاً. واخذ يتحدى عناصر انتخابية قوية من الدستوريين وبين هؤلاء اميل لحود وبهيج تقي الدين وسليم الخوري (...)».

في تلك الانتخابات كان شمعون وزيرا للمال في «حكومة الانتخابات». وشاء رئيس الجمهورية بشارة الخوري حلّ مجلس النواب قبل مدة من انتهاء الولاية فأرسل الى المجلس مرسوم الحل، القاضي بتقديم موعد الانتخابات «حتى لا تقع في ما بعد في موسم الاصطياف». وصادق المجلس على المرسوم في جلسة ٨ نيسان ١٩٤٧. هذه الانتخابات التي وصفت بعد اجرائها بـ«التزوير» اعترف بشارة الخوري بـ«التدخل في فروع تأليف القوائم»، وانه كان يتمنى ان لا يفعل ذلك «مكتفياً بالتوجيه والاشراف. لكن ما العمل وعقلية بني قومنا تتطلب من الرئيس كل شيء، فاضطررت الى

التعاون مع رئيس الحكومة وسائر الوزراء في اتباع الوسائل المعقولة وضرورات الحال من دون خطة سابقة سوى تأمين الائتلاف في جميع المناطق ما امكن ضنّاً بالمحافظة على الكسب الذي أحرزه لبنان من استقلال تام ناجز لم يزل طريّ العود». في الانتخابات هذه اتفق شمعون وكمال جنبلاط على «لائحة دستورية إئتلافية» في جبل لبنان أقصي منها دستوريون ثلاثة هم اميل لحود وبهيج تقي الدين وسليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية. وبدا للناس، يقول بشارة الخوري، انها لائحة الحكومة علماً أنه تحفّظ عنها خصوصاً في ما يتعلق بابعاد الدستوريين الثلاثة، وبالذات سليم الخوري الذي على خلاف شديد مع شمعون بلغ حدود التحدي في الانتخابات. واذ قبل رئيس الجمهورية باللائحة التي «أدخل اليها كميل شمعون عناصر غير دستورية محل عناصر دستورية قديمة (. . .) وعلى رغم تساهلي في قبولها ظل يحفظ في صدره شؤوناً غامضة وشجوناً مكبوتة فأسمع من وقت الى آخر انه غير راض».

لكن شمعون ما لبث أن اعترض على نتائج الفرز في محافظة جبل لبنان واستقال ورفيقه في الحكومة كمال جنبلاط. غير انه عاد بعد وقت عن هذه الاستقالة دون جنبلاط على رغم محاولته الغاء بعض محاضر الفرز في اقلام عدة في المحافظة فلم ينجح، كما تحدث عن هذه الملابسات بشارة الخوري:

«فسعت المعارضة سعياً جدياً الى الحيلولة دون الدورة الثانية للاقتراع (. .) وذلك للبلبلة واظهار الحكومة الاستقلالية في مظهر العاجز أمام الرأي العام اللبناني والاجنبي. وكانت طلائع هذا العمل التخريبي استقالة كمال جنبلاط من الوزارة ليقاتل من الخارج ورجوع كميل شمعون عن استقالته ليقاتل من الداخل».

وتكثر مآخذ بشارة الخوري على كميل شمعون. الدستوريان دائماً أمام صدام. شمعون وزيراً للداخلية والصحة العامة في الحكومة التالية لرياض الصلح في ١٩٤٧ ينفرد مجدداً بالمواقف: على اثر عودته من القاهرة بعد مشاركته في اعمال اللجنة السداسية للجامعة العربية التي درست القضية

الفلسطينية في نيسان ١٩٤٨ عقد مؤتمراً صحافياً في مكتبه في السرايا امتعض منه رئيس الجمهورية الذي قال في «حقائق لبنانية»:

«(. . .) أدلى (شمعون) للصحافيين ببيان قسا فيه على الدول العربية، في حين انه وزير في حكومة متضامنة ومتفاهمة مع تلك الدول على مكافحة الخطر الصهيوني ودسّ الاستعمار. ولم يخل بيانه من نقد غير مباشر لسياسة رئيس وزارتنا. وبديهي انه قام بهذا العمل من دون استشارة احد وعلى نحو غير لائق متعدياً صلاحيته. ولم يفعل ما فعل إلا تملّقاً للرأي العام. ولم نتمكن من معاتبته وتعنيفه لانه اصيب على اثر ذلك بوعكة قوية أقعدته زمناً طويلا».

وكان حتمياً في ظل توجّهين اثنين في الغالب لا يلتقيان، أحدهما يقوده رئيس الجمهورية ويسير معه فيه رئيس الحكومة ومعظم الوزراء ان لم يكن جميعهم في ادارة الحكم وفق خطة على الأقل منسجمة ومتضامنة، والاخر يتفرّد به وزير يبدو يوماً بعد يوم انه يقترب اكثر من المعارضة حتى في وجوهها الصريحة، أن تقع القطيعة. ذلك هو الواقع الذي كان ينتظره معا بشارة الخوري وكميل شمعون ليصير كل منهما في موقع الخصم للاخر بعد تناقضات كانا يستدركان أخطارها ويؤجلان استحقاقاتها. وبداية الانفصال كانت مع ملامح التجديد للولاية الرئاسية.

في ٩ نيسان ١٩٤٨ وقّع ٤٦ نائباً على اقتراح قانون يرمي الى تمديد ولاية رئيس الجمهورية ست سنوات جديدة باجراء تعديل استثنائي على المادة ٤٩ من الدستور. وحيال معارضة ٧ نواب للاقتراح تقدمت به حكومة رياض الصلح في ١٩ أيار الى مجلس النواب ليصادق في ٢٢ منه على التعديل بالاجماع، حدد موعد اعادة انتخاب الرئيس بعد خمسة أيام، في ٢٧ ايار. في ذلك النهار، ٢٢ أيار، استقال كميل شمعون من الحكومة ليدخل الى صفوف المعارضة علناً، وطوى عندئذ الصفحة الاخيرة مما تبقى له في موالاة بشارة الخوري والعمل معه، الرئيس الأول والوحيد في تاريخ لبنان منذ الاستقلال الذي يزيد على ولايته الرئاسية ولاية ثانية. لكنها لم تكتمل.

وانفصل شمعون نهائياً عن الخوري، وكانت جمعتهما ذات مرة قلعة راشيا ما بين ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ و٢٢ منه، أسيرين في معركة الاستقلال الوطني معاً صنعا كثيراً من وقائعها.

٣

سُقوط الوِلايَة الثانية

بين كميل شمعون ورئاسة الجمهورية علاقة فيها كثير من الخيبة وفيها قدر اكبر من الفوز. تأخر تسع سنوات حتى يصير رئيساً، ولما حكم ست سنوات حتى الدقيقة الاخيرة لم يفته انها كانت ولاية قصيرة لرئيس يستطيع ان يحكم في كل العهود من دون ان يكون رئيساً.

الخيبة كبيرة لانه بعد ١٩٥٨، كان، في قرارة ذاته وفي نظر حلفائه وانصاره، الرئيس المرشّح لكل ولاية جديدة. غير انه كان يتراجع طوعاً، او ان ظروفاً تجعله يحجم عن العودة الى التجربة، فيستعيض عن الرئاسة الدستورية بالرئاسة - الظل. عام ١٩٥٨ لم يكن يعارض فكرة تمديد الولاية وان كان يقول، في العلن على الاقل، انه لم يفكر في التجديد او يعمل له خلافاً لما اعتقد خصومه او روّجوا. وفي ١٩٦٤ طرح اسمه ولم يكن هو البادىء. وبعد ٦ سنين، في ١٩٧٠، كان مرشحاً رسمياً وانسحب وأتى اقتراعه لسليمان فرنجية، خصمه في ما مضى، القرار الذي اطاح الشهابية وورثتها. وقبل ذلك ربط خوضه الانتخابات بترشيح فؤاد شهاب نفسه لها فلم يفعل اللواء، وبقي الاثنان في الخارج. وفي ١٩٧٦ صوّت لالياس سركيس مفضلا في خندق واحد مع حزب الكتائب حليفه الذي التزم تأييد حاكم مصرف لبنان. علماً ان كتلة نواب حزب الوطنيين الاحرار رشّحت رئيسها كمخرج لتسوية بين مرشحين اثنين: الياس سركيس وريمون اده. ووقف عام ١٩٨٢ مع ترشيح بشير الجميل بقوة، ويكفي التذكير عشية اجراء

الانتخابات، في آب تلك السنة، برفضه خوض الانتخابات بديلا من بشير الجميل عندما فاتحه بالاقتراح صائب سلام وتقي الدين الصلح في لقاء جمعهم مع بيار الجميل. عام ١٩٨٢ بعدما قرّر ترشيح نفسه اعلن عزوفه، والحجّة معارضة توقيع اتفاق مع اسرائيل قد يلزمه به الاحتلال الاسرائيلي لأكثر من نصف لبنان.

بمقدار ما كانت له خيبة مع رئاسة الجمهورية كان له نجاح فيها: ان يكون الرئيس الظل غير الدستوري لرؤساء واقعيين دستوريين يواليهم ويعارضهم. مرة يتعبون من دونه واخرى يتعبون به.

ذات ليلة

كثيرون يتذكرون ويحفظون عن عشية ٢١ ايلول ١٩٤٣، موعد انتخابات رئاسة الجمهورية، ان كميل شمعون نام ذات ليلة رئيساً بالاجماع بعدما تعذر الاتفاق بين الفرنسيين والانكليز على احد المرشّحين، الشيخ بشارة الخوري واميل اده، للرئاسة. ولما استقر الرأي نهائياً على انتخاب الشيخ بشارة، قيل إن شمعون اصيب بخيبة لظنه ان الانكليز خدعوه، وهولوا به لتأمين انسحاب خصمهم اللدود اميل اده. علماً ان شمعون كان منذ ١٩٣٤ من خلال الكتلة الدستورية التي ينتمي اليها دعا الى ازالة الانتداب الفرنسي في لبنان بايحاء بريطاني عكسته الصداقة المتينة التي كانت تربطه بالجنرال ادوارد سبيرز.

كان بين بشارة الخوري واميل إده صراع ديوك. صراع حزبين على السلطة: الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية. ومن ورائهما ديكان آخران: بريطانيا التي تدعم الاول، وفرنسا حليفة الثاني. ومهد لتطور المنافسة على رئاسة الدولة بين المرشحين انهما في الانتخابات النيابية التي سبقت قبل وقت قصير اقتسما المقاعد النيابية.

يقول بشارة الخوري في «حقائق لبنانية»:

«جرى ذلك في ١٦ أيلول، اي قبل خمسة ايام من جلسة الانتخاب والجميع من مناصرين ومناوئين على ثقة بان الغالبية أصبحت لنا. وما كدنا نذوق بعض الاطمئنان حتى فوجئت بدعوة مستعجلة لمقابلة الجنرال سبيرس (...)

قال موجّهاً كلامه الي: ان معلوماتي تفيد ان من الصعب عليك الفوز بالاكثرية. وقد زارني هذا النهار مزاحمك اميل اده وابلغ الي انه مستعد للانسحاب لواحد من أربعة هم كميل شمعون وحميد فرنجيه ويوسف اسطفان وامين السعد.

أجبته: انني متأكد ان الاكثرية تأمّنت لي في هذا اليوم، ومتأكد ايضاً ان اميل اده قد عرف ذلك. وما كانت زيارته لكم والعرض الذي ابداه سوى من مناورات الساعة الاخيرة لبلبلة الصفوف (...) انني مستعد للانسحاب لكميل شمعون شرط ان نوقّع كلانا، اي اميل اده وانا، على وثيقة بهذا المعنى فنؤمن الاكثرية بل الاجماع للمرشّح الجديد. واخذت من مكتبه ورقة بيضاء وكتبت من فوري عليها: نحن الموقّعين على هذا البيان اميل اده وبشارة خليل الخوري، نعلن انسحابنا من الترشيح لرئاسة الجمهورية. وقد اتفقنا على ترشيح الاستاذ كميل نمر شمعون لهذا المنصب. ونتعهّد أن نتنازل له عن الاصوات التي تؤيدنا.

ووقّعت الوثيقة ودفعتها الى هنري فرعون وقلت له: ليوقّع اميل اده عليها وانا سأعلن انسحابي وأخصص وقتي لتأمين انتخاب شمعون. وعدت فوراً الى عاليه ودعوت من تيسّرت دعوته من اعضاء الكتلة الدستورية وبسّطت لهم الامر وطلبت منهم أن يقترعوا للمرشح الجديد (...) وفيما نحن نتبادل الحديث في الموضوع دق جرس التلفون وكان المتحدث المسيو هيللو بالذات يرجو بالحاح ان أوافيه الى قصر الصنوبر (...)

نظر اليّ المفوض السامي بالوكالة وقال: يا حضرة الرئيس هل يمكنني ان أوجه سؤالا اليك؟

قلت: تفضّل يا حضرة المندوب السامي.

سأل: هل صحيح ما بلغ الينا انك تنازلت عن ترشيحك لرئاسة الجمهورية لكميل شمعون؟

اجبت: نعم وهو مرشّح الاستاذ اده شخصياً.

قال: كيف يكون ذلك؟

قصصت عليه ما جرى باختصار (...)

قال: لا يمكننا أن نقبل بذلك. وسأبرق الى الجنرال ديغول في الجزائر.

ان كميل شمعون هو خويصة الانكليز. وانا باسم فرنسا اطلب منك أن ترجع عن تنازلك لمصلحته.

قلت: اما أن تقبلوا بذلك او لا تقبلوا به فهذا شأنكم ولكم تأثيركم على بعض النواب وفي مقدمهم اميل اده فعاكسوا ترشيح شمعون اذا شئتم. اما ان يكون شمعون خويصة الانكليز فأمر لا يعنيني. ولكنني اعرف انه نائب لبناني وهو يعاونني في الحزب الدستوري. ولقد سررت كثيراً بأن اميل اده وضع اسمه على رأس قائمة من يمكن أن يتنازل لهم (...)

انصرع المسيو هيللو من جوابي وراح يتمتم وانا صامت: هذا مستحيل هذا مستحيل والحكومة الفرنسية لا تقبل به والجنرال ديغول سيجنّ.

(...) وقال جليسي: اننا احضرنا اميل اده وهو ينتظر في القاعة الداخلية فهل ترضى ان تقابله وانا ارجو منك ذلك؟ (...)

قال المسيو هيللو: ها انكما مجتمعان أفلا تريان حلا لهذه الحال المؤسفة (...)

والتفت الي اميل اده وسأل: هل تنازلت فعلا للاستاذ شمعون وحوّلت اليه الاصوات التي تؤيدك؟

قلت: نعم هذا ما جرى.

قال: ان شمعون اصبح منذ الليلة رئيساً للجمهورية.

وكان كلام اده اعترافاً صريحاً منه بان الاكثرية الى جانبي فانصرع هيللو اكثر مما كان مصروعاً. وبدا لي ان إده يتابع مناوراته مع الفرنسيين بعدما كان بدأها مع الانكليز (...)

وبقيت يوم الجمعة ١٧ ايلول في البيت من دون أن اتصل بأحد. واذ بالتلفون يرنّ والسيد انطون رزق مستشار المندوبية الفرنسية يرجو ان اجتمع به وباميل اده (...) ووقع الاجتماع وأخذ اميل اده يسعى الى اقناعي بوجوب ايجاد مرشّح ثالث غير كميل شمعون (...) في تلك الزيارة عرفت ان اميل اده لم يوقع وثيقة التنازل لكميل شمعون (...) وكان بعض النواب ينتظرونني الساعة السادسة في منزل السيد يوسف سالم في بيروت (...) ووصلت واخبرت بما جرى وهممت بالانصراف، واذ بكميل شمعون وهنري فرعون يصلان معاً ويخبّراننا بانهما مدعوان الى مقابلة الجنرال سبيرس (...) وبعد ساعة رجعا وقالا ان الجنرال سبيرس تلقى جواباً من اميل اده يعتذر فيه عن عدم توقيع وثيقة التنازل (...) ولذلك فالجنرال يعتبر ان كل ما تم قبل ٢٤ ساعة انما هو لغو غير معمول به (...) وظهر كميل شمعون مرتبكاً، وله ان يضطرب بعدما كنت قد ضمنت له الرئاسة بما بذلته في سبيله. فلم يقل انه سحب ترشيحه كما هو منتظر، بل قال لي انه وضع ترشيحه في تصرفي، فامتعض الحاضرون من قوله».

وفي «خمسين سنة مع الناس»، كتب يوسف سالم عن تلك الوقائع ان طرح كميل شمعون مرشحاً بالاجماع كان ضغطاً بريطانياً يقوده الجنرال سبيرز على فرنسا للقبول ببشارة الخوري والتي كانت ترفضه على رأس الدولة اللبنانية خصوصاً اذا عرف الفرنسيون ان شمعون، مرشّح سبيرز، هو اكثر تشدداً في موالاته للسياسة البريطانية التي تريد حكومة باريس تقليص تعاظم نفوذها في لبنان. وهدف سبيرز تخلي الفرنسيين عن اميل اده. وكان نجاح هذه الخطة يحتاج الى موافقة بشارة الخوري على الانسحاب لمصلحة شمعون، ففعل على مضض. وبقيت موافقة اميل اده على انسحاب مماثل حتى ينتخب الرئيس الجديد بموافقة فرنسا وبريطانيا معا. غير ان اعتراض اده على هذه الخطة وبالتالي القبول بترشيح شمعون، اضافة الى تفضيل الفرنسيين بشارة الخوري على كميل شمعون، وتمسّك إده بخوض انتخابات وان بعلمه سلفا انها لن تربحه، ادى الى حمل رئيس الكتلة الدستورية الى رئاسة الدولة في ٢١ ايلول

١٩٤٣ باكثرية ٤٤ صوتا من ٥٥ نائبا اقترعوا. وكميل شمعون الذي اصبح رئيساً للجمهورية بالاجماع لليلة واحدة كان عليه ان ينتظر انطواء الولاية الاولى، في ايلول ١٩٤٩، ومرور نصف التمديد في الولاية الثانية، في ايلول ١٩٥٢، ليصبح الرئيس.

المعارضة

منذ أن خرج كميل شمعون على بشارة الخوري رئيساً للولاية الثانية باشر من مقعده في مجلس النواب عصراً من الحملات على حكومة رئيس الجمهورية. في ٣ آب توجه الى رياض الصلح:

«(...) انه (الشعب) جرّبكم مراراً وصبر على اغلاطكم تكراراً والتمس لكم في طيبة قلبه أعذاراً. ولكنكم تعرفون تماماً انه قد حجب ثقته عنكم ونزعها منكم وانتهى (...) اما انت يا دولة الرئيس فانك تعرف انك في ازمة بعد أزمة وفي تجربة بعد تجربة. فقدت ثقة كان يمنحك اياها اصدقاء لك اعزاء ورفاق لجهادك قدماء. وتعرف انك اذا وجدت لك في هذا المجلس مؤيداً فقد خسرت خارج المجلس ألف مؤيد (...) ادهشني ذكرك جهاد ثلاثين سنة في سبيل فلسطين مع انك لو اكتفيت بذكر الاسابيع الماضية المعدودة لحق لك الفخر بانك خدمت فلسطين اليهودية في ساعات قصيرة اكثر مما خدمت فلسطين العربية في عمر طويل. وانه لفخر يقر لك به مئات من عرب فلسطين المنكوبين المفضوحين. ادهشني فوق كل هذا انك تذكر البكاء على ما ضاع مع انك حفظت روايات العرب وتحفظ طبعاً رواية ابي عبدالله لما أضاع غرناطة فبكاها فقالت أمه له: ابك مثل النساء ملكاً مضاعاً لم تحافظ عليه مثل الرجال (...) واذا كان تعلّق البلاد العربية بمصير فلسطين يتفاوت بحسب الموقع الجغرافي والظروف، فان لبنان يأتي في رأس القائمة لان موقعه وظروفه تجعل لمصير فلسطين أبلغ الاثر فيه. فهو مهدد بخطر عاجل (...) حاربنا بالقول حتى آخر رمق وسلّمنا

بالفعل من أول نظرة. انني اتهم رئيس الحكومة بالاستهتار بالمسؤولية وبكل انواع المغالطة في سبيل تبرير اخطائه والاخطاء التي اشترك فيها سعياً الى البقاء في الحكم.
وانني أحمّل الحكومة اللبنانية مسؤولية الاشتراك في قبول مبدأ الهجرة اليهودية الى فلسطين، وبقبولها واقعياً أن تعامل معاملة الندّ للعصابات الصهيونية (...)».
في تلك الجلسة اصيب شمعون بنوبة قلبية.

بيد أن تعرّض شمعون لرئيس الجمهورية وحكومته لم يتوقف من بوابتين اثنتين: الانتخابات النيابية في ٢٥ أيار ١٩٤٧ الموصوفة بـ «التزوير» اذ أحاط الشيخ بشارة نفسه بمجلس نيابي موال له مهّد لاعادة انتخابه رئيساً، والفساد الذي قال شمعون بتفشّيه في الادارات وطغيان نفوذ المقربين من الرئيس عليها، وأبرزهم سليم الخوري الملقّب، نظراً الى عمق تأثيره في أجهزة الحكم، «السلطان سليم». ولسليم الخوري تجربة عنيدة مع شمعون في تلك الانتخابات، اذ رغب في اسقاط شقيق رئيس الجمهورية فيها.

اتسع الشرخ بين بشارة الخوري وكميل شمعون في وقت لم تكن بعد تجمّعت المعارضة في كتلة. والأصح أن هذه المعارضة دون شمعون هادنت رئيس الجمهورية لمدة. في تشرين الأول ١٩٤٨ تحدث الخوري عن مقابلة بينه وشمعون. في ذلك اللقاء يقول الشيخ بشارة: «إجتهدت ان اجعل الجو ملائماً الا ان الحديث كان ذا شجون. ولمست من خلاله ان خيوط الماضي قد تقطّعت، وان الزائر منصرف بقواه جميعها نحو الانتقاد اللاذع (...) ينظر الى الهنات فيجسّمها سيئات، والى السيئات فيتمسك بها دون سواها ويتجاهل او ينكر الحسنات، متناسياً انه اشترك في الحكم منذ اليوم الاول حتى اربعة أشهر خلت، وبيّنت له بعض اخطائه فلم يعترف بها وأراد أن يبرّرها (...) بقيت الثقة بيننا بعيدة سواء من الوجهة الشخصية أم من الوجهة العامة وما كنت لانكر ان الطموح الشخصي أمر طبيعي ومشروع (...) وددت أن أصل ما انقطع بيننا فلم أفلح وأسفت للعقبات التي وضعها في طريق التفاهم

من دون مبرر». لكن المعارضة سرعان ما بدأت تجمّع اخصام رئيس الجمهورية: شمعون، كمال جنبلاط، الفرد نقاش، بهيج تقي الدين، بيار اده، هنري فرعون، عمر بيهم، عبد الحميد كرامي، سليمان العلي، جواد بولس وآخرون، التقوا في «كتلة التحرر الوطني» لمناهضة الحكم. وسعت هذه الكتلة الى ضم اميل اده والكتلة الوطنية الى صفوفها في آب ١٩٤٩ عشية تسلم بشارة الخوري سلطاته الدستورية مجدداً في الولاية الرئاسية الثانية بعد أشهر على انتخابه. وعملت المعارضة ايضاً على جمع احزاب في اطار كتلتها تمهيداً للمطالبة بحل مجلس النواب واجتمعت لهذه الغاية في ١٥ أيلول. علماً ان «كتلة التحرر الوطني» لم تبصر النور في تلك المدة بل هي تأسست على اثر الانتخابات النيابية في ١٩٤٧، بيد أنها لم تكن متمكنة الى أن دخل صفوفها شمعون وجنبلاط. ولاحقاً انضم اليهما حزب الكتائب الذي كان يعمل آنذاك تحت اسم «حزب الاتحاد اللبناني». لكنه لم يمكث طويلا مع المعارضة، فانسحب منها في ٢٠ أيلول ١٩٤٩. في المقابل ربحت المعارضة اسماء كبيرة على اثر الانتخابات النيابية الدورية في ١٥ نيسان ١٩٥١ منها: رياض الصلح، صبري حمادة، مجيد ارسلان، حميد فرنجيه.

عشية الانتخابات النيابية في نيسان ١٩٥١ توجّه المرشّح شمعون الى الناخبين واضعا اياهم «امام حقوقهم ومسؤولياتهم»:

«ان مجلس النواب الذي كان في نظر الاكثرية الساحقة منكم المجلس الموصوم بانتخابات ٢٥ ايار ١٩٤٧ قد اوشك ان ينهي مدته. وبعدما عاش من دون عظمة ها هو يغيب من دون أسف. انكم مدعوون بعد اسابيع عدة الى انتخاب نواب يمثلونكم في الاربع سنوات المقبلة التي يدل مطلعها على انها قد تكون من اخطر الحقبات في تاريخ لبنان (...)

وعندما تفكرون في تأدية هذا الواجب الوطني عليكم ان تترفعوا عن المصالح الخاصة والمباشرة، فان من شأنها ان تفسد رأيكم. عليكم ان تطردوا شبح الخوف فانه يسوقكم الى طريق المذلة. عليكم ان تنبذوا

الاعتبارات العاطفية والعائلية والمشاحنات المحلية فانها تحد افقكم وتحول دون رؤيتكم هذا الوطن كوحدة كاملة متضامنة (...)
اما اذا استعرضتم امام ذاكرتكم واحداً بعد الآخر الحوادث التي رافقت حياتنا الوطنية منذ ان غادر الانتداب بلادنا نهائيا، فوجدتم ان الفضيلة والاخلاق العامة قد انحطت الى اسفل درك بلغته في تاريخنا، اذا وجدتم ان الادارة بدلا من ان تتقدم وتتحسن قد تأخرت وساءت في صورة ظاهرة منذ نهاية الانتداب، وانها ضحت بالتقدم والعلم والنظام في سبيل الحزبية والمحسوبية العمياء وانها لم تزل فضلا عن ذلك مشبعة بالقواعد والاساليب القديمة الرجعية وغير اهل لان تكون جهازاً وهيكلا لدولة جديرة بهذا الاسم.

اذا وجدتم ان اموال الخزينة قد استبيحت اما بالنفقات السرية واما بتعبئة جيوب المصفقين المحترفين، وان كرم الادارة الحاتمي في السلفات الصناعية والفندقية والزراعية لم يستفد منه الا الاقارب والاصحاب والانصار والاتباع المستعدون دائماً لخدمة مطامع الحكّام واغراضهم.
اذا وجدتم ان الأمن والاطمئنان ليسا الا كلمة جوفاء، وان شريعة الادغال هي السائدة في العاصمة وفي الملحقات، وان السلطات بدلا من الاقتصاص من كبار المجرمين انما توزع عليهم، مع وعود العفو والغفران، المساعدات والفوائد المالية على حساب الخزينة والمكلفين استرضاء لهم، في انتظار استعمالهم لخدمة مآربها السياسية (...)
اذا وجدتم ان المحظوظين الوحيدين امام كل الادارات هم الاقارب والاصحاب واتباعهم بينما حقوق المواطنين العاديين تداس بالاقدام، وانه لا يمكن تحقيق امر من الامور او تحصيل حق من الحقوق من دون الوساطات والحمايات وان المحسوبية قد رفعت علناً الى مستوى نظام اداري حكومي.

اذا وجدتم ان السلطات، بدلا من ان تعزز في القاضي وفي رجل الامن شعور المسؤولية وتفهّم الواجب، قد فعلت على العكس كل ما في وسعها لكي تقتل في اجهزة الدولة الكبرى كل شعور بالمسؤولية وكل

تفهّم للواجب، باعتراف القضاة انفسهم في مذكرة لهم مشهورة. اذا وجدتم ان السلطات، بدلا من احترام حرية المواطنين وحقوقهم الانتخابية، قد اقدمت على العكس في انتخابات ١٩٤٧، و١٩٤٩ على ارتكاب اشد المخالفات خطورة، وانها قد كممت الصحافة وقذفت الى غياهب السجون بالصحافيين الذين تجرأوا على التصريح برأيهم (...)

الا يقولون لكم ان الحكومة قادرة على كل شيء وانها تملك المال، والادارات العامة والدرك والشرطة والجيش، لخنق اصواتكم ولتفوز بنتيجة الانتخابات المقبلة اياً كان اقتراع الاغلبية واختيارها؟ الم تروا كيف شرّعت الحكومة في آخر ساعة توزع القروض البلدية والسلفات للأفراد وكيف وضعت على الورق مشاريع عدة ذات منافع عامة، ان لم تنفذ فعلا فانها تستعمل على الأقل للدعاية؟ (...)».

وفي حوار صحافي نشر في ١٥ تموز ١٩٥٢ تحدث شمعون العائد من زيارة للندن عن الوضع في لبنان «الذي وجدته لسوء الحظ كما كان قبل مغادرتي (...) فالاخلال بالامن من كل جانب ومخالفة القوانين تشمل البلاد بكاملها، والصحافة لا تزال مكبوتة الحرية ومكبّلة بالقيود والسلاسل، ومضطهدة بشتى الوسائل التي لا يوجد لها مثيل في اي بلد حر.

وقد لاحظت فوق ذلك، ان السلطة استرسلت في تطبيق القوانين والصلاحيات لخدمة مصالح حزبية ليس الا، وقد تأكد لي ان هناك مشاريع عفو عن المحكومين، لان هؤلاء المحكومين يمتون بصلة القربى او الصلة المحض حزبية الى بعض «الجهات». كما انه للاسباب نفسها تنوي السلطة ان تصدر العفو عن بعض المجرمين الذين اقترفوا اشنع جريمة عرفها تاريخ ساحل بيروت في الآونة الاخيرة.

فواجبنا في مثل هذه الحال ان نذكر السلطة بأننا لن نسكت عن استغلال القوانين والصلاحيات لخدمة اغراض حزبية، ناهيك بالاسترسال في التسامح مع المجرمين الذي من شأنه ان يولّد الضغينة

في قلوب من وقعت عليهم الجريمة. ومن شأنه ايضاً أن يشجع الاجرام والاخلال بالانظمة والقوانين (...)».

«الجبهة الاشتراكية الوطنية»

في ٥ نيسان ١٩٥١ اجتمع كميل شمعون وكمال جنبلاط في لائحة انتخابية معارضة في الشوف اشترك معهم فيها غسان تويني وشفيق الحلبي وفضل الله تلحوق وراجي السعد واميل بستاني وانور الخطيب وسالم عبد النور تحت شعار «لا شرعية الولاية الثانية» بعد الانتخابات النيابية «المزوّرة» في ٢٥ ايار ١٩٤٧. ولم تخرج المعركة ضد رئيس الجمهورية في أحد وجوهها عن اطار تصفية حسابات سابقة بين شمعون و«السلطان» سليم الخوري الذي لم يخف كراهيته لخصم شقيقه الرئيس، في الوقت الذي كان بشارة الخوري يسعى الى وسائل لاستمالة شمعون. لكن بعض المحاولات للتقريب بين الرجلين لم ينجح نسبياً إلا في آذار ١٩٥٢ فتوقف شمعون لمدة عن معارضة رئيس الجمهورية.

وما لبثت المعارضة برأسيها، كميل شمعون وكمال جنبلاط، ان طورت تحالفاتها الى خارج الاطار الانتخابي والنيابي في الشوف عبر خلق محور حزبي من طراز رفيع ندر ان عرفت مثيله لعبة التوازنات والتحالفات السياسية في لبنان. فاجتمع في جبهة واحدة هي «الجبهة الاشتراكية الوطنية» الحزب التقدمي الاشتراكي يمثله كمال جنبلاط وانور الخطيب، والكتلة الوطنية يمثلها بيار اده وعبدالله الحاج، والمستقلون كميل شمعون واميل بستاني وغسان تويني وديكران توسباط، واذاعت بيانها الاول في ايار ١٩٥١.

في غضون ذلك واصل شمعون حملته على بشارة الخوري من موقعه كنائب في اتجاه تحريك المعارضة وتصعيد غضبتها وتحريض المؤسسات الدستورية على دور ما حيال رئيس الجمهورية وادارته.

وجه سؤالا الى الحكومة، نشر في الأول من آب ١٩٥١، عن مخالفات دستورية في صلاحيات رئيس الجمهورية وينتقد فيه تعديل الدستور على النحو الذي يضع الجيش والقوات الجوية في تصرف رئيس الجمهورية:

«(...) القوانين والانظمة وممارس الحياة العامة يقف حائراً حيال هذا المرسوم الذي يخالف مخالفة صريحة احكام الدستور في روحها وعرفها والذي لا يوجد له مثيل او مبرر لا في انظمتنا ولا في انظمة اية حكومة برلمانية دستورية.

فالدستور اللبناني لا يعطي اية صلاحية خاصة لرئيس الجمهورية في ما يختص بالجيش والدفاع. اما قانون الجيش الصادر في تاريخ ٢ تشرين الاول سنة ١٩٥٠ والذي يستند اليه هذا المرسوم الغريب فهو ايضاً يتنافى مع نص المادة الثانية المذكورة آنفاً، ولا يعطي رئيس الجمهورية اية صلاحية اكثر من الصلاحيات المعترف له بها في الدستور، والمطّلع على القوانين والانظمة لا بد له من ان يتساءل بعد صدور هذا المرسوم عند اي حد ستقف الحكومة في خرقها الانظمة الاساسية التي تكون حجر الزاوية لقيام هذه الدولة. وماذا يمنعها بعد اليوم ان تأتينا بمرسوم يضع القضاء مثلا تحت مطلق تصرف رئيس الجمهورية او ان تأتي بمرسوم آخر تضع بموجبه اساتذة وزارة التربية تحت مطلق تصرف رئيس الجمهورية، او ان تأتي بمرسوم اخير يضع مهندسي الاشغال العامة وموظفي التحصيل والجمارك تحت مطلق تصرف رئيس الجمهورية؟ فمصلحة العدلية ومصلحة الاشغال العامة والمالية والجمارك والتربية هي في حكم القانون كمصلحة الدفاع الوطني وليس لرئيس الجمهورية سلطة على هذه اكثر مما له على تلك.

ولا بد لمن مارس الشؤون الادارية والدستورية بل لا بد للرأي العام بكامله من ان يتساءل ما هو معنى المادة الثانية القائلة بوضع القوات البرية والجوية والبحرية تحت مطلق تصرف رئيس الجمهورية. هل ان رئيس الجمهورية اصبح المسيطر والآمر المطلق على قوات الدفاع الوطني بيده تقرر مقدراتها وعدد وحداتها واعتماداتها وهو الذي يقودها الى

الحرب او الى السلم وبفعل سلطانه المطلق الذي اقره له المرسوم الموقع من امضائه؟

فاذا كان الامر كذلك فعلى اية مادة من الدستور او من قانون الجيش استندت الحكومة لمنح رئيس الجمهورية هذا السلطان؟ وما معنى المادة الثالثة من المرسوم نفسه التي تناقض المادة الثانية عندما تشير بافصاح الى صلاحيات وزير الدفاع على الوجه الآتي:

«تخضع جميع هيئات ومؤسسات ووحدات الدفاع الوطني لسلطة وزير الدفاع العليا وهو مسؤول عن تنفيذ مهمات الوزارة العامة وتعيين اهدافها».

وللرأي العام ايضاً ان يتساءل تجاه هذه التناقضات اذا كانت العبارة الواردة في المادة الثانية والتي تضع قوات الدفاع الوطني تحت مطلق تصرف رئيس الجمهورية هي فقط عبارة جوفاء لا مفعول ولا تأثير لها لا على ادارة مصلحة الدفاع ولا على الصلاحيات التي يتمتع بها وزير الدفاع والسلطة العسكرية العليا (القيادة العامة) ولا على المسؤولية الوزارية المنصوص عليها في الدستور ولا على حق المجلس في المراقبة نهائياً على اعمال الحكومة في هذا الشأن.

وتجاه هذا الغموض المفتعل والذي يقود الرأي العام الى التفسيرات المختلفة التغييرات اني اطلب من الحكومة جواباً عن الاسئلة الاتية:

١. ما هو المقصود من المادة ٢ من المرسوم الرقم ٥٠٩٧ المؤرخ في ٥ حزيران سنة ١٩٥١ وهذا نصها:

«يوضع الجيش والقوات الجوية والبحرية تحت مطلق تصرف رئيس الجمهورية».

٢. الا ترى الحكومة ان هذا النص اياً كان تفسيره يناقض النصوص الدستورية التي حددت سلطة رئيس الجمهورية وصلاحيته ويناقض قواعد النظام اللبناني والمسؤولية الوزارية؟

٣. ماذا تنوي الحكومة للقضاء على المخالفة الدستورية هذه، موضوعية كانت ام شكلية، راجياً ابلاغي الرد خطياً وفقاً للنظام الداخلي».

ومع كانون الثاني ١٩٥٢ بدأت المشاكل تتفاقم في وجه رئيس الجمهورية. في ٩ شباط استقال رئيس الحكومة عبدالله اليافي. ورغب بشارة الخوري في تكليف صائب سلام تأليف حكومة جديدة، لكن «الجبهة الاشتراكية الوطنية» عارضت وابلغ شمعون وجنبلاط باسمها الى الخوري مطالبة بتكليف سامي الصلح ففعل. ومثلت الحكومة أمام المجلس في ١٢ شباط وصوّت ضدها نواب «الجبهة الاشتراكية الوطنية» وكان أمامها مشكلات الداخل وأبرزها المعارضة والاضرابات المتلاحقة ومشكلات الخارج وأهمها الاتفاق الاقتصادي مع سوريا. غير انها لم تجبه أياً منها الى أن بلغت شهور الصيف الحار الفاصل.

ونحو مزيد من التصعيد في المعارضة، قررت «الجبهة الاشتراكية الوطنية»، في ١٣ آب ١٩٥٢، الدعوة الى مهرجان في دير القمر تكملة لحلقات اسقاط رئيس الجمهورية. وتعهّد شمعون للسلطات، المحافظة على سلمية تظاهرة المهرجان في مقابل امتناع الحكومة واجهزتها الامنية عن التدخل او ظهور عناصر من قوى الامن في المنطقة.

وتقرر ان يتحدث في المهرجان شمعون وحميد فرنجية وعادل عسيران وانور الخطيب وغسان تويني وعبدالله الحاج ونجيب فرح وفضل الله تلحوق واميل بستاني، ويتلو جنبلاط المقررات.

وكلفت لجنة من شمعون والخطيب وتويني صوغ المقررات. وسمح رئيس الحكومة سامي الصلح باقامة المهرجان.

نهار الموعد في البلدة، بعد اربعة ايام في ١٧ آب، كان التوجه واضحاً: اسقاط رئيس الجمهورية بشارة الخوري. في دير القمر حصل الآتي كما اوردته «النهار» في ذلك اليوم الذي كان بمثابة الضربة الموجعة الاولى لبشارة الخوري من خلال ائتلاف قوى حزبية وسياسية بارزة ضده:

«على مدخل الدير تحت قوس من النصر كتب عليه «دير القمر ترحّب بكم» وقف الاستاذ كميل شمعون يستقبل الوفود والى جانبه الاستاذ اميل بستاني (...) بدأت الوفود تصل الى الدير حوالى الساعة الثالثة. وكان اول

الوافدين الاستاذ عادل عسيران على رأس وفد من الجنوب. ثم وصل الاستاذ عبدالله الحاج على رأس وفد من الساحل. ووصل بعده وفد الكتلة الوطنية يحمل الاستاذ ريمون اده على الاكتاف ومن حوله السادة طنوس فريحة واسعد بستاني وجورج عقل والبر مخيبر وادوار حنين ونهاد بويز وحبيب عقل. وقد استقبل وفد الكتلة الوطنية بالتصفيق الطويل والهتاف. ثم وصل الاستاذ حميد فرنجية على رأس وفد من الشمال فاستقبل كذلك بالهتاف الطويل. ووصل بعده الاستاذ انور الخطيب واقفاً على اكتاف انصاره يهتفون له ويحيونه بحماسة شديدة يهزجون. واطل موكب الحزب التقدمي الاشتراكي تتقدمه وتنتشر في جنبات هذا البحر الصاخب من الشباب الاعلام والالوية يتقدمها تارة ويتوسطها طوراً الاستاذ كمال جنبلاط يرافقه اعوانه بين الهتافات والتحيات الشاقة الفضاء في جو حماسي لاهب. وفي حومة كأنها الزوابع وطليعة الاعاصير وكأنها مواكب الفرسان، اطلت من بعيد صفوف رائعة النظام كأنها البنيان المرصوص تتقدمها لافتات تزينها اقوال خالدة خلود هذه الامة(...) وفي طليعة هذا الموكب مشى نائب الجبل الجديد الاستاذ غسان تويني والاستاذ عبدالله قبرصي والسيد حسن الطويل حمادة. كما كان في طليعة الموكب كذلك الامير زيد الاطرش الذي حضر من حوران للاشتراك في المهرجان (...)».

ومن كلمات الخطباء في حملة ضد المسؤولين ومطالبة بالاصلاح وتطهير الادارة الى اعلان «الجبهة الاشتراكية الوطنية» عهد هنا نصه:

«نحن المجتمعين في دير القمر في السابع عشر من آب ١٩٥٢ نعلن ارادتنا المتضامنة ونجدد العهد ارضاء للضمير وتلبية لنداء الواجب ان نظل في هذه المرحلة الحاسمة من حياة بلادنا يداً واحدة وقلباً واحداً من اجل تصحيح الاوضاع الدستورية القائمة وايجاد حكم ديموقراطي صالح وفقاً لبرنامج المعارضة يحقق كرامة الانسان ويضمن حقوق الشعب وحرياته ويقضي على الفساد والطغيان. وذلك ان ينزل عند ارادة الشعب او يعتزل. بذلك نتعهد ونعاهد ان نستخدم لتحقيق هذه الاهداف جميع ما في يدنا من وسائل».

في ذلك المهرجان القى شمعون الكلمة الآتية:

«في الامس سمعتم مؤرخاً واديباً كبيراً يروي في غير مجال السياسة حادثاً تاريخياً فريداً، ألا وهو التدابير التي اتخذت هنا في دير القمر في اخر ولاية الامير بشير الشهابي حين بلغت مساوىء الحكم حدّها. وانني أتلو على مسامعكم ما سطّره التاريخ بالحرف الواحد وبلغة ذلك الزمان:

في ٢٧ أيار، الاربعاء ١٨٤٠ انتخب اهل دير القمر أربعة عشر انساناً للتدبير. من الدروز: محمد الشحاري وخزوع خبيص. من الموارنة: نادر ابو عكر، ابرهيم عيد، فارس تابت، سعد باز، يوسف بو شمعون، غندور الكك، بشارة الجلخ، منصور مرهج. من الكواتلي: سلوم الحداد، حنا عيسى، داود الجاويش، حبيب الصوصة. وتحالفوا ان كل شيء يدبّروه يحفظوه بينهم لحد وقت العمل.

وفي النهار حضر البعض من المقاطعات، اثنين اثنين بالوكالة عن كل مقاطعة واجتمعوا مع الاربعة عشر في الخلوة وتحالفوا على الرأي والقلب والكلمة والوحدة. وفي ٨ حزيران أصدروا منشوراً جاء فيه:

«لزم أن أظهرنا العصيان من بعد الاتكال على الله واعتمدنا على محاربة هذه الضراوة. وبما ان الموت ينزل بالذين ينتظرونه جنباً في بيوتهم كما بالذين يقومون برفع نير الظلم عنهم، فلا تترددوا بل فلنتحد اتحاداً وثيقاً لحمته وملئته العواصف، ولننهض بغير خوف فان الاستبداد الذي يهددنا حتى آخر ساعة من حياتنا هو على وشك ان يهدم وطننا. ولنكن على يقين تام ان الندامة المتأخرة لا تنفعنا اذا لا سمح الله افترقنا، وترددنا لحظة طرف عن توحيد قوانا لاستعادة حريتنا، ولكي نسلك بحزم وفقاً لما تقضيه ظروف خطيرة كهذه مطبّقين عملنا على الحكمة والرزانة الجديرتين بشعب حر مثلنا».

لست أجد عبارات للترحيب بكم ولا لتحية نضالكم آلباهر وجهادكم المجيد اجمل من عبارات هذا المنشور أرددها عليكم لا لتشحذوا هممكم فانها ماضية، بل لتذكروا عبر التاريخ وعظاته. فنتمسك بوحدة الصفوف الرائعة التي ستوصلنا الى الهدف المنشود».

غير أن الاوضاع ما لبثت أن ساءت بين رئيس الجمهورية و«الجبهة الاشتراكية الوطنية». في هذه الاثناء سافر شمعون الى برن لحضور مؤتمر برلماني دولي. وسعى بشارة الخوري الى «خطة اصلاحية» في النظام تلبية لمطالب المعارضة على رغم انها كانت تريد كما يقول الخوري «الحكم وايصال اكبر عدد من اعضائها الى الوزارة وان تصير ذات اكثرية ساحقة في التشكيل الجديد». وتناولت هذه الاصلاحات ادارة الدولة والشؤون الاجتماعية والاقتصادية. وبعد مدة بدأ تفكك حكومة سامي الصلح من جراء ضغوط المعارضة. استقال الوزراء احمد الحسيني ومجيد ارسلان وحسين العبدالله. وسرعان ما عارض رئيس الحكومة رئيس الجمهورية الذي أقاله في ٩ ايلول وألّف حكومة ثلاثية رئيسها ناظم عكاري وفيها وزيران باسيل طراد وموسى مبارك. في هذا الوقت دعت المعارضة الى اضراب عام ليومين ينفذ في ١٥ أيلول و١٦ منه فيما كلف بشارة الخوري صائب سلام تأليف حكومة جديدة ترث حكومة عكاري التي عهد اليها تصريف اعمال الحكومة التي سبقتها.

وعشية الاضراب العام وزعت «الجبهة الاشتراكية الوطنية» البيان الآتي:

«ايها اللبناني

ان القائمين على شؤون الحكم قد انتهوا بوطنك الى حالة اخذت تنال من كيانه بعدما نالت من مرافقه ومصالحه وحطت بكرامته الى الحضيض.

لن نسوق اليك الادلة فعندك منها الف دليل. لقد توافرت وتضافرت وحسبك اقربها الى الاذهان ما جاهر به رئيس الحكومة تحت قبة البرلمان. فضائح ومخاز يعترف بها المسؤولون انفسهم.

واجبك ان تنقذ نفسك بنفسك، لان عبء المجموع ينهض به الشعب مجتمعاً فان لم نحرر انفسنا لن يحررنا أحد.

ان الذين سيستثمرون بؤسك ويثرون من افقارك وينعمون في مأساتك لن يرعووا ولن يتزحزحوا ما لم ترغمهم إرغاماً.

سبيلك ان تجهر بارادتك وان تفرضها فرضاً.
الاضراب العام الشامل هو المظهر الاول لغضبتك على ما هو كائن والنذير الاول بما سيكون.
انه أولى مراحل الجهاد
الى الاضراب يوم الاثنين. وهذا يوم له ما بعده.

وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون.

عن الكتلة الوطنية: ريمون اده، عبدالله الحاج
عن الحزب التقدمي الاشتراكي: كمال جنبلاط، انور الخطيب
عن حزب النداء القومي: قبولي الذوق، علي بزي

المستقلون: كميل شمعون، غسان تويني، ديكران توسباط، عادل عسيران».

يومان من الاضراب الشامل في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وزحلة وبعلبك وراشيا وجبيل وجبل لبنان بدا انه استفتاء للمعارضة التي رفعت شعار الحملة على «الفساد والمفسدين»، في الوقت الذي رفضت التعاون مع صائب سلام بعد رفضها إقالة سامي الصلح واتهامها رئيس الجمهورية بـ«الجنوح بالحكم نحو الديكتاتورية» اضافة الى معارضتها حكومة ناظم عكاري منذ ١١ أيلول. في ذلك الحين قادت «الجبهة الاشتراكية الوطنية» حرباً مفتوحة على بشارة الخوري الذي «تجاوز الدستور». واصدر سامي الصلح بياناً توجّه فيه الى الشعب مطالباً بحكومة موقتة قوية مزوّدة كل الصلاحيات. وازاء تردد صائب سلام في تأليف حكومة مع ما رافق ذلك من احاديث عن تعاون الرئيس المكلف والمعارضة ضد رئيس الجمهورية، دعا الصلح، في خطوة بارزة نحو تشديد العزلة على بشارة الخوري وإرغامه على الرضوخ لمطالب المعارضة، الى «الافساح في المجال امام رئيس الجمهورية تزوّد الراحة والاستجمام بناء على رغبته التي أبداها في مناسبات رسمية عدة».

هكذا يرحل

نهار ١٧ ايلول دارت اتصالات بين «الجبهة الاشتراكية الوطنية» ونواب معارضين في بيروت وطرابلس وقرروا رفع كتاب الى رئيس مجلس النواب احمد الاسعد يتضمن «رغبة الشعب» الى رئيس الجمهورية في وجوب استقالته فوراً. واجتمع نواب «الجبهة» ايضاً بسامي الصلح وعبدالله اليافي وحميد فرنجية ورشيد كرامي ونواب آخرين وقرروا توحيد العمل وتبنوا الموقف الذي كانت اتخذته «الجبهة» وهنا نصه:

«حضرة رئيس مجلس النواب المحترم، تحية واحتراماً وبعد.
بناء على إرادة الشعب اللبناني ونزولا عند رغبته الصريحة، يتشرف النواب الموقعون ادناه ان يطلبوا منكم بوصفكم رئيس السلطة التشريعية التي تمثل سيادة الشعب ان تنقلوا الى حضرة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية هذه الرغبة في وجوب استقالته فوراً من منصب الرئاسة.

الموقعون السادة: كمال جنبلاط، كميل شمعون، بيار اده، انور الخطيب، ديكران توسباط، عبدالله الحاج، علي بزي، قبولي الذوق، غسان تويني، عبدالله اليافي، سامي الصلح، حميد فرنجية، رشيد كرامي، سعدي المنلا».

وتلاحقت اجتماعات شارك فيها فؤاد شهاب وناظم عكاري وهنري فرعون والزعيم نور الدين الرفاعي وعبدالله اليافي ورشيد كرامي واحمد الاسعد. ونقل صائب سلام الى رئيس الجمهورية رغبتهم في تنحّيه فتصلب. عندئذ استقال رئيس الحكومة. وطرح اسم احمد الاسعد لتأليف حكومة جديدة ثم اسم صائب سلام مجدداً ففشل المسعى، بعدهما اسم حسين العويني الذي اعتذر.

في غضون ذلك زار شمعون وعبدالله اليافي وكمال جنبلاط وحميد فرنجية وبيار اده وانور الخطيب قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب وابلغوا اليه

قرار «الجبهة» وحلفائها، وطالبوه بحياد الجيش في الصراع فرد: «الجيش مش معمول ضد اللبنانيين، والمسألة سياسية لا علاقة لنا بها».

والموقف – القرار هو:

«لما كان الشعب اللبناني باجماع هيئاته واحزابه ونقاباته وصحافته قد اعلن عن ارادته في ان يتنحى رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري عن مركز الرئاسة الاولى،

لذلك ونزولا على حق الشعب وتنفيذاً لارادته، فاننا نحن الموقعين نطلب الى رئيس الجمهورية ان يعتزل منصبه وان يقدم استقالته. وقد اتخذنا بالاجماع التدابير والمقررات الاتية:

اولا: تقدم النواب الموقعون بعريضة الى رئيس المجلس النيابي وابلغوه هذا القرار الشعبي وطلبوا ابلاغه الى رئيس الجمهورية للتقيد بمضمونه.

ثانيا: مواصلة الاضراب السلمي الشامل الى ان يذعن رئيس الجمهورية لحكم الشعب ويعلن استقالته.

ثالثا: اعتبار كل من يتعاون مع رئيس الجمهورية خارجاً على ارادة الشعب ومتآمراً عليه. عاش لبنان، عاش التضامن الوطني.

بيروت في ١٧ ايلول ١٩٥٢

عبدالله اليافي، سامي الصلح، سعدي المنلا، كمال جنبلاط، حميد فرنجية، رشيد كرامي، كميل شمعون، بيار اده، غسان تويني، قبولي الذوق، علي بزي، عبدالله الحاج، انور الخطيب، ديكران توسباط، عادل عسيران، حسن البحصلي، الحاج انيس نجا، عبد السلام جنون».

بيد ان محاولات مضادة لاستهداف تحرك المعارضة أطلقت اشاعات مفادها ان هذه المعارضة حركة اسلامية للنيل من الرئيس الماروني فاستدركت المعارضة هذه الحملة بالموقف الآتي:

«دفعاً للاشاعات التي يروجها بعضهم بقصد الفتنة وتفريق صفوف

الشعب، وذلك بأن في نية المعارضة اسناد رئاسة الجمهورية الى غير ماروني،

تعلن الجبهة الاشتراكية الوطنية وحلفاؤها انها لم تفكر قط بانتخاب غير ماروني لرئاسة الجمهورية. ولديها من حلفائها الضمانات التي تؤمن هذه النتيجة.

الكتلة الوطنية: ريمون اده، عبدالله الحاج، بيار اده، البر مخيبر
الحزب التقدمي الاشتراكي: كمال جنبلاط، انور الخطيب
حزب النداء القومي: قبولي الذوق، علي بزي، تقي الدين الصلح
حزب الشعب: غبريل المر، خليل ابو جوده، بهيج مزهر
المستقلون: حميد فرنجية، ديكران توسباط، كميل شمعون، غسان تويني، عادل عسيران».

وقيل آنذاك ان هذا الموقف احتاج لتأكيد مصداقيته الى توقيع سامي الصلح وعبدالله اليافي وصائب سلام ورشيد كرامي على ان يتضمن النص ان رئاسة الجمهورية هي منصب للموارنة. لكن كمال جنبلاط الذي كان حاضراً ذلك الاجتماع الاستثنائي اقترح اضافة فقرة الى البيان «ان منصب رئاسة الجمهورية في لبنان هو للموارنة لهذه المرة»، فاعترض الحاضرون والموقّعون على البيان على الكلمتين الاخيرتين وحذفوا «لهذه المرة». وما لبث ان صدر عن النواب سعدي المنلا وعبدالله اليافي وصائب سلام وسامي الصلح ورشيد كرامي الآتي:

«اننا كنواب مستقلين لم نفكر قطعاً باسناد رئاسة الجمهورية الى غير ماروني».

ومع استقالة صائب سلام بادر بشارة الخوري بقبولها واصدر مرسوماً فجر ١٨ ايلول عيّن بموجبه قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً للحكومة. وفي وقت لاحق صدر مرسوم تأليف الحكومة برئاسة فؤاد شهاب وضمّت معه ناظم عكاري وباسيل طراد.

ومع ذلك الفجر بتأليف الحكومة الجديدة التي كانت حكومة انتقالية

موقتة برئاسة ماروني، سلّم رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس النواب الكتاب الآتي:

«حضرة رئيس المجلس النيابي الافخم.

لما كنت صممت على اعتزال منصب رئاسة الجمهورية، ارجو منكم التفضل بأخذ العلم بذلك، شاكراً لمجلسكم الكريم وللشعب اللبناني النبيل ما لقيته في اثناء مدة ولايتي من ولاء ومحبة. ولي ملء الأمل ان يوفق مجلسكم بانتخاب خلف لي يحافظ على كيان هذا الوطن اللبناني وعلى استقلاله وسيادته وعلى الميثاق الوطني الذي هو دعامة هذا الاستقلال لأنه يؤمن الحب والوئام بين جميع الطوائف التي يتألف منها هذا الوطن العزيز.

وتفضلوا بقبول جزيل الاحترام».

وعلى الأثر صدر عن قائد الجيش البيان الآتي:

«ان فخامة رئيس الجمهورية قدّم استقالته الى رئاسة مجلس النواب وتسلّمت الاحكام بالصورة الدستورية كرئيس للوزارة. ويقوم مجلس الوزراء المؤلف مني ومن السيدين ناظم عكاري وباسيل طراد بمهمات رئيس الجمهورية عملا بالمادة ٦٢ من الدستور اللبناني الى ان يتسنى لمجلس النواب الذي يمثل السلطة التشريعية في البلاد انتخاب رئيس للجمهورية يباشر سلطاته في اقرب ما يمكن من الوقت وفقاً للدستور.

واني فيما ابتهل الى الله ان يوفق لبنان الى ما به خيره واسعاد بنيه، ادعو اللبنانيين الى الإخلاد الى السكينة التامة والى استمرار التآخي والاتحاد في ما بينهم، والى عدم القيام بأي تظاهرة من اي نوع كانت نظراً الى ما قد يترتب عليها من اخلال بالامن وتمزيق في اوصال هذا الوطن الذي نقدسه جميعاً».

وخلا قصر القنطاري من سيده ستة ايام في انتظار جلاء معركة سياسية جديدة هي: من يلي بشارة الخوري الذي خرج كبيراً بتفاديه الاستمرار في رئاسة الدولة في مقابل ثورة ظلت دستورية حتى ذلك الوقت ولم تتحول - لأنه لم يدعها تتحول - حرباً اهلية دموية؟

٤

الـــرّئـيس

الرئيس الثامن للجمهورية منذ اعلانها عام ١٩٢٦، والثاني بعد الاستقلال في ١٩٤٣، الرجل الذي كان أحد صانعيه.

كميل شمعون في رئاسة الدولة من ٢٣ أيلول ١٩٥٢ على انقاض ثورة بيضاء قادها ورفاقاً له على بشارة الخوري في منتصف الولاية الثانية، الى ٢٣ أيلول ١٩٥٨ على انقاض ثورة دموية قادها ضده بعض الرفاق هؤلاء لمنعه من تجديد ولايته. والمفارقة الدائمة أن شمعون هو رجل المؤسسات الدستورية قبل أن يكون الرئيس وبعدما صار. فالثورة البيضاء التي حملته الى رئاسة الجمورية قبل انتهاء الولاية الثانية لسلفه بدت في أحد وجوهها انقلاباً على نظام ورئيس، ولم تستطع بعد وقت ثورة دموية فيها كثير من الانقلاب على نظام ورئيس، أن تخرجه من رئاسة الجمهورية قبل طي السنوات الست كاملة من الولاية الدستورية، وبعدما خرجت هذه الثورة على المؤسسات وأخرجت الجيش الى الحياد. وبقي على كميل شمعون أن يقاتل معارضيه، فيخرج الى سطح القصر الرئاسي في القنطاري ليطلق النار من بندقيته، وهو الصياد الماهر، على الذين اصبحوا ثواراً عليه. وبسبب ذلك كان عهد شمعون ما بين الثورتين النقيضتين هو الاكثر مثاراً للجدل في تاريخ رؤساء لبنان وأحداثه.

صار رئيساً

حين استقال بشارة الخوري دعي المجلس النيابي الى انتخاب رئيس

جديد للجمهورية. وبرز أربعة مرشحين من المجلس هم كميل شمعون وحميد فرنجيه وشارل حلو والياس الخوري، واثنان من خارجه هما الفرد نقاش وشارل مالك. لكن اتجاهاً الى انتخاب رئيس بالاجماع حصر عدد المرشحين وما لبث أن طرح اسماء اخرى منها ايليا ابو جودة وهنري فرعون أو شارل مالك، القريب في اي حال من شمعون. وقيل في المقابل إن الموالين لبشارة الخوري سعوا الى رئيس من صفوفهم يكون تمديداً آخر للكتلة الدستورية التي استقال رئيسها. الا أن المعركة الانتخابية انتهت، في ٢١ أيلول، الى سبل التوصّل الى تسوية بين أحد مرشحين اثنين عنيدين: شمعون أو فرنجيه. وبدا أن الارجحية لمصلحة نائب الشوف. في ذلك النهار رشّح النواب اعضاء «الجبهة الاشتراكية الوطنية» زميلهم كميل شمعون لرئاسة الجمهورية في البيان الآتي:

«نحن النواب الموقعين أدناه، اعضاء «الجبهة الاشتراكية الوطنية»، نعلن تأييدنا للزميل الاستاذ كميل شمعون في انتخابات رئاسة الجمهورية، وذلك على اساس ارتباطنا معا في العمل الاصلاحي وبعد اطلاقه من ارتباطات السياسات الحزبية حتى يأتي الى سدة الرئاسة ويقوم بدور الحكم فوق الاحزاب.

كميل شمعون، كمال جنبلاط، غسان تويني، بيار اده، عبدالله الحاج، أنور الخطيب، اميل بستاني، ديكران توسباط».

كيف اصبح كميل شمعون الرئيس الثاني للجمهورية؟

يقول يوسف سالم في «خمسين سنة مع الناس»:

«(...) برز في الميدان مرشحان لكل منهما مكانة كبيرة وقاعدة شعبية وماض سياسي ورصيد وطني ضخم: كميل شمعون وحميد فرنجيه (...) وظن الشعب اللبناني بسذاجته وطيبته ان الفوز سيكتب لمن يختاره نواب الشعب أحراراً من كل ضغط وتأثير، إلا تأثير مزايا أحد المرشحين على الاخر. ولكن واقع الحال كان غير ذلك، فابواب لبنان لا تزال مشرعة امام النفوذ الاجنبي وتدخّل قريبها وبعيدها لا يزال يفعل فعله. في بادىء الأمر كانت كفة حميد فرنجية هي الراجحة. فقد

انطلق في ترشيحه من مركز قوة اذ كانت تدعمه اكثرية مجلس النواب كنواب بيروت والكتلة الدستورية المنتشرة في مناطق جبل لبنان والشمال والبقاع. اما كميل شمعون فكان يعتمد في المرحلة الاولى على نواب كتلة أحمد الاسعد في الجنوب ونائبي الكتلة الوطنية بيار اده وعبدالله الحاج ونائبي جبهة النضال كمال جنبلاط وأنور الخطيب بالاضافة الى عدد من النواب المستقلين كغسان تويني وديكران توسباط واميل بستاني. كان الفرق في الاصوات لمصلحة حميد فرنجيه غير قليل. لكن كميل شمعون سياسي داهية، خبير باساليب السياسة والمداورات الانتخابية، فشحذ اسلحته كلها للمعركة المحتدمة، وأول ما فعله أن استنجد باصدقائه الانكليز (...) وتذكر شمعون انه قبل استقالة الشيخ بشارة باسبوع قام برحلة صيد الى سوريا واجتمع برئيس دولتها أديب الشيشكلي، وأدرك انه وجد في الشيشكلي عوناً له على فريق من اللبنانيين يتأثر بسياسة سوريا. واذا بكميل شمعون بين ليلة وضحاها يجتذب الى صفه جميع نواب بيروت وعدداً لا يستهان به من نواب الشمال بفضل الضغط السياسي من سوريا وتدخّل السفير البريطاني في بيروت (...) حتى أن اصدقاء حميد فرنجيه وزملاءه امثال حبيب ابو شهلا وشارل حلو وهنري فرعون وموسى دو فريج الذين كانوا دعامته الكبرى وقادة معركته تخلوا عنه لا حباً بشمعون، بل تحت الضغط السافر الذي مارسه عليهم السفير البريطاني عبر ميشال شيحا.

بلغ التنافس بين المرشحين قمته (...) وأعلن سامي الصلح لاصدقائه انه مع كميل شمعون (...) أخبرني السيد محمد شقير انه ذهب موفداً من اخوانه واصدقائه الصلحيين الى سامي بك ليقنعه بأن لا يقف هذا الموقف غير الموفق (...) فاجابه سامي بك: لا تحكي معي. روح احكي مع الشيشكلي وشبمان اندروز (الوزير البريطاني المفوض). ويومها قيل ان الرئيس السوري اديب الشيشكلي لم يركب مركب شمعون الا بطلب من الانكليز (...) بادرت الى الاتصال بصديقي حميد فرنجيه وبسطت له الموقف (...) وبعدما قمنا معا

بعملية احصاء المؤيدين له والمؤيدين للاستاذ شمعون تبين لنا ان انصار شمعون يزيدون إثنين او ثلاثة على مؤيديه. عندئذ توجّهت الى حميد بهذا السؤال: هل ترضى انت حميد فرنجيه بأن ينتخب رئيس الجمهورية اللبنانية في هذا الجو من الضغط؟ قال: لا. وما ترانا نفعل؟

قلت: ارى أن تجتمع بكميل شمعون وتدرسا الموقف معاً ويحصي كل منكما عدد مؤيديه من النواب. ومن كان عدد مؤيديه اقل ينسحب للآخر وينتخب الرئيس حينئذ بالاجماع ونزيل عنا وصمة تدخّل الاجنبي (. . .) لم يتردد حميد بل وافق على الفور، فذهبت في الحال الى كميل شمعون وعرضت عليه الاقتراح ثم دعوته الى الاجتماع بحميد في منزلي. وبعد ساعات قليلة كان المرشحان المتنافسان وجهاً لوجه في خلوة لم يحضرها سواي ويدرسان الموقف من كل وجوهه (. . .) وفجأة وقف حميد فرنجيه وقال لكميل شمعون: مبروك. ثم صافحه وانفتح الباب على مصراعيه فضجت الدار بالتصفيق والهتاف».

وفي ملف «من يصنع الرئيس: من المفوضيات الى السفارات» يقدم الياس الديري عرضاً لوقائع مهّدت لانتخاب كميل شمعون نقلاً عن مقابلات مع زعماء تلك المرحلة:

«كان النواب المحمديون يؤيّدون شمعون الذي كان في ذلك الزمن فتى العروبة الاغر، بينما كان النواب المسيحيون في صف حميد فرنجيه. وخوفاً من حدوث انقسام طائفي طلب اندروز من شيحا ان يذهب الى الشيخ بشارة ويطلب منه ان يمشي النواب الدستوريون مع شمعون: رأي لندن ان توافقوا على شمعون.

قام شيحا بالمهمة وحدث الانقلاب الابيض الثاني. فبين ليلة وضحاها انقلب شارل حلو وموسى فريج وموسيس ديركالوستيان على حميد فرنجيه ومشوا مع كميل شمعون (. . .)

وهناك تفاصيل اخرى يتحدث الرئيس صائب سلام عنها: كان واضحاً، عند سقوط بشارة الخوري، ان المعركة ستحتدم بين شمعون

وفرنجيه، فالاول تدعمه فئة كبيرة من النواب والرأي العام، وكذلك الثاني.

مرة كنا في المجلس النيابي. جاء فرنجيه وانتحى بي في غرفة اللجان. عاتبني. قال لي: ولو يا صائب لهون وصلت؟ انت تمشي مع شمعون وتعرف من هو شمعون؟ اذا انتصر، من سيكلّف تأليف الحكومة؟

ويتابع سلام: كنا نعرف ذلك، الا ان الذي جمّدنا الى جانب شمعون هو عناد حميد. لقد اطلع بشارة الخوري خلاقنا من رياض الصلح. واذ بحميد فرنجيه متمسك بتقي الدين الصلح وكاظم الصلح. كان المفروض ان نكون مع حميد فرنجيه، لكن. . .

ويقول خليل الخوري:

ليلة الاستقالة وقبل ساعة تقريبا من وضع كتاب الاستقالة، بذلت جهات مهمة محاولة مع الشيخ بشارة لتأييد ترشيح شارل مالك لرئاسة الجمهورية. استمرت المحاولة ساعة واشترك فيها اكثر من شخص وجهة. رفض الشيخ وكان جوابه: ان الضرورة الوطنية، خصوصاً في هذه الظروف، تقضي بأن يكون رئيس الجمهورية مارونياً.

قالوا له: مجيء شارل مالك يقطع الطريق على خصمك كميل شمعون. ثم ان شارل مالك اقرب الى الكثلكة منه الى الارثوذكس، فضلاً عن انه سبق وتولّى رئاسة الدولة أكثر من ارثوذكسي.

اصرّ الشيخ بشارة على موقفه وطلع الى غرفته حيث وضع كتاب الاستقالة.

ويروي بيار اده القصة الآتية:

معروف ان تقي الدين الصلح وعلي بزي هما «كروب» حميد فرنجية. في يوم جاءني الصلح وبزي وطلبا مني ان نمشي مع فؤاد شهاب. قلت: شهاب ما بدو، وليس في الافق ما يشير الى انه يفكر في هذا الموضوع. في كل حال انا افضّل ان يأتي الرئيس الجديد بالاجماع، خصوصاً بعد الذي حدث. سأحكي مع شمعون وأطلب منه أن يزور شهاب ويتفاهم معه.

قال الصلح: ما في مانع. ونحن كمان منحكي مع شهاب.

ويتابع اده: زرت شمعون وقلت له: هناك اتجاه الى ترشيح فؤاد شهاب. في رأيي ان تزوره وتبحث معه في الامر. تفاهم معه. شوف شو عنده.

تردد شمعون. قبل من غير ان يقبل. الا انه بعدما ضمن اكثرية بين النواب وتأكّد ان المعركة اصبحت لمصلحته، قام بزيارة الجنرال شهاب في وزارة الدفاع وعرض عليه القصة. أجابه شهاب الذي كان يعرف بدوره أن شمعون سوكر الدق: أنا رجل عسكري ولا اتدخّل في السياسة.

ارتاح شمعون الى جواب شهاب فتباسط معه في الحديث حول المستقبل والوضع في البلاد وقال له: اذا صرت رئيس جمهورية بدنا نتعاون سوا.

قال شهاب: اذا صرت رئيس جمهورية لي طلب عندك.

شمعون: ما هو؟

شهاب: عفو عن الدنادشي.

شمعون: عفو وحبة مسك.

ويتابع بيار اده: في هذه الاثناء، قيل ان محاولات اديب الشيشكلي مع نواب طرابلس وبعض نواب بيروت اعطت ثمارها فالتقى نواب العاصمة والعاصمة الثانية في منزل هنري فرعون وقرروا ترشيح كميل شمعون.

على اثر هذا الاجتماع دعا السيد يوسف سالم كميل شمعون وحميد فرنجيه الى اجتماع في منزله بحضور عدد من النواب للاتفاق على صيغة معينة.

ويقول يوسف سالم: عندما التقى المتنافسان قال شمعون لفرنجيه: الظاهر يا حميد ان الاخوان فكروا بالشعر الابيض. ومدّ شمعون يده على رأسه.

اجابه حميد فرنجيه: الظاهر ان الحق معك.

كان شمعون قد ضمن اكثرية صوت او صوتين. قال سالم الذي اشترك

في الاجتماع: لا يجوز أن ينتخب رئيس جمهورية لبنان بأكثرية صوتين. والكلمة لحميد بك الذي نعرف حرصه على كرامة هذا المنصب. قال فرنجيه: انا اريد ان يأتي رئيس الجمهورية برصيد ضخم وان تكون له سلطة قوية.

ثم نهض شمعون واقفاً وكذلك فرنجيه فتعانقا وتبادلا التهاني».

وفي ظل تدبير منع التجول الذي اعلنته قيادة الجيش للحفاظ على الأمن، صار كميل شمعون صباح الثلاثاء ٢٣ ايلول ١٩٥٢ رئيساً للجمهورية بالاكثرية، وانتخبه ٧٤ نائباً من ٧٦ حضروا وغاب نائب واحد هو خصمه اللدود سليم الخوري. ووجد في صندوق الاقتراع صوت واحد لعبدالله الحاج وورقة بيضاء تركها المرشّح الوحيد كميل شمعون.

وبعد اليمين الدستورية القى شمعون الخطاب الرئاسي الأول:

«في مثل هذه الايام وما يليها من عام ١٩٤٣ هبّ شعب لبنان ثائراً يعلن ارادته ويؤكد عزمه ان يعيش حراً مستقلاً، فكان نضاله في سبيل هدفه نضالاً رائعاً، موفقاً، وكان له ما اراد.

وبالامس هبّ شعب لبنان ذاته ثائراً يعلن ارادته ويؤكد عزمه ان يعيش حياة صالحة لائقة بمواهبه وفضائله، فكان نضاله في سبيل هدفه نضالاً رائعاً، موفقاً، وسيكون له ما يريد.

واذا كانت ثورة لبنان الاولى اصطبغت بدماء الشهداء الزكية فان ثورة لبنان الثانية تميزت في ايامها الثلاثة التاريخية بأنها لم ترق فيها نقطة واحدة من دماء الشعب. ولا ريب ان تجنيب البلاد ويلات الصراع الطويل الدامي يرجع الفضل فيه الى تضامن الشعب المنقطع النظير، والى جرأة وحنكة واصالة رأي نفر كريم منكم، ومن عيون المواطنين، تولى دفة الحركة الشعبية ودفة سفينة الحكم، حتى اجتمعنا عند غاية واحدة، والى وطنية وحكمة اللواء قائد الجيش العام، فانه بتدخّله الحازم، وبتمسّكه الوثيق بالدستور وروح الدستور، ادى للبلاد خدمة عظمى وسجّل امثولة بليغة في التجرد والنزاهة.

وانه لشرف عظيم لي، قلّدني اياه مجلسكم بوضعه ثقته في شخصي

الضعيف وانتخابي لرئاسة الجمهورية، فالى حضرتكم اقدم جزيل امتناني واصدق تقديري لهذه الثقة وهذا الشرف، ومن منبركم ارفع شكري الفائض وثنائي الحار واعجابي العظيم، وحبي الخالص الى شعب لبنان الوديع المسالم شعب لبنان الابي المقدام، انه كلما اشتدت الازمات وثقلت على كاهله الملمات، طلع على العالم بالبرهان الساطع على انه شعب يقنع ولا يخدع، يصر ولا يخنع، يعرف ويميز، ويريد ويقول ويفعل.

واني اشعر انه يتوجب علي، منذ الساعة، ان اعلن لكم ولشعب لبنان ما اراه في رئاسة الجمهورية وما انويه.

ان هذه الرئاسة تكليف وخدمة، ليست مكافأة ولا رتبة، فهي تحمّل متولّيها واجبات واعباء، ولا تدر عليه منافع او تمنحه امتيازات. ان رئيس الجمهورية لن يسمى رئيس البلاد او بالاحرى سيد البلاد. فامثال هذه الالقاب تنافي أسس الجمهورية والديموقراطية وتحطّ من كرامة الشعب الذي لا سيد سواه.

ان رئيس الجمهورية لن يحاط بمظاهر العظمة والفخفخة. فهذه المظاهر لا تنافي اسس الجمهورية والديموقراطية فقط، بل هي ايضا تكلّف الشعب نفقات ليس ملزماً بها ولا قادراً عليها بينما يشكو الكثيرون من ابنائه البطالة والفاقة.

ان رئيس الجمهورية لن يستفيد من اية اعفاءات جمركية او مالية او سواها، بل اني سأسعى الى الغاء هذه الامتيازات المجحفة بحقوق الخزينة والتي لا مبرر معقولا لها.

ان رئيس الجمهورية لن يضع يديه على اموال سرية تنفق من دون رقابة.

ان رئيس الجمهورية لن يحتمي بنصوص القانون ضد حرية الفكر والنشر، فالحماية والحصانة الضروريتان لرئاسة الجمهورية يجب ان تقوما على مسلك متوليها واعماله، فيكلفها حسن التقدير والرضاء لا خوف العقاب.

ان للشعب اهدافاً ثار من اجلها وهو يتوقع من العهد الجديد تحقيقها.

ان الشعب يطلب القضاء سريعاً من دون هوادة ولا رحمة على الفساد والفوضى المنتشرين في كل مرافق البلاد والدولة ويطلب تطهيرها من ادرانها ومن اسبابها وليس والحمد لله في اخلاق اللبنانيين او تقاليدهم اي فساد متأصل.

ان الشعب يطلب الخلاص من النعرات والاحقاد التي غذتها سياسة التمييز والاضطهاد ونمتها اساليب الحكم المفسدة للضمائر، فالبلاد في أمسّ الحاجة الى الطمأنينة والانصاف فالتصافي والوئام.

ان الشعب يطلب ان تصان حرمة القضاء، وهو المرجع الاخير والاقدس فيبقى منزهاً مرفعاً عن كل تأثير يتساوى امامه المحكوم والحاكم الضعيف والقوي من دون اي اعتبار لجاه او سطوة او حزبية.

ان الشعب يطلب ادارة داخلية تمتاز بالبساطة والاستقامة والكفاءة تخدمه باخلاص وسرعة وبلا محاباة، فالادارة في حاجة الى التطهير والتنظيم والى تعيين حقوق موظفيها وحمايتهم حتى يؤدوا واجباتهم في ثقة واطمئنان، واني اطمح الى لبنان في جهاز اداري عصري صالح مثالي ليبقى في البلاد اداة دائمة يستند اليها ويستعين بها على قضاء المصلحة العامة من دون سواها كل من تولى الاحكام.

ان الشعب يطلب قانوناً انتخابياً تنبثق منه سلطة تشريعية تماشي نهضة البلاد وروح العصر وتمثله تمثيلا لا يفسح مجالا للطعن في صحته فتزداد بذلك هيبة هذه السلطة ويتأيد احترامها وتغدو قديرة على القيام بواجبي التشريع ورقابة السلطة الاجرائية بكل جرأة وحرية.

ان الشعب يطلب التشريع الاصلاحي التوجيهي السريع في شتى شؤون حياته وميادين نشاطه، يطلب العدالة الاجتماعية في كل معانيها ونواحيها، يطلب الحماية من الفقر والبطالة والعجز والمرض، يطلب سياسة اقتصادية مالية مقتصدة بعيدة النظر مبنية على اسس عملية سليمة وسياسة تربوية تخلق من النشء رجالا منتجين ومواطنين متعاونين، لا دمى متخاذلة وطفيليات مستوظفة متحاسدة.

ان الشعب يطلب ان يسود الاخلاص في الاخاء والتعاون علاقات لبنان بالدول العربية كلها وفي مقدمها الشقيقة سوريا، على ان يكون هذا التعاون جديا فعالا فيؤدي الى منفعة كل دولة منها خاصة والى منفعتها المشتركة عامة ويرفع هيبة الجامعة العربية ويقدرها على حل قضاياها وعلى ان تعمل من اجل انقاذ فلسطين ما يجب ان تعمله وما لم تعمله حتى الآن.

ان هذا الوطن الذي دعم كيانه في سنة ١٩٤٣ بالميثاق الوطني المعقود بين فئات من المواطنين فرقتها السياسة وحدها باسم الطائفية يريد ان يسمو بابنائه فوق العهود والمواثيق، فما هو بعد فئات متعددة تتفق او تفترق، بل شعب واحد يتساوى افراده في الحقوق والواجبات ويتساوون في الغيرة على لبنان وكيانه.

ان لبنان يريد حياة جديدة باساليب جديدة تدفعها روح جديدة، روح المحبة بين المواطنين وروح الاخلاص والتجرد بين الحاكمين وروح النهضة والجد والاجتهاد لدى الجميع. فان امامنا هدفاً سامياً هو ان نعيش في طمأنينة وسعادة واحترام وكرامة متمتعين بكل حرياتنا العامة والخاصة وان يلحق لبنان بموكب الشعوب الراقية ويحتل مركزه في طليعتها بلداً مثالياً تزينه كل الفضائل التي تفخر بها كل الامم، هذا هو الهدف الذي ألتمس في بداية العهد معونتكم الصادقة ومعونة كل اللبنانيين المخلصين من مقيمين ومغتربين على تحقيقه وما انا في الامس واليوم وغدا الا خادمه الامين.

عاش لبنان».

ست سنوات

في ست سنوات من رئاسة شمعون:

* مجلسان نيابيان:

- المجلس النيابي الثامن (٤٤ مقعداً) من ١٣ آب ١٩٥٣ الى ٢٠ آب ١٩٥٧.

- المجلس النيابي التاسع (٦٦ مقعداً) من ٢٠ آب ١٩٥٧ الى ١٨ تموز ١٩٦٠.

وتعاقب على رئاسة هذين المجلسين على التوالي احمد الاسعد وعادل عسيران.

* ١٢ حكومة:

- حكومة خالد شهاب من ٣٠ أيلول ١٩٥٢ الى ٣٠ نيسان ١٩٥٣، ووزراؤها: موسى مبارك (استقال لاحقاً)، سليم حيدر، جورج حكيم.
- حكومة صائب سلام من ٣٠ نيسان ١٩٥٣ الى ١٦ آب ١٩٥٣، ووزراؤها: رشيد بيضون، بشير الاعور، جورج حكيم، بيار إده، جورج كرم، جان سكاف، محيي الدين النصولي.
- حكومة عبدالله اليافي من ١٦ آب ١٩٥٣ الى الأول من آذار ١٩٥٤، ووزراؤها: الفرد نقاش، جبرائيل المر، بشير الاعور، رشيد كرامي، بيار اده، كاظم الخليل، نقولا سالم.
- حكومة عبدالله اليافي من الأول من آذار ١٩٥٤ الى ١٦ أيلول ١٩٥٤، ووزراؤها: الفرد نقاش، مجيد ارسلان، جبرائيل المر، رشيد كرامي، كاظم الخليل، نقولا سالم، جورج الهراوي.
- حكومة سامي الصلح من ١٦ ايلول ١٩٥٤ الى ٩ تموز ١٩٥٥، ووزراؤها: جبرائيل المر، الفرد نقاش، مجيد ارسلان، شارل حلو، رشيد كرامي، سليم حيدر، محيي الدين النصولي، موريس زوين، نعيم مغبغب. استقال شارل حلو لاحقاً وعين بديلا منه جورج الهراوي.
- حكومة سامي الصلح من ٩ تموز ١٩٥٥ الى ١٩ أيلول ١٩٥٥، ووزراؤها: جبرائيل المر، مجيد ارسلان، حميد فرنجيه، رشيد كرامي، بيار اده، محيي الدين النصولي، نعيم مغبغب، سليم لحود. استقال لاحقاً حميد فرنجيه وبيار اده.
- حكومة رشيد كرامي من ١٩ أيلول ١٩٥٥ الى ١٩ آذار ١٩٥٦، ووزراؤها: فؤاد غصن، مجيد ارسلان، كاظم الخليل، سليم لحود، جورج

عقل، جوزف سكاف، نزيه البزري، جميل شهاب، جميل مكاوي.

- حكومة عبدالله اليافي من ١٩ آذار ١٩٥٦ الى ٨ حزيران ١٩٥٦، ووزراؤها: صائب سلام، مجيد ارسلان، جورج كرم، جورج حكيم، سليم لحود، جوزف سكاف، نزيه البزري، اميل بستاني، محمد صبرا.

- حكومة عبدالله اليافي من ٨ حزيران ١٩٥٦ الى ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٦، ووزراؤها: صائب سلام، مجيد ارسلان، الفرد نقاش، جورج كرم، فؤاد غصن، سليم لحود، جوزف سكاف، نزيه البزري، محمد صبرا.

- حكومة سامي الصلح من ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ الى ١٨ آب ١٩٥٧ ووزراؤها: فؤاد شهاب، مجيد ارسلان، محمد صبرا، شارل مالك، نصري المعلوف. استقال لاحقاً فؤاد شهاب وعين بديلا منه اميل تيان.

- حكومة سامي الصلح من ١٨ آب ١٩٥٧ الى ١٤ آذار ١٩٥٨، ووزراؤها: مجيد ارسلان، كاظم الخليل، سليم لحود، جوزف سكاف، جميل مكاوي، شارل مالك، فريد قوزما. استقال جميل مكاوي لاحقاً.

- حكومة سامي الصلح من ١٤ آذار ١٩٥٨ الى ٢٤ أيلول ١٩٥٨، ووزراؤها: مجيد ارسلان، رشيد بيضون، بشير الاعور، بيار اده، جوزف سكاف، شارل مالك، فريد قوزما، جوزف شادر، بشير العثمان، كلوفيس الخازن، البر مخيبر، واستقال لاحقاً رشيد بيضون وبشير العثمان وعين بديلا منهما كاظم الخليل. واستقال ايضاً بشير الأعور.

وبذلك تكون لسامي الصلح الحصة الكبرى في حكومات عهد شمعون بتأليفه خمس من ١٢ حكومة يليه عبدالله اليافي وحصته اربع. ورأس خالد شهاب وصائب سلام ورشيد كرامي الحكومة مرة واحدة.

* انجازات:

- انشاء مجلس شورى الدولة.
- تعديل قانون الانتخابات النيابية.

١٩٠٣
في دير القمر

١٩٤٣
مع زوجته السيدة زلفا

١٩٤٧
في احد اجتماعات الجامعة العربية
مع رياض الصلح وهنري فرعون

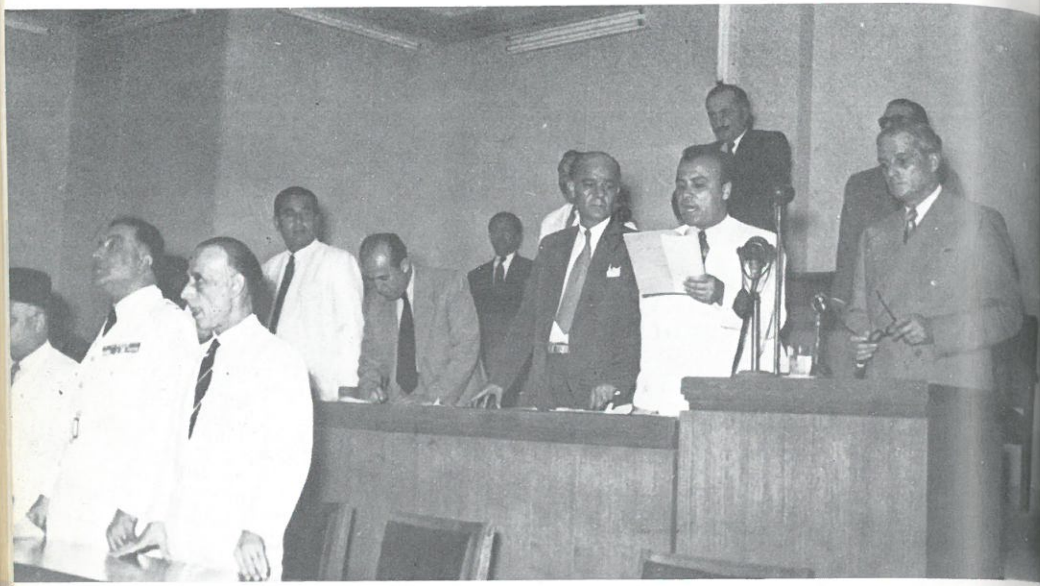

١٩٥٢
قبل أن يؤدي اليمين الدستورية رئيساً للجمهورية
في حضور الحكومة الانتقالية

١٩٥٢
مع قائد الجيش، اللواء فؤاد شهاب

١٩٥٣ : في مصر مع الرئيس محمد نجيب

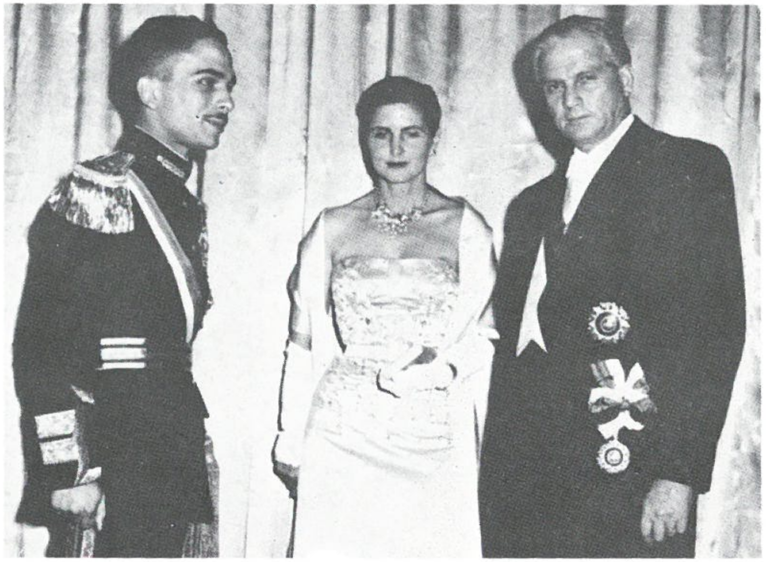

١٩٥٥ : يستقبل عاهل الاردن الملك حسين . .

١٩٥٥ : في ايران مع الشاه محمد رضى بهلوي

١٩٥٥
رئيساً للجمهورية يحوط به رئيس الحكومة سامي الصلح ورئيس مجلس النواب عادل عسيران

١٩٥٧
مع ملك اليونان بول

١٩٦٥
يستقبله البابا بولس السادس في الفاتيكان

١٩٦٥
مع البطريرك الماروني مار بولس بطرس المعوشي

١٩٦٨
خطيباً في جبيل أيام «الحلف الثلاثي»

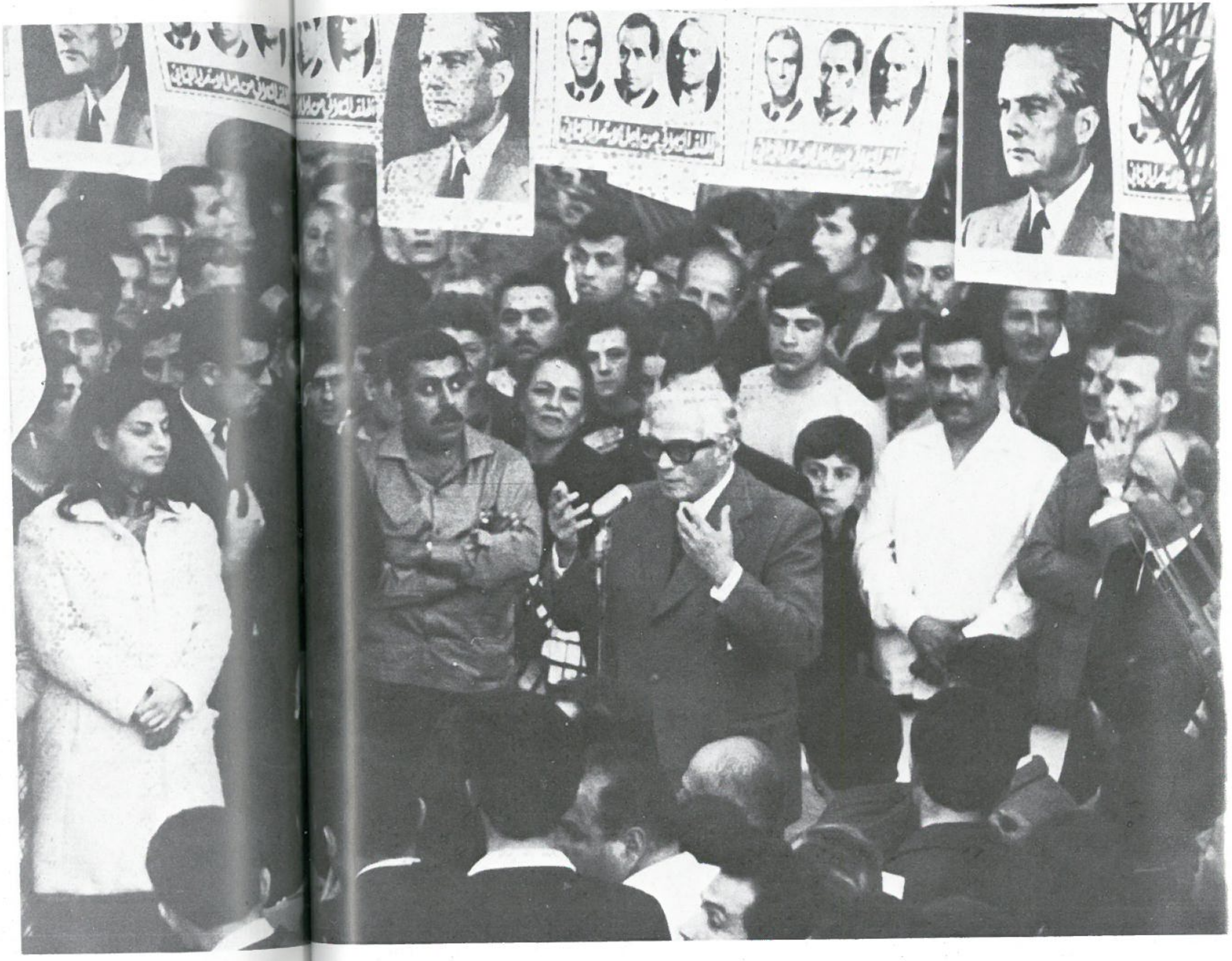

١٩٦٩
في باحة الصرح البطريركي في بكركي، «الحلف الثلاثي»
كميل شمعون، بيار الجميل وريمون اده

كميل شمعون الصيّاد، مع عادل حمدان

١٩٦٨
في المستشفى على اثر محاولة الاغتيال

١٩٧٠
يعلن ترشيح نفسه لانتخابات
رئاسة الجمهورية

١٩٧٥
مع رشيد كرامي وياسر عرفات
وزهير محسن وعبد الحليم خدّام

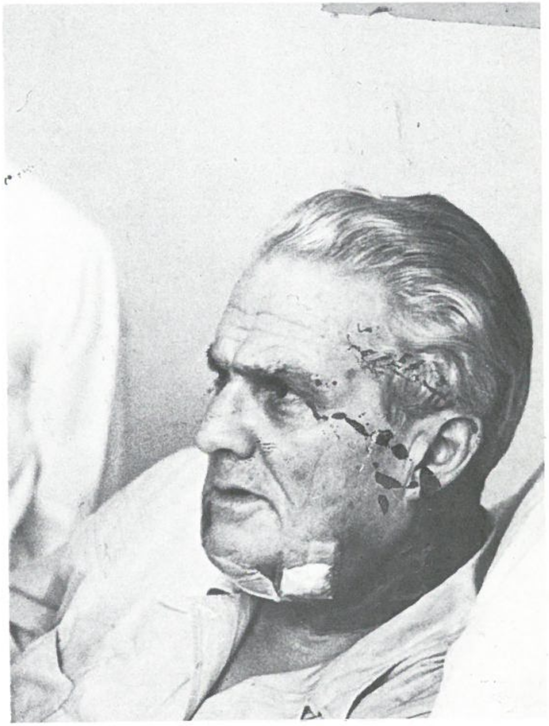

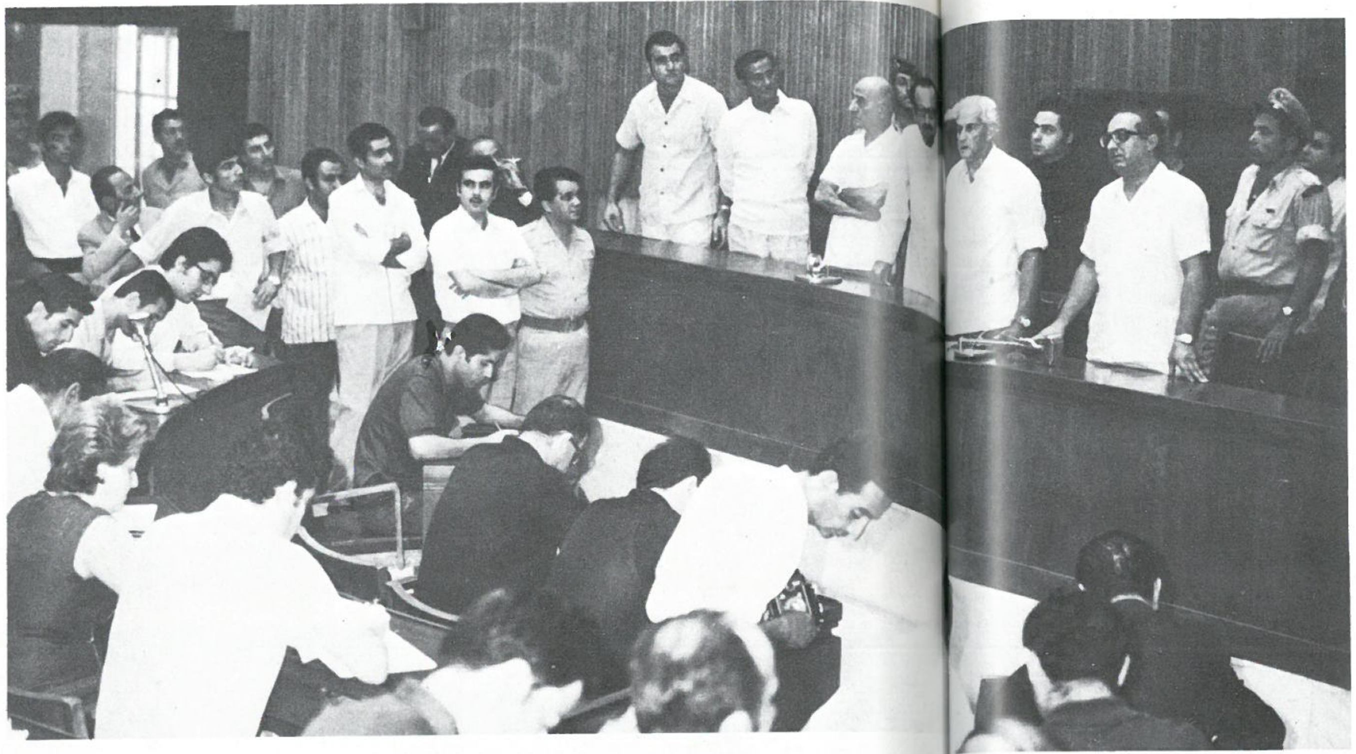

١٩٧٧
يستقبله الرئيس السوري حافظ الاسد
بعد ٢٢ سنة غياباً عن دمشق

١٩٨٢
على انقاض قصره في السعديات
الذي احرقته «حرب السنتين»
وكان غادره في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٦

١٩٨٤
في جنيف
للمشاركة بالمؤتمر الوطني للحوار

١٩٨٧
مسجّى

- تعديل قانون المطبوعات.
- اعطاء المرأة حق الانتخاب.
- تعديل قانون ديوان المحاسبة.
- تعديل قانون الانتخابات البلدية.
- تنظيم وزارة الخارجية وتحديد اختصاصاتها.
- قانون السير.
- قانون «من اين لك هذا».
- تنظيم ملاكات وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والاشغال والداخلية.
- انشاء مجالس منتخبة في المحافظات ذات صلاحيات استشارية.
- توسيع صلاحيات المحافظين.
- انشاء المجلس النقابي للصحافة وفصل نقابة الصحافة عن نقابة المحررين.
- انشاء المعمل الحراري للكهرباء في زوق مكايل.
- وضع قانون جديد للاحزاب والجمعيات في لبنان.
- تعديل قانون ضريبة الانتقال والارث.
- وضع الحجر الاساسي لساحة الشهداء.
- تكريس الأول من ايار عيداً رسمياً في لبنان.
- قانون التسليف الزراعي والصناعي والفندقي.
- الغاء الحصانة عن الموظفين الاداريين.
- وضع قانون للايجارات.
- انشاء الجامعة اللبنانية.
- استرداد امتياز الكهرباء.
- انشاء المدينة الرياضية.
- وضع الحجر الاساسي لإدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية («الريجي»).
- توسيع مطار بيروت.

- انشاء المحطات الزراعية في تل العمارة.
- قانون سرية المصارف.
- مصلحة التعمير.
- التلفون الاوتوماتيكي.
- انشاء مهرجانات بعلبك الدولية.
- تدشين اوتوستراد بيروت – المعاملتين.
- الحوض الثالث في مرفأ بيروت.
- جرّ مياه الشفة.
- انشاء مرفأ طرابلس.
- مشروع الليطاني.
- انشاء دار المعلمين ومدارس مهنية.
- شبكات طرق دولية وداخلية.
- مراكز التعليم والتدريب الزراعي ومراكز مراقبة الفاكهة المعدة للتصدير.
- انشاء «كازينو لبنان».
- الحجر الاساسي للاذاعة اللبنانية في الصنائع.

جولات وزوار:

قد يكون كميل شمعون اكثر رؤساء لبنان تجوالاً في العالم، وكثيرون هم المسؤولون، ملوكاً ورؤساء، الذين زارهم في بلادهم أو استقبلهم في لبنان.

من بعض جولاته:

سافر الى المملكة العربية السعودية والتقى الملك عبد العزيز آل سعود في ٧ شباط ١٩٥٣. ثم الى العراق في ٢٤ آذار، وكان زاره قبلاً وهو بعد نائب في شباط ١٩٥١. فالى مصر لسبعة أيام في ٢١ نيسان ١٩٥٣. واجتمع في بلدة بحمدون في ٦ أيار بالرئيس السوري اديب الشيشكلي الذي كان زار لبنان مرات قبل رئاسة شمعون وفي اثنائها، وأبرزها لدى انتخابه رئيساً

للجمهورية لتهنئته في ٢٩ أيلول ١٩٥٢. وشمعون كان زار سوريا مراراً قبل ذلك التاريخ.

وسافر الى الاردن في ١٧ حزيران ١٩٥٣. وجال على دول أميركا اللاتينية، البرازيل والارجنتين والاوروغواي، مدة أربعة اسابيع من ٨ أيار ١٩٥٤. والى ايطاليا في ٢١ آذار ١٩٥٥ وشملت في أربعة أيام روما وفلورنسا والبندقية. بعدها الى الفاتيكان في ٢٥ آذار واستقبله البابا بيوس الثاني عشر. ثم الى تركيا في رحلة صيد في ١١ نيسان من السنة ذاتها. وزار الاردن مجدداً في ٣٠ آب ١٩٥٦، والمملكة العربية السعودية مرة اخرى في ٢٣ آذار ١٩٥٧. وزار اسبانيا وكذلك اليونان وقابل ملكها بول في تشرين الثاني ١٩٥٧.

واستقبل شمعون في بيروت ملك الاردن الحسين في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٥ وحضرا معاً احتفالات عيد الاستقلال. ومجدداً زار الملك العاصمة اللبنانية في ١٢ أيار. واستقبل شمعون ايضاً الامين العام للامم المتحدة داغ هامرشولد في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٦ ثم في زيارة ثانية في ٩ نيسان. وسبقه الى بيروت رئيس اساقفة نيويورك الكاردينال سبلمان في ٤ كانون الثاني السنة ذاتها. وفي ٢ تموز ١٩٥٦ جاء رئيس اندونيسيا احمد سوكارنو ثم رئيس حكومة الهند جواهر لال نهرو في ٢١ تموز، وبعده ملك ليبيا إدريس السنوسي الاول في ٢٣ آب.

وزار بيروت ايضاً في فترات متفاوتة لمرة أولى أو أكثر عاهل المملكة العربية السعودية وملك اليونان وملك العراق فيصل الثاني ورئيس تركيا جلال بايار ورئيس حكومة العراق نوري السعيد. كذلك رئيس الحكومة السورية سعيد الغزي، في ٦ كانون الاول ١٩٥٦، لاجراء مفاوضات على الاتفاق العسكري بين البلدين ووقف الحملات الاعلامية خصوصاً تلك الصادرة من دمشق ضد رئيس الجمهورية، اضافة الى قضية المذكرات القضائية في حق مطلوبين الى القضاء اللبناني او تبحث عنهم السلطات السورية. وسبق هذه الزيارة تدهور في العلاقات اللبنانية – السورية. علماً أن مجلس الوزراء، في

كانون الثاني ١٩٥٣، قرر التفاوض مع سوريا توصلا الى الوحدة الاقتصادية الشاملة بتعديل الاتفاق المعقود بين البلدين في ٤ شباط ١٩٥٢. لكن مشروعا سورياً طرح في هذا الشأن فرفضه لبنان لـ«غموضه». واقترح مشروعاً بديلا منه. وأقر البلدان اتفاقاً موقتاً «انتقالياً» كما وصفه لبنان و«ثنائياً» كما فسرته سوريا في ٢٥ شباط من تلك السنة لمدة ستة أشهر يرث الاتفاق السابق. ووقع في ٥ آذار.

٥

الـثورة التي تـأخرت

لم تكن أحداث «ثورة ١٩٥٨» تنتظر اغتيال الصحافي نسيب المتني في ٨ أيار ١٩٥٨ لتنفجر. كل الاسباب الكافية لحصولها تجمعت، وبقيت الذريعة، أيا كانت، بسيطة أو خطيرة.

منذ أن بدأ كميل شمعون رئيسا للجمهورية يخرج على «الجبهة الاشتراكية الوطنية» التي أوصلته الى رئاسة الدولة في ٢٣ أيلول ١٩٥٢، أخذ رفاقه في هذه «الجبهة»، ولاسيما منهم امين السر كمال جنبلاط، يستعدون لاستحقاق مؤجل.

أولى بذور المعارضة مع الحكومة الاولى: تأليف الحكومة الادارية برئاسة خالد شهاب من ثلاثة وزراء في ٣٠ ايلول ١٩٥٢ بعد عقبات عدة مردها الى ان «الجبهة» التي اعتبرت انها بانتخاب شمعون رئيسا قد انتصرت، اشترطت للدخول الى الحكم اعطاءها نصف المقاعد في الحكومة الجديدة، فتريث شمعون حيال هذا المطلب. مما أثار حفيظتها تجاه نياته، اذ طالبت بحكومة انقلاب وحكومة عمل يكون برنامجها السياسي هو برنامج «الجبهة»، مع ما يتضمن من مقترحات الاصلاح في النظام تنقلب على فساد الرئاسة السابقة ولا ترثها. يومذاك قال جنبلاط إن «الجبهة» هي التي حققت «الثورة والانتصار والانقلاب».

تفكك الحلف

الجمعة ٢٦ أيلول ١٩٥٢، بعد ثلاثة أيام على انتخاب رئيس الجمهورية، كلّف شمعون عبدالله اليافي تأليف حكومة العهد الاولى، فاعتذر حيال تشدد «الجبهة» في مطالبها. ثم كلّف سعدي المنلا ففشل هو ايضا وللاسباب ذاتها في تأليف الحكومة. وكلّف بعد ذلك رشيد كرامي فإذا به يصل الى المأزق نفسه، ثم خالد شهاب الذي نجح. غير أن موقف «الجبهة» المتشدد هذا، أحدث عاصفة سياسية أدت الى خروج بيار اده منها حيال اصرار جنبلاط على مطالبه. وفي ١٠ تشرين الأول نالت الحكومة الجديدة الثقة النيابية بغالبية ٦٥ صوتا ضد صوت واحد مع منحها حق الاشتراع في قضايا الاصلاح. وكان في هذه الحكومة الادارية بعدما استعصت الحكومة البرلمانية موسى مبارك وسليم حيدر وجورج حكيم. لكن ذلك لم يحل دون مصالحة بين شمعون وجنبلاط في شباط ١٩٥٣ نتيجة تصعيد الزعيم الدرزي مجددا حملته على الحكومة الاولى التي تعثرت في تطبيق برنامج الاصلاح على رغم الصلاحيات الاشتراعية التي منحت اياها، فضلا عن إصدارها مراسيم حمل عليها بعنف شديد.

تلك هي البداية بين حلفاء الأمس في «الجبهة الاشتراكية الوطنية» لتنتهي دوامة دموية بين شمعون ومن تبقى في «الجبهة» إضافة الى شخصيات مارونية في بيروت والجبل والشمال، وسنية في بيروت والجنوب والشمال، وشيعية في الجنوب والبقاع. فـ«الثورة البيضاء» التي حملت شمعون الى قصر القنطاري لم تستطع، بعدما صارت ثورة قاتلة، اخراجه منه. ويفتخر شمعون بالقول إنه امضى في رئاسة الجمهورية يوما اضافيا على مدة الولاية الدستورية اذ اقسم خلفه قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب اليمين الدستورية في ٢٤ ايلول ١٩٥٨، وكل ذلك على رغم الحرب المفتوحة عليه من أفرقاء لبنانيين ومن تدخلات خارجية لدعم «الثوار» قدمته مصر وسوريا اللتان وحّدتها الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط ١٩٥٨.

«ثورة ١٩٥٨» الدموية كانت بديلا من امكان تكرار تجربة «الثورة البيضاء» سنة ١٩٥٢ التي أطاحت بشارة الخوري وأجبرته على الاستقالة. ربما نتيجة عجز المعارضة التي تجمعت في «جبهة الاتحاد الوطني والاحزاب المتحدة» عن حصر «الثورة» في اطارها الديموقراطي.

يقول يوسف سالم في مذكراته «خمسون سنة مع الناس»، ان كميل شمعون «يتقن فن المداورات والالاعيب السياسية اتقانا بلغ حد الاعجاز»، وانه «تنكر لاصدقائه وحلفائه» منذ تشكيل الحكومة الادارية الاولى، وخفض عدد النواب في المجلس من ٧٧ نائبا الى ٤٤ بعد تعديل قانون الانتخاب وتقسيم لبنان ٣٣ دائرة انتخابية منها ٢٣ دائرة فردية. والواقع أن هذه الخطوة فتحت الباب أمام مواسم أزمات مع جنبلاط تسببت في ٣٠ نيسان ١٩٥٣ بحجب الثقة عن حكومة خالد شهاب. وبعد شهر، في ٣٠ أيار، حل رئيس الجمهورية المجلس النيابي ودعا الى انتخاب آخر «بعدما اثبت عجزه عن تأدية مهمته، ولما كان الشعب يرغب في تمثيل نيابي صحيح (. . .)». وبدا من هذه المحاولة ان رئيس الجمهورية في بدايةعهده يسعى الى احاطة نفسه بمجلس نيابي موال له وفي الوقت نفسه يخرج الموالين لبشارة الخوري بهدف توجيه ضربة قاصمة للكتلة الدستورية التي بدأت تعاني التفكك منذ أن خرج بشارة الخوري من قصر القنطاري. وهي اللعبة نفسها التي أداها بشارة الخوري بتفكيك الكتلة الوطنية في المجلس النيابي بعد خروج إميل اده من رئاسة الجمهورية.

وحل مجلس نيابي عمره بالكاد سنتان واجراء انتخابات جديدة على اساس القضاء وصفا بـ«انتخابات الثورة البيضاء» التي قادها شمعون بنفسه توصلا الى النتائج التي يريدها. غير أن جنبلاط فسّر هذه المحاولة بأنها لإقصاء زعامات معينة. وكبرت ريبته في رئيس الجمهورية. وعلى رغم ذلك لم ترجم هذه الانتخابات كما حصل مع تلك التي خاضها بشارة الخوري في ٢٥ أيار ١٩٤٧. لكنها ما لبثت أن فتحت مجددا الباب امام عاصفة اكثر شراسة هي الانتخابات النيابية الثانية في عهد شمعون في أيار ١٩٥٧، والتي سبقها

اجراء تعديل في قانون الانتخاب رفع عدد النواب الى ٦٦ نائبا وصغّر دوائر انتخابية وكبّر اخرى. وأدت النتائج الى سقوط أخصام شمعون: كمال جنبلاط في الشوف واحمد الأسعد في الجنوب وصائب سلام وعبدالله اليافي في بيروت. وقيل في هذه الانتخابات إن رئيس الجمهورية تدخّل فيها مباشرة بحيث كانت نتائجها المفاجئة من صنيعه في خطوة تعد لتمديد الولاية الرئاسية. ووصفت بانها شبيهة في الاهداف بما رمى اليه بشارة الخوري في انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ طلبا للتجديد. وقيل ايضا ان رئيس الجمهورية من خلال التعديل الاخير لقانون الانتخاب عرف كيف يستفيد من تقسيم الدوائر ليركّب اللوائح وفق ما يريد، واستدعى بعض المفاتيح الانتخابية في مناطق لبنانية مختلفة ووجههم نحو مرشحين محددين. ولم تكن حكومة سامي الصلح التي اشرفت على هذه الانتخابات بعيدة عن التدخل في ظروفها فيما سهر الجيش على أمنها. وعلى رغم النتائج التي عززت موقع رئيس الجمهورية بابعاد خصومه من اقطاب المعارضة عن مجلس النواب، لم يبدر عن شمعون ما يؤكد النية أو ينفيها حيال فكرة تجديد الولاية التي اقلقت الخواطر ازاء امكان استرجاع التجربة المرة مع بشارة الخوري.

لكن هزيمة المعارضة لم تحل دون تصعيد الموقف الذي بدأ يتخذ شكلا وطريقة تعاط ومستوى اكثر حدة وتشددا حيال شمعون.

أولى ردات الفعل على نتائج الانتخابات النيابية في ١٩٥٧ أن دعت «جبهة الاتحاد الوطني» الى تظاهرة في ٣٠ أيار قادها زعماء بيروتيون بينهم صائب سلام وعبدالله اليافي ونسيم مجدلاني احتجاجاً، وحرّكوا الاحياء مما أدى الى احراق سيارات واضرار. وتدخل الجيش وقوى الامن الداخلي، وكانت الحصيلة ٥ قتلى و٤٢ جريحاً و٢٦٦ موقوفاً. وأصدر القضاء مذكرات احضار في حق اليافي ومجدلاني واحمد الاسعد وصبري حمادة، في وقت اتهمت الحكومة سوريا بالاشتراك في «المؤامرة». وتردد أن ضابطين سوريين اعتقلتهما السلطات كانا شاركا في التظاهرة. وعلى الاثر منع الجيش بعد ضبط الاوضاع التظاهرات على انواعها وأعمال الشغب.

وفي ٣ تموز أصدرت «جبهة الاتحاد الوطني» وحلفاؤها البيان الآتي:
«بانتهاء العمليات الانتخابية في محافظة الشمال انتهى الفصل الرابع والاخير من اقسى المآسي السياسية والاخلاقية التي شهدها لبنان منذ ارتفاعه الى مستوى البلاد الحرة المستقلة. وصار من حق الرأي العام اللبناني، وقد تعرضت وحدة طوائفه لابشع محاولات التفرقة، ان تقوم جبهة الاتحاد الوطني مع حلفائها بما تعتبره في رأس واجباتها الوطنية فتطلع من خفيت عنهم بعض الحقائق على مقدمات المأساة ونتائجها تاركة لكل مواطن ان يحتكم فيها الى ضميره وان يستضيء في عمله الوطني، اليوم وبعد اليوم، بالوقائع التي تجلت لكل عين لم تضرب الشهوات غشاوة عليها.

وانه لمن نعم الله على هذا البلد الآمن ان كثرة بنيه صمدت لقوى الشر ولدعاة التفرقة فصانت لبنان من اخطار الانقسام وحفظت له الوحدة التي من دونها لا يستمر وطن ولا تنمو عائلة.

لقد اتضح للرأي العام صحة مما صرّح به فريق كبير من اعضاء الجبهة في مؤتمرات صحافية وفي غيرها من المناسبات عما حصل في اثناء الانتخابات من ضغط وترغيب وارهاب واستعمال اكثر اجهزة الدولة لتزوير ارادة الناخبين بمختلف الاساليب والصور. فمن هذه الاساليب تقسيم الدوائر الانتخابية تقسيما اعتباطيا مخالفا للمنطق وللواقع الجغرافي والاصرار على تضييق التمثيل النيابي واعطاء بعض لوائح المرشحين صفة الانتساب الى السلطات، ومنها توزيع رخص السلاح على بعض الانصار واصدار عفو خاص عن بعض المجرمين واستخدام الموظفين في التضييق على الناس وتهديدهم في حرياتهم ومساومتهم على مصالحهم، ومنها اطلاق قوى الامن السافرة والخفية، مزودة وسائل الاغراء والوعيد وصلاحية اعتقال انصار المعارضة وانذار فريق من الموظفين بقطع ارزاقهم ثم نقل بعضهم وعزلهم وتهديد المواطنين باقلاق امنهم وراحة عيالهم والضغط على ضعاف النفوس من المرشحين لتخلو الساحة لسواهم من الموالين واجبار المخاتير ورجال البلديات

وكل ذي صلة بالحكومة على ارسال برقيات تأييد للحاكمين، وغير ذلك من الاساليب.

وقد ادى ذلك الى نكب البلاد بفواجع دامية خضبت بالدماء ارض الجنوب والشمال بعد شوارع بيروت، ففقد لبنان في عشرة ايام خمسين ضحية وضمد جراح عشرات من بنيه ورأى مئات من شبابه الاحرار يكدسون موقوفين في الاسطبلات والسجون ويعاملون معاملة تأباها الانسانية وتتنافى وابسط الاصول القانونية.

كل هذا وغيره كثير مما وضح للناس تقدم العمليات الانتخابية ثم رافقها وما زال مستمرا بل ازداد باعتقال الصحافيين والمواطنين والتوسع في تفسير القوانين لتبرير محاكمتهم.

وكانت من نتائج هذه المقدمات قيام مجلس نيابي يحقق رغبات الحاكمين ولا يعبّر بأكثريته عن حقيقة ارادة الشعب اللبناني تعبيرا صحيحا. ولقد اصبح معروفا لدى الخاص والعام ان مقام رئاسة الجمهورية قد تدخّل تدخلا فعالا سافرا في الانتخابات خلافاً لما يوجبه عليه الدستور الذي جعله حكما بين المواطنين على اختلاف ميولهم ونزعاتهم وحرياتهم وطوائفهم.

لذلك فان جبهة الاتحاد الوطني وحلفاءها تعلن هذه الحقائق على الرأي العام في لبنان وخارجه. وتسجل هذا الخروج على الدستور نصا وروحا. وقد عهدت الى فريق من اعضائها ان يستخرج من هذا الوضع العام النتائج القانونية وخصوصاً ما يترتب على مخالفة نصوص الدستور التي حددت صلاحيات رئاسة الجمهورية ومسؤولياتها، فتبني على تلك النتائج موقفها من هذه القضية الخطيرة. وهي تعلن في الوقت ذاته، متكلة على الله ومطمئنة الى وعي الشعب، ابتداء مرحلة الكفاح في لبنان لتطهير سمعته وانقاذ حرياته وصون دستوره ونظام الحكم البرلماني فيه والحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة صفوفه على اساس الميثاق الوطني. وهي تدعو جميع افراد الشعب الى التعاون معها في معركة الحرية والكرامة طالبة اليهم ان يكونوا على

استعداد لتنفيذ المقررات التي ستتخذها بالاتفاق مع الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية بغية تحقيق هذه الاهداف، كي يستمر لبنان وطنا مستقلا عزيزا سيدا حرا.

عاش لبنان».

ولا يلبث رئيس الجمهورية أن يرد على المعارضة في الاحتفال السنوي الذي يقام في عيد سيدة التلة في دير القمر. فحدد في ٦ آب ١٩٥٧ موقفه من الانتخابات الاشتراعية، قال: «(...) لقد ارتدت المعركة الانتخابية طابعا استثنائياً من الحدة التي ترجع أسبابها الى ظروف السياسة الدولية التي احاطتها، والى تدخّل بعض عناصر الدعاية الغريبة عن لبنان فيها تدخلا فعلياً نشيطاً. فلما ان ظهرت النتائج حتى تعرضت الحكومة وتعرضت أنا شخصياً لاتهامات عنيفة غير مسؤولة.

ان لي لحسن الحظ من الخبرة في الشؤون الانتخابية ما يجعلني أتلقى بواسع التفهم وبعميق الشفقة التصرفات العصبية الصادرة عن بعض من خانهم الحظ من المرشحين، فاعوزتهم حاجة نفسية فيهم الى البحث عن تفسير لسوء طالعهم يرضي كبرياءهم. ان الحقيقة الصامدة الثابتة هي ان الانتخاب قد تم في جو من الحرية الكاملة وجّهته غالبية الناخبين الساحقة بادراكها وتفهمها واقتناعها من دون ضغط ولا اكراه، فجاءت نتائجه استفتاء يؤيد استمرار السياسة التي اتبعتها البلاد حتى الآن ويؤمن بها.

والذي اتوقعه في كل حال هو أن تصح في المجلس الجديد التقاليد البرلمانية العريقة. فينقسم معسكرين منظمين أو اكثر. أحدهما يؤيد الحكومة والاخر يعارض سياستها وإدارتها. وانني، في ما يعنيني، أوجه الى الفريقين معا التحية وتمنيات النجاح في خدمة الواجب الوطني المشترك، وأقول خصوصا للمعارضة ان النظام البرلماني الجدير باسمه لا يكتمل من دونها. وان وجودها، في بعض الوجوه، نافع مثل نفع وجود الحكومة ذاتها. ولكنني اقول للمعارضة ايضا ان الفائدة من وجودها تتم فقط بقدر ما تبقى هي مجردة

واقعية، بناءة لا هدامة، وطنية مخلصة، وبقدر ما تتنزه عن اثارة الشارع والاعتماد عليه وتظل متمسكة بالعمل في نطاق النظام والقانون (...)».

ولم تكن الانتخابات النيابية وحدها الاسباب التي اشعلت «ثورة ١٩٥٨».

كانت هناك ايضا السياسة الديبلوماسية الخارجية التي انتهجها رئيس الجمهورية ورافقت عن قرب تحولات سياسية وعسكرية بارزة في الشرق الاوسط كان للبنان تأثير في تطوراتها والاستفادة من نتائجها. وأبرز التحولات الاقليمية هذه ثلاثة: «حلف بغداد» سنة ١٩٥٥، العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، مشروع الرئيس الاميركي دوايت أيزنهاور لحماية المصالح الغربية في الشرق الاوسط وأمن الدول الصديقة للولايات المتحدة الاميركية.

التحولات

اذا كان شمعون قد انتهج سياسة وطنية تعتمد في شكل رئيسي على تعزيز بنية النظام الطائفي خصوصا في أطره الدستورية والمؤسسية كوعاء تنتظم فيه العلائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجموعات اللبنانية، مع ادخال محاولات اصلاحية خجولة في قوانين الانتخابات وفي ادارات الدولة نحو تحديثها، ترافقت ايضا مع مشاريع انمائية عدة، فإنه في المقابل وربما للمرة الاولى في تاريخ رؤساء لبنان خرج على التقليد الذي حافظ عليه النظام، قبل كميل شمعون وبعده، في ما يتعلق بالسياسة الديبلوماسية حيال الشرق والغرب.

مع شمعون بلغت سياسة الانفتاح الديبلوماسي حدا أقصى من الجرأة. اعتمدت التوازن الاقليمي وفي الوقت نفسه انخرطت في لعبة المحاور الى درجة التأثير فيها. في الظاهر اختار شمعون ديبلوماسية إمساك العصا من الوسط بدقة فائقة. فلا يزعل العرب ولا يخسر الغرب. وهو الرجل المعروف بولائه الحاد والمتشدد للغرب والذي يمتد في الجذور الى سنوات طويلة سابقة،

وفي الوقت نفسه «فتى العروبة الاغر» نصير القضية الفلسطينية في الامم المتحدة والمسيحي الماروني الذي رشّحه المسلمون لرئاسة الدولة ضد حميد فرنجيه الذي التف حوله المسيحيون وما لبثوا أن تفرقوا. تلك هي المفارقة الفريدة في تاريخ رؤساء لبنان.

لكن السياسة الخارجية لشمعون في وجهها الاخر اخراج لبنان من دائرة التبعية للمحاور الاقليمية وتحديدا التبعية لمنطوق الصراع العربي - الاسرائيلي ونتائجه على نحو يفقده حرية القرار الوطني المستقل، الى دائرة المشاركة في صنع المحاور بقرار وطني مستقل. الأمر الذي لم يكن متيسرا بفعل التوازن الدقيق بين مجموعتي الائتلاف المسيحي - الاسلامي واجتماعهما في صيغة الميثاق الوطني. هذا الواقع بقدر ما طمأن لبنان في ظل التضامن العربي أوقعه في الوقت ذاته أسير خلافاته وضحيتها، فبقي الانقسام الوطني ماثلا يستحضر في كل حين. شمعون أراد ان يستمد لبنان، سواء في مشاركة واقعية في هذه المحاور أو حضوره في الظل، قوة منها لا أن يكون فريسة قوتها واقتسامها النفوذ. هو في ذلك بحث، ربما لمرة أولى في تاريخ الديبلوماسية اللبنانية، عن شخصية ديبلوماسية لبنانية مفقودة تفعل في الاحداث وتروّض التطورات ويحسب لها. وهو ما أمكنه الى حد النجاح في خوضه بدءا من «حلف بغداد».

الموقف اللبناني الداخلي من «حلف بغداد» يبعث على الحيرة. رئيس لبنان المسيحي الماروني يقود قاعدة مسيحية، وعلى الاخص مارونية، الى محور اسلامي عارضه المسلمون ورأوا فيه تقويضا لاول مرتكزات الميثاق الوطني، اي عدم التوجه في لعبة المحاور شرقا أو غربا وان بدا لهم ان الانتظام في صفوف جامعة الدول العربية والتزام قراراتها ومواثيقها يخرج عن هذا التصنيف. وان بدا في الظاهر ايضا أن رئيس الجمهورية يتقن امساك العصا من الوسط بدراية وحكمة: حرص على التضامن العربي من إيمانه بالوجه العربي للبنان واندفاع نحو حلف اسلامي هو «حلف بغداد»، لبنان الى حد ما هو البلد المسيحي الوحيد فيه. علماً أن «حلف بغداد» اذا جاز التعبير، هو اختراع مسيحي وراءه بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية، ومهمته حماية

المصالح الغربية في الشرق الاوسط وليس شن حرب صليبية.

والتمسك بالتضامن العربي حمل شمعون على اجراء وساطة بين مصر والعراق حيال الازمة التي نشأت عن «حلف بغداد»، وجمع ملوكا عربا ورؤساء في بيروت لاتخاذ موقف من عدوان عسكري بريطاني - فرنسي - اسرائيلي على مصر كان شمعون بالذات أول من ندد به. ولم يمنعه ذلك من معارضة السياسة الوحدوية لجمال عبد الناصر وهو في ذروة توغله في ضمائر الشعوب العربية في بلدانها كلها، وحال كذلك دون جعل لبنان الاقليم الثالث في الوحدة المصرية - السورية في اطار الجمهورية العربية المتحدة منذ شباط ١٩٥٨، فكان الخصم المرّ للزعيم المصري الذي خاض حربه ضد شمعون في «ثورة ١٩٥٨». وازاء انضمامه الى مشروع أيزنهاور للسلام في الشرق الاوسط لم يجد غضاضة في اللجوء الى جامعة الدول العربية شاكيا تدخّل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الداخلية اللبنانية. مع علمه اليقين ان الحل الذي يبحث عنه مكانه في مجلس الأمن.

التخوف من أن يترتب على مشاركة فعلية للبنان في «حلف بغداد» انقسام وطني يذهب الى حد تسعير صراعات طائفية كامنة، جعل كميل شمعون ينظر الى التعاون مع الحلف هذا بتريث، وان بدا في احدى مراحله واحدا من العرابين له. فلم ينضم اليه لبنان لكنه بقي على مسافة قريبة منه. اذ في ما يتجه اليه «حلف بغداد» لا يتعارض على الاطلاق والتوجهات الغربية والعربية في آن لدى شمعون. انه صنف آخر من التوازنات الاقليمية الدقيقة: يضمن سلامة دول الشرق الاوسط حيال اي تهديد، وفي الوقت ذاته يرعى سلامة المصالح الغربية. من هنا الاهمية التي تكمن وراء الوجود غير المنظور لبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية في الحلف. ومن هنا ايضا شمعون صديق الغرب في لبنان والشرق الاوسط بتشدد بالغ يستمر محافظا على السياسة التي انتهجها منذ ١٩٤٨ والرامية الى دفع الغرب نحو مزيد من الانفتاح على العالم العربي. ومرة أخرى تشفع بذلك مواقفه حيال القضية الفلسطينية.

يرمي «حلف بغداد» الى وقف التغلغل الشيوعي والنفوذ السوفياتي في الشرق الاوسط. وبالتالي يتيح خلق كتلة سياسية - عسكرية متاخمة للاتحاد السوفياتي مهمتها الاساسية الدفاع عن الغرب على قاعدة التزام الدفاع المشترك بين اعضاء الحلف متى تعرض أحدهم لتهديد. وكان موقع شمعون من هذا الحلف ارتسمت ملامحه منذ أن بدأ زيارات لتركيا وايران والعراق، الدول المعنية به، مما أثار حفيظة مصر على الصعيد الاقليمي في وقت كانت تتجه الى مسعى وحدة قومية عربية شاملة. وكان أمرا طبيعيا وواقعيا أن ينسحب التحفظ المصري ردات فعل سلبية على لبنان عبر مؤيدي جمال عبد الناصر اللبنانيين. فخرجوا الى معارضة سياسة شمعون كونها تدخل لبنان في محاور لم يسبق له أن خاض أمثالها. في غضون ذلك كان الوضع الاقليمي يتجاذبه اصرار العراق في عهد الملك فيصل الثاني على «حلف بغداد» فيما مصر في ظل الثورة التي قادها عبد الناصر راغبة في محور من نوع آخر. وحيال هذا التجاذب أصبح التضامن العربي في الجامعة العربية عرضة لنكسة بالغة الخطورة تتطلب استدراك انقسامات الانظمة العربية وبدا الحلف لمصر كأنه في موقع عدائي منها فحاربته. لكن ذلك لم يمنع شمعون، في ٢ شباط ١٩٥٥، من سلوك وساطة بين مصر والعراق الدولة العربية الوحيدة التي اقتصر عليها الحلف. وكان همّ رئيس الجمهورية جمع رئيسي حكومتي البلدين، عبد الناصر ونوري السعيد، في بيروت توصلا الى حلول تمنع انفجار التضامن العربي من الداخل. الا ان الدور الذي اضطلع به شمعون خصوصا لجهة اقترابه اكثر من الحلف، قابله عبد الناصر برفض منطق الاحلاف، على رغم مطالبته بتأجيل ابرام ذلك الاتفاق. وهو ما رفضه نوري السعيد. وازاء هذا التشدد في موقفي الدولتين عدل شمعون، في ٥ شباط، عن الوساطة. وبقي عليه أن يواجه انعكاسات الواقع العربي هذا الذي صدمته مسألة تقبّل مظلة دولية غربية وان مغلفة بمحور يجمع دولا اسلامية. بيد انه يطرح نفسه بديلا من الجامعة العربية - ان لم يكن ندا لها - ومن الوحدة القومية العربية الطرية العود والمهددة في استمرارها.

«تكون هذه المعاهدة مفتوحة للانضمام اليها من قبل اي دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة. ويكون هذا الانضمام نافذا اعتبارا من تاريخ ايداع وثائق الانضمام لدى وزارة الخارجية».

وفي ٢٤ شباط ١٩٥٥ وقعت تركيا والعراق اتفاق «حلف بغداد». لكنه ما لبث أن انهار في ١٤ تموز ١٩٥٨ على أثر انقلاب في العراق اطاح الملكية وأدى الى مقتل الملك فيصل الثاني ونوري السعيد، صديقي كميل شمعون الذي كان يواجه في هذه الاثناء حربا أهلية. وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا التحول الاقليمي الخطير الى تدخّل عسكري اميركي وبريطاني في الشرق الاوسط كانت شواطىء الاوزاعي احدى ساحاته.

وبين توقيع «حلف بغداد» سنة ١٩٥٥ وسقوطه سنة ١٩٥٨ تحولان اقليميان آخران ساهما في شكل أو في آخر في دفع الشرق الاوسط الى مزيد من التوتر واحتمالات التدخّل العسكري الغربي. ولم يكن لبنان في معزل عن هذين الحدثين بقدر ما كان في صلب التطورات التي تلاحقت.

في ٢٦ تموز ١٩٥٦ أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس في محاولة قاصمة تهدف الى انهاء النفوذ البريطاني في مصر. فكان رد بريطانيا وفرنسا واسرائيل عدوانا عسكريا ثلاثيا في ٣١ تشرين الاول ١٩٥٦ على الاراضي المصرية أدى الى احتلال اجزاء منها. وبدل أن يسقط نظام عبد الناصر رفعه الى ذروة الزعامة في العالم العربي الى درجة بات هو المرجع الوحيد. حيال هذا التطور وقف شمعون الموقف الوسط. اذ مثلما عارض خطوة عبد الناصر في تأميم قناة السويس نظرا الى الضرر البالغ الذي تتركه على المصالح الغربية، لم يوافق على الحرب الوقائية الثلاثية. وكان عليه، على ميوله الغربية، أن يتخذ موقفا عربيا صريحا. في هذه الاثناء كانت مناطق لبنانية عدة تشهد تظاهرات شعبية معادية لبريطانيا وفرنسا واسرائيل نظمتها المعارضة والقيادات الاسلامية ورافقتها تجاوزات واخلال بالأمن، مما اضطر قيادة الجيش الى اعلان حال

الطوارىء في البلاد ومنع الاجتماعات والتظاهرات وايكال مهمات الامن الى الجيش.

والواقع أن شمعون في مواجهة الأزمة المصرية - الغربية - الاسرائيلية كان عليه أن يتجاوز موقف التضامن مع عبد الناصر الى قيادة وساطة بناء على طلب الرئيس المصري ترمي الى حضّ بريطانيا على انهاء الحرب. فنجح أولا في وقف اطلاق النار بين البلدين وتلقى ضمانات من الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ تؤكد «ان من جملة الاهداف التي تتطلع اليها هي انسحاب القوات الاسرائيلية من مواقعها الحاضرة سريعاً». في المقابل كان رئيس الحكومة عبدلله اليافي والوزير صائب سلام يستبقان تحرك رئيس الجمهورية بالمطالبة بقطع العلاقات الديبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا. ولما عارضهما شمعون استقالا وانضما الى المعارضة.

استجاب الملوك والرؤساء العرب لدعوة شمعون، في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٦، الى عقد قمة عربية عاجلة في بيروت، كانت الأولى والاخيرة في العاصمة اللبنانية، للبحث في موقف عربي متضامن حيال ما تعرضت له مصر خصوصا بعد قصف القاهرة وبور سعيد والاسماعيلية.

اجتمع الزعماء العرب في قصر الاونيسكو الثلثاء ١٣ تشرين الثاني والاربعاء ١٤ منه. وسبق جلسة الافتتاح برئاسة شمعون اجتماع تمهيدي طويل الاثنين في ١٢ تشرين الثاني.

وفي الجلسة الأولى القى شمعون الكلمة الآتية:

«اصحاب الجلالة والفخامة

يشرّفني، ويشرّف كل لبناني، ان اقف في هذا الظرف التاريخي الحاسم مرحبا بكم في موطن لكم يزهو بوجودكم فيه، ويعتز بأنكم اصطفيتموه مكانا لاجتماعكم.

ان لبنان يقدّر لملوك العرب ورؤسائهم رحلتهم اليه في هذا الظرف العصيب من تاريخ العالم العربي، بل من تاريخ العالم كله، مستهينين

بكل ما في الرحلة من عناء، ليتخذوا من ربوعه متشاورا لهم في كل ما يؤدي بالعرب نحو مستقبل امثل ومصير افضل.

ان الكلمات لا يمكن ان تعبر عما في الظرف العربي الراهن من خطورة. فوجودنا وحريتنا وكرامتنا هي اليوم امام امتحان نختبر فيه قابليتنا لصون هذه المقدسات والدفاع عنها، وقد قدمت الشقيقة الغالية مصر في موقفها البطولي ذوداً عن اراضيها وحقوقها المشروعة - بل عن اراضينا وحقوقنا جميعا - قدمت مصر بحكومتها وشعبها اروع مثل على صمود العرب امام الشدائد، ونحن نجتمع اليوم، وهذا المثل الحي ماثل نصب اعيننا، وهدفنا وقفة عربية مثالية في مناصرة مصر، وفي الدفاع عن حقوق العرب ومصالحهم في جميع ديارهم.

ان وعي لبنان خطورة الظرف الراهن وشعورنا بالحاجة البالغة الى كلمة عربية واحدة وسياسة عربية واحدة في مواجهة جميع الاحداث، عربية كانت او دولية، قد املى هذا الاجتماع. ونحن مدينون لكم بتلبية الدعوة، وموقنون بان مشاوراتكم ستفتح صفحة جديدة في تاريخ العرب الحديث.

ان العرب، بل العالم كله، ينتظرون منا عملا جسورا وحكيما. وان اخلاصكم وحكمتكم لكفيلان بتحقيق ما هو منتظر منا.

ولا بد لي قبل ان اختتم هذه الكلمة، من ان ارسل الى سيادة الرئيس جمال عبد الناصر، الذي حالت الظروف دون حضوره هذا الاجتماع، تحية اخوة واعجاب، متمنيا له دوام القوة في جهاده العظيم دفاعا عن عزة مصر وسيادتها وكرامة العرب».

لكن شمعون، في اعمال القمة الطارئة، سرعان ما انتقد الموقف العربي المتردد، وتوجّه الى الحاضرين: «(. . .) كنت اتوقع أن تتاح لي الفرصة لاقتراح عملا موحّداً صادراً عن الدول المنتمية الى جامعة الدول العربية، وكان أملي وطيداً في أن تحالفاً حقيقياً لهذه الدول وما يحمل من نتائج سياسية ووقع معنوي في الحاضر والمستقبل من شأنه أن يوقف الاعمال الحربية التي قامت بها دول الغرب. لكن لاسباب لا أرى

فائدة من اعادة ذكرها لم يجتمع مؤتمرنا هذا إلا بعد مرور بضعة أيام على توقف المعارك توقفاً تاماً»، مشيراً بذلك الى المدة الفاصلة بين الدعوة الى القمة وبداية اعمالها، وهي ٩ أيام في خلالها توقفت الاعمال العسكرية في بورسعيد وسيناء في مصر، فاضاع شمعون بذلك، كما أوحى وراهن، فرصة الافادة من الحرب المستمرة بعمل عسكري عربي موحّد. وقد أبدى هذا الموقف صراحة. غير انه ازاء تردد العرب في ما يبحث عنه تحفّظ عن «قطع العلاقات الديبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا» الذي لم تعد له الا «اهمية نسبية. لكن أرجو أن لا يفهم من كلامي هذا ان لبنان لا يرغب في تحمّل مسؤولياته. انني اعلن في هذه المناسبة أن لبنان على استعداد للاشتراك في اي عمل أياً كانت خطورته شرط ان تجمع عليه الدول العربية، لان الاجماع وحده كفيل بأن يعطي مقرراتنا القوة والفاعلية المنشودتين. فبفضل موقف مصر الرائع ومساندة الرأي العام العالمي وقرارات الامم المتحدة حصلنا على وقف اطلاق النار. أما الهدف الثاني فهو تأمين انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية والاسرائيلية من الاراضي التي تحتلها (. .)».

وانتهت القمة العربية الى إقرار الاقتراح الذي تقدم به شمعون بالاجماع. وفي النهار الاخير من أعمالها صدر البيان الختامي الآتي:

«في العاشر والحادي عشر من ربيع الثاني ١٣٧٦ الموافق الثالث عشر والرابع عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٥٦ اجتمع في بيروت بناء على دعوة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

صاحب الجلالة الملك حسين، ملك المملكة الاردنية الهاشمية

صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية

سيادة الرئيس عبد الفتاح محمد المغربي، رئيس مجلس الشعب في السودان

صاحب الفخامة السيد شكري القوتلي، رئيس جمهورية سوريا

صاحب الجلالة الملك فيصل، ملك المملكة العراقية

صاحب الفخامة السيد كميل شمعون، رئيس الجمهورية اللبنانية

صاحب الدولة السيد مصطفى بن حليم، رئيس مجلس وزراء ليبيا، نيابة عن مليكها

السيد عبد الحميد غالب، سفير مصر في بيروت نيابة عن سيادة رئيس الجمهورية المصرية

وصاحب السمو الملكي سيف الاسلام محمد البدر، ولي عهد المملكة المتوكلية اليمنية نيابة عن مليكها

وذلك لدرس الموقف الناجم عن العدوان الذي اقدمت عليه بريطانيا وفرنسا واسرائيل على مصر وقطاع غزة وللاتفاق على ما يجب عمله لمناصرة مصر في دفاعها المجيد عن سلامة اراضيها وسيادتها، معتبرين ان هذا العدوان على مصر هو عدوان على البلاد العربية جميعا يقتضي توحيد السياسة والجهود حرصا على المصلحة العربية المشتركة.

وقد عرض المجتمعون بارتياح التدابير التي اتخذتها الجمعية العمومية للامم المتحدة في القرارات الصادرة بغالبية ساحقة في ٢ و٤ و٧ تشرين الثاني ١٩٥٦. وقدّروا مجهود الدول المحبة للسلام التي ساهمت في اصدار القرارات المذكورة، القاضية بوقف القتال وسحب القوات المعتدية فورا من الاراضي المصرية والعودة الى ما وراء خطوط الهدنة.

وقد اجتمع الرأي على الآتي:

١. ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة المذكورة اعلاه، واذا رفضت بريطانيا وفرنسا الامتثال لقرارات الامم المتحدة وامتنعتا عن سحب قواتها من الاراضي المصرية فورا ومن دون قيد ولا شرط، وكذلك اذا خالفت اسرائيل قرارات الامم المتحدة وامتنعت عن سحب قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة من دون قيد ولا شرط، واذا تسبب عن موقف اي من بريطانيا وفرنسا واسرائيل تأزم جديد من شأنه ان يؤدي الى استئناف الاعمال العسكرية، اعتبرت بريطانيا وفرنسا واسرائيل مسؤولة بالتضامن عن استمرار الاعتداء وحينئذ تباشر كل من الدول الممثلة في هذا المؤتمر فورا في ما خصها وعملا بحق

الدفاع المشروع عن النفس تطبيق احكام المادة الحادية والاربعين من ميثاق الامم المتحدة واتخاذ التدابير الفعالة التي تسمح بها اقصى امكانيتها وفقا لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك العربي.

٢. الحرص على فصل قضية قناة السويس عن الظروف التي رافقت الاعتداء على مصر، واعتبارها قضية مستقلة قائمة في ذاتها، والعمل على حلها حلا يتفق مع مقتضيات سيادة مصر وكرامتها، وذلك في نطاق الامم المتحدة وبمفاوضات تجري بين الافرقاء المعنيين بعيدا عن اي مظهر من مظاهر الضغط والتدخل والاكراه وعلى اساس معاهدة ١٨٨٨ والمبادىء الستة التي اقرها مجلس الامن في ١٣ تشرين الاول ١٩٥٦.

٣. تأييد مطالب الشعب الجزائري في نضاله حتى يحقق امانيه القومية في الاستقلال والسيادة.

وان المجتمعين يتوجهون بتحية الاخوة الصادقة والتقدير والاعجاب الى سيادة رئيس الجمهورية المصرية جمال عبد الناصر والى القوات المصرية المسلحة والى شعب مصر، مكبرين وطنيتهم وتفانيهم في الدفاع عن سلامة مصر وسيادتها وعن القومية العربية وكرامة شعوبها وعزتها».

واذا كانت قمة بيروت قد خلصت الى مقررات عكست الحافز الى عقد الاجتماع العربي خصوصا على صعيد تأكيد التضامن بين الدول العربية حيال العدوان الثلاثي على مصر، فان لبنان لم يربح من هذا التضامن سوى ردة فعل سلبية على الموقف الذي افترق به عن الدول المشاركة في ما يتعلق بالعلاقات الديبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا. اذ حيال اصرار مصر ودول أخرى على قطع لبنان هذه العلاقات الديبلوماسية تشبث شمعون بالمحافظة على استمراريتها اعتقادا منه أنها تكون عنصرا فاعلا في تسوية الازمة الحاصلة وابقاء الصلة بالغرب قائمة. علماً أن الموقف اللبناني هذا جاء ملازماً لتمسّك لبنان بالتضامن مع مصر ودعم أي اتجاه يقرره العرب في مواجهة العدوان الثلاثي.

وردة الفعل السلبية هذه لم تستغرق وقتا طويلا حتى تجد أرضا خصبة لتستقر خصوصا في ظل وحدة وطنية اثبتت التجارب السياسية هشاشتها اكثر من مرة. إنقسم اللبنانيون مجدداً في الموقف من شمعون على غرار ما حدث مع «حلف بغداد». فتجمّعت غالبية مسيحية حول رئيس الجمهورية في مقابل غالبية اسلامية زادت في تعاطفها مع عبدالناصر. والواقع أن الشرخ اللبناني بدأ يرسم صورة مختلفة لكميل شمعون في الاوساط الاسلامية حتى لتكاد تكون الصورة النقيض. فـ«فتى العروبة الأغر» هو المعارض الاول لوحدة عربية تبتلع لبنان، وهو الموالي الاكثر تشددا للغرب. ويكفي أن يكون الخصم العنيد لجمال عبدالناصر حتى يعيد المسلمون اللبنانيون النظر في موقفهم منه ولا يعود بالنسبة اليهم ذلك الذي قبل سنين تعلّقوا به، وحملوه الى رئاسة الجمهورية من دون سواه من الزعماء المسيحيين كونه احد الاكثر فهما ومعايشة لتجربة العروبة والقضايا العربية بما يذكرون عنه ويحفظون من مواقف.

ولم يمض وقت طويل على استيعاب رئيس الجمهورية النتائج التي ترتبت على دور لبنان في «حلف بغداد» وقمة بيروت حتى دخل لبنان مرحلة التحوّل الثالث الخطير في السياسة الخارجية اللبنانية، هذا التحوّل الذي سيضع الدولة والشعب على حافة الانفجار. وهو مشروع الرئيس الاميركي ايزنهاور. اذ سيترتب على هذا المشروع الذي يراد له ضمان المصالح الغربية في الشرق الاوسط وحماية أصدقاء الولايات المتحدة الاميركية، التسبب في الحرب الاهلية عام ١٩٥٨ واتاحة المجال للتدخّل العسكري الاميركي في لبنان للدفاع عن النظام والدولة في اطار استراتيجيا الدفاع عن الشرق الاوسط.

في ١٦ آذار ١٩٥٧ أنهى المساعد الخاص للرئيس الاميركي أيزنهاور السفير جايمس ريتشاردز محادثات مع رئيس الجمهورية استمرت يومين ما بين ١٤ آذار و١٦ منه تتعلق بسبل العمل على تطبيق بنود مشروع أيزنهاور في لبنان. ووصف البيان المشترك الصادر عن الطرفين اللبناني والاميركي بأنه أحد أكثر الوثائق الديبلوماسية اللبنانية خطورة. فالى الجانب السياسي

والعسكري في الاتفاق، تضمّن ايضاً تنفيذ برنامج عمراني اقتصادي تموّله الحكومة الاميركية. وموافقة لبنان على مشروع أيزنهاور جاءت على أثر تأكيد الرئيس الاميركي للرئيس اللبناني في ١١ شباط ١٩٥٧ التزام حكومته احترام سيادة لبنان والمحافظة على كيانه واستقلاله في حال تعرض لاي تهديد، مشروطاً بالموافقة على هذا المشروع الرامي الى حماية المصالح الاميركية والغربية في الشرق الاوسط وضمان أمن الدول الحليفة لواشنطن أو الصديقة لها.

مشروع أيزنهاور في لبنان يعيد مجدداً تجربة «حلف بغداد» فيه بعد سنتين في صيغة مختلفة، ولعلّها اكثر صراحة تجهر بحلف مع الغرب يتجاوز الوضع الاقليمي وتوازناته الدقيقة. مشروع أيزنهاور خصوصاً في الشق العسكري منه هو عباءة الأمان لـ«حلف بغداد» التي ستشطر الوحدة الوطنية في لبنان بعدما كانت تصدّعت في مرتين سابقتين، مع ولادة الحلف وقمة بيروت، فيطل البلد على الدوامة الدموية التي ستغرقه بعد شهور.

وفي وقت لاحق لاقرار الاتفاق بين الدولتين في القصر الجمهوري اجتمع مجلس الوزراء وصادق عليه. واختصر وزير الخارجية شارل مالك الذي شارك في المحادثات الغاية من انضمام لبنان الى مشروع أيزنهاور بالقول: «نستطيع ان نقول ان لبنان بدأ يداً بيد يسير مع أميركا. نعم لقد بدأنا نتعاون مع اميركا على اساس مقترحات أيزنهاور».

ماذا في البيان المشترك؟

«اولا: ان الحكومتين تستوحيان في تحديد علاقاتها مع بعضهما البعض ومع الامم الاخرى الاهداف والمبادىء التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة، كما تستوحيان ايضا في تحديد هذه العلاقات احترامها لتساوي جميع الامم في السيادة والحقوق هذه الامم ومصالحها المشروعة. وتحرصان على ان تنشأ بينهما علاقات تعاونية قائمة على الثقة المتبادلة وعلى الاحترام الكامل لاستقلال كل منهما وسيادته من دون اي تدخّل من احدهما في شؤون الاخر الداخلية.

ثانيا: ان الحكومتين عازمتان على الدفاع عن استقلال بلديهما

السياسي، وعن سلامة اراضيهما، وعن حق كل منهما في اعتماد شكل الحكم الذي يختاره لنفسه وفي انماء حياته الاجتماعية والثقافية بكل حرية.

ثالثا: ان الحكومتين تعارضان اي شكل من أشكال التدخّل من قبل اية دولة في الشؤون الداخلية لدول اخرى.

رابعا: ترى الحكومتان ان الشيوعية الدولية تتنافى مع الاستقلال القومي وتكون سببا للاضطراب الدائم في سلم العالم وامنه.

خامسا: تحرص الحكومتان اشد الحرص على تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لشعبيهما. وهما ترحبان رغبة منهما في بلوغ هذا الهدف، **بكل فرصة تتيح لهما أن تقيما بينهما علاقات اقتصادية وثقافية مجدية** لكليهما، على اساس الاحترام التام لسيادة كل منهما واستقلاله.

سادسا: ترى الحكومتان ان على بلديهما ان يعملا، بواسطة الامم المتحدة وباية وسيلة سلمية اخرى، في سبيل الوصول الى حلول عادلة لمختلف القضايا التي تحدث توترا في داخل المنطقة.

وترى الحكومة اللبنانية ان مقترحات رئيس الولايات المتحدة تساعد على تقريب الاهداف المبيّنة سابقا. وقد ابلغت ذلك الى السفير ريتشاردز الذي رحّب باسم رئيس الولايات المتحدة بهذا التفهّم لوجهات النظر المشتركة بين البلدين.

وقد درست الحكومة اللبنانية بالاشتراك مع بعثة السفير ريتشاردز، بعض المشاريع القابلة للتنفيذ على اساس مقترحات رئيس الولايات المتحدة. فاستقر رأيهما على ان مشاريع الابنية الشعبية وكهربة القرى، ومياه الشفة، والريّ واصلاح مجاري الانهر، والطرقات الرئيسية، وتوسيع المطار، تنطبق تماما على حاجات لبنان، هذا بالاضافة الى المشاريع الاخرى التي تساهم الولايات المتحدة في تمويلها والتي هي الآن قيد التنفيذ او التصميم.

وقد ابدى ايضا السفير ريتشاردز موافقته المبدئية على ان تقدم حكومة الولايات المتحدة الى الحكومة اللبنانية بعض التجهيزات اللازمة لتعزيز

القوات المسلحة اللبنانية، وذلك بالاضافة الى ما سبق وقدمته اليها في الاونة الاخيرة من تجهيزات عسكرية للغرض نفسه.

وستعمد الحكومتان فورا الى اتخاذ الخطوات القانونية والفنية التي تبدو ضرورية لتنفيذ هذه المشاريع.

وتنوي الدولتان الاستمرار في تقوية التعاون بينهما لخدمة مصالحهما المشتركة».

واستنادا الى البيان الثنائي، فان التعاون بين البلدين يشير الى ما يماثل معاهدة دفاع مشترك بين لبنان والولايات المتحدة الاميركية، ومسوغا قانونيا لتدخّل عسكري أميركي عند الضرورة للدفاع عن النظام في لبنان بعدما وقّعه رئيس الجمهورية وحظي بمصادقة مجلس الوزراء، وهما معا السلطة الدستورية المخولة ابرامه.

ولم يلبث مجلس النواب أن صادق عليه بالاكثرية في ظل عاصفة سياسية - برلمانية بدأت في ٤ نيسان ١٩٥٧ في اثناء جلسة طويلة لمجلس النواب ناقش خلالها الاتفاق اللبناني - الاميركي، وطالبت المعارضة المتمثلة في «جبهة الاتحاد الوطني» بحلّ المجلس وعدم طرح الثقة بالحكومة على اساس هذا الاتفاق. لكن حكومة سامي الصلح، وان مطمئنة سلفا الى الثقة مشروطة بالموافقة على الاتفاق الثنائي كجزء من سياستها الخارجية، سرعان ما حازتها في اليوم التالي، في ٥ نيسان، فبادرت المعارضة الى تقديم استقالات جماعية من المجلس شملت ٧ نواب هم: عبدالله اليافي، حميد فرنجيه، رشيد كرامي، احمد الاسعد، هاشم الحسيني، عبدالله الحاج، نزيه البزري. وهم على عتبة الانتخابات النيابية الدورية بعد مدة.

في اي حال فان شمعون لن يلبث ان يضع هذا الاتفاق على المحك، اذ هو يستعد لجبه عاصفة أولى إشاراتها الخلافات الحادة مع الجمهورية العربية المتحدة بدولتيها مصر وسوريا - وهما تستعدان لاعلان الوحدة بينهما بعد اشهر - منذ قمة بيروت وتجمّع المعارضة في محور سياسي وبداية انفلات أمني أطلت بوادره بانتشار مسلح نسبي وتسلل مسلحين عبر الحدود اللبنانية - السورية.

وبالتالي فإنما حال دون «حلف بغداد» غلبه شمعون عبر مشروع أيزنهاور.

في غضون ذلك بدأ الحديث عن خوض شمعون معركة التجديد لولاية رئاسية ثانية بعد الانتخابات النيابية في أيار ١٩٥٧، وقد بات له مجلس نيابي موال. والمفارقة أن موضوع التجديد لم يجد أحداً يتبنى أبوته. فلا رئيس الجمهورية أعلن صراحة رغبة في التجديد ولا المعارضة واثقة من انه لا ينحو الى هذا الهدف. هو يريد الاستفادة من تورّط المعارضة في تحالفات تقلق الادارة الاميركية فتذهب بعيداً في دعم نظامه لمزيد من حماية مصالحها. وهي شككت في المجلس النيابي الجديد المنتخب في تلك السنة وقد سقط في الانتخابات الاقطاب وربح الموالون للرئيس.

اذاً، الطرفان التقيا حول موضوع التجديد. والأصح انهما في مواجهته يتسابقان اليه عبر تصعيد المواقف والعضّ على الاصابع: كميل شمعون باضعاف المعارضة لتجريدها من امكانات الامساك بزمام القرار الوطني وتوفير الظروف الدولية الملائمة للفوز برئاسة ثانية مستفيداً من المرونة التي أبداها في صداقاته الدولية وخصوصاً مع الولايات المتحدة الاميركية والدول المجاورة، من دون أن تعوزه غالبية نيابية تدعمه لتحقيق الشروط الدستورية والديموقراطية لهذه العودة. و«جبهة الاتحاد الوطني» بالسعي الى تجريده من التحالفات المارونية والاسلامية اللبنانية. وذلك يستدعي بالضرورة تجميع اكبر قدر ممكن من المعارضين لرئيس الجمهورية، من الموارنة تحديداً، لقيادة حملة اسقاطه من الحكم قبل الاقتراب من فرص التجديد، مع تأليب الشارع وتحريضه على مواجهات مكشوفة مع السلطة. في مقابل ذلك، وتكراراً للتجربة الناجحة مع بشارة الخوري سنة ١٩٥٢، حيّدت المعارضة الجيش فأبعدته عن الصراع الدموي الحاصل، والذريعة التي أيّدها قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب هي تفادي زجّه في قتال أهلي. ولعل هذا الموقف ساهم لاحقاً في تبني المعارضة ترشيح شهاب للرئاسة على نحو مماثل لما كان حصل لخلافة بشارة الخوري. في ذلك الحين لم يستطع شهاب – ولعله لم ينجح بالنظر الى الظروف التي سادت الاوضاع آنذاك – ان يكون اكثر من رئيس حكومة

انتقالية تعد للانتخابات الرئاسية. ونتيجة للموقف الحيادي الذي اتخذه الجيش اقتصر دوره على صدّ الهجمات ضد الإدارات الرسمية وحماية المؤسسات الدستورية والدفاع عن افراده وثكنه والفصل في ما بين المسلحين.»

كان رئيس الجمهورية والمعارضة يقاتلان في سبيل ان يكون أحدهما، دون الآخر، الناخب الكبير في الانتخابات الرئاسية المقبلة.»

والواقع أن مشروع أيزنهاور كان هو الناخب الاكبر ان لم يكن الوحيد في الانتخابات الرئاسية تلك السنة. لذلك حصل ترابط بالغ بين امكان حصول التجديد لشمعون والنظرة الاميركية الى عهده في وقت انفجرت الحرب الاهلية.

في الأيام الأولى من «ثورة ١٩٥٨»، في أيار، كان ثمة استعداد اميركي – فرنسي – بريطاني لدعم ترشيح شمعون لولاية رئاسية ثانية، كشف عنه مدير شؤون الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الفرنسية بيار سيبييو. وتردد أيضا في تلك المدة أن السفير الاميركي في بيروت روبرت مكلنتوك تحدث عن «ضغوط كبيرة من باكستان الى اليونان لمصلحة التجديد، وشاركت فيها دول عربية». غير أن الموقف الاميركي هذا ما لبث أن نحا في اتجاه آخر خصوصا بعدما استعرت الحرب الاهلية وتعرض القصر الجمهوري في القنطاري لهجوم مسلّح شارك رئيس الجمهورية بالذات في صدّه. وطلبت الحكومة تدخّل الولايات المتحدة الاميركية في لبنان عسكريا لانقاذ النظام والدولة من «مد ناصري – اسلامي يحظى بدعم كبير من الجمهورية العربية المتحدة». وذلك بموجب بنود التعاون العسكري الذي تضمّنه مشروع أيزنهاور. لكن التدخل هذا لم يحصل إلا غداة الانقلاب العسكري في العراق في ١٤ تموز. وسرعان ما تراجعت احتمالات التجديد لشمعون مع وصول موفد خاص اميركي الى لبنان هو روبرت مورفي لدرس امكانات ضبط الاوضاع واعادة الأمن اليه بعدما استقرت فيه، في وقت سابق، وحدات من مشاة البحرية الاميركية. وبدا أن روبرت مورفي من خلال الاتصالات التي أجراها مع مسؤولين

وشخصيات لبنانية يرعى تسوية تحمل فؤاد شهاب الى رئاسة الجمهورية بالاجماع والتخلي عن كميل شمعون، من دون أن يخفي ذلك اتفاقا ضمنيا بين الولايات المتحدة الاميركية ومصر على الرئيس الجديد للبنان.

الانفجار

«ثورة ١٩٥٨» لم تكن تحتاج الى الاسباب والظروف وقد تراكمت. و«جبهة الاتحاد الوطني» كانت تنتظر الذريعة للعمل على اسقاط شمعون. فجاءتها الذريعة.

٨ أيار ١٩٥٨ إغتيل الصحافي نسيب المتني صاحب «التلغراف» واعلنت الصحافة والمعارضة في «جبهة الاتحاد الوطني» الاضراب الذي اعترضت عليه الحكومة وهددت باتخاذ تدابير. وأصدرت المعارضة بيانا اتهم المسؤولين باغتيال نسيب المتني وبـ«كل ما يجري من اعمال استفزازية»، واستنكر اللجوء الى هذه «الوسائل التي يتبرأ منها كل ذي عزة وكرامة، وسائل الغدر والاغتيالات». ووقع البيان: صائب سلام، معروف سعد، محمد علي الرز، فؤاد الخوري، رشيد كرامي، الياس الخوري، امين بيهم، نسيم مجدلاني، اميل الخوري، عبدالله المشنوق، علي بزي، فؤاد عمون، احمد الاسعد، كمال جنبلاط، عبدالله اليافي، صبري حماده، لحود لحود، عفيف الطيبي، علي جابر، حسين العويني، انيس صالح، حسن بحصلي، محسن سليم، لويس زيادة، حسن فرحات، رفيق نجا، محمد خالد، نهاد ارسلان، تقي الدين الصلح، محمد صفي الدين، عدنان الحكيم، عدنان حيدر.

اعلن الاضراب الشامل في بيروت، في ١٢ أيار، والاصطدامات حصدت ١١ قتيلا وعشرات الجرحى، فيما تولى الجيش مهمات فرض الامن. وشلّ الاضراب المؤسسات ودارت اشتباكات في مناطق عدة. ورافق ذلك اقتراح باستقالة حكومة سامي الصلح وتكليف قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب

تأليف حكومة جديدة. وافقت المعارضة على هذا الاقتراح، على أن يباشر تنفيذه فورا. واشترطت من ضمن اسس الحكومة الجديدة «اذاعة بيان رسمي ينفي فكرة التجديد ويؤكد عزم الحكومة على عدم السماح بمس الدستور. وفي هذا الدليل الكافي على انتفاء السبب الذي أثار الحوادث الاخيرة». لكن المعارضة ما لبثت أن رفضت الاقتراح في وقت لاحق وطالبت رئيس الجمهورية بالاستقالة فورا. لم تحظ هذه المطالبة بتأييد البعض في «جبهة الاتحاد الوطني» باعتبار أن منهم من يتمسك بالحل الرامي الى استقالة الحكومة وتكليف فؤاد شهاب تأليف حكومة جديدة. ولما فوتح قائد الجيش بهذا التوجه رفضه. وتوصلا الى «مخرج يحفظ كيان لبنان ويحافظ بالاقل على شكليات الدستور»، اقترحت المعارضة مسألة دعوة شمعون الى «الاعتزال»، وتكليف شهاب رئاسة الدولة موقتا على نحو ما حصل سنة ١٩٥٢ عشية انتخاب شمعون رئيسا للجمهورية. وبدا أن كمال جنبلاط الخصم اللدود لرئيس الجمهورية هو اكثر المتحمسين لتكرار التجربة التي ذهبت ببشارة الخوري قبل سنوات.

في غضون ذلك كانت اشتباكات مسلحة دائرة في عدد من المناطق فيما الاضراب العام مستمر. وارتدت هذه الاشتباكات الطابع الدموي وسقط قتلى وجرحى خصوصا في طرابلس لثلاثة أيام متتالية. وبلغت حصيلة خمسة أيام من الصدامات منذ اغتيال نسيب المتني نحو اكثر من ٥٠ قتيلا و٢٠٠ جريح في مناطق مختلفة.

وحيال المطالبة المتشددة للمعارضة باستقالة الحكومة ثم باستقالة رئيس الجمهورية، رفض المسؤولون كلا الطلبين. وفي ١٣ أيار قالت «جبهة الاتحاد الوطني» انها ترفض البحث في اي حل «لا ينتهي بتنازل رئيس الجمهورية».

واستمرت احياء بيروت مقفرة معزولة تحفر الخنادق وترفع المتاريس فيما اقفلت الاسواق التجارية. وتمددت الاشتباكات لتشمل خصوصا المزرعة والبسطة والطريق الجديدة. وشنّ مسلحون قدر عددهم بمئتين هجوماً على القصر الرئاسي في بيت الدين واحتلوه. ولاحقا خرجوا منه بعد تطويق قوى

الأمن الداخلي له. وفجّرت عبوات ناسفة سيارات ومحالاً في مناطق، وقت كانت صوفر تسقط في ايدي المسلحين.

في ١٥ أيار، يوم دموي آخر من الاضراب الشامل المستمر والاشتباكات وسقوط القتلى، طالب عدد من النواب بتأليف حكومة جديدة نصفها من المعارضة تكون بمثابة حكومة اتحاد وطني. في هذه الاثناء سعى مسلحون الى احراق مدينة كميل شمعون الرياضية وتفجير مؤسسات رسمية واجنبية. وتصاعدت الصدامات في طرابلس وزغرتا.

وقال السفير الاميركي في بيروت روبرت مكنلتوك بعد مقابلته رئيس الجمهورية ان الاسطول السادس الاميركي لا يزور مرفأ بيروت، «لكن في الطريق شحنة من الاسلحة الثقيلة».

في ١٧ أيار اشتباكات في الشوف أوقعت ١٧ قتيلا في الوقت الذي أبدت الولايات المتحدة استعدادا لارسال قوات تحمي رعاياها في لبنان. وفي ١٩ أيار موجة عنف جديدة شملت الى الشوف المنية وطرابلس وزغرتا وعكار والجنوب وجبل لبنان من دون أن تستثني بيروت واحياءها الغربية.

وفي ٢١ أيار خرج كميل شمعون عن صمته في مؤتمر صحافي عقده في قصر القنطاري، وتوجه فيه الى الصحافة الاجنبية ببيان أعده بالانكليزية:

«يجتاز لبنان اليوم امتحانا عسيرا، انه امتحان رجولتنا، انه امتحان يقرر اذا كنا رجالا حقا نصمد في وجه الضغط مهما كان ونبقى أحرارا. وفي وسعي الآن أن أؤكد لكم اننا سنصمد في وجه الضغط مهما كان وسنبقى احرارا.

القضية الراهنة ليست الحكومة. القضية الراهنة ليست هذا الشخص او ذاك. انها ليست هذا المنصب الرفيع أو ذاك في البلاد. فالقضية الراهنة هي قضية وجود لبنان بلدا حرا في الشرق الادنى يعيش فيه المسلم والمسيحي معا في سلام ووئام، بلدا قادرا على تقرير حياته ومصيره تقريرا حرا مستقلا. ونحن نعتقد ان بلدا كهذا في الشرق

الادنى لا يستحق أن نعيش من أجله فحسب بل يستحق أن نستميت في سبيله ايضا.

هذا البلد هو بلد الحرية - حرية الفكر، حرية التعبير، حرية الضمير، حرية النشاط الاقتصادي - فمؤسساتنا الوطنية جميعا قائمة ومشبعة بروح الحرية هذه. ونحن نريد المحافظة على هذه المؤسسات ارثا لاولادنا. وما ذلك إلا لاننا نؤمن ان الحياة ان لم تكن حرة باعمق معاني الحرية واكثرها مسؤولية لا تستحق أن تعاش. ومع ذلك فلو نال خصومنا في الداخل أو في الخارج ما يريدونه فاننا سنفقد هذه الحرية الغالية التي هي أعز ما لدينا من تراث.

ان الجمهورية العربية المتحدة لا تزال تتدخّل بشدة في شؤوننا الداخلية قصدا منها الى احداث تغير جذري في سياستنا الوطنية الاساسية. اذ يبدو أن محبتنا وانتماءنا الى ملأ الحرية لا يعجبها. فهي تريد من سياستنا الوطنية أن تتوافق مع سياستها وأن تتوازى معها. وهذا ما لا نستطيع فعله. ذلك ان اتجاهنا الاساسي وصداقاتنا عميقة فلا نستطيع تبديلها بسهولة. ان حياتنا واتجاهنا السياسي لا يؤذيان في شيء المصالح الاساسية للجمهورية العربية المتحدة. وهذا كل ما تستطيع الجمهورية العربية المتحدة أن تطلبه منا في حدود المعقول. ولكننا عازمون على أن لا نكون أبدا خاضعين لسياستها واتجاهها الاساسي. وبعبارة اخرى اننا مصممون على أن نبقى مستقلين.

ان وقائع هذه المداخلة الشديدة التي أشرت اليها توضع الآن أمام حكم الرأي العام العالمي.

اننا نعي تمام الوعي ان هذه المعركة ليست معركتنا وحدنا. انها معركة الشعوب الصغيرة اينما كانت من اجل الحفاظ على حريتها وسلامتها. انها معركة الحرية الحقيقية - الحرية الاجتماعية والحرية الشخصية والحرية الفكرية والحرية الروحية - في الشرق الادنى. ولذلك فنحن نقضي هذه ايام الحرجة عالمين ان انظار الشرق الاوسط بل انظار العالم

كله مصوبة الينا، واننا نضرع الى الله تعالى أن لا يكون في ما نقول أو نفعل ما يجعلنا غير جديرين بمصاحبة الاحرار.

واذا قيض للبنان أن ينتصر، ونحن على يقين انه سينتصر، واذا قيض لحرياتنا الاساسية ان تخرج سليمة من هذه المحنة، ونحن على يقين أن ذلك سيكون، فعندئذ لا يبارك اولادنا ذكرانا فحسب، بل يباركها ايضا اولاد اولئك الذين يعملون على هلاكنا. فقد يكون من تدبير العناية الالهية أن نخوض نحن هذه المعركة عنهم حين لا يستطيعون هم بعد أن يخوضوها. وبهذا نكون في يوم الحساب الاخير قد بادلنا الشر بالخير. وان يستطاع هكذا مبادلة الشر بالخير لاعظم مكافأة يمكن لابناء لبنان أن يحصلوا عليها من وراء محنتهم الحاضرة».

وفي حوار مع الصحافيين قال رئيس الجمهورية:

«لم أقل ولا مرة انني أريد التجديد في الرئاسة، وقلت انني لا أريده. انما بعض أصدقائي قاموا ببعض المساعي في هذا السبيل. وانا لم اشجع ذلك اطلاقا ولم اعمل على تعديل الدستور. على كل حال لن اطلب تعديل الدستور مع العلم أن الدستور يفسح في المجال أمام التعديل والباب مفتوح أمام اقتراحات التعديل. أما ادعاءات المعارضة بأن محاولة التجديد هي سبب الحوادث الاخيرة فكذب وافتراء. ذلك ان الاضطرابات في لبنان لم تبدأ منذ شهر أو شهرين، انما بدأت منذ كانون الأول ١٩٥٦ بتدخل عملاء مصر وسوريا في شؤوننا الداخلية. وهو تدخّل لا يزال مستمراً منذ سنتين وبرهانه لا يزال موجوداً لدى المحاكم. فضلا عن أن بلادا عربية اخرى شهدت مثل هذا التدخّل. ففي الاردن جرت محاولة لقلب نظام الحكم مع انه لم تكن هناك قضية تعديل الدستور من جانب الملك حسين أو حكومته. وقد جرت كذلك محاولة اغتيال الحبيب بورقيبة في حين انه لم يحاول تعديل دستور بلاده. ان ادعاء المعارضين بأن السبب هو محاولة تعديل الدستور ليس سوى ادعاء فارغ وعذر واه. وفي مطلق الاحوال ان تعديل الدستور مسألة قانونية يجب أن يجري النزاع عليها في نطاق الدستور نفسه وبالوسائل

الديموقراطية لا باطلاق القنابل كل يوم والاستنجاد بالتدخّل من الخارج».

وهل يستقيل بناء على طلب المعارضة، اجاب: «انا هو السلطة الدستورية في البلاد. ولست على استعداد لان أدفع ثمن الحوادث التي سببتها المعارضة ليس لاهداف وطنية، بل نزولا عند تعليمات من الخارج بقصد هدم استقلال هذا البلد وسيادته».

وقال عن ترشيح قائد الجيش لرئاسة الحكومة: «وارد وقد كان موضع بحث من اجل وقف الحوادث. لكن الشيء الطبيعي هو أن تستمر الحكومة الحاضرة باعتبار انها ليست مسؤولة على الاطلاق عما حدث. وقد يكلف اللواء شهاب تأليف الحكومة اذا كان ذلك ضروريا لانهاء القتال في المناطق».

وماذا عن الجيش؟: «يتمتع بصلاحية مطلقة حيال كل ما يراه ضروريا لوقف الحوادث. واذا لم يقم الجيش باكثر مما قام فلأنه اعتبر أن ذلك أفضل للحؤول دون سفك الدماء. وحال الامن طبيعية في مناطق عدة وتحسنت في طرابلس وبيروت، لكن ثمة قتالا في بعلبك، والعصاة يبذلون بعض النشاط في منطقة بيت الدين. وآمل في ان نصل الى حل نهائي في وقت قريب».

وهل هناك نية لتوقيف زعماء المعارضة، اجاب: «ان ثمة دعوى باشرها القضاء في حقهم. واذا كانوا لم يوقفوا، فلأن قوى الامن منشغلة في شؤون أهم».

وعن تسليح الحكومة لعناصر في حزب الكتائب والحزب السوري القومي الاجتماعي، قال: «ان الحكومة لم تفعل ذلك اطلاقا. بل ان عددا من هؤلاء أوقفتهم السلطات العسكرية لانهم وجدوا يحملون سلاحا».

ولم يجد شمعون غضاضة في اتهام الجمهورية العربية المتحدة بـ«المسؤولية الى حد ما عما حصل في لبنان. وقد جرى تدخّلها في الشؤون اللبنانية بواسطة بعض مراجعها وموظفيها وعملائها. وان اي ثورة في لبنان تكون مستحيلة لولا تسلل العناصر السورية. لكن لبنان لم يقرر بعد قطع العلاقات الديبلوماسية مع القاهرة لانه حرص على الحفاظ على أحسن

العلائق مع جميع الدول العربية على رغم كل ما حدث في السنتين الاخيرتين».

٢٢ أيار رفع لبنان شكوى الى مجلس الأمن اتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بالتدخّل في الشؤون اللبنانية. وفي اليوم ذاته استقال وزير الدفاع رشيد بيضون، تبعه بعد أقل من ٢٤ ساعة في ٢٣ أيار، وزير البريد والبرق بشير العثمان الذي انتقد الحكومة لانها «لا تعتمد سياسة حكيمة». واستمرت في ذلك الوقت الاضطرابات والصدامات في مناطق عدة أبرزها عكار وبعلبك والحدود اللبنانية - السورية وزغرتا وطرابلس وحلبا والجنوب.

وفي موقف عزز موقع المعارضة ضد كميل شمعون حذّر البطريرك الماروني مار بولس بطرس المعوشي، في ٢٤ أيار، الدول الغربية من التدخّل في الشأن اللبناني. وأوفد نائبه الى السفير الاميركي وسفراء الدول الغربية في بيروت معترضا على الشكوى اللبنانية «لان الخلاف داخلي بين السلطات الحاكمة واكثرية الشعب اللبناني. ولا صحة مطلقا لما تتذرع به الحكومة في شكواها من أن الازمة تعود الى تدخّل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون اللبنانية الداخلية (...)».

وقال بيان صادر عن البطريركية المارونية في بكركي: «ان غبطة البطريرك الماروني والشعب اللبناني بأسره يعارضان في شدة هذه الشكوى ويدافعان عن استقلال لبنان وكرامة لبنان ولا يسمحان أبداً بان يصبح لبنان كوريا ثانية نتيجة للسياسة الخارجية والداخلية التي يتبعها الحاكمون في لبنان».

وفي ٢٦ أيار ازدادت حدة الاشتباكات في حلبا وصيدا والشوف. وفي وقت لاحق اعلنت الحكومة انها لن تعدّل الدستور وطالب عشرون نائباً بتكليف قائد الجيش تأليف حكومة جديدة. وبدا موقف الحكومة هذا بمثابة تفاد للاعلان عن عدم الرغبة في خوض معركة التمديد لرئيس الجمهورية صراحة.

وفي ٣٠ أيار اتخذ البطريرك مواقف جديدة في حملته على كميل

شمعون: «لما اشتدت الازمة في البلاد اقترحت تأليف حكومة برئاسة اللواء فؤاد شهاب واتصلت به وطلبت منه ذلك كي يعمل على تأليف حكومة تعيد الامور الى نصابها، فقال لي اللواء: اعطني بركتك يا سيدنا. الا ان السيد سامي الصلح لما علم بالامر اتصل برئيس حزب النجادة وارسل الي محمد رعد الذي ابلغ الي انه لا يجوز ان يكون رئيس الحكومة مارونيا».

وقال البطريرك ان الحل «في سفر رئيس الجمهورية الى الخارج وأن يتسلّم الحكم اللواء فؤاد شهاب». واتهم سامي الصلح بانه «مريض بحب الكرسي». وأوضح ان لديه «تأكيدات من رئيس الجمهورية العربية المتحدة بانه لا يريد أن يضم لبنان اليها. وقد ارسل الي رسالة خاصة بهذا المعنى (...)».

في ٢ حزيران زرعت شوارع بيروت واحياؤها بالقنابل وتجولت فيها التفجيرات. و٥ حزيران دعا رئيس مجلس النواب عادل عسيران من ضمن المهلة الدستورية الى انتخاب رئيس جديد للجمهورية في ٢٤ تموز. وكان المرشحون للرئاسة: الفرد نقاش وفيكتور خوري واميل بستاني وسليم لحود وايليا ابو جودة وفريد قوزما (من الموالين لشمعون)، فؤاد شهاب وريمون اده وبيار اده وفيليب حتي وجواد بولس (من المحايدين)، بشارة الخوري واميل الخوري وشارل حلو والياس الخوري وفؤاد عمون وجان عزيز.

وفي ٦ حزيران اتصل وزير الخارجية شارل مالك بكميل شمعون هاتفيا من واشنطن وقال له: «الحالة عظيمة واتوقع مفاجأة عظيمة وسارة لمصلحة لبنان. الحالة عظيمة». وطالب لبنان الامم المتحدة بالتدخّل في لبنان بعد فشل الجامعة العربية في اتخاذ موقف من الشكوى اللبنانية ضد تدخّل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون اللبنانية.

واستمرت في هذه الاثناء الصدامات وطارد الجيش متمردين في تربل وحلبا والجنوب. ورشّحت المعارضة في ١٠ حزيران فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية فيما قرر مجلس الامن في اليوم التالي ارسال مراقبين دوليين الى لبنان للانتشار على الحدود اللبنانية - السورية ابتداء من ١٢ حزيران. ومن روما

استقال وزير العدل بشير الاعور. وسيطر الجيش اللبناني على الوضع الامني في العاصمة والضواحي في ١٤ حزيران. وبعد خمسة ايام قرر الجيش اسكات المسلحين الذين يصطادون عناصر قوى الامن الداخلي. وفي ٢٦ حزيران اندلعت اشتباكات في طرابلس أدت الى تدخّل الجيش. ومع مطلع تموز استمرت الصدامات الدامية في مناطق عدة.

وقال شمعون، في ٨ تموز، لمجلة «نيوزويك» الاميركية ان هناك «ما بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ مسلح تسللوا الى لبنان، وهم من الجنود المتطوعين السوريين او اللبنانيين المقيمين في سوريا (...) ان الثوار اللبنانيين يملكون ٣٠ الف قطعة سلاح تراوح بين الرشاشات ومدافع الهاون والمدافع المضادة للطائرات».

وهل يغادر رئاسة الجمهورية في ٢٣ ايلول، اجاب بالايجاب وهو يهز برأسه. واتهم الجمهورية العربية المتحدة بانها «كانت تنوي اقامة نظام هزيل في لبنان مقدمة لدمجه بسهولة».

وغداة الانقلاب العسكري في العراق، في ١٤ تموز، الذي أطاح نظام الملكية وادى الى مقتل الملك فيصل الثاني ونوري السعيد واعلان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف النظام الجمهوري، تدفّقت في ساعة مبكرة من صباح ١٦ تموز وحدات من مشاة البحرية الاميركية نزلت الى شاطىء الاوزاعي قرب مطار بيروت وتمركزت فيه مع دباباتها ومعداتها الثقيلة في انتظار تعليمات. وقدّر عددها بـ٥٠٠٠ جندي على دفعات ثلاث بعد الظهر وليلا وصباح ١٧ تموز. وقال قائد الاسطول السادس الاميرال أولواي إن مهمة القوات الاميركية «المحافظة على رعايا الولايات المتحدة الاميركية ومصالحها في لبنان ولمساعدة الحكومة اللبنانية على ضمان السلم في لبنان. ونحن أتينا بناء على طلب رئيس الجمهورية معززا بقرار من الحكومة».

وفي ٢٣ تموز أرجئت جلسة انتخاب رئيس جديد للجمهورية الى ٣١ منه، وصار عدد المرشحين ثمانية: ريمون اده وبشارة الخوري وسليم لحود وفريد قوزما وايليا ابو جودة وجواد بولس وفيليب حتي والفرد نقاش.

وأصدرت المعارضة بياناً حددت فيه شروطها للتسوية على أسس منها:

«١ - جلاء القوات الاجنبية فوراً على اختلاف انواعها واسلحتها عن الاراضي اللبنانية.

٢ - اعتزال رئيس الجمهورية وقيام حكومة ترضى بها المعارضة للاضطلاع بمهمات الحكم ومسؤولياته.

٣ - استيحاء جميع الاعمال والقوانين في الدولة من مبدأ استقلال لبنان وسيادته والمحافظة على كيانه.

٤ - العودة بلبنان الى سياسة الحياد التي تمشّى عليها منذ فجر الاستقلال وعدم الانحياز الى الشرق او الى الغرب حيث لا يكون لأية دولة او لأية مجموعة من الدول امتياز أو مركز ممتاز أو قواعد عسكرية، وابقاء لبنان في منأى عن كل تحالف عسكري اجنبي وعن اي تدخّل من أية ناحية أتى.

٥ - الرجوع بلبنان الى سياسته العربية الصحيحة (...)

٦ - تعديل الدستور اللبناني تعديلا يضمن قيام حكم ديموقراطي برلماني يؤمن التوازن الصحيح (...) ويضع حداً نهائياً للطغيان وللحكم الفردي غير المسؤول دستورياً».

وفي البيان ايضاً اسس لاصلاح في مؤسسات النظام واداراته.

وفي ٢٩ تموز نجا سامي الصلح من محاولة اغتيال عبر تفجير سيارة وقتل سبعة مواطنين على طريق بيت مري.

وانتخب قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية في ٣١ تموز بـ٤٨ صوتا في مقابل ٧ أصوات لريمون إده منافسه الوحيد، وورقة بيضاء.

وفي مؤتمر صحافي لكميل شمعون، في ١٨ آب، قال انه لا يرى ان هناك امكانا للمطالبة بسحب القوات الاميركية من لبنان قبل انتهاء ولايته الدستورية في ٢٣ أيلول. واكد في الوقت ذاته عزمه على البقاء في الحكم حتى انتهاء هذه الولاية. واعلن «مواصلة المعركة السياسية للتأكد من ان استقلال لبنان سيحافظ عليه، وللتأكد من انه لن يكون هناك خوف على الحريات في البلاد واستقلالها».

٦

«الحلف الثلاثي»: عداوة بين رجلين وعهدين

بين كميل شمعون وفؤاد شهاب: «الحلف الثلاثي». شمعونية وشهابية مثلما حصل بين كميل شمعون وكمال جنبلاط ما بين ١٩٥٢ و١٩٥٨، «ثورة» عادت وانسحبت على حرب السنتين ١٩٧٥ و١٩٧٦: «الجبهة اللبنانية» و«الحركة الوطنية». والرجلان، فؤاد شهاب وكمال جنبلاط، خصمان لكميل شمعون لم تجمعهما به يوماً هدنة أو ما يماثل التحالف. خلافاً لما حصل بين شمعون وبشارة الخوري لمدة.

بين شمعون وشهاب عداوة بين رجلين لم تردم حتى مع الوارثين. عداوة بين رجلين مارونيين ورئيسين مارونيين وعهدين مارونيين.

بعد شمعون، شهاب رئيساً للجمهورية على انقاض ثورة دموية. يقول يوسف سالم: «لمّا جرت حفلة التسليم والتسلّم بين الرئيس الذاهب كميل شمعون والرئيس الجديد فؤاد شهاب سُمعت أجراس الحزن تقرع في بعض كنائس لبنان».

واذا كان بشارة الخوري يعتقد أن تخليه عن رئاسة الجمهورية في منتصف الولاية الثانية، في ايلول ١٩٥٢، مرده بنسبة معقولة الى عدم تدخّل قائد الجيش آنذاك فؤاد شهاب في قمع الثورة المدنية وانهاء الاضراب العام في البلاد، فان شمعون الذي أسقط بشارة الخوري بالثورة المدنية، يتهم فؤاد شهاب قائد الجيش إياه بتكرار السابقة تلك في أيلول ١٩٥٨ ليأتي هو رئيساً

للجمهورية ممتنعاً عن قمع الثورة الدموية التي امتدت ٥ أشهر. تلك هي عداوة الرئيسين.

وكما أن فؤاد شهاب حال بنسبة معقولة دون تجديد ولاية كميل شمعون في رئاسة الجمهورية باتخاذ موقف الحياد الايجابي حيال مناهضي رئيس الجمهورية ورغبته في التجديد، فإن كميل شمعون حال بدوره دون التجديد لفؤاد شهاب، الرئيس والنظام والورثة، مرة ثانية بعد شارل حلو، واسقط بـ«الحلف الثلاثي» المرشح الشهابي الياس سركيس. وتلك هي العداوة بين العهدين. وعلى رغم ان شمعون اكد في مناسبات عدة انه لم يكن يزمع التجديد، فإن كاظم الخليل يكشف انه اتفق والرئيس السابق على السلوك الى هذا الهدف قبل اندلاع الثورة الدموية في أيار ١٩٥٨، وهي كانت الحافز الى صرف النظر عن التجديد بعدما بدت صعوبة التوصل اليه في ظل مناخات اقليمية ودولية غير مشجعة.

ولأن ثمة فارقاً كبيراً بين الرجلين، بين «النهج» و«الحلف الثلاثي» في النمط والمفهوم واسلوب العمل السياسي وادارة الحكم ومؤسسات النظام وفي الشخصية بصورة أساسية، حصل العداء. كميل شمعون: الطالع نائباً ووزيراً وسفيراً ورئيساً للجمهورية وزعيماً، المحبوب الساحر اللدني (Charismatique) الانيق المنفتح بلا حدود على الغرب والمأخوذ بالديموقراطية البريطانية نسقاً للحكم والنظام، غير النازل من العيل التاريخية العتيقة الجذور في تاريخ لبنان، والعصري العصامي إبن الموظف. وفؤاد شهاب: المتحدر من عيلة الامراء الشهابيين ذوي «الحق» في ملك لبنان وارثين بعد وارثين، فؤاد بن عبدالله بن حسن بن عبدالله بن حسن شقيق بشير الكبير بن قاسم بن عمر بن حيدر، الدرزي فالماروني الصخري من كسروان، الضابط الأول الذي رأس قيادة الجيش اللبناني. يصفه كاظم الخليل واحد من أبرز أعداء الشهابية، في مذكراته غير المنشورة:

«كان كل مدة ولايته لقيادة الجيش ورئاسة البلاد نظيف الكف لم تغره المادة ولم يجمع منها غير ما هو في حاجة اليه. عاش فقيراً وعزيز النفس،

موفور الكرامة ومات كذلك. كان متقشفاً لم تغره رفاهية العيش وزخارف الدنيا، كان بخيلا على نفسه وكريماً على سواه، محباً لاصدقائه وفياً خدوماً لهم. فاذا آمن بشخص رفعه، وان كره آخر فلا حدود لكراهيته. كان عنيفاً في خصومته، عسكرياً بخصاله لا يهادن ولا يتورع عن النيل ممن يكرهه بأشد الوسائل. كان بارعاً في اخفاء ما يضمر. وكان يعطف على مرؤوسيه ويساعد بعضهم بمبالغ تتأمن من فضلات موازنة الجيش. ولم يكن يستبقي منها لنفسه الا القدر اليسير فيوزعها على كبار ضباط الجيش كل حسب رتبته وحاجته. لم يكن من غبار على لبنانيته فهو لبناني قبل كل شيء آخر. ولكنه ما آمن يوماً بالعروبة وقادتها. فلم يساهم في اي إجتماع دولي عربي. وقد تمارض ولزم الفراش عندما دعي الى إجتماع الجامعة العربية في القاهرة ولم يخرج من لبنان طيلة مدة رئاسته. وعندما طلب منه ان يجتمع مع الرئيس عبد الناصر رفض ان ينتقل الى سوريا وأصر ان يكون الاجتماع على الارض اللبنانية. وهكذا اضطر عبد الناصر ان ينتقل من دمشق الى الحدود اللبنانية ليجتمع بالرئيس شهاب في خيمة نصبت على حدود البلدين. فجرى الاجتماع فيها. وفي نهاية النهار عاد كل منهما الى بلده. وكان هذا الاجتماع اول اجتماع وآخر اجتماع بين الرئيسين (. . .) لم يكن يؤمن باخلاص الدول العربية نحو لبنان وكان يتحفظ كثيراً حيالها (. . .) كان الرئيس شهاب يتودد كثيراً الى الفريق المسلم في لبنان رغبة في تأييده له. وقد حقق رغبته هذه من دون أن يكون مؤمناً بما يؤمنون به. فالمسلمون في لبنان يؤمنون بالقومية العربية وعروبة لبنان بينما هو ابعد ما يكون عن العرب وعروبة لبنان ويناهض كل نشاط عربي في لبنان (. . .)».

وفي مذكرات كاظم الخليل ايضاً عن فؤاد شهاب:

«تسلم الحكم وفي رأسه هدفان رئيسيان: اعادة الامارة الشهابية، وإصلاح اجهزة الدولة ومحاربة الرشوة والفساد والحدّ من نفوذ النواب والزعماء الممتد الى كل دوائر الدولة. كذلك تحطيم نفوذ أو مكانة كل

من تراوده نفسه الحفاظ على الجمهورية والوصول الى رئاستها. ومن هذا الواقع انطلق يحارب الرئيس شمعون علناً. واسترسل في خصومته بعدما اجرى الانتخابات النيابية سنة ١٩٥٧ وأتى بأكثرية من النواب تتقيد به. فاعتقد الرئيس شهاب ان تجديد الرئاسة للرئيس شمعون اصبح في متناول يده وان الانتخابات بددت احلامه بالرئاسة ثم بالامارة. وهذا الواقع مؤلم على نفسه واطماعه. قرّب بينه وبين السوريين الذين يرون رئاسة الرئيس شمعون سداً منيعاً في وجه سيطرتهم على لبنان، ظنا منهم ان الجنرال شهاب ألين عريكة واطوع لهم من الرئيس شمعون. ولذا فالمصلحة المشتركة وحدّت بين الفريقين وعززت تعاونهما ضد الرئيس شمعون وعدم تجديد ولايته، وعلى اخراجه من الرئاسة حتى قبل نهاية مدتها كي لا يترك له سبيل لتجديدها. ووجد السوريون في الجنرال شهاب آنذاك ضالتهم المنشودة. وباركت اميركا هذا التقارب بين الفريقين والاتيان بالجنرال شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية (...)».

العداوة بين الرجلين حقبات وسنوات: ١٩٥٨. ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٤. ما بين ١٩٦٤ و١٩٧٠. لكنها اختلفت الى حدّ جذري مع الوارث الاخير الياس سركيس ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٢. وحينما خرج شمعون من قصر القنطاري بدأ في لبنان عصر جديد هو الشهابية لـ١٢ سنة. في ذروة القوة في السنين العشر وفي ضعف في السنتين الاخيرتين. عهدان لفؤاد شهاب وشارل حلو في رئاسة الجمهورية. في الأول انحسر نفوذ شمعون على نحو يكاد يكون تاماً، وفي الثاني خروج المارد من قمقمه. ما فعله شمعون مع خصومه في الانتخابات النيابية سنة ١٩٥٧ كرره فؤاد شهاب مع خصمه اللدود شمعون في الانتخابية النيابية ١٩٦٤ فاسقطه.

في ٢٧ نيسان ١٩٦٤ اعلنت نتائج الانتخابات في الشوف وسط ذهول ووجوم وتظاهرات احتجاج: فشل شمعون في الشوف وريمون اده في جبيل، وقاهراهما عزيز عون وانطوان سعيد. وعلّق شمعون:

«ان النتائج التي اعلنت ليست سوى نتائج مقررة سلفاً. فالشعب

يعرف من هم ممثلوه الحقيقيون ويعرف كيف يدافع عن حقوقه ومصالحه خارج الندوة (...) تعوّدنا على هيك مسائل وما عاد يهمنا لا خسارة ولا ربح.

(...) إنهم يحاولون أن يجعلوا من هذه المؤسسة التي اسمها مجلس النواب والمفروض فيها أن تكون المؤسسة المسؤولة في الدرجة الاولى عن شؤون البلاد، آلة طيّعة في يد السلطة التنفيذية. وهذا مخالف لابسط القواعد الديموقراطية. ومعروف أن الدوافع الى ذلك هي حب الاستئثار والرغبة في الاستبداد وتنفيذ المشاريع التي يحلو للسلطة تنفيذها. وقد يكون في طليعتها تعديل الدستور وتجديد الولاية (...) التوقيف الاحتياطي والتهديد بالسجن قبل موعد الاقتراع بأيام وترك الحبل على غاربه للمشاغبين وقطاع الطرق من جماعة جنبلاط، هذا ايضاً لا تسميه الدولة انحيازاً وتدخلا، فضلا عن تحطيم السيارات على مرأى من رجال الامن وملء المنطقة بجو من الارهاب كاطلاق الرصاص من السلاح الحربي خلال طواف مواكب جنبلاط الانتخابية. ان هذا ايضاً لا تعدّه الدولة تدخلا، وايضاً اعتبار منطقة الشوف منطقة خطرة جداً وحشد جيوش جرارة من قوات الامن فيها قبل موعد الاقتراع بثلاثة ايام وترك الطرق الرئيسة خالية من اي دورية لمنع وقوع اي اعتداء على المتنقلين من بيروت الى قراهم للقيام بواجبهم (...) لقد تفننوا في توزيع الاقلام ما شاء لهم (...) سنعمل منذ اليوم على حضّ الشعب على ان يكون عنده الوعي الكافي والمقدرة على الدفاع عن حريته وحقوقه الديموقراطية حتى يتخلّص من اساليب الحكم الحاضر وخصوصاً تدخل من لا يعنيهم الامر في مختلف شؤون الدولة، والعمل على ازالة اساليب الجاسوسية التي جعلت من كل لبناني رقيباً على جاره ومفتناً به (...)».

السقوط الاول لشمعون في الانتخابات النيابية كان واحداً من اساليب إقصائه نهائياً عن المؤسسات الدستورية علماً انه صار سنة ١٩٦٠ نائباً بعد خروجه من رئاسة الجمهورية. وكان على شهاب، عشية الانتخابات الرئاسية

في آب، أن يوجه ضربة قاضية الى الرئيس السابق ويذكّره بخلافاتها منذ أن كان شمعون في الحكم وشهاب في قيادة الجيش. آنذاك لم يخض شهاب في ترشيح نفسه للرئاسة بعدما أدرك ان شمعون ضمن تأييد الغالبية النيابية.

غير أن شمعون، في مواجهة الامساك المحكم لشهاب باجهزة النظام ولاسيما منها العسكرية ومدعوماً بأكثرية نيابية وسعي دؤوب الى التجديد، اختار المعارضة، ولم يتردد في تأييد سليمان فرنجيه مرشحاً للانتخابات الرئاسية التالية، فاجتمع به في ٣٠ نيسان السنة ذاتها في الصرح البطريركي في بكركي لتكريس التفاهم على ترشيحه. وفي حين كان الحديث عن التجديد لشهاب يطفو بارزاً يسير فيه نواب «النهج» وحلفاؤهم في المجلس وخارجه لابقاء رئيس الجمهورية في الحكم ولاية ثانية، كانت الحكومة بلسان الوزير جورج نقاش تسير في اتجاه مغاير للكتلة البرلمانية المؤيدة لشهاب. فاعلن نقاش: «ليس من جديد في موقف فخامة الرئيس شهاب. اذ سبق لفخامته ان اكد هذا الأمر مراراً في مجالس الوزراء المتعاقبة وامام شخصيات وطنية واجنبية». بدوره البطريرك الماروني مار بولس بطرس المعوشي خرج في ٦ أيار ١٩٦٤ عن صمته في موقف بدا انه داعم لشمعون الضعيف في مقاومته شهاب، وذكّر برفضه التجديد لشمعون عام ١٩٥٨ في معرض معارضته البحث في قضية مماثلة مع شهاب على رغم الخصومة الجلية ما بين شمعون ورأس الطائفة المارونية. في بيان البطريرك الذي صدر عن بكركي انه أبدى ألمه حيال ما «تردد على مسمعه من اخبار المخالفات المتنوعة التي ارتكبت ضد الحرية والكرامة وضدّ المقومات الاخلاقية والدستورية»، وأسف لما حصل في الانتخابات النيابية التي تمنى «لو تمت من دون أن تعقبها مثل هذه الموجة من الاستياء والتذمر والاحتجاج التي نلمسها في كل الاوساط». وأوضح انه بعدما وقف «موقف الحياد التام من التصرفات الطائشة التي جرت في المرافق العامة خلال السنوات الاخيرة، لا يسعه في الوقت الحاضر سوى مشاطرة الرأي العام قلقه على مصير الحياة الدستورية والشرعية في البلاد (...) وغبطته يعتبر ان البواعث الحقيقية للقلق الذي يسود الاوساط اللبنانية ناجم عن كون

معظم اللوائح الانتخابية انما وضعت وتوافرت لها وسائل النجاح على اساس تعديل الدستور، وذلك على رغم ما هو معروف عن رئيس الجمهورية من المحاولات المبذولة لتجديد ولايته وتمديد هذه الولاية وعن موقف فخامته من تعديل الدستور انسجاماً منه مع مواقفه السابقة وتصريحاته المتعددة وتقييداً باليمين التي اقسمها عند تسلّمه مقدرات البلاد والمحافظة على الدستور واحترام احكامه (...) ان البطريركية لا يسعها الا أن تقف اليوم من كل محاولة للمساس بالاوضاع اللبنانية ولاسيما منها مس الدستور كما وقفت بالامس وبالروح نفسها والعزيمة والصلابة مناشدة السلطات وداعية مجلس النواب الى صون هذا الدستور (...)».

استفاد شمعون من بيان البطريرك، ولكن من دون ان يؤدي ذلك الى تعزيز نفوذه تعزيزاً قوياً. فلم يقدر على ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية خلافاً للمرات السابقة وحتى اللاحقة. أما بيار الجميل، حليفه السابق في جبه «ثورة ١٩٥٨» وفي «الثورة المضادة» ضد الحكومة الاولى لفؤاد شهاب في تشرين الأول تلك السنة لهزال التمثيل الماروني فيها (شارل حلو ويوسف السودا)، فقد رشحه حزب الكتائب رسمياً في ١٢ آب لخوض الانتخابات الرئاسية، في وقت يبدو الجميل - المرشح الخصم لشهاب أو وارثيه في الحكم الجديد - أقرب الى رئيس الجمهورية منه الى معارضته، مما زاد في وطأة عزلة شمعون وحاجته الى تجمع معارض للشهابية وحلفائها. وبالاضافة الى الجميل وفرنجيه مرشحون كثر: الياس الخوري، شارل حلو، فؤاد عمون، عبد العزيز شهاب، الفرد نقاش. وكلها اسماء تم تداولها بحثاً عن مرشح الاكثرية. غير ان نواب «النهج» كانوا يتجهون الى مرشح يختاره شهاب بالذات الذي عارض علناً خطتهم بالتجديد ابتداء من ٨ أيار، وعطّل اقتراح قانون دستوري تبنته «جبهة النضال الوطني» النيابية التي يرئسها جنبلاط، في ١٤ أيار، يرمي الى التجديد عبر تعديل الدستور بنص يجيز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية. اذ ردّ المشروع في ٢٠ أيار رافضاً التعديل ولو وقعه كل النواب وصادق عليه المجلس بالاجماع. لكن فرصة الرئاسة بدعم من شهاب توافرت لشارل حلو

في ١٨ آب ١٩٦٤ بعد انسحاب المرشح الكتائبي بيار الجميل ومرشح المعارضة سليمان فرنجيه وتحت شعار «اعتماد مبدأ الابتعاد عن التطرّف وتصفية الذيول التي سببتها الازمة السياسية في الشهور الاخيرة».

بين شمعون وعهد شهاب عداء مستميت يتحدث عنه كاظم الخليل:

«وضع رجال المكتب الثاني كل ثقلهم وامكاناتهم المتوافرة لديهم من اجل مقاتلة اخصامهم والتنكيل بهم وفي مقدمهم الرئيس شمعون حيث كان الرئيس شهاب يعتبره العدو الاول له. وكان من اولى مهمات المكتب الثاني تحطيم شعبيته لدى المسيحيين والمسلمين معاً. وقد حققوا امنيتهم في المجتمع الاسلامي، حيث استعانوا بالسوريين والرئيس عبد الناصر واذاعة «صوت العرب» والسفير المصري عبد الحميد غالب فادخلوا في خلد المسلمين ان الرئيس شمعون هو عدوهم الاول وان كل متعاون معه او مجتمع اليه مجرم ويستحق العقاب. ولذا رأينا المسلمين كافة حتى اقرب المقرّبين منه واصدقائه ومن بذل لهم العون إبان حكمه قاطعوه وابتعدوا عنه وكانوا اذا علم احدهم بوجوده في مجتمع ما امتنع عن الذهاب اليه كي لا يلتقي به ويتصافح معه. واذا دخل الى مجتمع وكان فيه الرئيس شمعون يخرج منه على اعقابه».

وفي ذكرياته ايضاً:

«كميل شمعون هو من رشّح فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية. ومع ذلك فقد بادله فؤاد شهاب بعداء كبير وعنيف. ما حدا بيعرف انو كميل شمعون هوي من رشّح فؤاد شهاب منذ اليوم الأول الذي قرر فيه عدم التجديد، واشتغل على هذا الاساس. علماً ان فؤاد شهاب عمل ضده واشترك في الثورة ليجي بعدو».

وهذه حادثة في سنة ١٩٥٨ من كاظم الخليل:

«بعتلي بشارة الخوري فيليب ابو نادر رايح جايي لعندي مفاوضات والهدف انو بدو يترشح للرئاسة استناداً الى اتفاق مع كميل شمعون يقضي بأن ينتخب بشارة الخوري لثلاث سنوات ونصف سنة يكمّل بها الولاية التي كان جددها في سنة ١٩٤٩ ولم تستمر اكثر من سنتين

ونصف سنة لدى استقالته. على أن يستعفي بشارة الخوري ويؤيد انتخاب الرئيس شمعون الذي يعود مجدداً بعد بشارة الخوري الى رئاسة الجمهورية. وكان موفد بشارة الخوري على استعداد لتأمين اي ضمان أطلبه. وبيجي خيّو فؤاد (الخوري) وبيعطيني سند بكذا مليون ليرة في مقابل عودة بشارة الخوري. عرضت الموضوع على كميل شمعون الذي قال لي: انا ما بدي شي. انا بمشي معه (بشاره الخوري) ولكن لي شرط واحد هو أن يأتي بشارة الخوري الى هذا القصر (القنطاري) واتفق معه وبيضهر من هون الى ساحة البرج ويقول لكل من يلتقي به أنا ضد عبد الناصر. اذا عملها رايح جايي بمشي معه. أنا برفض جيب رئيس جمهورية هو زلمة عبد الناصر. مستحيل. وسألني شمعون: هل تقبل انت برئيس جمهورية هو زلمة عبد الناصر يللي بدو يفشّخ على لبنان ويحرق دين لبنان؟ قلت له لا، لكن شرطك على بشارة الخوري مستحيل ويعني مش ماشي. فرد بالايجاب».

بعد شهاب «المعلم»، شارل حلو الوارث يحافظ على استمرارية الادارة الشهابية وعلى تيار «النهج» الموالي للرئيس السابق، وان بدا انه كان في عز اكثر في عهد شهاب الذي احكم قبضته على النظام واجهزته. وتلك الادارة ذهبت مدرسة في الحكم: هاجس العدالة الاجتماعية والاصلاح في الادارة وتحديثها مع تشجيع الكفايات العلمية. والعسكر هم الأداة التي اتكل عليها شهاب في ادارة الحكم وهو الذي يفتقد الى حزب يدعمه، فاختار تلاميذه في الجيش.

في العصر الشهابي بقي شمعون يعوزه النفوذ المؤثر في النظام كونه أقصي عن مراكز القوى، اضافة الى استمرار وجوده خارج المؤسسات الدستورية نائباً او وزيراً. ولم يكن في الامكان الخروج من هذه العزلة في منأى عن تجمع معارض يدق أبواب الحكم الشهابي الذي يقترب من الوارث الثاني بعد شارل حلو في الانتخابات الرئاسية والتمهيد لها بالانتخابات النيابية الدورية. فكانت ولادة «الحلف الثلاثي» الذي جمع شمعون رئيس حزب الوطنيين الاحرار والجميل رئيس حزب الكتائب وإده عميد حزب الكتلة الوطنية في ١٩٦٧ مراحل الولادة الاولى.

شهادة كاظم الخليل

«انقلاب أبيض» هو «الحلف الثلاثي» يقول كاظم الخليل عرابّه:

«لانه اذ عبّر عن رأي السواد الاعظم من اللبنانيين استطاع ان يغيّر عهداً عسكرياً أراد الرئيس شهاب فرضه على البلاد، من خلال السيطرة والسلطة التي اعطاها العسكريين في المكتب الثاني للامساك بكل مرافق الدولة، الى حد أنهم وضعوا في كل دائرة رسمية مراقباً، وفي كل وزارة نصّبوا مراقباً على الوزير. وحالوا بذلك دون تلبية خصومهم مطالبهم. وبدا أن لبنان صار محكوماً عسكرياً. ولما ربحنا المعركة ضد الشهابية طاردنا كل رجال المكتب الثاني الذين أساؤوا الى البلاد وارتكبوا الجرائم، فاضطروا الى الفرار واللجوء الى سوريا. وبذلك انتقلنا من حكم عسكري مطلق الى نظام برلماني حزبي سليم وصحيح».

أما كيف صار «الحلف الثلاثي»؟

الاجابة في مذكرات كاظم الخليل التي، كما قال، لا يزال يتريث في نشرها نظراً الى «الحقائق الجارحة اللي فيها».

في هذه المذكرات المحفوظة بعناية لدى نائب صور فصل طويل عن «الحلف الثلاثي»، في مستهله:

«الحقيقة انني ضقت ذرعاً بممارسات رجال المكتب الثاني وتحاملهم علي وملاحقتهم لجماعتي. كما ضاق بهم ذرعاً سواي من رجالات البلاد (...) ورحت أعمل على فكرة مجابهة هذا الواقع والحدّ من طغيانه. فوجدت أن أفضل سبيل هو العمل على توحيد كلمة المتذمرين الشاكين من رجالات البلاد وسياسييها وتأليف جبهة منهم تأخذ على عاتقها مناهضة اعمال الطغاة والحدّ من تصرفاتهم المغايرة (...) وقر رأيي على ضرورة الاتصال بكل الشخصيات من مختلف الفئات والاحزاب والمذاهب باستثناء الشهابيين المعروفين بـ«النهجيين» والمؤيدين للعهد والمتعاونين مع رجال المكتب الثاني. وقد رجحت عندي فكرة الاتصال

اولا بالشخصيات الاسلامية (...) وكان من الواجب بادىء بدء العمل على اقناع الفريق المسلم بأن مناهضة أعمال رجال المكتب الثاني واجب وطني على كل لبناني مسلماً كان أو مسيحياً وان ذلك فيه مصلحة للجميع. فاذا وفقت الى ذلك سهل علي التوفيق بينهم وبين الفريق المسيحي. ونتيجة دراستي تبين لي ان ليس بين المسلمين من يجرؤ على ان يخطو هذه الخطوة ويكسر جليد الجفاء القائم بين المسلمين والمسيحيين والحد من التعاون المسلم مع العهد الشهابي سوى صائب سلام وهو في مقدم الواجهة الاسلامية واجرأ سياسييهم (...) ورأيت ان اول خطوة يجب ان اخطوها هي ان اجمعه بالرئيس شمعون. ولكن أنّى لي ذلك وهما خصمان لدودان لا يتسالمان ولا يتكالمان. وان الاعلام المصري واللبناني جعل من الرئيس شمعون العدو الاول للمسلمين. فابعدا عنه اقرب الناس اليه حتى حرّم على أي مسلم ان يزوره او يدخل بيته او يلقي عليه سلاما. وكان كثيرون منهم اذا عرفوا انه في مجتمع يأبون الدخول اليه كي لا يلتقوا به ويضطروا للسلام عليه (...) عرضت الفكرة في بادىء الامر على الرئيس شمعون فرحّب بها ترحيباً حاراً وشجعني على تحقيقها لاعتقاده ان اتفاقه مع صائب سلام يخفف عنه وصمة عدائه للمسلمين ويفتح بابه في وجه الكثيرين من اصدقائه من المسلمين الذين ابتعدوا عنه. وعدت الى صائب سلام اثير ضغينته وحفيظته على الشهابيين وتصرفهم وضرورة العمل على الحدّ من طغيانهم ثم جدوى التعاون مع المسيحيين وفي مقدمهم شمعون (...) وكانت مناسبة اغتنمتها عندما كنا في دعوة عامة في احد الفنادق، فاقنعت الاثنين أن يتعمدا لقاء عفوياً غير مقصود في ظاهره ويتصافحا (...) وبعد بضعة ايام دعوت الاثنين الى إجتماع في منزلي فلبيا الدعوة وكانت جلسة طويلة وطافحة بالعتاب الطويل المتبادل. ثم خرجنا على وفاق وضرورة التعاون على ان يبقى اجتماعنا سراً وغير معلن حتى يتمكن صائب من تحضير الرأي العام الاسلامي لقبوله مصالحة شمعون. وقد اعتبر صائب انه بخطوته هذه ادى لشمعون خدمة مهمة لا يجرؤ سواه عليها وانه كسر الجليد الذي بينه وبين

المسلمين (. . .) وكان من الصعوبة بمكان على صائب سلام تحضير الرأي العام الاسلامي لقبول مصالحة المسيحيين وخصوصاً الرئيس شمعون، لان نتائج ثورة ١٩٥٨ ما زالت راسخة في نفوسهم، والتي تحولت الى اقتتال دام بين المسلمين والمسيحيين ادى الى الذبح على الهوية، ومعتبرين ان شمعون كان السبب وان الثورة كانت موجّهة ضده شخصيا. وان الرئيس شهاب كان حليفهم في ثورة ١٩٥٨ وعاونهم على ابناء طائفته ومفروض فيهم الاخلاص له والتعاون معه.
وخرجت من ذلك مقتنعاً ان لا مجال للتعاون مع أحد من رجال السياسة المسلمين (. . .) وعدت ويممت وجهي شطر فريق من الساسة المسيحيين علّني أوفق في تأليف جبهة (. . .) لكن صعوبة تسوية الخلافات القائمة بين الزعامات المسيحية لا تقل عما هي عليه بين الزعامات المسلمة اذا لم تكن اكثر منها. فالعداء المتأصل بين ريمون اده والشيخ بيار الجميل لا نظير له بين اي زعيمين مسلمين. كذلك عدم الود الطافح بين شمعون والجميل واده مشابه كل الشبه لما بين الزعماء المسلمين. كل ذلك يقف حجر عثرة في تحقيق هدفي ويخلق لي صعوبة لا يسهل تذليلها. وصعوبة اخرى لا تقل اهمية عن سواها هي عدم امكان حمل الكتائب على مجابهة الشهابيين واعوانهم نظراً الى الود الطافح والتعاون المطلق المستمر بين حزب الكتائب والمكتب الثاني والرئيس شهاب والشيخ بيار الجميل. لكن اخلاف الرئيس شهاب بوعده للشيخ بيار بمساندته في انتخابات رئاسة الجمهورية وتأييده للرئيس شارل حلو ترك عندي بارقة أمل في امكان التأثير على الشيخ بيار واقناعه لاتخاذ بعض الخطوات ضد تصرف الشهابيين والتعاون في هذا مع الرئيس شمعون وريمون اده (. . .) واطلعت شمعون على ما قمت به والنتائج التي توصلّت اليها وعلى وجهة نظري واستوضحته رأيه وقال انه كان يتوقع هذه النتيجة ويعتقد ان محاولتي مع المسيحيين لن تكون نتائجها افضل من نتائج محاولتي مع المسلمين لاسباب جمة في مقدمها الوضع القائم بين الجميل واده، كذلك عدم ثقته هو بامكان تعاونه مع الاثنين لاسباب ذكرها لي (. . .) ونصحني أن اقصر

اتصالاتي على الجميل واده لاعتقاده انه كلما كثر العدد زادت العقبات وتشعبت الافكار وتضاربت الآراء وتكاثرت فرص الفشل (. . .)».

وبعدما أورد الخليل نتائج اتصالاته بالجميل واده والجولات المكوكية في ما بينهما ومع شمعون و«اتباعي في وساطتي ما يعرف بالكذب الابيض الذي ساعدني كثيراً على التوفيق بينهم وتوحيد كلمتهم واستمرار تجمّعهم وازال العقبات في سبيل وفاقهم وأزال الاحقاد والضغائن المتأصلة في نفوسهم»، تحدّث عن اجتماع عقده مع شمعون في حصيلة اللقاءات:

«قصصت عليه كل ما قمت به وتوصلت اليه، واكدت له ان الفريقين (بيار الجميل وريمون اده) عقدا العزم على التعاون للوقوف في وجه الطغيان الشهابي وتجاوزاته وانهما وافقا على الاجتماع وتركا لي تعيين زمانه وعيّنا مكانه في منزلي. استغرب شمعون ما سمعه واستبعد ان يكون الشيخ بيار قد قبل التعاون معه ومع اده ضد الشهابيين في الوقت الذي يتعاون حزب الكتائب باستمرار مع المكتب الثاني وتعاونهما مستمر ومتين. واستبعد ايضاً ان يوافق المكتب السياسي في حزب الكتائب على التعاون مع اده. وقال: ان ما اعلمه من كراهية وبغضاء بين الفريقين يجعلني اعتقد انهما غير صادقين في وعدهما لك وانهما يسايرانك فقط ولا يلبثان ان يخلفا بوعدهما لك. كما انهما بعيدان عن التعاون معي كل البعد. واعتقد انهما سيتراجعان عن تلبية دعوتك لهما عندما تدعوهما الى الاجتماع. واعتقد انك تصرف وقتك من دون فائدة وانصحك ان تتركهما وشأنهما (. . .) لي ملاحظة هي الا تعتقد أن رفيقينا اذا تأكد لهما أن اتفاقهما معي يوصلني الى الرئاسة ينقضان الاتفاق (. . .) ليكن لك ما تريد وأرجو أن تتحقق آمالك وانا مستعد لمساعدتك».

ثم كان الاجتماع الأول بين شمعون والجميل واده في ١٠ شباط ١٩٦٧ في منزل كاظم الخليل الذي يروي كما في المذكرات:

«حضر الثلاثة، وكانت مصافحة الرئيس شمعون والشيخ بيار طبيعية ودية. اما تسالم الجميل واده فكان جافاً وسطحياً اذ مدّ اده يده الى الجميل ليصافحه من دون ان يلتفت اليه او يتطلع الى وجهه وبدت

عليه معالم الانفعال. اما تصرّف الشيخ بيار فكان طبيعياً. وما ان تم عقدنا حتى بادرني الرئيس شمعون وطلب مني ان ادلي لهما بالغرض من الدعوة الى الاجتماع (...). قلت: الا ترون معي اننا اذا اخلصنا العمل معا ووقفنا وقفة صادقة صامدة في وجه الطغيان المنتشر في كل انحاء البلاد نتمكن من انقاذ لبنان مما هو عليه ونضع حداً لكل التجاوزات. قالوا: نعم ان ذلك اكيد وصحيح. قلت: اذاً نتحمل نحن قسطاً من مسؤولية ما يحدث في البلاد ما دام في امكاننا وضع حد لها ولا نفعل ذلك. ان موافقتكم على وجهة نظري هذه كما هو باد لي يحملني على مصارحتكم باكثر من هذا. واعتقد ان الصراحة ربما توصلنا الى تفاهم حقيقي مخلص نجني منه خيرا للمصلحة العامة والخاصة. اريد ان أسألكم لماذا انتم مختلفون وعلى مَ تتقاتلون وتتناحرون وماذا تجنون من خصامكم؟ (...) انتم مختلفون على امور ثلاثة: زعامة الطائفة المارونية، الانتخابات النيابية، تولّي رئاسة الجمهورية (...) وبعدما انتهيت من حديثي تولّى شمعون التعليق عليه. فقال: ان كل ما قلته حقيقة لا غبار عليها واقدر صراحتك هذه واوافق عليها وانا مؤمن بها ومستعد لان امدّ يدي الى الصديقين الشيخ بيار والعميد اده بكل اخلاص ومحبة، ولا اضمر لهما الا الخير والتوفيق والاحترام. وما يهمني ان اعلنه من الآن اني لست مرشّحاً لرئاسة الجمهورية لاني مارستها وقضيت فيها ست سنوات واتمنى ان يمارسها سواي من اصدقائي وليس احد احق بممارستها اكثر منكما. واني اتقيد باقتراح كاظم ان اؤيد من تكون ظروفه مؤاتية اكثر من الآخر. اما موضوع الانتخابات فانا مستعد للاتفاق عليها من الآن وتوقيع اتفاق خطي. واطلب من الزميل كاظم ان يضع التوزيع الذي اقترحه ويعرضه علينا في جلسة مقبلة ونعدّل فيه ان احتاج الى التعديل ثم نقرّه ونوقّعه (...) ثم انتقلنا الى بحث الاسم الذي سنطلقه على تجمّعنا. فعرضنا اسماء كثيرة واخيراً اتفقنا على ان تجمّعنا مؤلف من ثلاثة احزاب هي حزب الوطنيين الاحرار ويمثّله الرئيس شمعون وانا باعتباري نائبا لرئيس الحزب، وحزب الكتائب اللبنانية ويمثّله الشيخ بيار وحزب

الكتلة الوطنية ويمثّله العميد اده. ولذا اتفقنا على ان نطلق على تجمّعنا اسم «الحلف الثلاثي». وارجأنا الاجتماع الى الاسبوع المقبل واتفقنا ان لا نعلن شيئاً عن اجتماعنا وانه كان بدعوة شخصية مني. وقصدت من ذلك ان لا اترك لجماعة المكتب الثاني التأثير على الشيخ بيار وحمله على التراجع عن موقفه على رغم ثقتي به (...)».

وأقر أركان «الحلف» النظام الداخلي الذي أعدّه كاظم الخليل بعد ادخال تعديلات في ١٤ شباط ١٩٦٧.

«وفي الجلسة التالية عرضت على الزملاء لائحة بتوزيع المقاعد النيابية بين احزابهم. وبعد مناقشات محدودة ومختصرة اقرّيناها كما هي واقرّينا ان تبقى سراً ولا تذاع وان نضع منها نسخة واحدة تحتفظ معي على ان لا اطلع احداً عليها حتى قبيل موعد الانتخاب بقليل. وفعلا بقيت سراً ولم اطلع احدا عليها حتى النواب انفسهم. وهذا نصها:

مشروع اتفاق للانتخابات النيابية المقبلة لسنة ١٩٦٨:

في دائرة انتخابات الشوف: للرئيس شمعون ان يرشّح فيها من يريد.

في دائرة انتخابات بيروت (منطقة الاشرفية): للشيخ بيار الجميل ان يرشّح فيها من يريد.

في دائرة انتخابات جبيل: للعميد ريمون اده ان يرشّح فيها من يريد.

في دائرة انتخابات عاليه: يكلف الرئيس شمعون الاتصال بالامير مجيد ارسلان للاتفاق على المقعد الماروني والمقعد الارثوذكسي.

في دائرة المتن الجنوبي: مرشّح كتلة وطنية، مرشّح كتائبي، مرشّح وطنيين احرار، مرشّح درزي ومرشّح ماروني يتفق عليهما بين الاحزاب الثلاثة في ما بعد وقبيل الانتخابات.

في دائرة انتخابات المتن الشمالي: مرشّح كتلة وطنية، مرشّح كتائبي، مرشّح وطنيين احرار، مرشّح ارثوذكسي ومرشّح ارمني يتفق عليهما بين الاحزاب الثلاثة في ما بعد وقبيل الانتخابات.

في دائرة انتخابات كسروان: مرشّح كتلة وطنية، مرشّح كتائبي،

مرشّح وطنيين احرار، مرشّح ماروني يتفق عليه بين الاحزاب الثلاثة في ما بعد وقبيل الانتخابات.

في دائرة انتخابات البترون: مرشّح احرار، مرشّح كتلة وطنية.

في دائرة انتخابات الزهراني: مرشّح كتائبي.

في دائرة انتخابات زغرتا: مرشّح احرار، مع محاولة اجراء حلف معه لمصلحة احد مرشّحي الاحزاب الثلاثة. وهذا التحفظ وضع بطلب من الكتائب.

في دائرة انتخابات البترون: اتفق على ان تترك حرة ويدرس وضعها في ما بعد.

في دائرة انتخابات بشري: درس اوضاعها بين الاحزاب والاتفاق في ما بعد على تأييد بعض المرشّحين الذين نرى ان المصلحة توجب تأييدهم.

في دائرة انتخابات جزين: مرشّح كتائبي.

١. لقد تم الاتفاق بيننا نحن الاحزاب الثلاثة على توزيع المراكز الانتخابية في المناطق المذكورة آنفا.

٢. المراكز التي لم يقرر مصيرها نهائيا يتفق عليها في ما بعد.

٣. لكل حزب حق مطلق بترشيح من يشاء في المركز المخصص له وليس لاحد حق الاعتراض عليه او طلب استبداله.

٤. على كل حزب ان يؤيد مرشّحي الحزب الآخر الذي ترك له حق تسمية مرشحه بالاستقلال.

٥. يفرض على الاحزاب الثلاثة التعاون في ما بينهم بكل اخلاص وفي كل المناطق والمجالات الانتخابية باعتبار ان كل المرشحين هم للاحزاب الثلاثة.

٦. يبقى اتفاقنا هذا سرا بيننا ولا يعلن عنه الا قبيل الانتخابات وفي الوقت الذي نقرره.

٧. يبقى هذا الاتفاق محفوظا في حوزة احدنا كاظم الخليل.

هذا ما اتفقنا عليه وتعاهدنا على تحقيقه بكل امكاناتنا.

تحريرا في........

كاظم الخليل ريمون إده بيار الجميل كميل شمعون».

والبيان الاعلامي الأول لـ«الحلف الثلاثي»:

«ان الحال التي آلت اليها اوضاع البلاد الحاضرة في كل مرافقها وقطاعاتها وفي مقدمها الاوضاع السياسية والمالية والاجتماعية. ونظراً الى الاخطار المحدقة بالبلاد، وعلى الاخص خطر تسلط الاجهزة العسكرية على كل مرافق الدولة ودوائرها. ولذا رأينا لزاماً علينا نحن الاحزاب الثلاثة، حزب الوطنيين الاحرار وحزب الكتائب اللبنانية وحزب الكتلة الوطنية، ان نتخطى كل الاعتبارات الشخصية وان نعمل متحدين متعاونين لحماية لبنان مما هو مبيت له والوقوف سداً في وجه الاخطار المحدقة به. هذا البلد الذي نفتديه لا بمصالحنا وحسب بل بانفسنا، جاعلين مصلحته فوق كل مصلحة. مبتعدين عن كل احساس طائفي او حزبي، داعين جميع العناصر المخلصة والصادقة الى التعاون معنا لما فيه تأمين الاستقرار والازدهار للجميع».

وفي المذكرات: «استرسل رجال المكتب الثاني في غيّهم وأساؤوا الى الناس ظنّاً منهم ان ذلك يحمل الناس على تأييدهم والتنكر للحلف. حتى طفحت النفوس من سوء تصرفهم واصبح الشعب يتمنى لو ان عهد الشهابيين ينهار ويقوم مقامه عهد للحلف. وقد تعدّت اساءتهم الى رئيس الجمهورية شارل حلو، فخلقوا حوله جواً من الارهاب والحذر فجعلوا منه سجيناً في القصر وحالوا دون تنفيذ امر له اذا لم يقترن بموافقة الرئيس شهاب. واحاطوه بجماعة منهم لا يأبهون لاوامره، حتى ضاق ذرعاً بهم وباستمرار اوضاعه، فلم يجد وسيلة للخلاص مما هو فيه الا الاستقالة من الرئاسة. فاستدعى رئيس المجلس وافضى اليه بما هو عازم عليه. لم يوافق رئيس المجلس على فكرة الاستقالة وحاول اقناعه بالعدول عنها فلم يقتنع. فابلغ رئيس المجلس الى النواب الأمر فتوافدوا الى القصر الجمهوري ومن بينهم الرئيس شمعون. وحاول الجميع اقناع الرئيس لكنه لم يقتنع ولم يدل بالاسباب التي حملته على الاستقالة. ثم اختلى بالرئيس شمعون مدة ساعة كاملة اطلعه خلالها على اسباب استقالته وعلى كل ما حلّ ويحلّ

به. فاقنعه الرئيس شمعون بالعدول عن الاستقالة وان لا مصلحة له وللبلاد منها. ووعده بمساندته والوقوف الى جانبه وحمل الحلف على تأييده. ان هذا التقارب بين الرئيس حلو والرئيس شمعون دفع بالشهابيين وفي مقدمهم الرئيس شهاب الى شن حملة شديدة وعلنية على الرئيس حلو جعلته يقترب من الحلف اكثر فاكثر (...)».

وعقد «الحلف الثلاثي» مؤتمراً في ٧ آذار ١٩٦٩ في فندق «برنتانيا» في برمانا، استمر ثلاثة ايام حضره النواب المنتمون الى الاحزاب الثلاثة وعددهم ثلاثون «للتقريب في ما بينهم وإيجاد الالفة والتعاون، واتخاذ قرارات تكون بمثابة دستور للحلف يعمل على تنفيذها» كما اقترح بيار الجميل. ورأس كل من رؤساء الاحزاب جلسة من الثلاث التي انعقدت. وفي الجلسة الاولى قال شمعون:

«انه لحدث تاريخي هو الاول من نوعه وهو ظاهرة جديدة في الديموقراطية اللبنانية، وتطور محتوم في حياتنا البرلمانية، لانه يتخطى الحدود التقليدية التي انحصرت ضمنها حتى الآن اللقاءات النيابية والتكتلات السياسية، في شتى المناسبات الظرفية العارضة، لكي يرسي لهذا البلد قواعد تفكير رائد بناء، في اسس الحكم ومبادئه وفي اركان الدولة وسلطاتها وفي ابعاد الديموقراطية وفعالية النظام البرلماني، منطلقاً من معطيات راهنة، ومن صميم ازمة حادة يعانيها لبنان بسبب الاعتباط السياسي والتحزّب الفئوي وضعف روح التحسس بالمسؤوليات والتخلف عن مواكبة العصر والتلهي بالاعتبارات الضيقة والفورات المزاجية. ان هذا المؤتمر مدعو الى اداء دور فعّال في حياتنا اللبنانية، ومدّ آفاق الامل امام شعبنا الذي يتطلع الينا بقلبه وعقله وهو متوثّب لتلبية كل نداء وبذل اي تضحية للنهوض بلبنان مما يتخبط فيه من ضائقات، وما يحدق به من اخطار التهديد الخارجي والتمزّق الداخلي والجمود المالي والتردي الاقتصادي والميوعة الخلقية. اننا، ايها الزملاء المحترمون، ملزمون الخروج من هذا المؤتمر فكراً مسدداً ورأياً موحدا وخناصر معقودة وتقديم حلول لمشكلاتنا المتشعبة والجهر بكلمة

الحق، والعمل على انهاء الشذوذ السياسي وقطع دابر التسلل المخرّب الهدام الى داخل البيت اللبناني».

والجلسة الثانية رأسها بيار الجميل الذي حمل على المسؤولين بعنف وقال انهم «مسببو الازمات لا يتورعون عن منكر بغية جر مغنم ولو ادى تصرّفهم الى خراب لبنان. وانهم يبدون ما لا يبطنون ويداورون ويمالئون ولا يجرؤون على الخروج على وصاية بعض المتنفذين بعدما اصيبوا بمركب النقص إزاءهم. وهؤلاء المسؤولون هم مصدر الازمات التي عصفت بالبلاد وافقرتها وسبب الازمة الحالية الخطيرة بعدما تحدوا رغبة خمسة وتسعين في المئة من اللبنانيين والنواب (...) والحاشية الشهابية ما تركت شيئا الا وافسدته. وانني ادعو المؤتمرين الى عملية انقاذ سريعة. سنستأصل الفساد ونقوّم الاعوجاج ونضع حداً للتجاوزات. فوقت الاعتدال قد زال والاعتدال بعد اليوم اصبح خيانة وطنية ومؤامرة على استقرار لبنان وازدهاره ووجوده (...)». واقترح «اللجوء الى السلبية باعلان الاضراب العام والعصيان المدني والاستقالة الجماعية من المجلس واقامة مهرجان شعبي».

ورأس الجلسة الثالثة ريمون اده، ومما قال:

«(...) على اثر الانتخابات الاخيرة وبعدما انتصر الحلف في منطقة جبل لبنان خاصة، شعرت الشهابية بانها اصبحت في خطر واستخدمت جميع الوسائل المعروفة والتي في حوزتها وحدها لتعيد سيطرتها تمهيداً لمعركة الرئاسة عام ١٩٧٠. والشهابية في نظري تعني الديكتاتورية ولو مغلفة بالكلام المعسول المغري المبطن باشتراكية سميت عدالة اجتماعية فارغة من مضمونها. نحن ايضا مع العدالة الاجتماعية. لكن تلك التي نؤمن بها هي التي تؤدي الى رفاهية الجميع، لا الى افقار الجميع واذلالهم. هذا هو هدف الشهابية. وهو كهدف المير بشير الذي كان افقار لبنان وتفرقة بنيه ليحكم هو (...)».

وخلص المؤتمر في ٩ آذار الى بيان ورد فيه:

«(...) ان لبنان يعاني اليوم ازمة حكم ناشئة عن الاخلال بتوازن

السلطات الدستورية وتعقيم النظام البرلماني وشل المؤسسات الديموقراطية وفساد الادارة وطغيان روح الاثرة والتحزّب واستغلال منافع البلاد لاغراض خاصة وتسخير مرافق الدولة لغايات شخصية، ضماناً لاستمرار تحكّم فئوي مفتعل غير ديموقراطي اسهمت فيه الى حد بعيد جماعة خرجت على تقاليد الانضباط المأثورة عنها. ويتخبط لبنان من جراء ازمة الحكم هذه، في ضائقة مالية خانقة تتجلى في فقدان الثقة وما تسببت به من الجمود المالي والانهيار في القطاعات الاقتصادية من مصرفية وزراعية وتجارية وصناعية، وما نتج عنها من تفشي البطالة وتفاقم الهجرة الدائمة واستفحال الاجرام.

ويواجه لبنان، في حاله هذه خطرين مصيريين، احدهما من وراء الحدود والآخر في الداخل، هما الخطر الصهيوني الداهم والخطر الشيوعي القائم، وكلاهما متربّص بكيانه، هادف الى تقويض اركانه. ويسجل المؤتمر على الحكم، في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا، ضعف تحسسه بالمسؤوليات الكبرى وتخلفه عن مواكبة الاحداث المصيرية، متلهياً بالاعتبارات الضيقة عاجزاً عن استكمال عناصر المواجهة البطولية، متردداً في مواضع التصميم محجماً في مواطن الاقدام، منعزلا عن ارادة الشعب متجاهلا نداء اعماقه. ازاء هذه الاوضاع يؤكد المؤتمر قبل كل شيء عزمه على توطيد دعائم الحلف وارساء قواعده وتوثيق روابطه وتصعيد فعاليته وتكثيف نتاجه، بحيث يكون السور المنيع في وجه التيارات الهدامة والتجاوزات والارتباطات والانحرافات، درعاً على صدر لبنان وسيفاً مشهراً بيمينه لنصرة الحق وتقويم الاعوجاج وبناء الغد الافضل لجميع ابناء الوطن الواحد من دون استثناء».

أي دور لشمعون كان في «الحلف الثلاثي»؟

يجيب كاظم الخليل:

«لا شك انه كان لشمعون مركزه الاجتماعي والسياسي في الحلف. فهو اقوى زعيم مسيحي في لبنان، مما عزز قدرة الحلف وامكانات تحركه وسهّل التوصل الى ما وصلنا اليه. لكن، وللتاريخ، لم يكن الرئيس

شمعون يعتقد أن في الامكان جمع الخصمين ريمون اده وبيار الجميل لشدة ما بينهما من عداء متأصل منذ زمن بعيد. وكان شمعون يقول لي دائماً: عم تضيّع وقتك. وريمون اده كان يقول ايضاً: هذه طبخة بحص ما رح تستوي. والاقل كفراً بين الثلاثة هو الشيخ بيار، لكنه مثلهما لم يكن مؤمناً بأمكان استمرار الحلف معاً. ولما أدركوا أن مصلحتهم الشخصية والمصلحة العامة في البلد قد تأمنت في الحلف مشوا فيه ودعسوا. والدليل أن اده كل عمره يجيء بنائبين أو ثلاثة معه. في الحلف أخذ ٧ نواب. وهذا ما لم يفعله في حياته. وبعد انفراط الحلف لم يستطع أن يأتي بأكثر من نائبين في الانتخابات التالية. شمعون صار عنده ١٦ نائباً ولحزب الكتائب ٩ نواب للمرة الأولى في تاريخه».

ولماذا سليمان فرنجيه رئيساً للجمهورية وليس واحداً من الثلاثة في «الحلف» أو كميل شمعون؟

«ما أمكن. والحقيقة أن شمعون تنازل لانني كنت اعتقد أننا لا نملك الاكثرية. اضافة الى فريق من المسلمين بينهم صائب سلام وكتلته وكامل الاسعد وكتلته مشوا مع سليمان فرنجيه. وصائب سلام اتصل بي وطلب مني مساندة فرنجيه فضغطت بقوة على الرئيس شمعون للتنازل لمصلحة فرنجيه. وهو لم يكن يريد هذا التنازل واعتقد انه يملك الاكثرية النيابية خلافاً لرأيي أنا».

ويقول الخليل ايضاً:

«في انتخابات منطقة كسروان لم يكن للحلف مرشحون أقوياء انما ضعفاء للغاية. وكانت ثمة رغبة في ترك المنطقة لفؤاد شهاب. لكنني عارضت وهدفي من الحلف في الاساس هو ان اكسر فؤاد شهاب. قلت لاركان الحلف: ما بقبل اترك كسروان. قالوا: ما مننجح. قلت: مبلى وأنا بعلّمكم كيف تنجحوا. فؤاد شهاب ماشي مع عبد الناصر، إركبوا انتم الثلاثة سيارة مكشوفة وإعملوا جولة في كسروان. طلع شمعون وعمل جولة، وهو راجع قطع عليه الطريق في جونيه جماعة شهاب. فقامت القيامة ووقف الرأي العام في كسروان الى جانبه. شمعون

يقطعون عليه الطريق! وقال شمعون: فؤاد شهاب باع لبنان لعبد الناصر وانتِ يا عدرا خلّصي لبنان. وهبّ الشعب والاكليروس ضد شهاب علماً أن أحداً لم يخدم كسروان مثل شهاب. وربح الحلف الانتخابات في كسروان بالمرشحين الضعفاء. والفوز كان بفارق ٥٠٠٠ صوت. يوم الانتخابات اتصل بي وانا في صور بيار الجميل وقال لي: يعمر دينك بـ٥٠٠٠ صوت ربحنا. ومن المؤكد أن جولة شمعون على كسروان تركت أثراً كبيراً في نتائج الانتخابات».

المعركتان

كيف قاد «الحلف الثلاثي» معركتي الانتخابات النيابية فالرئاسية اللتين ادتا الى الانقلاب الابيض وطّي عهد كامل برجالاته واجهزته وادارته ومدرسته السياسية التي تركت تلاميذ وورثين يفتقدون الى معلم؟

في ٢٢ شباط ١٩٦٨ أعلن «الحلف» بعد مخاض لوائحه الانتخابية، فاختار ١٥ نائباً مرشحاً توزعوا على أقضية بعبدا والمتن وكسروان. واتفق ايضاً بين رؤساء الاحزاب الثلاثة على ان يترك موضوع دوائر الشوف (كميل شمعون) وبيروت (بيار الجميل) وجبيل (ريمون اده) وتأليف اللوائح فيها الى كل منهم وتبقى دائرة البترون حرة. وأصدر «الحلف» في ١٢ آذار بيانه الانتخابي التاريخي:

«ايها اللبنانيون، يسعد حلف احزابكم الثلاثة ان يتوجه اليكم بتذكير وعهد. تذكرون ولا شك كيف ولماذا نشأ الحلف الثلاثي لبضعة عشر شهرا خلت. نشأ تعبيراً عن ارادتكم وتجسيداً لشعوركم وامانيكم وتلبية لندائكم وتجاوباً بديهياً عفوياً ورغباتكم. نشأ للدفاع عن قيم الحرية والسيادة وحقوقها بحيث تكون في مأمن من التعرض لتفريط وافتئات. نشأ بوحدة وطنية حقيقية محبة صافية لا شراك بها يفي جميع اللبنانيين بعهودها ومواثيقها وفاء الصدق والامانة والاخلاص على اساس كون لبنان للجميع لا فرق فيه ولا تمييز ولا تفاوت بين فريق

وفريق وبين فئة وفئة وبين طائفة وطائفة. نشأ لسياسة عامة تنبع من ارادة لبنان ومن الحرص على مصلحته بعيدة عن تدخّل المتدخلين ووصاية الاوصياء. نشأ لسياسة خارجية لا تنحرف عربياً او دولياً عن الخط التقليدي المتعارف عليه، خط المساواة في العلائق وروابط العامل بين الاشقاء والاصدقاء. نشأ لمكافحة المبادىء الهدامة والجانحة الى تخريب لبنان بأفكارها وخططها واساليبها تلك التي ليس من اقلها شأناً وخطراً تسليط التأميمات واشتراكية الفقر والطغيان. نشأ للعمل على تنزيه الحكم الادارة مما يشكوانه من شرور العبث والفوضى والفساد والافساد. نشأ لاقامة عدالة اجتماعية خيرة ترفع جميع ابناء الشعب تطويراً وتدرج الى مستويات الحياة الكريمة والغد الافضل. نشأ للنهوض بالوضع الاقتصادي والمالي من حالة التردي التي تتخبط فيه الى حالة البحبوحة والازدهار والانطلاق التي كانت له في الماضي فضلا عن السعي الى بناء لبنان الحاضر والمستقبل على قواعد نهضات ثقافية وتربوية وعلمية سليمة من دونها لا يحق للامة اللبنانية ان تنتسب الى الحياة في الثلث الاخير من القرن العشرين. نشأ لصون الديموقراطية وتعزيزها بجميع الوسائل والقوة باعتبارها النظام الافضل للبنان ولانه نشأ كذلك ولهذه الاهداف السامية كان له في اوساطكم وبيئاتكم على تعددها وتنوعها هذا التأييد السمح الجارف وهذه المبايعة بالثقة والتقدير والولاء. وتمكّن من قطع بعض اشواط الطريق نجاحاً موفقاً. واما عهده لكم اليوم وما بعد اليوم فان يبقى عند حسن ظنكم به ايماناً بالعقيدة ومضياً في الخطة وصموداً في المواجهة وتصميماً على تحقيق الامنية الغالية امنية جعل لبنان وطناً حراً لشعب سعيد منتج معطاء.

وبقدر ما تجاوب حلفكم واياكم تلبية والتزاماً بقدر ذلك ثقتنا كبيرة بانكم ستتجاوبون واياه نصرة وشد ازر في هذه الانتخابات المتصلة النتائج بقضايا البقاء والمصير. وبقدر ما تساندون مرشحيه وتمهّدون لهم سبل الفوز بقدر ذلك تزيدون طاقات نضاله قوة وفعالية ونفاذاً في تحقيق آمالكم. في انتصاره انتصار خيركم انتصار طموحكم انتصار كلمتكم بل انتصار لبنان. عشتم وعاش لبنان.

الوطنيون الاحرار كميل شمعون الكتلة الوطنية ريمون إده الكتائب اللبنانية بيار الجميل».

وفي ٤ نيسان أذاع شمعون عشية الانتخابات النيابية في الجبل بياناً جاء فيه:

«ارى فريضة علي أن ابعث اليكم في عشايا معركة الجبل بتحية الاكبار للموقف الوطني المشرف الذي التزمتموه في انتخابات بيروت والشمال والبقاع والجنوب، وقد اثبتم حرصكم العنيد على ممارسة حقكم في وجه شتى انواع الضغط والتدخل والتنكيل، غير هيابين الا سلطة الضمير وحده. وقد عبّرتم في المرحلة الاولى من الانتخابات عن وعي منفتح فرض على النتائج مفاجآت لم يكن يتوقعها المتدخلون والمتسلطون. فصعقوا لهول المفاجأة في بيروت والشمال. وقد افقدتهم كل اتزان (...) اليوم وقد اطلت معركة الجبل فان الشعب اللبناني في شطريه المقيم والمغترب يتطلع الى ابناء الجبل وهم من كتبوا الاسفار الخالدات في تاريخ استقلال لبنان ليمتحن مدى حرصهم على حرياتهم وكراماتهم بعدما عبث العابثون بهذه الحريات وأذلوا الكرامات واستباحوا المحرّمات (...) اقتحموا ساحة المعركة بقلوب تعمر بالايمان وديمومة لبنان، وطن الاخاء والحرية والمساواة بين ابنائه، وانتخبوا لوائحنا كاملة من دون ان تدخلوا عليها اي تبديل، ولا تهابوا المهولين والمتدخلين فنحن معكم لنذود عنكم ونرد كل ضيم، وان يوم المتدخلين اصبح على مشارف الليل والبقاء هو للشعب وحده».

وقبل ٢٤ ساعة على هذه الانتخابات، في ٦ نيسان، سرت اشاعات افادت سلفاً ان شمعون وإده وجنبلاط فشلوا في الانتخابات. وفي ٨ نيسان بعد نهار على انتهائها اكتمل عقد المجلس النيابي الجديد وضم في صفوفه ٣٩ «نهجيا» من انصار شهاب، وما بين ٣٠ و٤١ من نواب «الحلف» وحلفائه. وتوزّع النواب الجدد لـ«الحلف» كالآتي: ٩ لحزب الكتائب، ٧ للوطنيين الاحرار، ٦ للكتلة الوطنية، ٤ لحزب الطاشناق. يضاف اليهم النواب الحلفاء وهم ١٥. أما نواب «النهج» والحلفاء فهم: الحزب التقدمي الاشتراكي له ٤، الحزب

الدستوري له ٣، حزب النجادة له نائب واحد، اضافة الى ٦ نواب استقطبتهم هذه الاحزاب، والنواب الذين اعيد انتخابهم وينتمون الى «الجبهة الديموقراطية البرلمانية» وعددهم ١٦ والنواب الجدد وهم ٩. وهناك ايضاً الكتل غير الملتزمة: لصائب سلام وسليمان فرنجية ٦ نواب وكامل الاسعد له ٧ وكتلة الضنية ٢ والنواب المستقلون ٤.

و«الحلف الثلاثي» الذي سجل انتصاراً كبيراً على «النهج» والشهابية بانتشاره النيابي في الاقضية الثلاثة وخصوصاً في كسروان، قلعة فؤاد شهاب، وجّه الى المواطنين في ١١ نيسان بياناً جاء فيه:

«بفضل تأييدكم إياه إنتخابيا تأييداً كبيراً عزز وسائل نضاله في المجلس النيابي الجديد حيث له الآن قوة ذات وزن وشأن، وبفضل خروجه من فترة الانتخابات، تلك التي شبّه فيها لضعاف الايمان انه مهدد بخطر الانفراط وهو اشد تلاحماً وانسجاماً وقوة ومناعة وأوفى استعداداً للمضي قدماً وصعداً في طريقه، بفضل ذلك بات كبير الامل وكبير الثقة بتمكنه من خدمة قضاياكم خدمة نصوحاً مجدياً، ومن تحقيق ما عاهدكم على تحقيقه ليكون لبنان وطناً حراً سيداً لشعب سعيد منتج معطاء. وان كان لحلفكم من امنية خاصة لديكم في هذه الايام فان تكونوا كبارا في النصر وان تتجنبوا كل ما من شأنه ان يؤول بكونه تحدياً او استفزازاً، وان تسفهوا وترذلوا دعايات الطائفيين السامة والرامية الى اشاعة البغضاء واحلال الفرقة والانقسام (...) فلبنان لا يحيا بالتنافر والتباغض ولا بالخلاف والصراع ولا بالتجافي والشقاق. لكنه يحيا بوحدة ابنائه بمحبة بعضهم بعضا، بتراص صفوفهم كتلة واحدة، بتضامنهم كلهم اجمعين على ما فيه الخير والبناء وكسب الصيت الحميد وانكم اهل المسؤولية التي انتم مدعوون اليها».

وفي ١٣ نيسان اقيم مهرجان خطابي حضره عدد من نواب «الحلف» والاركان كميل شمعون وبيار الجميل وريمون اده. وقال الرئيس السابق:

«اذا كان بعض اصدقائنا قد فشل فذلك يعود الى التلاعب الذي حصل في مختلف المناطق، فلم يتمكن الرفقاء والاخوان الاعزاء من الاقتراع

والاسهام في خوض المعركة معنا. وهنا لا بد من ان نتساءل لمصلحة من زوّرت لوائح الشطب تزويراً مقصوداً يراد به الانتقاص من مكانة فريق من اللبنانيين. لم نخض المعركة الانتخابية انتقاماً من احد او بغضاً لأحد، بل خضناها من اجلكم ولكي نبدّل السياسة التي كانت مسؤولة عن انحراف البلاد من قمة العزة والازدهار الى هاوية القلة والفقر (...) خضناها لكي نؤمن للصناعي والمزارع المستقبل الزاهر (...) خضناها لكي نخفض الضرائب عن عاتق الشعب (...) خضناها لكي نحافظ على اموال الدولة فلا تبدد على الانصار والمحاسيب (...) خضناها لنضع حداً للبطالة بين الشباب ولتحقيق عدالة اجتماعية شاملة ورفع مستوى المعيشة في كل بيروت (...) خضناها لينعم لبنان بوحدة لبنانية حقيقية شاملة بين جميع ابنائه قوامها المحبة والتفاهم المتبادلان والتعاون على مواجهة القضايا اللبنانية والعربية لصون حقوق لبنان وحقوق اخواننا العرب (...) فلتقفل اذاً دكاكين الطائفية ولتقطع الايادي التي تزرع بذور التفرقة، ففلسطين لنا والقدس لنا والشرق العربي شرقنا به نفخر ونعتز. وبقدر ما نتمنى للبناننا الوحدة الوطنية والعزة والكرامة، يجب ان نعمل على توحيد الكلمة والهدف بين دول الشرق العربي، لان في توحيد الجهود القوة وفي القوة العزة والمجد واستعادة حقنا السليب في فلسطين. هذا دورنا يجب ان نؤديه. ويؤديه بثقة واخلاص لبنان».

بدايات معركة الانتخابات الرئاسية في صيف ١٩٧٠ كانت مع ترشيح «النهج» فؤاد شهاب، في ٩ تموز في اثناء اجتماع ١٩ نائباً من الموالين في «مجمع الكارلتون». ورد شمعون في ذلك النهار بترشيح بيار الجميل للرئاسة. وفي اليوم التالي، في ١٠ تموز، اعلن الجميل ان ترشيحه ليس مناورة، فيما بدا ان خوض «الحلف» المعركة بالجميل غايته الفوز بمرشّح اجماع. وقال شمعون:

«رأينا توفيراً للمعركة الانتخابية ان نرشّح الشيخ بيار الجميل، ونأمل في ان يلتقي معنا النواب في تأييده. شو ما في بالبلاد مرشح إلا شهاب؟ كل واحد منا إلو حق بالرئاسة، وما بيصير فيه اجماع إلا على الشيخ

بيار، لان لا شهاب ولا أنا ولا اده بتتوافر فينا المعطيات المطلوبة للاجماع. فاذا وافقونا على هذا الاقتراح ارتاحت البلاد من المعركة وإلا فليستعدوا لها».

وفي ١١ تموز أيدّ «الحلف الثلاثي» بيار الجميل على أساس «اعتماد سياسة لبنانية اصلاحية ديموقراطية». وقال شمعون:

«الذي ننتظره من رئيس الجمهورية المقبل هو ان يأتي متحرراً من كل الارتباطات الحزبية، لاننا نؤمن ان رئيس الجمهورية اللبنانية يجب ان يكون فور انتخابه فوق الاحزاب، فكيف اذا كنا نطمح له ان يكون رئيس اجماع؟ لكن من الطبيعي ان يكون لرئيس الجمهورية برنامج اصلاحي. ونحن نعتقد ان الاصلاح سيكون محور البرنامج الذي لا بد من ان يعلنه الشيخ بيار اذا رأى حاجة الى اعلان برنامج (...) ان امامهم فرصة ذهبية ليفضحونا اذا كنا نناور. فليقبلوا الشيخ بيار ويوافقوا عليه مرشح اجماع فيظهروا من هو المناور. نحن اول من طلع بفكرة مرشح اجماع، بينما كان النهجيون يتناولون الطعام في الكارلتون. ولما علموا بقرارنا، العميد ريمون اده وانا، واننا سنذهب الى المجلس لاعلان ترشيح الجميل، سارعوا الى إعلان ترشيح الرئيس السابق فؤاد شهاب. وهذا يؤكد انهم يرفضون الاجماع ويناورون لكي يتمكنوا من الاتيان بفؤاد شهاب وفقا لمخططهم المعروف. لكن لعبتهم انكشفت للجميع وعليهم الآن اتخاذ موقف صريح من ترشيح الجميل كصراحة الموقف الذي اتخذناه نحن».

وتقرر موعد الانتخابات الرئاسية في ٣٠ تموز في وقت توقعت تقديرات «النهج» نحو ٣٠ صوتاً لشهاب. ورشّح حزب الكتائب الجميل رسمياً. غير ان الصدام ما بين شهاب وشمعون ما لبث ان عاد الى الواجهة في ٢٥ تموز عندما اكد شمعون ان عودة خصمه الى الرئاسة «مستحيلة»، فطرح «النهج» اسم الياس سركيس في محاولة لاجتذاب المترددين. وتجمّع في سلة المرشحين: شمعون وشهاب والجميل واده وسركيس. في هذه الاثناء رشّحت «كتلة الوسط» (كامل الاسعد، صائب سلام، سليمان فرنجية) احد اعضائها

سليمان فرنجية او جان عزيز. في المقابل اوساط «الحلف» رأت ان «النهج» لن يخوض الانتخابات بفؤاد شهاب انما بتجيير المعركة لإلياس سركيس. وفي ٢٨ تموز بلبلة على كل الجبهات تنتهي باعلان الجميل استمراره في ترشيح نفسه، فيعلن رئيس المجلس النيابي صبري حمادة تأجيل الانتخابات الرئاسية. وبات حيال ذلك ميزان القوى المناهض لشهاب يبحث عن المرشّح الاقوى بين شمعون والجميل واده وفرنجية وعزيز. وفي ٢٩ تموز اشترط شهاب لخوض الانتخابات ان يحوز ٦٦ صوتاً في الدورة الاولى. وهي غالبية الثلثين من الاصوات. ورد شمعون واده بتأييد فرنجية اذا قرر نائب زغرتا خوض الانتخابات. وطرح حزب الكتائب اسم الجميل مرشّح اجماع. وتجمّع لدى الكتل غير الشهابية نحو ٥٣ صوتاً لفرنجية. وقال حزب الكتائب في ٣١ تموز ان المعركة «ليست لانتخاب رئيس بل لتغيير سياسة يرفضها الشعب منذ ١٢ سنة». وخيّرت المعارضة بين الجميل وفرنجية. وبدا ان اصرار شهاب على ضرورة تأمين غالبية الثلثين للقبول بترشيحه يهدد جبهة «النهج» وحلفاءها.

وتردد اسم اده بديلا من شهاب. ومجددا ارجأ صبري حمادة دعوة المجلس النيابي الى جلسة انتخاب الرئيس الجديد الى ما بين ٤ آب و٦ منه. وفي ٢ آب قال شمعون في الاحتفال السنوي الذي يقام في عيد سيدة التل في دير القمر:

«اؤكد لكم اننا نخوض هذه المعركة بروح المحبة والتعاون مع مختلف عناصر البلاد بعيداً عن البغض والحقد والتحدي. عندما طلبت من الرئيس فؤاد شهاب ان يظهر امام الهيئات الشعبية ليشرح ما لديه من افكار وبرامج وخطط لانقاذ البلاد من كبوتها التي امتدت الى هذه السنوات الطويلة، قصدت بذلك ان نسلك جميعاً طريق الديموقراطية التي تعودت ان تسلكها جميع البلدان الراقية في مثل ظروف كهذه (...) نريد من كل مسؤول ان يقدم كلمة مباشرة الى هذا الشعب الكريم يجد فيها واجباته ومسؤولياته، لان واجبات هذا الشعب لا تقل مسؤولية عن واجبات المسؤولين. نحن نعلم انه بموجب الدستور، المجلس النيابي هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية. لكن اعلموا ايضاً

ان وراءه وبأهمية لا تنقص عن اهمية هذا المجلس شعبا. يوجد شعب، من اجله لا من اجل المجلس النيابي ننتخب رئيس الجمهورية (...) واذا أردتم ان ننتقل من الماضي وازماته الاخلاقية، وفي الدرجة الاولى ازماته المالية والاقتصادية والفقر المسيطرة على مختلف انحاء البلاد، واذا اردنا الانتقال من سياسة التبعية في الشؤون الخارجية وتكون للبنان الكلمة الاولى لا الثانية، اذا اردتم ان نعود الى عهد البحبوحة واليسر والادارة النزيهة الفاعلة، اذا أردتم ان نحفظ لهذه البلاد كرامتها ولهذا الشعب حقه غير المنقوص، فان عليكم ان تقولوا كلمتكم وبمختلف الوسائل المشروعة من اليوم والى يوم الانتخاب (...)».

وايضا أرجأ صبري حمادة في ٣ آب الدعوة الى الانتخاب لئلا تنعقد في اجواء محمومة، فيما بدا ان «النهج» ييأس من امكان ترشيح شهاب، وصار يبحث عن البديل. وفي اليوم التالي، في ٤ آب، قال شهاب «لا» لخوض الانتخابات. وعزا موقفه الى ان «المؤسسات السياسية اللبنانية والاصول المتبعة في العمل السياسي لم تعد تشكل اداة صالحة للنهوض بلبنان وفقا لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين. وذلك لان مؤسساتنا تجاوزتها الانظمة الحديثة في كثير من النواحي سعيا وراء فاعلية الحكم. وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها الاحداث عابرة وموقتة ونظامنا الانتخابي الذي يسهّل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات، كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدي على الصعيد الوطني (...)». وقال ايضا في بيان رسمي:

«امام الضغوط التي تعرضت لها بغية الترشيح للرئاسة الاولى، رأيت ان من واجبي قبل اتخاذ القرار النهائي في هذا الصدد ان اتفحص بروية معطيات الوضع العام وانعكاساته على مختلف الميادين. وذلك لابيّن الامكانات التي يمكن ان تتوافر لي لخدمة بلدي (...) ان الغاية من العمل الجدي هي التوصل الى تركيز ديموقراطية برلمانية اصيلة صحيحة ومستقرة، والى الغاء الاحتكارات ليتوافر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين (...) واستنادا الى هذه المعطيات قررت ان لا اكون مرشّحاً لرئاسة الجمهورية (...)».

ومع انسحاب شهاب اقتصر المرشحان «النهجيان» رسمياً على سركيس وميشال الخوري. وفي ٥ آب طرح اسم ثالث هو فريد الدحداح. ووصف شمعون بيان فؤاد شهاب عن الاعتكاف بانه «تحريض على الدستور»، وهو «بيان خطير يستحق مزيداً من الدرس في ضوء مقدماته ومغازيه». لكن «لا يسعني الا ان اعرب عن اسفي لأن يكون رئيس سابق للجمهورية تحمّل المسؤوليات مدة طويلة جاء يلقي الآن على المؤسسات والانظمة تبعة تردي الاوضاع فيأتي كلامه كأنه تحريض على الدستور».

وفي ٦ آب موقف جديد لفؤاد شهاب يحتفظ باصراره على عدم خوض الانتخابات: «لا استطيع ان احكم في وجود الدستور الذي لا يمس وإلا خرّبوا الدنيا». واعلنت «الجبهة الديموقراطية البرلمانية» التي تضم ١٢ نائباً «نهجيا» تمسكها بالرئيس السابق. وفي ٨ آب كان شمعون هو المرشّح غير المعلن للمعارضة ضد سركيس او ميشال الخوري. ولم يلبث ان اطلق مفاجأة قبل ٣ ايام من موعد الانتخابات اعادت خلط الاوراق بين «الحلف» و«النهج» و«الوسط»، فاعلن ترشيح نفسه في ١٣ آب للرئاسة «طلباً للمصالحة الوطنية». ورد «النهجيون» بوصف هذا الموقف بانه «تحدٍ». وقال شمعون في مؤتمر صحافي:

«انا من انصار المعركة على اسس الديموقراطية التي تجعل القوي يحكم. نحن رشحنا الشيخ بيار كمرشح اجماع لما نعرفه عنه من الصفات المثالية التي تؤهله لتسلم سدة الرئاسة. أما ان يكون مرشح معركة فنحن ندرس الموضوع (...)».

لكنه سرعان ما طرح نفسه «مرشح معركة» في «النداء ـ البرنامج» الذي وجّهه الى اللبنانيين:

«ايها الشعب العزيز، ما تعوّدت أن اجلس بينك متنكراً وقد التزمت بسنّة في حياتي السياسية هي ان اعود اليك قبل ان اقدم على اي قرار يتناول قضية من قضاياك المهمة ايمانا مني ان لا حقيقة توجد إلا في صفوفك، وان كل من يطلبها بمعزل عنك فهو على ضلال (...) ارى

فريضة عليّ وعلى غيري من كل طامح الى الرئاسة الاولى ان يرجع اليك يتحسس شعورك ويطلب مساندتك بقدر ما يطلب مساندة السادة النواب الذين اعطاهم الدستور وحدهم حق انتخاب رئيس الدولة (...) ليس بين اللبنانيين من يجهل الحال القاسية التي يعيشها لبنان بعدما قام هذا الهرم من الازمات الآخذة بخناق المواطنين فتصاعدت وبلغت الازمة الشاملة التي تتخبط فيها الدولة. وقد عجزت عن مواجهتها بالحلول الجذرية الملائمة، فتركتها تستمر منذ سنوات طوال وتتفاقم وتعم كل قطاع من قطاعات البلاد (...) اذا اردت ان تجنّب البلاد شر كل هذه الازمات، اذا اردت ان يكون لك رئيس قوي في نفسه وفي ايمانه بك وفي قدرته على ان يحفظ لك لبنان سيداً حراً، وان يعيد الطمأنينة والامن الى ربوعك وحال اليسر الى المواطنين، وان يجنّد لخدمة القضايا العربية من كل نواحيها وجوانبها فلا يرضى بان يبقى اي شبر من ارض عربية في ايد المغتصبين ولا يسلّم باي حل لا يتوافر فيه حق العرب في العودة الى الوطن السليب، اذا اردت ان يستعيد لبنان دور القيادة الواعية الذي كان له في بيت الجامعة العربية والصوت المسموع المدوي في الاندية الدولية عليك ان تقول كلمتك في المرشح الذي ترى فيه انت القدرة على كل هذه المسؤوليات الجسام، فتتلاقى مع السادة النواب الذين يمثلونك في هذه الشرعية القائمة باختيار الربان القادر على قيادة السفينة وتجنيبها كل ارتطام بازمة من ازمات قضايا المصير (...) انني اذ اعلن بعد تفكير عميق شرف ترشيحي لخوض معركة رئاسة الجمهورية سأظل على موعد معك اليوم وغدا وكل يوم، مع انني لم اعد بصناعة المعجزات اذا وصلت الى سدة الرئاسة. بل ان الوعد الذي اقطعه هو ان استرخص كل تضحية في خدمتك ولو اقتربت من حدود الفداء، وان لا انطلق بسلطان الرئاسة الى الوراء، بل اندفع بها ارادة خيّرة لخدمة كل اللبنانيين وتوفير الاجواء لهم ليعيشوا عيلة واحدة في البيت اللبناني يتقاسمون نعم هذا الوطن ويتحملون التبعات المترتبة على كل واحد منهم في الذود عن كرامته وحريته وخصائصه المميّزة بين سائر اقطار هذا الشرق».

وأثار ترشيح شمعون نفسه للرئاسة عاصفة في صفوف «الحلف الثلاثي». فريمون اده فوجىء بالموقف الذي لم يحظ باجماع الاركان ولم يقترن حتى بموافقتهم وعلمهم، هم الثلاثة. علما ان ثمة اتفاقاً بينهم يقضي بأن يختار «الحلف» مرشّحاً من بين رؤساء الاحزاب الثلاثة الاوفر حظاً. في المقابل خوض «الحلف» الانتخابات الرئاسية بمرشحين، واحد للاجماع هو بيار الجميل واخر للمعركة هو كميل شمعون، سحب وراءه عاصفة مماثلة. واقترح اده في ذلك الحين شقيقه بيار إده مرشّحاً عن «الحلف» بعدما كان سمّى نفسه مرشّحاً. في غضون ذلك بات سباق الانتخابات محصوراً مجدداً بين شمعون والمرشّح الذي يختاره «النهج». وعلّق شهاب على ترشيح شمعون للرئاسة: «عم يطلبوا مني إرجع عن قراري. شو انا عملت بياني لأرجع عنه؟ عم يخوفوني بابن نمر بوشمعون. شو بيهمني انا اذا اجا رئيس جمهورية. انا ضميري مرتاح وما بخاف من حدا».

وفي ١٥ آب تأكد ان شهاب يخوض الانتخابات ضد شمعون بمرشّحه الياس سركيس. وفي اليوم التالي، في ١٦ آب، اختارت «كتلة الوسط» سليمان فرنجية مرشّحاً للرئاسة في الوقت الذي أيّد شمعون هذا الترشيح. ويقول كاظم الخليل انه عارض ترشيح شمعون للرئاسة لاقتناعه بأن «الحلف الثلاثي» لم يستطع ان يجمع غالبية الاصوات المحددة للفوز. وحاول ثني شمعون عن موقفه، لكن الرئيس السابق تصلّب وحجته ان الاصوات مضمونة. وسرعان ما رضخ وردّ الجميل الى سليمان فرنجية مذكّراً بأن شقيقه حميد تنازل له سنة ١٩٥٢ عن الرئاسة و«انا ابادلك هذا التنازل بمثله فاهلا ومرحبا بك». وبذلك بات فرنجية مرشّح «الوسط» هو ايضا مرشّح «الحلف الثلاثي» في مواجهة «النهج» والمدرسة الشهابية اللذين رشّحا سراً مساء ١٥ آب الياس سركيس. وثمة من طرح عشية الانتخابات فريد الدحداح مرشّح تفاهم بين سليمان فرنجية والياس سركيس. وفي ١٧ آب انتخب سليمان فرنجية رئيسا للجمهورية بفارق صوت واحد ضد خصمه بعدما اعلن شمعون انسحابه رسمياً. فجمعت المعارضة ٥٠ صوتا لفرنجية وهزمت

اصوات حكم فؤاد شهاب الـ٤٩ التي حازها الياس سركيس مرشّحه.
وانتهى «الحلف الثلاثي».

يقول كاظم الخليل:

«مهمة الحلف انتهت بعد انتخابات رئاسة الجمهورية. فرطه ريمون اده لانه كان يريد نواباً بعدد نواب الكتائب وشمعون. وكان في الامكان ترميم العلاقات بين الاركان الثلاثة لكنهم اتعبوني ٥ سنوات. وبعدما وصلنا الى الحكم مع فرنجية لم تعد حاجة الى الحلف بعد حياة استمرت ٥ سنوات».

وماذا يقول شمعون عن «الحلف الثلاثي»؟

يجيب الخليل:

«ما كان مقتنعا في الاساس بالحلف. وقال لي: اعفيني من هالقرطة. هودي ما بينشغل معهم وما بيثبتوا. كان يجي شمعون لحضور الاجتماعات كرمال خاطري ويقول لي: كرمالك جايي حتى ما تقول اني انا السبب في عرقلة الحلف».

والواقع، يضيف الخليل:

«عملت الحلف الثلاثي غصبن عنهم ثلاثتهم (شمعون والجميل واده)».

لكن في مذكرات كاظم الخليل موقفاً لشمعون عن «الحلف»:

«يوم اقدمنا على انشاء الحلف الثلاثي كنا ندرك ان البلاد بلغت مرحلة خطيرة من الاضطراب السياسي والتسلط والازدواجية والانحراف تحتم قيام جبهة متراصة تجمع افرادها مبادىء واحدة واهداف واحدة، وتتجند لانقاذ لبنان من المخططات المشبوهة التي ترسم له، ومن المؤامرات التي تحاك ضده وكان النجاح حليف الحلف في معركة لبنان. فاستطاع ان يحد بقدر كبير، من التسلط والطغيان في الداخل، ومن الانحراف في الخارج. وان يبعد البلد عن شفير الهاوية التي اوشكت ان تبتلعه. واذا كان هناك من فضل لاحد، في هذا المجال، فهذا الفضل يعود، اولا واخرا، الى الشعب اللبناني الذي التف حول الحلف قبل

الانتخابات النيابية، وفي اثنائها، وبعدها ثائرا على التحديات، متمرداً على التجاوزات، مستخفاً بالاغراءات، ومستهيناً بالتهويل والوعيد. عدّته، فعل ايمان بلبنان السيد المستقل المزدهر الخالد يتلوه مع الحلف في كل آن وبه يهتدى في كل زمان. وهنا اود ان اخاطب المشككين في ديمومة الحلف، فاقول: لقد وجد الحلف ليبقى، وسيبقى. ولن تباعد بين افراده اية قضية مهما عظمت، لان جميع القضايا والمصالح تتضاءل حيال مصلحة لبنان، وعندها تقف. ومن اجل لبنان مزدهر، سيد، مستقل يوفر لابنائه رغد العيش وطمأنينة الحياة ويؤدي دوره البنّاء في دنيا العرب وفي العالم ومن اجل قضية فلسطين، سيدوم الحلف وسيخوض معركة المصير حتى النهاية. ولم تكن مقررات مؤتمر برمانا الا بداية ستؤول بنا الى خاتمة المطاف، الى النصر الذي يريده الحلف الثلاثي لشعب لبنان».

٧

المُحَاوِر المتقلّب

مع موت كميل شمعون، قيل انه أحد الكبار الآخيرين، صانعي الميثاق الوطني ومفلسفي صيغة ١٩٤٣، يذهب. ويكادان بذهابه يرحلان. وقيل ايضاً انه قبل سنوات من انسحابه من المسرح السياسي في لبنان قتلهما لانهما غير قابلين للحياة مدة طويلة. على الاقل لم يستمرا، الميثاق والصيغة، كما عمره هو فاسقطتهما تدريجاً تجربتان دمويتان عام ١٩٥٨ وعام ١٩٧٥. وكثيرون قالوا انه أزاح الميثاق من دون الصيغة.

بعد بشارة الخوري ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي وحميد فرنجيه وصبري حمادة ومجيد ارسلان وبيار الجميل ورشيد كرامي الذين غابوا، وسليمان فرنجيه وعادل عسيران وصائب سلام وتقي الدين الصلح آخر الرموز، تبدو الصيغة والميثاق اكثر من اي يوم مضى مستعدتين لرحيل مماثل مع الجمهورية اللبنانية الاولى التي صنع نظامها هؤلاء في ٤٤ سنة.

وأيضاً قبل بشير الجميل وأمين الجميل ووليد جنبلاط ونبيه بري وسمير جعجع وداني شمعون وأدهما كميل شمعون أو كاد حينها اوصل الميثاق والصيغة لبنان الى جمهوريات لبنانية. فرحلا قبله ولم يشقه ذلك الرحيل الذي كان شمعون أول من دلّ المتمردين عليهما.

بين ١٩٧٥ و١٩٨٧ تغير شمعون كثيراً عن السنين التي سبقت. بل الأصح انه هو هو لم يتغيّر بل ان مواقفه هي التي انقلبت. لم يخذل الذين اعتادوا الاستماع اليه، ومثلما صدقوه وطنياً محارباً الانتداب الفرنسي في لبنان

سنة ١٩٤٣، وفي الامم المتحدة مدافعاً عن قضية فلسطين سنة ١٩٤٦ ضد تقسيمها، وفي جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٨ حاضاً على الوحدة العربية، وفي مؤتمر بيروت سنة ١٩٥٦ باحثاً عن التضامن العربي الضائع، يصدقونه ايضاً وهو رئيس «الجبهة اللبنانية» يرفض الاحتلالات الغريبة ويعارض السياسة السورية في لبنان ويقترح للبنان نظاماً ادارياً بديلاً من الواقع الحاضر لم يسبقه اليه أحد، وهو أحد عرابيّ الصيغة والميثاق.

كميل شمعون هو هو. يصدّقونه في اي موقف اختار، وهو ولا مرة اختار سوى الموقف المتحرك. وتشهد بذلك ١٣ سنة حرباً أهلية.

كميل شمعون المتمسّك بالميثاق الوطني «لانه كما هو حقق في السنوات الثلاثين الاخيرة اتفاقاً تاماً بين عنصري السكان (...) وهو اذا تم القضاء عليه فسيكون صعباً ايجاد صيغة بديلة»، هو نفسه يقول بعد هذا الكلام في ٣٠ كانون الاول ١٩٧٥، ان الحل في لبنان يكمن في جمهورية اتحادية على ما اقترحه في المؤتمر الوطني للحوار في لوزان سنة ١٩٨٤. انه الشيء ونقيضه في سنوات قليلة: التنوع من ضمن الوحدة والافتراق الرضائي على قاعدة التعددية. يتخلى بذلك عن قدر كبير من الخيارات التي اتخذها في بدايات الاستقلال، ومن ضمنها تحول اكبر في النظرة والتعاطي مع القضايا العربية والعلاقات اللبنانية - العربية حتى ليكاد يقال ان شمعون بات ينظر الى القضايا العربية، أيا كانت، ومنذ اندلاع الاضطرابات عام ١٩٧٥، بكثير من التحفظ والتروي وبقليل من الحماسة لم تكن من قبل ما دامت هذه القضايا أصبحت تصطدم بالتركيبة السياسية اللبنانية، وتحديداً حرية الوجود المسيحي في لبنان وامتداداته الغربية وثقافاته المنفتحة وتمايزه عن المجتمعات اللبنانية الاخرى. لذلك أصبح صحيحاً القول ان شمعون بلغ سنة ١٩٧٥ نهائياً الخيارات العربية النقيضة لما كان انطلق به سنة ١٩٤٣ ومهّدت لهذا التحوّل أحداث تراكمت في «ثورة ١٩٥٨» والصدامات مع منظمة التحرير الفلسطينية ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٣. والخيارات النقيضة في موضوع العلاقات اللبنانية - العربية، توخياً للدقة، انحصرت بالمواقف المتشددة من منظمة التحرير

الفلسطينية وسوريا وليبيا طوال سني الحرب الاهلية وبخلافات ما لبثت أن طويت الى حد كبير بعد حرب السنتين مع العراق ومصر والجزائر.

قال في مذكراته اليومية في «أزمة في لبنان»:

«حسب المعلومات التي وردتنا هناك بلدان عربيان على الاقل يستعدان لمساعدة العدوان الفلسطيني على لبنان: العراق ومصر. الأول عبأ أربعة آلاف رجل والثانية تفعل مثله» (٢٩ كانون الثاني ١٩٧٦)، «على رغم الهدوء الظاهر فليس من ميل الى التفاؤل. واذا كان التأثير السوري وارادة اللبنانيين نجحا في خلق جو من الهدنة والأمل في السلام في العاصمة وضواحيها (في اثناء جسور التحالف والتعاون مع دمشق) فالامر كان مختلفاً في البقاع والشمال، وان الفلسطينيين من جماعات الرفض الى فتح وقد شجعتهم مواقف مصر والعراق وليبيا، اظهروا معارضتهم لتطبيق اتفاق القاهرة اذ ما جهدت سوريا لبلوغ هذا الهدف» (١٤ شباط ١٩٧٦)، «(...) من الممكن أن ينشأ نزاع سياسي بين دمشق وبيروت. ويبدو لي ضرورياً أن أحدد من عليه تحمل المسؤولية عند الاقتضاء. استطيع ان اؤكد من غير الوقوع في الخطأ أن الوفد السوري لم يحترم روزنامة العمل المعلنة اثر بيان دمشق. ففي هذه الروزنامة تقرر أولاً وقف النار وثانياً تطبيق اتفاق القاهرة وثالثاً المصالحة الوطنية واخيراً تشكيل حكومة اتحاد وطني. ومع ان السوريين عملوا جاهدين بكل موضوعية لوقف النار في العاصمة والضواحي فانهم لم يفعلوا شيئاً لتطبيق اتفاق القاهرة ولا لتنفيذ المصالحة الوطنية (...)» (٢ آذار ١٩٧٦)، «الرئيس السادات انعم علينا ايضاً بهجوم كلامي عنيف. فقد اتهم في تصريح عام المسيحيين في لبنان، كذلك سوريا واسرائيل، بجريمة مزدوجة: اننا نريد حسب اعتقاده ان نحقق تقسيم لبنان وأن نوجه ضربة قاضية الى المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني (...)» (٢٣ ايار ١٩٧٦)، «مجلس جامعة الدول العربية الذي اغلق ابوابه في وجه لبنان واسرع في فتحها عند طلب الفلسطينيين، قرر في أقل من ساعتين: وقف اطلاق النار بين السوريين والفلسطينيين،

ارسال قوة عربية بهدف الحفاظ على الأمن. وبين العناصر المؤلفة لهذه القوة جزائريون وليبيون. وهؤلاء معروفون بعدائهم للبنانيين وبالمساعدة النشطة التي يقدمونها الى المنظمات الفلسطينية. هذا القرار لمجلس الجامعة يثير الاعتراضات الآتية:

١. خلافاً لما نصت عليه المادة ٧ من ميثاق الاسكندرية، اتخذ هذا القرار في غياب لبنان ومن دون أن توجّه اليه دعوة الى الحضور.

٢. لا ينفذ هذا القرار الا بموافقة الدولة اللبنانية نظراً الى سيادة الدول الاعضاء في الجامعة العربية.

نفهم من هنا الاستقبال البارد الذي تلقى به الرأي العام اللبناني المبادرة غير المناسبة للحكومات العربية. وبما أن الجامعة مؤلفة في غالبيتها من دول اسلامية يخضع معظمها لمؤثرات دينية فاننا نتساءل الى اي مدى يمكن أن نثق بهيئة يشك في عدم انحيازها (...)» (١٠ حزيران ١٩٧٦)، «الجبهة اللبنانية نددت بالتعصّب الطائفي الذي أوحى قرار مجلس الجامعة وهددت بتحريك كل قوانا لمحاربة الجيوش العربية التي يمكن أن تدخل الى لبنان. وهددت ايضاً بانسحاب لبنان من الجامعة العربية التي اتفق اعضاؤها ضد البلد الوحيد غير المسلم (...)» (١١ حزيران ١٩٧٦).

كميل شمعون المحاور الغامض المتقلّب الحاضر دائماً في كل مفاوضات ودائماً هو في سبيل البحث عن تسوية.

كثيراً ما ردد شمعون، خصوصاً في سني الحرب بدءاً من ١٩٧٦، إصراراً على الميثاق الوطني «الذي اعطى الجميع الطمأنينة». وليس خافياً أن الجميع هو فريقان: الموارنة والآخرون، كل اللبنانيين، في البعد المحلي، والموارنة والسوريون أو الفلسطينيون في البعد الاقليمي. يقول في معرض تبني هذا الاتجاه:

«لا أحد من اللبنانيين يريد التقسيم. غير ان الوضع اذا استمر على ما هو عليه فالتقسيم واقع حتماً (...) منذ ١٥٠٠ سنة عاش المسيحيون في لبنان والشرق الاوسط وحافظوا على حقوقهم وكرامتهم. وكل ما

يريدونه اليوم هو الاستمرار في العيش بكرامة وحقوق محفوظة (...)».

هذا الكلام لشمعون، في ٣ كانون الثاني ١٩٧٦، في مرحلة بدأت بعداء مستحكم مع منظمة التحرير الفلسطينية بالنار والبارود وبصدام مع سوريا ما لبث أن تحول تحالفاً فعداء مماثلاً لا رجوع عنه، وفي ظل فقدان الثقة باسترجاع المشاركة في المواطنية مع الفريق المسلم. اجتمع بياسر عرفات أربع مرات في ١٣ حزيران و٢٧ منه و١٠ تشرين الثاني و١٧ منه ١٩٧٥.

واجتمع بحافظ الاسد مرتين، في ٨ أيلول ١٩٧٦ و١٢ آب ١٩٧٧، في دمشق للمرة الأولى منذ كان رئيساً للجمهورية قبل أكثر من عشرين سنة ولم ينس مرة انه خصم لهما معاً. اعترض على دخول القوات السورية الى لبنان بطريقة غير مشروعة في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٦، وهدد باللجوء الى مجلس الأمن و«الاستعانة بأي جهة عالمية (...) وسندعو الى انسحاب لبنان من جامعة العرب والمسلمين (...)». وفي زمان التحالف مع سوريا، في ١٥ تموز السنة ذاتها، قال: «يا اخي ليس لهم (الفلسطينيون) حق الكلام في هذا الموضوع (دخول سوريا الى لبنان). انا أنكر عليهم الحق في ابداء الرأي (...) هذا الرأي يعود الى اللبنانيين والسلطات اللبنانية. نحن اصحاب الارض ونحن اصحاب البلد ونحن نستقبل من نريد ولا نستقبل من لا نريد. وعندما يصبح عندهم ارض ملكهم خارج لبنان يصبح من حقهم أن يقولوا من يريدون أن يستقبلوا على اراضيهم ومن لا يريدون أن يستقبلوا (...)». وبعد مدة، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٦، يقول: «لا خوف من كثافة القوات السورية في لبنان (...) القوات السورية اتت باسم قوات السلام العربية لكنها في الواقع سورية. ما عندي أي خوف. ما رح تبقى كلها في المنطقة الشرقية (...)». وايضاً بعد أيام في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٧: «القوات السورية ليست قوات احتلال. يجب أن نأخذ الامور بواقعية ودراية وبتفاهم مع القوات السورية. هي قوة ردع جاءت في ظروف معينة (...)».

ليس في السياسة موقف نهائي: تلك هي قاعدة المحاور الغامض كميل

شمعون. انها واحدة في الحوار مع الفلسطيني والسوري واللبناني في الطرف الآخر من الوطن. يريد تطبيق اتفاق القاهرة فيوقف الحرب مع الفلسطيني، ويتمسك «بما اتفقنا عليه من خطة مع السوريين ولا نريد اي مبادرة أخرى (عربية)» كما قال في حزيران ١٩٧٦، وبعد سنتين بدءاً من احداث شباط ١٩٧٨ ضد السوريين يطالب باخراج «جيش الاحتلال السوري» الذي هو نفسه سابقاً صاحب الخطة والمبادرة.

شمعون المحاور المتقلّب والغامض مع سوريا لا يمكن أن يلتقطه محاوروه. في أيام رئاسة الجمهورية قال في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ في عزّ تحالفه مع سوريا «ان لبنان يرحّب بعقد اتفاق على اساس الوحدة الاقتصادية الشاملة مع الشقيقة سوريا أو على اساس الوحدة الجمركية أو على اساس توسيع التبادل بين البلدين قدر المستطاع. اننا نرحّب بكل اتفاق من شأنه أن يضمن مصلحة البلدين ويعود على الشعبين الشقيقين بالفائدة (...) انني اعلم مدى الفائدة التي يجنيها البلدان اذا عادت الحياة الطبيعية بينهما الى ما كانت عليه قبل الانفصال (...)». وعلى رغم هذا القدر الكبير من الانفتاح فانه لم يخل من تحفظ ضمني أقله ما تنطوي عليه عبارة: «(...) من شأنه أن يضمن مصلحة البلدين ويعود على الشعبين الشقيقين بالفائدة». وهو تحفظ لم ينكفىء مرة في مواقفه حتى في الايام الاخيرة وحيال سوريا بالذات قبل سواها.

وفي مواسم الخصومة والعداء ينظر بالتحفظ نفسه الى اي مسعى الى تحديد العلاقات اللبنانية - السورية. قال في ٤ شباط ١٩٨٦: «(...) لا ننسى ان الحرب في لبنان بدأت وتوسعت منذ تدخلت القوات السورية في الاعوام ١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧ والقصف المدمّر على الاشرفية وجوارها في ١٩٧٨ و١٩٨١ والقصف المدمّر على زحلة عام ١٩٨١. نحن لا ننسى ولن ننسى اي حادثة من هذه الحوادث. ومع ذلك اقولها للمرة العاشرة انني لست ضد عقد اتفاق صداقة وتعاون بين لبنان وسوريا. لكن يجب اجراء مفاوضات بين الحكومتين في شأن الاتفاق حسب الاصول الدولية المعروفة (...) اتفاق

الصداقة والتعاون يتم بالشروط المعنوية التي تضمن كرامة البلاد وحسب الشروط الدستورية التي تضمن سيادة لبنان وكرامته ومصالحه الحيوية».

وفي المقابل الشواهد كثيرة على شمعون في الموقع العربي قبل أن يتفسّخ هذا الموقع في الرجل، نائباً وسفيراً ووزيراً ورئيساً للجمهورية.

عن العلاقة بين لبنان والدول العربية قال النائب كميل شمعون أثناء زيارته لدمشق في أيار ١٩٥١:

«(...) ان الدول العربية عموماً لا ترى انه من الممكن تنفيذ الوحدة العربية وانها ترى في الوقت الحاضر ان تكتفي بنصوص ميثاق جامعة الدول العربية وان توثق العلاقات بينها بغية تقوية روح التضامن والتكاتف. لذلك فاني اعتقد ان مشروع ناظم القدسي لم يكن له حظ في ان يتناوله نقاش جدّي في اثناء اجتماعات مجلس الجامعة او اللجنة السياسية (...)

اعود فاؤكد ان الدول العربية عموماً لن توافق على مشروع الوحدة وعندما اقول الدول العربية عموماً، اعني مصر والمملكة العربية السعودية واليمن ولبنان وسوريا والعراق والاردن (...) انني اعمل دائماً لمصلحة كل الدول العربية من دون ان افضل مصلحة دولة على مصلحة دولة اخرى او ان اتقيد بمصلحة اقليمية من دون اخرى. ان كل ما نريده للدول العربية هو ان تؤدي رسالتها بالنسبة الى الوضع الاجتماعي والاقتصادي والعسكري وان تعتمد على نفسها، وبذلك وحده تستطيع ان تبرز امام العالم الخارجي مجموعة واحدة من الدول تحترمها الدول الاجنبية كبيرة كانت أو صغيرة. وبهذا وحده يكون لنا القول الفصل في ما يهمنا من مسائل ومشاكل حيوية في هذه المنطقة الاستراتيجية في الشرق الادنى».

وعلى هامش مشاركته في اعمال الاتحاد البرلماني الدولي في برن سنة ١٩٥٢ وهو بعد نائب قال:

«ان اسباب نجاح الصهيونيين في اكتساب مساعدة اكثرية الدول، من غربية وشرقية، يعود اولاً الى وجود عناصر يهودية قوية في كل دولة من

هذه الدول تعمل منذ أمد بعيد لهدف جنّدت في سبيله جميع ما لديها من قوى ووسائل مشروعة وغير مشروعة. وثانياً جهل بعض الدول للقضية العربية فتأثرت بالدعاية الصهيونية وانساقت معها، يضاف الى هذا سوء نية بعض الدول الغربية التي جعلت من قضية فلسطين منذ نشأتها طريقاً للاستعمار ووسيلة لخدمة اغراض سياسية داخلية (...)

اما مساعدة الدول الشيوعية الصهيونية فتعود الى عاملين: احدهما الاعتقاد بأن العرب هم، لاعتبارات دينية ابعد ما يكونون عن اعتناق الشيوعية بينما الشيوعية متفشية بين العناصر اليهودية. وهنا لا استغرب ان يكون قد حصل اتفاق بين بعض الدول الشرقية والعاملين للقضية الصهيونية على سلوك خطة تهدف الى خدمة مصالح هذه الدول، ولذلك رأينا ان الجاسوسية التي افتضح امرها في السنوات الاخيرة في الولايات المتحدة، كان معظم القائمين بها من اليهود القاطنين اميركا.

اما العامل الآخر فهو رغبة بعض الدول الشرقية في خلق الاضطرابات والفوضى وعدم الاستقرار في منطقة لها اهميتها الحيوية كالشرق الادنى عن طريق دولة اسرائيل ولا ننسى اخيراً تقصير الدول العربية في الدفاع عن قضية فلسطين دفاعاً مجدياً (...).

ان تحقيق الأمل في انقاذ فلسطين يحتاج الى وقت طويل لان التاريخ مليء بالعبر، فقد احتل الصليبيون الشرق العربي مدة تزيد عن القرنين ومع ذلك تمكن العرب من استعادة بلادهم وكذلك سيتمكنون من استعادة فلسطين على شرطين اساسيين.

اولا: التنظيم واتحاد الكلمة.

ثانياً: مقاطعة اسرائيل مقاطعة تامة.

وقد ظهرت نتائج هذه المقاطعة كما نعلم لان اسرائيل لا تعيش الا من المساعدات الخارجية وحين تتضاءل هذه المساعدات لن يبقى للصهيونيين الا الرحيل عن ارض اغتصبوها ظلماً وعدواناً وبفضل مساعدات دولية غاشمة (...).

ان التعاون بين الدول الغربية والدول العربية على اساس مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط لا يمكن ان يتم الا اذا زال الاختلاف وسوء التفاهم تماماً بين الغرب والعرب. وزوال هذا الاختلاف متوقف على رجوع الديبلوماسية الغربية عن الاخطاء التي ارتكبتها في الماضي والتي جعلت من بعض الدول العربية دولا لم تستكمل استقلالها حتى الآن، وجعلت ايضاً مليوناً من العرب اللاجئين في حالة بؤس لا يمكن معها ان يتم تعاون او ان يؤمن العرب بأن قضية الدفاع المشترك هي قضية حق يمكنهم اعتناقها من دون تردد او تحفظ».

وفي بغداد السنة ذاتها سئل عن رأيه في ميثاق الضمان الجماعي العربي، فأجاب:

«في رأيي انه يمكن ان يكون الضمان الجماعي اساسياً للدفاع المشترك شريطة ان تعدّل بعض ملحقاته حتى تكتمل الشروط الفنية والعسكرية التي سيقوم عليها هذا الضمان، فهو في حالته الحاضرة لا يجدي نفعاً حتى ولو اقتصر مفعوله على معالجة بعض الازمات المحلية في الشرق الادنى، وبالطبع سيكون عديم الفائدة في مواجهة ازمات عالمية اذا بقي المشروع على حالته الراهنة.

اعتقد ان الدفاع المشترك يجب ان لا يكون موجهاً ضد اية كتلة دولية وان يكون لمصلحة الدول العربية خصوصاً والشرق الادنى عموماً. اما من ناحية القانون الدولي فيجب ان ينطبق كل الانطباق على ميثاق الامم المتحدة (...).

لا يجوز البحث، ولو مبدئياً، في امكان اجراء صلح مع اسرائيل (...)».

ويتحدث رئيس الجمهورية كميل شمعون الى رئيس تحرير «وكالة الانباء المصرية» في أيار ١٩٥٣ فيقول:

«ان القضية المصرية قضية لبنان وقضية العالم العربي بأسره وان نيل مصر حقها الطبيعي في الاستقلال التام بجلاء الجيوش الاجنبية عن

اراضيها يقوي الجبهة العربية ويدعمها ويساعدها على ان تحتل مكانها اللائق لا في الشرق الاوسط فحسب بل في العالم اجمع.

وليس من شك في ان ما شاهدته في مصر عند زيارتي لها اخيراً من روح وثابة وعزيمة قوية، وما لمسته من ثقة الشعب المصري الاجماعية في قادته المخلصين، كل ذلك يجعلني اؤمن ايماناً قوياً بأن مستقبل مصر سيكون عظيماً مجيداً، يعود بالخير الجزيل على العالم العربي اجمع (...) كان الهدف من زياراتي للبلاد العربية العمل على جمع الكلمة والاتفاق على اسس تصلح لعقد مؤتمرات لتوحيد كلمة العرب في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية.

وقد لمست في نفوس العرب وقادتهم صدى وتجاوباً يبلغان درجة الحماسة للتكتل والوحدة وسيعقد في يوم ٢٥ ايار الحالي مؤتمر يشترك فيه ممثلو الدول العربية كلها، لتنسيق العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها على اسس جديدة تحقق ازالة الحواجز القائمة بينها، ولا ريب في ان الدول العربية ستجني ثماراً جمة من هذا التعاون الاقتصادي الصادق (...) يجب ان يعهد بأمر الدفاع عن الدول العربية الى هذه الدول ذاتها، وذلك واجب ينبغي ان تضطلع به وحدها بطبيعة الحال ومقتضى المنطق وقد وضعت قواعد ميثاق الضمان الجماعي العربي في القاهرة، فاذا ما تم تنظيمه طبقاً للاساليب الحديثة مع تزويد الجيوش العربية المعدات الحديثة فلا شك في ان ذلك يكفل تحقيق خير وسائل الدفاع عن هذه المنطقة الحساسة من العالم بواسطة العرب انفسهم ضد كل عدوان محتمل (...).

تستطيع الدول العربية أن تواجه اي خطر كان باتحاد كلمتها. وما دامت موحدة الكلمة والهدف فلا خوف أياً كان هذا الخطر وأياً كانت الجهة التي تثيره (...)».

وشمعون هو ايضاً المحاور الغامض المتقلّب الباحث عن التسوية الداخلية بتعقيداتها المتعددة التي لم تخرج مرة عن امتداداتها الاقليمية، ولذا إصراره على ان الحرب في لبنان «حرب غرباء على أرضه وليس حرباً اهلية».

لم يختر شمعون في اي حال البحث عن تسوية لبنانية خارج اطار المؤسسات الدستورية والأصول المتّبعة فيها. هي بالنسبة اليه الوعاء الذي يتسع لكل الافكار والتسويات المتناقضة. وهي التي تغلّب الرأي على الآخر. ولأجل ذلك صمد حتى الدقيقة الأخيرة في ولايته وربما بفضلها، خصوصاً بعد الانتخابات النيابية سنة ١٩٥٧ التي قيل الكثير في تأثيره على نتائجها. كان يأمل في مؤسسة دستورية هي مجلس نيابي موال له يعيد انتخابه ولاية جديدة. وتمسكاً بقوة المؤسسات الدستورية استمر نائباً سنين طويلة ولازم هذا الموقع تحالفات مختلفة بدءاً بـ«الجبهة الاشتراكية الوطنية» وهو نائب سنة ١٩٥١ امتداداً الى التحالف مع حزب الكتائب والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الطاشناق إبان «ثورة ١٩٥٨» وهو رئيس للجمهورية ثم مع حزب الكتائب في «الثورة المضادة» بعد خروجه لتوه من قصر القنطاري سنة ١٩٥٨، فالى «الحلف الثلاثي» منذ سنة ١٩٦٧ ضد ادارة الشهابية وورثتها، ومنه الى «جبهة الحرية والانسان» في كانون الثاني ١٩٧٦ وبعدها «الجبهة اللبنانية» في صيغها المتعددة منذ ١٩٧٦ حتى الرمق الاخير وهو نائب ايضا. واذا بدا أن هذه التحالفات الجبهوية على تعدد توجّهاتها والظروف التي بررت وجودها هي رديف للمؤسسات الدستورية بهدف اضعافها، فان شمعون بزعامته داخلها كان يختار موالياً أو معارضاً مواجهة الزعامة في تلك المؤسسات الدستورية وأخصها رئيس الجمهورية. وهو بذلك لا يسعى الى ضرب هذه المؤسسات بقدر ما كان يرمي الى ان يكون المحاور الوحيد معها أو في اضعف الايمان أول المحاورين. انه دائماً الباحث عن الموقع الأول والمكان المتقدم الذي فيه كل القوة وكل الحضور.

مجدداً كميل شمعون المحاور اللبناني الغامض والمتقلّب.

في موقف أعلنه يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٨ شرّع الابواب أمام عاصفة سياسية اسمها الفيديرالية:

«العنصر الغريب عندنا تمكن من أن يقسم البلاد شعباً وأرضا. الحقيقة ان في لبنان خلافات وهناك تعددية (...) ان في الامكان المحافظة على

وحدة البلاد باعتماد الفيديرالية. واذا لم نتوصل الى هذا الحل لتأمين وحدة لبنان فسنصل الى وقت قريب تبلغ فيه الخلافات بيننا حداً كبيراً قد يكون اقوى من أي شيء (. . .) انا لا أريد أن نصل الى التقسيم.

ولئلا نصل اليه اريد معالجة الامور معالجة صحيحة ومجردة لا سطحية كما عولجت منذ العام ١٩٤٣ وأوصلتنا الى ما نحن عليه الآن. الفيديرالية ليست ضد وحدة البلد (. . .)».

انه نفسه شمعون الذي تمسك بالميثاق الوطني، رديفاً للصيغة من أجل الوحدة، يعثر بعد سنين وتجربتي حربين أهليتين على الفيديرالية لتفادي مصير يفتت الوحدة الوطنية التي كان الميثاق عباءة لها. وهو قبل نهار واحد، في ٢٤ تشرين الثاني، قال ان الفيديرالية «تؤمن الوحدة ولا بديل منها الا التقسيم».

في بساطة هادئة يبدد شمعون مخزوناً كبيراً من التجربة السياسية امتدت منذ سنة الاستقلال حتى بداية حرب السنتين وفي اثنائها وفصولها اللاحقة. وبعد أقل من ست سنوات يقلب المطالبة بالفيديرالية ويعثر على حل آخر هو «الجمهورية الاتحادية» أبصر النور في المؤتمر الثاني للحوار الوطني في لوزان ١٩٨٤.

مشروع كميل شمعون للتسوية في لبنان مشروع رجل في حجم مشروع دولة. هو واحد لم يتغيّر بتقلّب المواقف وان تعددت الوسائل المؤدية اليها. في ١٩٥٨ كما في ١٩٧٥ كما في ١٩٨٧: زيح افقي تخللته منحدرات ارتبطت بالتحالف مع سوريا وبعدائها، بتأييد اسرائيل وبمعارضتها، بالحوار الوطني وبالمقاطعة. وعلى رغم ذلك بقي هذا الزيح للرائي من بعيد افقياً، فلم تؤثر التقلّبات في المواقف في محوه، كما لم تهدد المقترحات وحتى اكثرها تطرفاً صلابته.

مشروع شمعون من بنود ستة ترددت في اكثر من مناسبة، في اطار حزب الوطنيين الاحرار و«الجبهة اللبنانية» وخارجها. وبدت اكثر وضوحاً واكتمالاً في ما اعلنه في ٢٩ كانون الاول ١٩٨١:

١. انسحاب كل الجيوش الغريبة من الاراضي اللبنانية كلها وتحريره من كل قيد ووجود غريب.

٢. انتشار الجيش اللبناني وفرضه، وحيداً أداة أمنية شرعية، السيادة الوطنية والاستقلال والوحدة وتأمين سلامة المواطنين جميعاً.

٣. قيام حكومة قوية برئاسة رئيس الجمهورية وفق ما يمنحه الدستور من صلاحيات.

٤. حوار وطني لبناني - لبناني على قاعدة الولاء المطلق للوطن وبعيداً عن الضغوط الخارجية توصلاً الى تحقيق الوحدة الوطنية.

٥. رسم اطار لوحدة اللبنانيين من خلال التعددية بفيديرالية اولاً أو بجمهورية اتحادية تفسح في المجال أمام كل من المجموعات التي يتشكّل منها المجتمع اللبناني ممارسة حرياتها والاحتفاظ بكل ما من شأنه صون الوجود الحر خصوصاً للمجموعة المسيحية.

٦. التمسّك بصلاحيات رئيس الجمهورية الماروني من ضمن حكومة مركزية بما يضمن الحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية للمسيحيين عموماً والموارنة خصوصاً حيال التهديدات الخارجية.

قال في ١٤ تشرين الاول ١٩٨٦:

«نحن مع الحوار ونريد الحوار، ولكن من ضمن هذا الحوار نريد أن نحافظ على سيادة لبنان المطلقة من دون اي انتقاص لان هناك أموراً قابلة للحوار وقابلة للتنازل وهناك اشياء غير قابلة للتنازل وغير قابلة للحوار. سيادة لبنان غير قابلة للحوار. عروبة لبنان ايضاً غير قابلة للحوار (. . .) اذا كانت هناك مواضيع اخرى عادية جداً تدخل ضمن الحوار فنحن مستعدون في اي وقت».

وقبل سنة تقريباً، في ١١ تشرين الاول ١٩٨٥، قال:

«(. . .) ان لبنان سيد حر مستقل في حدوده الدولية التي كرّسها الدستور. لا حماية ولا وصاية ولا تدخّل في شؤونه الداخلية ولا انتقاص من أراضيه او من علاقاته الدولية، كما لا تغيير جبرياً في حياته

العامة والسياسية. فلا إلغاء للطائفية الادارية او السياسية ولا احلام تحقق لفئة طائفية بالسيطرة على اللبنانيين وعلى مصيرهم. ان الطائفية العادلة التي نريدها والتي طبقت خلال ما يزيد على قرن منذ ١٨٦١ حتى هذه الحرب كانت مسؤولة عن السلم والراحة والالفة التي تمتّع بها لبنان (...) ان الغاء الطائفية لا يمكن ان يتم بشحطة قلم او بقرار مفتعل. بل هو نتيجة تطور طويل ومتواصل يلغي الطائفية من القلوب قبل ان يلغيها على الورق وفي عقلية بعض الموتورين فيؤدي الى ما هو اخطر من الطائفية، الى تقسيم البلاد اجزاء طائفية (...)».

لكن مشروع التسوية اللبنانية اذ يرتكز على الخلافات الداخلية العميقة يشدّد في المقابل على الاحتكام الى المؤسسات الدستورية ويعزل اي مؤثرات خارجية وخصوصاً ما يتعلق بربط اي حل لبناني – لبناني بمسألة العلاقات اللبنانية – السورية على النحو الذي يشترط تلازمه خصوم كميل شمعون ويعارضه هو. ويلخّص هذا الطرح في موقف اتخذه في ٨ أيار ١٩٨٠:

«انا اعتقد انه من الشروط الاساسية للوفاق الوطني وجود الاخلاص عند الجميع والاستعداد للعمل النشط، على ان يصبح اللبنانيون على رأي واحد وعمل واحد على الاقل في ما يختص بالامور الاساسية. فاذا تأمنت هذه الاشياء وتأمن هذا التفاهم الكامل على نقاط رئيسية تتعلق بحياة لبنان السياسية وبكيان لبنان ووجود لبنان وبعدم وجود غرباء في البلاد ولاسيما المسلحين منهم، فانني اعتقد ان الوفاق يصبح ممكناً، وليس من الممكن أن ننتظر حتى تزول المظاهر المسلحة عن جو البلاد. فالمهم أن يحصل تفاهم على ذلك، لان لبنان بلد مستقل وسيد وعلينا ان نحافظ على سيادته وعلى استقلاله (...) ولا اقول من الضروري ان يكون النضال دائماً مسلحاً. فهناك نضال سياسي بقدر ما هناك نضال مسلح (...)».

في ٢١ كانون الثاني ١٩٨٦ قال:

«(...) نحن نريد الحفاظ على شيء اسمه سيادة لبنان واستقلال لبنان وكرامة اللبنانيين. وعندما تتحقق كل هذه الشروط نحن على استعداد

للاتفاق مع جيراننا السوريين اتفاقاً وثيقاً كما صرّحت بذلك في مناسبات عدة. هذا ما يجب ان يتفهمه كل لبناني وكل اجنبي يهتم بالقضايا اللبنانية أو بقضايا الشرق الاوسط. لا نريد أن ندافع عن حق طائفي. هذا ليس في الوارد. الوارد هو الدفاع عن لبنان وكرامة لبنان وسيادة لبنان.

المؤتمر المسيحي مهمّ. لكن ليس هناك اختلاف بين المسيحيين على الشيء الذي نقوله، اعتقد ان السواد الاعظم و٩٩ في المئة اذا لم يكن اكثر من المسيحيين، يريدون الحفاظ على كرامة لبنان وعلى كرامة بلادهم وعلى سيادة بلادهم، وعلى مصالحها الحيوية. واكثر من ذلك ليس لنا اي مطلب. عندما يقول جيراننا السوريون انهم على استعداد لاجراء مفاوضات على هذه الاسس، نحن حاضرون. ليس لنا مطلب ماروني خاص، وليس لنا مطلب مسيحي خاص، وليس لنا مطلب مسلم خاص. ليس لنا اي شيء ابداً، نريد ان تتأمن مصلحة هذه البلاد وسيادتها، هذا ما يجب ان يطّلع عليه الرأي العام العالمي، وعندما يكون السوريون مستعدين للمفاوضة على هذه الاسس، فنحن حاضرون لان نفاوض وان نوقّع».

وفي ١٠ أيار ١٩٨٦ قال كلاماً مماثلاً:

«(...) نحن عندما نفكر في لبنان الغد نفكر كلبنانيين بقطع النظر عما يفكر فيه السوريون أو من يدور في فلكهم. لذلك انا لا اؤمن بتغيير الخطة التي اتبعتها سوريا حتى الآن (...) وعلى اللبنانيين جميعاً باتفاق طوائفهم أن يختاروا نظام لبنان الغد حتى يكون الدستور الجديد من صنع اللبنانيين من دون سواهم».

بيد ان تمسك شمعون بالاطار اللبناني لتسوية الازمة الداخلية، وطبعاً بحوار وتوافق، لم يحل دون اصراره على طرح اطار دولي لتعزيز هذه التسوية وترسيخها عبر تدخل مجلس الامن وانتشار قوات دولية في لبنان ترعى استقلالية القرار اللبناني الشرعي المستقل وتنهي المداخلات غير المشروعة شرقاً وجنوباً. وذهب في السنوات الاخيرة الى اقتراح الحياد وسيلة الى حل الازمة.

يقول، في ٣٠ أيلول ١٩٧٩، «ان فرض تدابير الامن على كل الاراضي اللبنانية يتعلق بمجلس الامن. فكما فرض قوة دولية في الجنوب من دون لقاء سابق بين المعنيين، يمكنه ان يفرض تدابير أوسع وأكثر فاعلية على كل الاراضي اللبنانية. وبهذه الطريقة وحدها يمكنه أن يستعيض عن الوجود الفلسطيني المسلح وعن القوات السورية بقوات دولية تشرف على الاوضاع الأمنية في لبنان ريثما تحل القضايا العالقة او ريثما يتمكن الجيش من القيام بمسؤولياته». وأيضاً في ٢٢ آذار ١٩٨١: «اذا لم يطبق حل من حلين، انتشار الجيش او القوات الدولية في كل لبنان، فلا أمل لنا في الوصول الى الهدوء الذي ننشده خصوصاً ان على ارض الوطن ما يناهز ٣٠ الف مسلح فلسطيني وقوات سورية مسلحة تجمع بينها عداوة ضارية ضد اسرائيل (...)».

٨

محاولات لم تكتمل

لم يكن كميل شمعون مرة إلا محاوراً. اخصامه جميعاً احتاجوا الى التحاور معه حتى يحتفظوا بهذه الخصومة فلا يصالحونه. وحلفاؤه تجمّعوا وراءه لئلا يضعفهم الخصوم. وفي الحالين استفاد الفريقان من محاورته وهما يدركان سلفاً مشقة التوصل الى اتفاق لا يقره هو توافقاً أو تنازلاً. بشارة الخوري وكمال جنبلاط وحميد فرنجيه واحمد الاسعد وصائب سلام وعبدالله اليافي ورشيد كرامي والبطريرك مار بولس بطرس المعوشي وصبري حمادة وفؤاد شهاب وشارل حلو وسليمان فرنجيه وريمون اده وكامل الاسعد وسليم الحص وكثيرون كانوا اخصامه. ولما تصالحوا معه مرة أو مرات ظلوا اخصامه. كأنما كل واحد منهم كان يحتاج الى ذلك «الخصم النبيل» كما سماه كمال جنبلاط على رغم أن بينهما دورات دموية في تاريخ البلد. وبعد كمال جنبلاط يسميه وليد جنبلاط «الخصم اللذيذ».

وكما أن تجربة شمعون مع الحوار هي أولا حقيقة لبنانية حفظها خصومه اللبنانيون وحافظ الاسد وياسر عرفات، كذلك وربما في مرتبة اكثر أولوية هي حقيقة مارونية لم يتخل عنها ما دام تمسّكه وطيداً باستمرار النظام الطائفي في لبنان. وإلا كانت البديل منه العلمنة الشاملة، عندئذ يرجع الى الحقيقة اللبنانية من دون سواها. ولعلها مفارقة شديدة الأهمية أن كل حوار يمضي فيه شمعون لا ينتهي بخاتمة في ظل تصادم الحقائق اللبنانية والطائفية. بيد أن هذا الموقف لا يمكن أن يعني في مطلق الاحوال انه مع الحوار ونقيضه. لم يكن

شمعون على تناقض مع الحوار، اي حوار وطني أو طائفي، كان أبداً في صدام مع المحاور الاخر، الوطني والطائفي. ويبقى ان ثمة جامعاً مع المحاور هو الاستمرار في الحوار وان عبثاً، في داخل المؤسسات الدستورية ولو بدا انها تتداعى. من هنا فان شمعون، نائباً ووزيراً ورئيساً للجمهورية، لا يعرف سقفاً للحوار في وقت يقول محاوروه انه يردم أفقه ويغرقه في فوضى السجال واللاأتفاق.

في ١٢ سنة حرباً شارك شمعون في ٨ محاولات للحوار السياسي اللبناني، في اطارين اثنين: وطني شامل، وحكومي موسع ومصغر. وكلها ارتبطت بوقائع وأحداث حاسمة في مسار الحرب: «الهيئة الوطنية للحوار» لاستدراك استمرار الحرب وهي في بداياتها ولوقف نزف دموي وتدمير وتفتيت في مناطق، المؤتمر الاول للحوار الوطني في جنيف عقب «حرب الجبل»، المؤتمر الثاني للحوار الوطني في لوزان سبق انعقاده الغاء اتفاق ١٧ أيار المعقود مع اسرائيل سنة ١٩٨٣، تأليف «حكومة الوحدة الوطنية» اتى تكريساً لنتائج الاتفاق الوطني في لوزان في بيان وزاري، الخلوات الوزارية في بكفيا لمعاودة ترجمة تنفيذية لقرارات مجلس الوزراء التي علّقتها مقاطعة بعض الوزراء لرئيس الجمهورية، حوار ميدان سباق الخيل لكسر طوق الجمود والمقاطعة التامة التي اطبقت على نصف الحكومة من نصفها الآخر توصلا الى حلول جزئية وهدنة، «اللقاء الوزاري» في «قصر منصور» بين اعضاء الحكومة للنظر في مقررات لا تزال عالقة دائماً وفي ظل تدهور اقتصادي ونقدي بالغ الخطورة من دون أي حكي في السياسة التي تفرّق ولا تجمع. فاجتمعوا وتفرّقوا.

أين شمعون من فرص الحوار هذه؟

أولا: «الهيئة الوطنية للحوار» التي الّفت في ٢٤ أيلول ١٩٧٥ بعد مخاض، عقدت اجتماعها الأول في القصر الجمهوري في بعبدا اليوم التالي، في ٢٥ أيلول، ومهمتها كانت المصالحة الوطنية واعداد ورقة عمل مشتركة للحل. وضمت الهيئة الى شمعون ٢٠ شخصية لبنانية: كامل الاسعد، رشيد كرامي، عبدالله اليافي، صائب سلام، مجيد ارسلان، فيليب تقلا، غسان

تويني، كمال جنبلاط، ريمون اده، بيار الجميل، رينه معوض، خاتشيك بابكيان، رضا وحيد، الياس سابا، عباس خلف، ادمون رباط، عاصم قانصوه، نجيب قرانوح، حسن عواضة. وأقرت الهيئة «وثيقة اصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، وتلاحقت اجتماعاتها: ٢٩ أيلول، ٣٠ ايلول، ٢ تشرين الاول، ٣ تشرين الأول، ١٣ تشرين الأول، ٣ تشرين الثاني، ٢٤ تشرين الثاني، ٣ كانون الأول، وغاب شمعون عن معظم اجتماعاتها وما لبث أن تفككت بانسحاب صائب سلام وكمال جنبلاط وريمون اده، وقبلهم كامل الاسعد. ودرست الهيئة ادخال اصلاحات على النظام بينها تعديل الدستور والغاء الطائفية السياسية.

ثانياً: جلسات سبع للمؤتمر الاول للحوار الوطني في جنيف ما بين ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣ و٤ تشرين الثاني. وشارك فيه شمعون مع سليمان فرنجيه وكرامي وسلام وعادل عسيران والجميل ونبيه بري ووليد جنبلاط وغاب اده، برئاسة رئيس الجمهورية وحضور مراقبين اثنين سوري وسعودي. وجدول أعمال بنوده ثلاثة تحتمل التناقض اكثر منه الاجماع: الوفاق والهوية، الاصلاح السياسي ووجوده، انهاء الاحتلال الاسرائيلي والانسحابات وبسط سلطة الدولة.

في المناقشات التي دارت في أيام خمسة طرح شمعون وجهة نظر «الجبهة اللبنانية» التي يرئس حيال الحل:

«١. التمسك بلبنان سيداً مستقلا بحدوده المنصوص عليها في الدستور والمعترف بها دولياً، وبوحدة أرضه وشعبه ومؤسساته.

٢. العمل على تحرير كل الاراضي اللبنانية من الاحتلالات القائمة عليها ومن كل وجود غريب غير شرعي، وازالة كل ما يتعارض مع السيادة الوطنية المطلقة ويتنافى مع الشرعية ومع حق الدولة المطلق في ان يكون لها من دون سواها قوى مسلحة لحماية حدود الوطن والنظام وتوفير الامن وبسط سلطة القانون على جميع المقيمين على ارض لبنان.

٣. التأكيد على النظام الديموقراطي البرلماني الحر وفقاً لتطلعات الشعب

وحاجاته في تأمين المساواة وصون الحريات الاساسية وفقاً للاعلان العالمي لحقوق الانسان على اختلاف طوائف هذا الشعب ومعتقداته في اطار الدستور والقانون.

٤ . التزام النظام الاقتصادي الحر مع التأكيد على دور الدولة في التنظيم والمراقبة، وعلى ضرورة اعتماد التخطيط الانمائي لاعمار لبنان.

٥ . العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي، ومعالجة المعضلات الناتجة من الاحداث.

٦ . التأكيد على دور لبنان الحضاري والثقافي، وانفتاحه الفكري على العالم.

٧ . وضع النصوص التطبيقية اللازمة لانشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

٨ . انشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين.

٩ . تعزيز اللامركزية الادارية والانمائية من خلال اعادة النظر في التنظيم الاداري لجهة زيادة عدد المحافظات وتوسيع صلاحياتها.

١٠ . ازالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى.

١١ . التمسك بعضوية لبنان في جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية.

١٢ . العمل على اعادة المهجرين اللبنانيين الى ديارهم وتعويض المتضررين من الاحداث».

واذ أخذ عليه خصومه في الحوار تجنبه الاشارة في وثيقته الى هوية لبنان وموقفه من العروبة، حدد هوية لبنان في اقتراح طرحه للمناقشة: «لبنان بلد سيد حرّ موحّد ارضاً وشعباً بحدوده المعترف بها دولياً. وهو عربي الانتماء وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم قراراتها». وبعد اعتراض من بعض المشاركين أيّد ادخال اضافة على اقتراحه بحيث يختتم بـ: «على ان تجسّد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات من دون

استثناء». ورفض في المقابل تحديد هذه الحقول في النص لتكون «الحقول الاقتصادية والاعلامية والتربوية والثقافية الخ...».

وحيال الموقف من المساواة بين «الاحتلال الاسرائيلي والاحتلال السوري»، حمل شمعون على دور سوريا في لبنان التي دخلت قواتها «ظاهريا كقوات صديقة على رغم المعركتين اللتين حصلتا، الاولى في البقاع والثانية على مشارف زغرتا عام ١٩٧٦. لكن الوقت لم يطل حتى برهنت سوريا عن عدائها للبنانيين، فضربت الاحياء السكنية بقساوة ليست بعدها قساوة وهدمت المنازل والمؤسسات الانسانية والثقافية والدينية في صيف ١٩٧٨، ثم في زحلة عام ١٩٨١، فالاشرفية ثم المتن وساحل كسروان والاشرفية عام ١٩٨٣. اما الحرب الاسرائيلية فلم يكن لبنان مسؤولا عنها بل انه نبّه الى الخطر سنوات وشهوراً قبل حدوثها وطلب من الدول العربية ان تعي الخطر الجاثم على حدود لبنان. فاما ان تمنع الفلسطينيين من العمل عبر حدود لبنان او أن تتخذ التدابير العسكرية لمساعدة لبنان على صدّ الاعتداء الاسرائيلي. كل ذلك كان بلا جدوى الى أن وقعت الكارثة وحل الاحتلال الاسرائيلي».

وحيال مطالبة المعارضة رئيس الجمهورية ببت مصير اتفاق ١٧ أيار على النحو الذي تريد، اتخذ شمعون موقفاً وسطاً بين الدعوة الى الغائه والتمسك به، وان بدا اكثر ميولا الى الابقاء على هذا الاتفاق ريثما يؤتى بالبديل:

«اتفاق ١٧ أيار هو اداة لتأمين الانسحاب الاسرائيلي. ولو ان القوات السورية قبلت ان تنسحب من لبنان لكان تم في الوقت نفسه انسحاب الاسرائيليين. واليوم ارجو أن تعطونا بديلا من الاتفاق لتأمين الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب والا سيكون مصير الجنوب العزيز حتماً مثل مصير الجولان (...) المطلوب من الجميع أن لا نلهو بالعبارات الرنانة والتفكير الغوغائي. بل ان ننظر الى الحقائق المفجعة الراهنة، والا فعلى جنوبنا العزيز السلام والوداع (...) الاتفاق فيه عيوب ومعروفة عيوبه، ولكن ما الوسيلة لاخراج اسرائيل من لبنان (...) كنا من الذين انتقدوا بعض النصوص التي تضمّنها وكان

الجواب في حينه كما هو اليوم انه يشكل الوسيلة الوحيدة لانسحاب القوات الاسرائيلية من المساحات التي تحتلها في الاراضي اللبنانية . ولم يزل هذا الهاجس يساورنا خصوصاً اننا نسمع من آن الى آخر تهديدات من اسرائيل . ويوم أمس سمعت تهديداً جديداً منها، وهو انها في حال الغي الاتفاق من طرف واحد ستبادر الى اغلاق الحدود عند جسر الاولي وتصبح المنطقة بكاملها تحت قبضة اسرائيل (. . .) ثمة من قال ان هناك رأياً عاماً اسرائيلياً سيضغط على اسرائيل ويجبرها على الانسحاب. وهذا أمر غريب لاننا كلنا نعرف الشعب الاسرائيلي. المعارضة في اسرائيل تستعمل هذا الأمر كسلاح للوصول الى الحكم ومتى وصلت تصبح شرسة ضد العرب اكثر من الذين سبقوها . وتاريخ الاحتلالات المتزايدة لاراض عربية يعرفه الجميع، وفي فترة اي حكومة كان يحصل الاحتلال تارة في عهد المعارضة وطوراً في عهد غيرها . يجب ان يكون لدينا الكثير من الحذر لئلا نخطىء في تقديرنا (. . .) فقد تمضي سنوات عدة قبل ان تنسحب اسرائيل (. . .)».

وأيّد اقتراحاً يرمي الى امكان تجميد اتفاق ١٧ أيار «توصّلا الى معالجة هذا الموضوع لكن ليس في جو محموم مثل هذا الجو، بل بروح المسؤولية الكاملة محاولين أن نرى ماذا يحصل بعد شهر أو شهرين أو ستة أشهر اذا الغينا الاتفاق». واقترح بدوره صيغة للتجميد: «بسبب الظروف التي رافقت توقيع اتفاق ١٧ أيار، ونظراً الى الملابسات الدولية التي قد تنتج من الغائه أو من ابرامه، اقترح تجميد اتفاق ١٧ ايار على أن تتولى في ما بعد حكومة اتحاد وطني معالجة مصيره».

وفي وقت لاحق أدخل تعديلا على الاقتراح: «بسبب الظروف التي رافقت توقيع اتفاق ١٧ ايار، ونظراً الى الملابسات الدولية التي قد تنتج من الغائه من طرف واحد، نقترح تثبيت تجميد اتفاق ١٧ أيار على ان تتولى في ما بعد حكومة اتحاد وطني تقرير مصيره والاستمرار في سعيها دولياً الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي».

ولم يخف تخوفاً من أن «لالغاء الاتفاق اليوم محاذير واخطاراً. أما أن نقرر التجميد برسم الالغاء فهذا تعبير غير صحيح . واعتقد انه مثلما أصبح هذا الاقتراح مقبولا ستأتي حكومة اتحاد وطني يكون لديها الوعي والجرأة والشجاعة الوطنية لتقرير الشيء المناسب (. . .) كلنا نريد ونرغب ونتمنى ونسعى الى وضع حد للاحتلال الاسرائيلي، ولكننا نختلف على الطريقة والاسلوب (. . .)».

ثالثاً: المؤتمر الثاني للحوار الوطني في لوزان جاء تتويجاً لالغاء اتفاق ١٧ أيار، في ٥ آذار ١٩٨٤، والمتحاورون هم انفسهم بمن فيهم شمعون الى حلقة ثانية من ١٢ آذار الى ٢٠ منه طوال عشر جلسات.

رفع شمعون الى المؤتمر وثيقة «المشروع المشترك لحزبي الوطنيين الاحرار والكتائب اللبنانية» حيال التسوية المقترحة وعنوانه «لبنان جمهورية اتحادية». وهو يحاول معالجة «اسباب الخلل في مؤسسات الحكم والدولة ولجعل هذه المؤسسات اكثر انطباقاً على حقيقة لبنان واكثر اهلية لمعالجة المسائل الناجمة عن الحروب والنزاعات الدموية التي تتوالى على ارضه (. . .)».

وافكاره:

«١ . يتألف لبنان من مجموعات دينية وحضارية عدة ولكل مجموعة منها شخصيتها وخصائصها وتاريخها ايضا. لكنها متفقة على ان تتعايش في وطن واحد في مقابل الحرية والعدالة والمساواة (. . .)

٢ . ان ما ادى الى الانفجار هو أن هذه الدولة هي دولة وحدوية تصلح لمجتمع متجانس، فيما المجتمع اللبناني هو مجتمع مركب ومتنوع وتعددي (. . .)

٣ . ان قاعدة التمثيل الطائفي بنيت على اساس ان الطوائف اللبنانية مجموعات موقتة يجب أن تنصهر وتذوب في مجموعة وطنية واحدة وانسجاماً مع منطقة الدولة الوحدوية، فكان ان ظل لبنان حائراً بين الغاء هذه القاعدة وعدم الغائها (. . .)

٤ . لقد تربى اللبنانيون على اساس انهم امة واحدة او مجتمع واحد موحد، وان توزعهم طوائف عيب يجب ان يزال. والحقيقة انه كان

ينبغي ان تكون التربية على العكس من ذلك فتتركز على ضرورة الاعتراف المتبادل بين الطوائف توصلا الى الاحترام المتبادل والتعايش المبني على الثقة (...)

٥. ان التعايش بين مجموعات دينية مختلفة كما هي الطوائف اللبنانية أمر تحتمه الحياة وتركيبة الوطن اللبناني نفسه. لكن هذا التعايش منطلق يجب ان يؤخذ به كاملا وان يعمل به كاملا، فتكون التربية الوطنية مبنية على هذا الاساس، كذلك الدولة ومؤسساتها (...)

٦. ليس صحيحاً ان النظام الاتحادي نظام تقسيمي أو هو يمهّد له او يعرّض لبنان لمثل ذلك. بل العكس هو الصحيح. انه يقرّب اكثر مما يفرّق وهو الدرع الواقية من كل اخطار التجزئة والتفكك والتقسيم (...)».

وتقترح الوثيقة ايضاً:

«١. لبنان جمهورية مستقلة عربية اتحادية.

٢. تتكون الدولة الاتحادية من مقاطعات عدة يصار الى رسم اطرها الادارية في مرحلة لاحقة.

٣. يشكل لبنان ارضاً واحدة من النواحي الاقتصادية والمالية والجمركية. ولا يمكن اقامة اي حاجز أو اي قيد من اي نوع كان داخل الدولة الاتحادية.

٤. العاصمة الاتحادية هي بيروت. انها مقر الهيئات العليا للدولة الاتحادية».

ثم الى تفاصيل في ادارة السلطة الاتحادية والتنظيم اللامركزي.

وفي المناقشات التي ذهب بعض المشاركين الى المطالبة بالفيديرالية مع سوريا أو مع المملكة العربية السعودية وبقية الدول العربية رداً على اقتراح باعتماد الفيديرالية، طرح شمعون مبدأ العلمنة ودافع عن النظام الاتحادي وقال:

«ان أولى فوائده الحيلولة دون الاحتكاكات الطائفية التي ذقنا منها الأمرين. والمشروع يرمي الى التقدم والعمران والبحبوحة لا في

العاصمة فحسب بل في المناطق كلها (...) نحن لا نتدخّل في الطائفية لكننا ضد اعتماد النصف والتشبث بالنصف الآخر لانه يعود علينا بالفائدة. اننا طلاب علمنة شاملة في السياسة والادارة بما فيها الاحوال الشخصية. واعتقد انه لا يمكن أن نتهم اننا نسعى وراء فوائد وامتيازات بتدبير يشمل كل انواع الحياة وهو العلمنة الشاملة الكاملة».

رابعاً: «حكومة الوحدة الوطنية» التي ضمت الى شمعون: رشيد كرامي، عادل عسيران، سليم الحص، بيار الجميل، جوزف سكاف، عبدالله الراسي المعتكف لمدة، فكتور قصير، نبيه بري، وليد جنبلاط. وهي تألفت في ٣٠ نيسان ١٩٨٤ ولم تجتمع إلا في ١٠ أيار بعد اشتعال حرب بين المناطق اللبنانية رافقت انجاز البيان الوزاري. وفي الجلسة الأولى طالب شمعون بالعمل على استمرار وقف النار وتثبيته وازالة الحواجز وتأمين حركة العبور وتنقل المواطنين وفتح المطار والمرفأ وتحريك المؤسسات الرسمية ومعالجة الاوضاع الاقتصادية والمالية والادارية والعسكرية وضرورة الانسحاب السوري - الاسرائيلي المتوازن من لبنان. وقال: «نحن نصر على الانسحاب الاسرائيلي. وعلى السوري اعطاء المثل الصالح حتى تصبح اسرائيل مضطرة الى الانسحاب خصوصاً انها ستواجه عند ذاك ضغطاً من الرأي العام العالمي».

وكرت سبحة اجتماعات مجلس الوزراء ودرست قضايا الجيش والأمن والمعابر والمخطوفين ولم تتوصل بعد جلسات بلغت ١٦ جلسة ما بين أيار وأيلول وخلوات ما بين تشرين الأول ١٩٨٤ وتشرين الأول ١٩٨٥ بلغت اكثر من ٣٣ خلوة شارك في بعضها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، الا الى مقاطعة تدريجية بين أهل الحكم من جراء تصاعد الخلافات الداخلية التي توّجت بالانقلاب على «الاتفاق الثلاثي» الموقع في دمشق في ٢٨ كانون الاول ١٩٨٥. وفي المدة الاخيرة قبل القطيعة توقّف مجلس الوزراء عن الاجتماع على التوالي ٤ أشهر من ١٦ نيسان ١٩٨٥ الى ٢٢ آب، فانقطاع آخر استمر سبعة اسابيع. ولم يعد مجلس الوزراء الى الانعقاد في ظل انقسامات أهله بدءاً

بموضوع «الاتفاق الثلاثي» الى الاصلاحات الدستورية الى العلاقات الثنائية مع سوريا وقضايا الأمن والجيش.

وفي ظل المقاطعة الجزئية بين حين وآخر قبل اتخاذها حال القطيعة التامة انعقدت خلوات وزارية في المقر الصيفي لرئاسة الجمهورية في بكفيا لمصالحة وزراء مقاطعين وتطييب خواطر آخرين مع رئيس الجمهورية أمين الجميل برعاية عبد الحليم خدام. لكن هذه الخلوات ما لبثت أن لفظت انفاسها من جراء حصول انتفاضة «القوات اللبنانية» على حزب الكتائب في ١٢ آذار ١٩٨٥.

خامساً: خلوات بكفيا البديل من مجلس الوزراء عقدت برئاسة رئيس الجمهورية على مرحلتين شارك فيها شمعون وبلغت ١٢ خلوة ما بين ١٧ أيلول ١٩٨٤ و٢٦ منه. وفتحت الملف السياسي اللبناني خصوصاً من وجوهه الاصلاحية الدستورية. ودرست قضايا المراسيم الاشتراعية والجنسية والمناصفة بين النواب المسيحيين والنواب المسلمين في مقاعد مجلس النواب. واتفق على تأليف «الهيئة الاستشارية» التي كلفت درس المشاريع الاصلاحية المطروحة وأوراق العمل. وانتهت هذه الخلوات من حيث بدأت.

سادساً: لأن مجلس الوزراء تحت مقصلة المقاطعة السياسية لرئيس الجمهورية لن ينعقد، اتفق الوزراء على اجتماعات ليس لها اي صفة تقريرية تنفيذية ما دامت لا تحصل برئاسة رئيس الجمهورية. واتفق على ميدان سباق الخيل مكاناً لاجتماع الوزراء الذين حضروا جميعاً بمن فيهم كميل شمعون وتوجّهوا الى حوار لمعالجة القضايا الاقتصادية وسبل التوصل الى حد أدنى من الهدنة السياسية والامنية.

الاجتماع الأول في ٢ أيلول ١٩٨٦ وكلفت لجنة ثنائية صوغ مشروع ميثاق وطني وتقررت هدنتان اعلامية وأمنية. ثم توالت الاجتماعات في ٩ أيلول و١٢ منه و١٦ منه حتى الجلسة الخامسة في ٢٣ أيلول. وأرجئت اسبوعين لاضطرار شمعون الى السفر لفحوص طبية في باريس تستمر عشرة أيام على أن يعاود الوزراء الاجتماع. لكن أياً منهم لم يرجع الى ذلك الحوار.

سابعاً: بعد ٢٢٦ يوماً على الاجتماع الوزاري الأول في ميدان سباق الخيل، عاود الوزراء اللقاء في ما اصطلح على تسميته «اللقاء الوزاري» تأكيداً على عدم دستورية ما قد يصدر عنه من مقررات ما دام رئيس الجمهورية غائباً.

«اللقاء الوزاري» عقد في المقر الموقت للمجلس النيابي في «قصر منصور» وحضره شمعون والوزراء جميعاً ما عدا جنبلاط واقتصر على جلسة واحدة طويلة، الجمعة ٢٤ نيسان ١٩٨٧، استمرت ٣ ساعات ونصف ساعة. وخصص للبحث في قضايا محض اقتصادية.

وسبق هذا الاجتماع اتصالات ومشاورات مهّد لها شمعون مع رئيس المجلس النيابي حسين الحسيني في ٨ نيسان، ثم في ١٥ منه واتفقا على دعوة الوزراء الى «اللقاء الوزاري».

حصيلة الجلسة الطويلة حددها شمعون: «رفضنا البحث في قضايا سياسية حتى لا نعمل مزيجاً بين القضايا السياسية والقضايا الاقتصادية. علماً أن رئيس الوزراء كان من هذا الرأي لكنه خالفه وبحث في تسوية قضايا سياسية، فاضطررت أن أقول له هيدا مخالف للشيء الذي كان قد أقره. اي أن نكتفي بالبحث في القضايا المعيشية والاقتصادية».

وانصرف قبيل انتهاء الجلسة. وعلى الأثر اعلن حسين الحسيني مقررات ما لبث أن اعترض عليها مساء كميل شمعون وقال انه لم يكن ينتظرها ولم يتفق عليها. والمقررات هذه لمعالجة الاوضاع الاقتصادية والمعيشية والنقدية المتردية عبر احياء القرارات السابقة لمجلس الوزراء: تسليم المرافىء الى الدولة واقفال اللاشرعية منها، فتح المعابر وازالة الحواجز بين المناطق، تكوين المجلس الوطني لشؤون المهجرين، تسليم الجيش المهمات الامنية بدءاً بمنطقة بيروت الادارية، فتح مطار بيروت وتأمين سلامة السفر وحريته لجميع اللبنانيين والاسراع في انجاز تقرير لجنة المطارات، ترسيخ هدنة اعلامية، تكوين المكتب الوطني للدواء.

ومساء قال شمعون في تصريح متلفز: «لم اكن انتظر ان تكون ثمة

قرارات تتخذ، اضطررت الى مغادرة الجلسة لاسباب صحية قبل انتهائها، وكان الاتفاق ان يصار الى تنظيم جدول اعمال لا اتخاذ قرارات. اتخذت القرارات في غيابي ومنها ما هو سهل الفهم ومنها ما هو صعب الفهم. وعلى كل حال كما كنت صرّحت ليس المهم اتخاذ القرارات، بل المهم أن تكون هذه القرارات قابلة للتنفيذ وأن توضع موضع التنفيذ. وهذا ما اشك فيه كل الشك لأن صعوبات عدة تقف في وجه بعض القرارات التي اتخذت».

وبدا من هذا الموقف المسائي ان التفاؤل الذي عكسته مقررات «اللقاء الوزاري» ظهراً قد بدده شمعون، خصوصاً أن هذه المقررات وتبنيها من فريق وزراء المناطق الشرقية يراد منها ادانة وان غير مباشرة للفاعليات الحزبية فيها عن اعاقتها المعالجات الاقتصادية والاجتماعية. وأمسك مجدداً عصا التوازن السياسي والحكومي من وسطها.

وكان تقرر الاجتماع الثاني لـ«اللقاء الوزاري» في ٣٠ نيسان لكن حسين الحسيني أرجأه عشية انعقاده وطوى صفحته بعدما كان شمعون نعاه قبل يومين، في ٢٧ نيسان، بقوله على أثر لقاء مع سمير جعجع: «اللقاء الوزاري لا قيمة قانونية له. بل الذي له قيمة قانونية هو مجلس الوزراء (. . .) أما اذا اجتمعنا مرة أو مرتين أو ثلاث مرات في لقاءات وزارية، فلن تؤدي الى اي نتيجة».

ثامناً: آخر محاولات الحوار ابتعدت عن القضية السياسية للبحث في الهمّ الاقتصادي ومعالجة التدهور.

خمسة اجتماعات بين سليم الحص الذي صار رئيساً للحكومة بالوكالة على اثر اغتيال كرامي، وشمعون، بمشاركة الحسيني في الاجتماعين الاولين. وامتدت ما بين الاثنين ١٣ تموز والجمعة ٣١ منه لم تؤد الى نتيجة سوى بيان يؤكد مرة اخرى على قرارات مجلس الوزراء اياها. واقتصرت الحصيلة على التذكير بتلك القرارات وتأليف لجنة اختصاصيين لمتابعة البحث الذي لم يكتمل وتجمّدت الاجتماعات.

ومواقف شمعون في هذه الاجتماعات: «يجب ان يصير حل سياسي

لانه يسهّل الحل الاقتصادي». واذ أبدى آنذاك «تفاؤلا بايجابيات»، ركّز على «تغذية الخزينة وجعلها قادرة على القيام بما على عاتقها من موجبات فلا نضطر الى استخدام غير النقد اللبناني». وكان مؤكداً أن مصير هذه الاجتماعات الى مآل سابقاتها بشهادة شمعون نفسه يقول: «التوصل الى حلول جذرية يتطلب مزيداً من الدرس»، في ظل واقع لا ينتظر تلك الحلول المأمولة أو يحتملها.

وفي وقت لاحق، غداة هذه الجلسات في ٢ آب قال شمعون في حديث متلفز: «(. . .) اجتماعات قصر منصور لا تشجع على التفاؤل ولا تجعل الوضع المعيشي والسياسي والمالي الا اكثر صعوبة من الماضي. لماذا لم يحصل اي تقارب سياسي على رغم المحاولات الكثيرة التي بذلتها في اثناء الاجتماعات (. . .)؟ لم يبق لنا إلا أحد أمرين: اما القنوط واما العودة الى الاجتماعات حتى نكون درسنا موضوع رفع الدعم والاوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية الى آخر درجات العمق ونصل الى نتيجة (. . .)».

وقبل خمسة أيام كان شمعون يطلع رئيس الجمهورية في ٢٨ تموز على حصيلة الاجتماعات. وكان هذا اللقاء هو الاخير بين الاثنين. وفيه بدا الرئيس السابق انه متعب مما حدا رئيس الجمهورية الى زيارته في المقر الصيفي لاقامته في برنتانيا.

بقي أن الحوار الحكومي هو المحاولة الاخيرة التي شارك فيها شمعون في امكان التوصّل الى تسوية جزئية داخلية ما. لكنه لم يؤد الى جدوى وان رام السعي الى معالجات اقتصادية فحسب لم تلبث أن اصطدمت بالتشدد السياسي والوفاق المستحيل وتبادل الضغوط بالمطالب والمطالب المضادة.

بعد موجات عدة من الخلافات المتلاحقة في صفوف «حكومة الوحدة الوطنية» مرة بين بعض وزرائها ورئيس الجمهورية وأخرى في ما بينهم، تلقت بعد أيام على الانقلاب الدموي على «الاتفاق الثلاثي» في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦، ضربة قاصمة كرّست تداعيها نهائياً، فاعلن رئيس الوزراء والوزراء المسلمون خصوم رئيس الجمهورية مقاطعتهم له وللوزراء المسيحيين حلفائه تضامناً مع سوريا راعية هذا الاتفاق فيما اتخذ وزراء مسيحيون آخرون قريبون

من سوريا موقفاً متحفظاً حيال الرئيس أمين الجميل الذي عارض ذلك الاتفاق وشارك في اسقاطه. وازاء المقاطعة السياسية التي شلت مجلس الوزراء والسلطة الاجرائية في وقت زادت في تفاقم الازمات وأبرزها التردي النقدي والاقتصادي والمعيشي، كان موقف شمعون يترجح في المطالبة بين العودة الى اجتماعات مجلس الوزراء أو استقالة الحكومة، إلى حد انه اتجه هو نحو الاستقالة، في ٩ ايلول ١٩٨٥، في اثناء اجراء مفاوضات «الاتفاق الثلاثي».

وعزا موقفه هذا الى عدم تحمّل الوزراء المسؤولية والى خطورة «استمرار الاوضاع معلقة بلا حل مع ما في ذلك من اخطار على الوضع المالي للدولة وعلى الحال الاقتصادية عموماً». وهدد في ٢٠ تشرين الاول ١٩٨٦ بمقاطعة جلسة انتخاب رئيس جديد للمجلس النيابي بصفته رئيس السن ما لم يخرج رئيس المجلس عن مقاطعة رئيس الجمهورية. وهي الجلسة الاخيرة التي رأس فيها السلطة الاشتراعية في هذه الصفة الموقتة. وقال في ذلك النهار:

«صرّحت أن هناك مواضيع غير قابلة للحوار وغير قابلة للتنازل، مثلا سيادة لبنان الكاملة غير المنقوصة بأي شيء وبأي اعتبار. هذا موضوع غير قابل للحوار. كذلك من ناحية ثانية سياسة لبنان العربية غير قابلة للحوار ايضا (...) لبنان بلد او دولة عربية صاحبة سيادة كاملة وهو عضو ومؤسس لجامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها (...) اذا كان رئيس المجلس سيقوم بالزيارة التقليدية لرئيس الجمهورية ولن يقاطع الرئيس فانني ساذهب الى المجلس وأحضر الجلسة. وإلا فلا».

وفي الجلسة النيابية، في اليوم التالي، حضر شمعون ومما قال:
«(...) ارى أن استمرار القطيعة وخصوصاً بين المسؤولين الكبار في الدولة أوقع اضراراً جسيمة ولا يزال في مصلحة البلاد ومصلحة الشعب اللبناني خصوصاً في هذه الظروف الحالية وهي صعبة من النواحي الامنية والاقتصادية والمعيشية وتحتاج الى معالجة يومية من المسؤولين وترفض رفضاً باتاً اي مقاطعة في ما بينهم (...) ثم ان دولة الرئيس رشيد كرامي وجّه الي بعض الانتقادات. انني اقول له في

بساطة انني تقبّلتها وعملت بموجبها، لكن ليسمح لي الرئيس كرامي بان اقول له ايها الطبيب طبب نفسك. لقد قيل عنك انك استاذ في السلبية، وهذا ما لا نرضاه بسبب علاقاتنا الشخصية وبسبب علاقاتنا في خدمة المصلحة العامة. لذلك اطلب من على هذا المنبر من دولة رئيس المجلس ودولة رئيس الوزراء والوزراء التعاون الكامل مع رئيس الجمهورية وفي ما بينهم من اجل معالجة الاوضاع وهي كلها قضايا حيوية تحتاج الى معالجة لئلا نصل الى كارثة لا يعرف مداها (...)».

إلا أن مساعي بذلت بعد مدة ونجحت في جمع شمعون وكرامي، في ٦ تشرين الثاني ١٩٨٦ بعد ٧ أشهر من المقاطعة بين أهل الحكم للبحث في قضايا نقدية لمعالجة التردي. وهو اجتماع ثان كان سبقه أول في نهاية آب لم يسفر عن نتيجة وكان مهّد للحوار في ميدان سباق الخيل. وكما في كل مرة لم يؤد حوار الرجلين الى ايجابيات سوى تصعيد السجال بينهما بعد حين. في رد على مواقف لكرامي في ١٣ تشرين الثاني قال شمعون: «ان الرئيس كرامي رجل سلبي بكل ما لهذه الكلمة من معنى. وهو مسؤول عن القطيعة الحاصلة بين كبار المسؤولين في الحكم. والمعروف ان هذه القطيعة قد اوجدت وضعا سياسيا غير طبيعي، والوضع السياسي غير الطبيعي تسبب لدرجة كبيرة في تدهور الحالة الاقتصادية والنقد اللبناني. تقع المسؤولية على عاتق الرئيس كرامي كاملة ولو حاول ان يتنصل منها ويلقيها على غيره، فهو مسؤول من الناحية الدستورية. واضافة الى هذه الناحية، هو مسؤول عن تصرفاته. وكما قلت ان هذه التصرفات السلبية تتنافى مع واجبات الحكم. فواجبات الحكم تفرض ان يكون ايجابيا بكل معنى الكلمة ونعالج كل المواضيع. فبموقفه هذا الذي يمنع اجتماع مجلس الوزراء، قد سبب الحالة التي ترزح تحتها البلاد بكاملها، اذ لا يهم الرئيس كرامي شيء سوى تنفيذ الرغبات الغريبة عن لبنان ولو ادى ذلك الى تجويع اللبنانيين جميعا. فهو لا يهمه ذلك، ما يهمه هو ان ينفذ الرغبات التي طلب منه ان ينفذها وهي معروفة. رغبات تنال من سيادة لبنان ولا يمكن ان نقبل بها وسنعمل حتى النهاية. وأملي في ان الصمود الآن

هو سلاحنا الوحيد (. . .) انها مسألة من يقول آخ قبل. نحن لن نقول آخ قبل. ونحن صامدون حتى النهاية (. . .)».

وفي ١٨ تشرين الثاني طالب شمعون رئيس الحكومة رشيد كرامي بالاستقالة «والافساح في المجال امام شخصية اخرى يكون وجهها وجه خير على البلاد، وانا أصر على ذلك». ودعا ايضاً الى حكومة جديدة تتولى معالجة الاوضاع. وقال: «يريد (رشيد كرامي) التهرب من المسؤولية. فالمسؤولية تقع عليه لانه لم يقبل منذ سبعة أشهر او ثمانية عقد اجتماع لمجلس الوزراء، وكان ضد اجتماع هذا المجلس وضد اتخاذ قرارات فيه (. . .)». ووصف الوضع الحكومي بأنه «شاذ. فاما أن تعمل الحكومة واما أن تستقيل وانا حاضر للاستقالة في اسرع ما يمكن لفتح الباب امام تشكيل حكومة قادرة على العمل وليس كالحكومة الحاضرة المشلولة كلياً (. . .)».

وفي اثناء وجوده في المستشفى للمعالجة من وعكة صحية، في ٢٠ أيار ١٩٨٧، اقترح سلسلة تدابير لوقف التردي الاقتصادي، ودق ناقوس الخطر حيال وضع الخزينة الذي «يتخبط في الصعوبات والعجز المريع المهدِّد بالافلاس الشامل اذا لم تتخذ سريعاً التدابير المالية والاقتصادية الجريئة والاستثنائية». ومما اقترح بصفته وزيراً للمال:

«١. تسلّم السلطات الشرعية زمام الامور لمعالجتها، خصوصا في الحقول الامنية والمالية، بما في ذلك تسلّم جميع المرافىء والمرافق العامة من دون استثناء. وبعبارة اخرى عودة الدولة الى ممارسة جميع صلاحياتها ومسؤولياتها، فتحيي الثقة والطمأنينة في نفوس المواطنين، وهذا شرط اساسي للعودة بالاوضاع الى حالها الطبيعية.

٢. ابدال سياسة الدعم الحالية للمواد والسلع لانها سياسة هدامة للاقتصاد الوطني اذ يستفيد منها الغني والمهرّب على حد سواء. ويكلّف هذا الدعم سنويا ما يأتي:

- المحروقات: نحو ١٥ مليار ليرة.
- القمح: نحو ٦ مليارات ليرة.

- اعتماد سياسة دعم جديدة تحصر الافادة منها بالفئات المحتاجة فقط.

٣. تنظيم الاعاشات على اساس اعطاء الاولوية للفئات ذات الدخل الضئيل والتي لا مدخول لها ثابتا يجعلها تستفيد من رفع الحد الادنى للأجور.

٤. اعادة النظر في تعريفة الكهرباء ومنع سرقة التيار الكهربائي وتأمين الجباية بوسائل حاسمة وفعالة علما ان عجز مصلحة الكهرباء يبلغ سنويا نحو ١٦ مليار ليرة، عدا المبالغ اللازمة للتجهيزات الجديدة التي تبلغ ما يماثل هذا الرقم ايضا.

٥. جباية سائر الضرائب والرسوم لتمكين الخزينة من تلبية جميع الموجبات.

٦. رفع الحد الادنى للاجور بنسبة توازي ارتفاع ثمن الحاجيات الضرورية التي تتأثر برفع الدعم والاستجابة لبقية مطالب الاتحاد العمالي المحقة.

٧. مراقبة اسعار الحاجيات بحزم كلي وانشاء محاكم خاصة ينحصر عملها في مكافحة الغلاء والاحتكار وتنفيذ العقوبات فور صدورها على المخالفين.

٨. اتخاذ الاجراءات الملائمة لاستقرار سعر صرف النقد اللبناني وتثبيته ومنع المضاربة التي يتعرض لها من دون اي مبرر سوى تحقيق ارباح غير مشروعة لمصلحة المضاربين واتخاذ تدابير كفيلة بحماية النقد الوطني في صورة فعالة وحاسمة. والطلب من المجلس النيابي تعديل بعض مواد قانون النقد والتسليف بما يتلاءم والتدابير المقترحة.

٩. مدّ يد المساعدة الى القطاعات الصناعية والانتاجية التي ستتأثر من رفع الحد الادنى للاجور والقيام بمبادرات فاعلة لتشجيع الانتاج وانمائه وتصديره الى الخارج.

١٠. مساعدة المهجرين للعودة الى قراهم وبناء بيوتهم المهدمة.

١١. الانطلاق في تنفيذ المشاريع العمرانية على اختلاف انواعها وفي جميع المناطق اللبنانية، وذلك وفقا لاولويات تراعى فيها الحاجة الفعلية الى هذه المشاريع وتشغيل اليد العاملة».

واستمر على موقفه مستعجلا استقالة الحكومة. وقال في ١٩ شباط ١٩٨٧: «ان الموضوع الاهم والمستعجل جداً هو تغيير الحكومة وابدالها بحكومة جديدة ليس لمعالجة القضايا السياسية والامنية فقط. وانما في الدرجة الأولى لمعالجة القضايا المعيشية والاقتصادية».

ولما قدم كرامي في ٤ ايار استقالة حكومته «الى الشعب» خلافاً للاصول الدستورية، تريث شمعون حيال هذه الخطوة، واتخذ موقفاً ترجّح بين التأييد لها والتحفّظ عنها. قال بعد اجتماعين مع رئيس الجمهورية وقائد «القوات اللبنانية» ان كرامي «يتهرّب من المسؤولية». وفيما دعا الى تأليف حكومة جديدة طالب في المقابل بعقد اجتماع لمجلس الوزراء «المسؤول عن القرارات المالية والاقتصادية والسياسية».

وفي موقف آخر يعكس هذا التوجّه قال الرئيس السابق على اثر اجتماع مسيحي مصغر في الصرح البطريركي في بكركي، الاثنين ١١ ايار، برئاسة البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير وحضور فاعليات نيابية وحزبية: «اذا سألنا الرأي العام (حيال الموقف من الحكومة) فانه يجيب بقوة: الاستقالة مع شوية من التريث».

وحافظ - الى ان غاب - على موقفه المتريّث الذي ترك تأثيراً على الموقف المماثل لرئيس الجمهورية من استقالة الحكومة الى حين اغتيال كرامي في الاول من حزيران وتكليف الحص رئاستها بالوكالة في اطار تصريف الاعمال.

٩

المـــاروني أولاً وأخــيرًا

كميل شمعون هو اولاً واخيراً الماروني. كيفما حاوره خصومه او استعدوه وتمايز عنه حلفاؤه او لطوا في ظله، ينبغي ان يفهموا دائماً انه الماروني الى الابد وقبل اي نعت اخر.

لما رأس الوفد اللبناني الى مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن ما بين ١٩٤٥ و١٩٤٦ لمناقشة القضية الفلسطينية وشارك ايضا في آذار ١٩٤٨ ممثلا لبنان في هيئة الامم المتحدة في نيويورك وفي اجتماعات الجامعة العربية ١٩٤٧ سمّوه «فتى العروبة الأغر». لكنهم جميعاً، خصوماً وحلفاء، ظلوا يشعرون ان عروبته لا تقلل حجم قشّة من مارونيته الصلبة الجذور فيه.

ومع ذلك كان هو الماروني العربي الذي يؤمن به المسلمون في لبنان ليرشّحوه لرئاسة الجمهورية سنة ١٩٥٢ ضد من تحاملت عليه التهم، حميد فرنجيه، الذي صار رغما عنه مرشّح المسيحيين. وشمعون، قبل ذلك، هو الماروني اللبناني المناهض للفساد في الحكم والنظام الى حد الاعتماد عليه، وحده ربما وان في ظل موازنة آخرين من وزن ريمون وبيار اده واميل بستاني في «الجبهة الاشتراكية الوطنية» لازاحة بشارة الخوري عن رئاسة الجمهورية. وليست المرة الاولى التي ينقلب شمعون، الدستوري في الاصل، على رئيس الكتلة الدستورية بشارة الخوري بعد سابقة اولى تلت الانتخابات النيابية سنة ١٩٤٣. آنذاك الدستوري الطالع، وحيدا كان الناجح من الكتلة في دائرة جبل لبنان. وشمعون ايضاً الذي جمع العرب في بيروت بحثاً عن موقف

موحد، صار النقيض الآخر للعروبة والقضية الفلسطينية والمسلمين ما دامت هاتان المسألتان ايضاً هما قضية وجودهم في لبنان. وفي الاحوال هذه منذ النصف الثاني من ولايته في رئاسة الجمهورية واصطدامه بجمال عبد الناصر بقي الماروني اولاً واخيراً. وهو قبل اشهر قليلة على قمة بيروت قال في ٦ آب ١٩٥٦:

«(...) لزم لبنان وهو يلزم اليوم وسيلزم دائماً سياسة الاخوة والصداقة والتقرب نحو كل واحد من البلدان العربية الشقيقة متطلعاً ابداً الى الفرص والظروف التي تتيح لمساعيه النجاح في اعادة روح الثقة والمودة والتعاون الى كل العواصم العربية. ولكن، ولكن لا يخدعن احد نفسه في تفسير هذه السياسة. ان الحياد، حياد لبنان امام خلاف ينشأ بين بلد عربي وبلد عربي آخر، لا يعني بتاتاً عدم الاكتراث بالمشاكل التي تطرأ في منطقة الشرق الاوسط ولا يعني التنصل منها: لا المشاكل القائمة بين البلدان العربية بعضها وبعض، ولا المشاكل التي تمس علائق هذه البلدان مجتمعة او منفردة بدول الغرب او دول الشرق او ببعض هذه او تلك. لقد حرصت السياسة اللبنانية في كل حين على السعي الى حل هذه المشاكل، وعلى ان تكون جهودنا في هذا السبيل مدروسة وبناءة، رامية على رغم اهواء الساعة والعواصف العابرة الى تطبيق مبادىء العدالة الدولية، والى صون الامن والسلم بين الشعوب، وبين شعوب العالم العربي بنوع خاص (...)».

وبعد سنة، في ٥ آب ١٩٥٧:

«(...) على اثر تأميم مصر قناة السويس صيف العام الماضي أخذ مرجل الازمة في الغليان، فوقف لبنان فوراً من دون تحفظ او تردد الى جانب مصر ورفعت في مثل هذا النهار ومن هذا المكان صوت لبنان عالياً في تأييد الشقيقة مصر، وفي تحذير ذوي العلاقة من عواقب الاعتداء عليها، وصار شغلنا الشاغل السعي مع الدول الشقيقة والصديقة الى هدف مزدوج: الاول هو الدفاع عن حق مصر في التأميم الذي قررته، والآخر هو الحيلولة دون اي عدوان عليها. ومع ذلك

وقع في تشرين الاول العدوان على مصر، وعلى رغم المقاومة التي ابداها قادة مصر واستبسال بورسعيد في الدفاع، احتل المعتدون منطقة غزة ومعظم شبه جزيرة سيناء وبعض منطقة القناة (...) ان مشاكل العرب الدولية لم يزل معظمها معلقاً يحول دون انشاء علاقات الصداقة والثقة الطبيعية مع العالم الغربي، بل ان هذه المشاكل التي تطور بعضها في الماضي الى نزاعات حادة، يمكن ان تتجدد في كل حين وان تظل مصدراً دائماً لقلق النفوس واضطراب الامن واذكر منها البريمي وخليج العقبة ومطالب اليمن وقضية الجزائر وقضية فلسطين. وكلها في حاجة لان تواجه وتعالج بصراحة وحزم، وان تنتهي الى حل يحقق اماني الشعوب العربية المشروعة ويوافق العدالة الدولية. اما اشد المشاكل خطورة في هذه البقعة من العالم واوخمها عواقب، فهي المشكلة الناتجة من تدهور العلاقات في ما بين الدول العربية بعضها ببعض. ان الاسباب التي اوصلت الازمة تدريجاً يوماً بعد يوم الى درجة استفحالها الحاضرة عديدة واضحة. من هذه الاسباب في الاصل والاساس ان حكومات بعض الدول عجزت منذ البداية لظروف ذاتية خاصة بها عن تفهم وقبول مبدأ المساواة التامة في السيادة بين كل دول الجامعة العربية تفهما صحيحا وقبولا قلبيا (...) ومنها اقدام بعض الحكومات منفردة ومن دون تشاور على اتخاذ مواقف بالغة الاهمية في السياسة الخارجية ثم مطالبتها بقية الحكومات بالانقياد الى مساندتها من دون تحضير ولا تفسير. ومنها تدخّل بعضها في شؤون البعض الآخر الداخلية تدخلا لا يقرّه قانون ولا عرف، يتنافى ومتطلبات الصداقة ناهيك بالاخوة. ومنها شن بعضها على البعض الاخر حملات تنديد واتهام عنيفة منظمة متبادلة لاسيما في الصحافة والاذاعة (...) ان جو العلاقات بين كل دولة من دول الجامعة وبعض الدول الاخرى بات مسموماً بسموم الظن بل الخصومة. حتى لم يعد مجلس جامعة الدول العربية يجتمع منذ زمن طويل، وحتى صارت بعض الهيئات الاخرى التابعة للجامعة اذا كابرت وخدعت نفسها واجتمعت، فانما تجتمع لتكشف وتؤكد عدم انسجامها وانعدام الجدوى من مناقشاتها. هذه هي الحقيقة المؤلمة، ولا

يجهلها أحد (...) هل نعجز عن مقاومة الداء الذي يفتك بالمجموعة العربية بل نستسلم له ونرضى بتفسخها وتشتتها؟ ان هذا لما يأباه لبنان. لبنان لا يرضى ان تنفصم عرى الجامعة العربية لانه جعل من تعاونه وجميع دول الجامعة من دون استثناء حجراً اساسياً في سياسته الخارجية، ولأنه اخلص في هذا التعاون الى غاية درجات الاخلاص.

فمنذ البداية كان لبنان في الطليعة ابداً للدفاع في كل محفل دولي وبكل وسيلة عن كل قضية عربية عامة وعن قضية كل بلد عربي وان خاصة (...) لقد كان همّ لبنان الوحيد في جامعة الدول العربية مسلكه الايجابي الرزين وتجنبه الادعاءات العاطفية الجوفاء وقبوله التضحية تلو التضحية في صمت ونكرانه ذاته برضى وطيبة خاطر وتسامحه الى اقصى حدود التسامح. بهذا كان لبنان حريصاً على رسالته التقليدية الحقة، رسالة تهدئة الخواطر وتقريب القلوب بالتفاهم والمحبة. وهو ما زال حتى الساعة عازماً بل ان عزمه اليوم اشد منه في اي وقت مضى على رغم كل المظاهر والعوامل غير المشجعة على اداء رسالته هذه، وعلى بذل كل جهد وتحمل كل صدمة ومشقة في سبيل جمع الكلمة (...)».

ولا يلبث شمعون أن يتوجه الى حافظ الاسد في ٢٢ ايلول ١٩٧٨ في حملة على الدور السوري في لبنان متحدّثاً عن الخلافات اللبنانية - السورية:

«(...) كم عرضت عليك التعاون لافتاً اياك في الوقت نفسه الى الاساليب والتصرفات الشاذة التي تمارسها القوات السورية في لبنان.

فان افرادها تدخل الى المتاجر والمنازل وتنهب ممتلكات المواطنين، توقف المارة على الحواجز، تقتل البعض وتصفع البعض ثم تنتقل بهم الى غياهب السجون والى اماكن التحقيق، بل اماكن التعذيب وامتهان الكرامات (...) وكم مرة اكدت لك ان مثل هذه الاعمال التعسفية تسيء الى سمعة سوريا وشعبها وجيشها والى العلاقات بين البلدين.

واخيراً كم مرة طلبت اليك بالحاح ان تنجز قوات «الردع» ومعظمها من السوريين المهمة التي نيطت بها في الرياض والقاهرة، فذهبت رغباتي

هذه ادراج الرياح وفضّل معاونوك سلوك الطريق الوعر، طريق الطمع بلبنان والسيطرة على مقدراته. ثم ان نسينا فلن ننسى انحراف السياسة السورية منذ بداية الحرب في لبنان، وكيف ان سلطات دمشق درّبت المنظمات الفلسطينية ومدّتها بالاسلحة والذخائر والقادة والرجال وارسلتها الى لبنان، فكانت معركة الدامور وتدمير مدينة لبنانية بكاملها وكانت معركة البقاع ومعركة مشارف زغرتا التي اشتركت فيها القوات السورية وانتهت بهزيمتها شر هزيمة (...)».

وفي كتاب آخر الى فيليب حبيب الموفد الشخصي للرئيس الاميركي الى لبنان، في ٤ حزيران ١٩٨١:

«(...) مئات المنازل تهدّمت ومئات الضحايا بين قتيل وجريح سقطت. فوجود السوريين الذي يزرع الرعب لا السلام في نفوس المواطنين في كل مكان من لبنان يعززه وجود الفلسطينيين واليساريين الشيوعيين واخيراً عدد كبير من الليبيين الطارئين الى لبنان تواطؤاً مع السوريين، كل ذلك من شأنه ان يجعل من لبنان حقل مجازر حيث الابادة تهدد المسيحيين دون سواهم. هل وسّعت حكومتكم يا ترى صلاحياتكم لتتمكنوا من الاهتمام باللبنانيين الذين بقوا على قيد الحياة وبمصير بلدهم؟ وفي الرد ايجاباً هل تسعى حكومتكم الى اعادة السلام فعلاً لا قولاً الى لبنان كما واعادة اوضاع البلد الحر السيد اليه أم انها واقفة تحت تأثير تيارات عدة متعددة تعمل على ايجاد مخففات ومسكنات من شأنها ان تؤدي بنا ببطء ولكن بتأكيد نحو الهلاك؟ (...)».

مارونية متفرّدة

مارونية شمعون في اثنتين: رئاسة الجمهورية او ان يكون الرئيس الظل اذا حيل دونه ودون المنصب الدستوري، والموقف المسيحي الموحد بارادته، اي ان يكون الرئيس المسيحي ورئيس المسيحيين.

طبع شمعون رئاسة الجمهورية بسابقة لم يخض فيها ماروني قبله ولا

يزال اي ماروني سواه قاصراً عن تكرارها. وربما للسبب هذا كان واحداً من صانعي الرؤساء في لبنان. بعدما صار رئيساً للجمهورية علّم الرؤساء الآخرين المتعاقبين اكمال الولاية الدستورية حتى الدقيقة الاخيرة ايا كانت الحروب ضدّهم. وهو قبلا خاض حرباً لاسقاط بشارة الخوري في منتصف الولاية الثانية. وعلّم الرؤساء ايضا ان لا يستقيلوا اياً بلغت الضغوط، وكان الى قربهم، المعارض او رئيس الظل، صمام الامان الماروني للحفاظ على النظام والرئيس، الامر الذي لم يتوافر لبشارة الخوري حتى يصمد. وعلّمهم، والفضل الاول في ذلك لبشارة الخوري بالذات وليس له، السعي الى التجديد، ولو انكر ذلك. لكنه اضاف اليه، وهنا فضل الدرس، أن قوته كماروني تبقى من ضعف الماروني الخصم فلا ينجح هذا حيث نجح تماماً شمعون مارونياً قوياً أسقط بشارة الخوري الماروني الذي أضعف، مثلما لم ينجح خصومه الموارنة واعداء عهده إبان رئاسته في اسقاطه وكانت بينهم اسماء كبيرة ليس اقلها البطريرك الماروني وقائد الجيش وزعماء شماليون ومن الجبل.

وحده بشارة الخوري بين رؤساء لبنان نجح في التجديد نصف نجاح، اذ لم يكمل الولاية الثانية حتى الدقيقة الاخيرة. مع شمعون واكبت التجديد وقائع دموية في حين ان رئاستي بشارة الخوري وشارل حلو سقطتا بانقلاب أبيض. مع الاول عام ١٩٥٢ سقط التجديد بعد سنتين ونصف سنة على حصوله بفعل ضغوط «الجبهة الاشتراكية الوطنية»، ومع الثاني اسقطته الاصول البرلمانية وحالت دون مجيء شهابي آخر تحت تأثير بارز لـ«الحلف الثلاثي» عام ١٩٧٠. ورئيسان اثنان هما فؤاد شهاب والياس سركيس دعيا الى التجديد من ضمن الاصول البرلمانية ومجلس النواب. الاول دعمته اكثرية نيابية تجمّعت في «النهج» الموالي لفؤاد شهاب، مرة بعد انقضاء ولايته عام ١٩٦٤ فجاء هو بشارل حلو، وأخرى عام ١٩٧٠ عندما سعى الى ترئيس الوارث الشهابي الثاني الياس سركيس بعد شارل حلو ففشل. والثاني الحّت عليه فاعليات لبنانية واقليمية ودولية ان يجدد عام ١٩٨٢ في ظل الاحتلال الاسرائيلي للبنان وتفادياً لمرشح التحدي آنذاك بشير الجميل. فؤاد شهاب نجح مرة وفشل

أخرى والياس سركيس رفض، ومعهما: كميل شمعون حالت دون التجديد له احداث «ثورة ١٩٥٨» خلافاً لما كان يأمل، وشارل حلو كان بين مطرقة «الحلف الثلاثي» وسندان فؤاد شهاب. وسليمان فرنجيه لم يخض التجربة عام ١٩٧٦.

الولاية الدستورية الكاملة، رفض الاستقالة، التجديد... اذا امكن، تلك كانت دروس كميل شمعون الى الرؤساء المتعاقبين منذ ان غادر رئاسة الجمهورية. وفؤاد شهاب استفاد منها بطريقة مغايرة، على رغم انه الرئيس الوحيد الذي لم يؤثر شمعون في حكمه ونظامه، لا بل استطاع شهاب اغراق شمعون في عزلة. وهو اذ رغب في التجديد بادر ايضاً الى طرح استقالته في ٢٠ تموز ١٩٦٠ ولم يدع اليها كغيره من الرؤساء الذين رافقهم هذا القدر. فكان الاول في السابقة هذه سبيلا الى تعزيز حكمه واطلاق يده ومعاونيه في النظام والادارة. وحذا حذوه لاحقاً الوارثان الشهابيان شارل حلو والياس سركيس، لكن لم يبلغا نجاحه.

قدر الرؤساء في لبنان، شاؤوا هم او ضعفوا امامه، ان يُدعوا الى الاستقالة او تنهار رئاسة الماروني للجمهورية، ومنهم من اختارها. وفي كل الاحوال لم يستقل رئيس ولم تسقط الرئاسة المارونية، وشمعون كان صمام الامان في هذين القرارين مع رؤساء لبنان الذين رافقهم.

بشارة الخوري دعي فنفذ إرادياً، شمعون عاند بعد رفض. شهاب بادر وحرّض على رفض استقالة اقترحها هو. حلو بين تصاعد ضغوط معاونيه ولاسيما منهم العسكريين والهجوم المضاد لـ«الحلف الثلاثي» ضد نظام يديره في الظل فؤاد شهاب رغب في استقالة ابلغت شفوياً الى رئيس مجلس النواب كامل الاسعد الذي عارض، وكان أن تدخّل شمعون من دون رفاقه في «الحلف» لثني رئيس الجمهورية عن خطوته وبينهما جدار اسمه فؤاد شهاب. سليمان فرنجيه دعي الى الاستقالة على اثر الانقلاب العسكري في ١١ آذار ١٩٧٦، وكاد يمضي في الدعوة مشترطاً عريضة نيابية توقعها غالبية الثلثين في المجلس. لكن شمعون المعارض للاستقالة قال في ١٤ آذار:

«لا لم يستقل الرئيس بعد. ولماذا يستقيل؟ هذا لا يتعلق بالحفاظ على البلاد. هذا قول سخيف. نعم سخيف (...) على الرئيس ان لا يستقيل (...) واذا كانت هناك استقالة او اخطاء ارتكبت في الحال الحاضرة فهي مسؤولية الحكومة وعليها ان تستقيل (...) حسب الدستور لا استقالة للرئيس ولا احد يستطيع اجبار الرئيس على الاستقالة ولن يستقيل (...) لن يستطيع احد ان يجبره على الاستقالة حتى لو كان هناك اجماع من المجلس النيابي (...)».

وفي ٢٢ ايار حسم الموقف نهائياً: «استقالة الرئيس غير واردة». الياس سركيس اتخذ في ٦ تموز ١٩٧٨ قراراً وصفه شمعون في ١٢ منه بـ«القرار الرهيب»: «سأستقيل ما دمت غير قادر على عمل شيء». والاسباب ان حرباً مفتوحة بين المناطق اللبنانية ناجمة عن مواجهة عسكرية دامية بين القوات السورية و«القوات اللبنانية» بقيادة بشير الجميل. والواقع ان سركيس كشارل حلو من قبله لم يكتبا نص التخلي الطوعي عن الرئاسة بل رغبا في الاستقالة.

وكان موقف شمعون منها في الكتاب المفتوح الآتي الى رئيس الجمهورية في ١٢ تموز:

«فخامة الرئيس

كان لنبأ استقالتك غير المنتظر بعض الدوي في الاندية الدولية والاذاعات والصحف العالمية وشعور كآبة عميق في نفوس اللبنانيين كبارا وصغارا، فتياناً وفتيات، من اصحاب المهن الحرة والطلاب والتجار.

هؤلاء اللبنانيون الذين يقاتلون قتالاً مستميتاً من اجل عزة وطنهم وكرامته ومن اجل تحريره من سيطرة الجهل والتخلف، كان من حقهم عليك، من حق الاحياء وفي الدرجة الاولى من حق الشهداء الذين قتلتهم نيران المدافع السورية، ان يسمعوا منك ولو لمرة واحدة بياناً معللا تشرح فيه الاسباب التي جعلتك تتخذ هذا القرار الرهيب.

وبدلا من ذلك لقد فضلّت الهريبة على الصمود فتركت اللبنانيين في الظلام وفتحت المجال لشتى التكهنات والشكوك.

فمن قائل انك على علم بكل ما جرى، وانك فعلت بالاتفاق مع قوات «الردع» السورية الرواية القذرة نفسها التي جرت على ارض عين الرمانة وفرن الشباك وشارع بدارو.

ومن قائل ان استقالتك كانت بمثابة احتجاج على تصرفات السوريين التعسفية في القاع ورأس بعلبك وجديدة الفاكهة وعين الرمانة والاشرفية.

وفي مثل هذه الحال، وعلى فرض صحة هذا القول، كان محتماً عليك ان تشرح الاوضاع للرأي العام اللبناني والعالمي، وان تطلب من قوات «الردع» ان تذهب هي لا ان تذهب انت.

لقد سبق في تاريخ رئاسة الجمهورية اللبنانية محاولات لاستقالتين: الاولى في ٢٠ تموز ١٩٦٠ للسيد فؤاد شهاب وكانت مناورة رخيصة دبرتها اجهزة الاستخبارات لاستعادة شعبية مفقودة، تبعتها بعد بضع سنوات محاولة استقالة السيد شارل حلو معبرة عن عجزه امام تجاوزات الاجهزة نفسها بالنسبة الى السلطات الدستورية المسؤولة.

واليوم قدمت استقالتك في اخطر ظرف يجتازه لبنان بعدما تساقطت القنابل واشتعلت النيران فالتهمت المساكن والمؤسسات وقتلت مئات المواطنين من دون شفقة او حساب.

اتعتقد ان عملك هذا هو عمل الرئيس والقائد والمسؤول؟

اتعتقد انك تصرّفت تصرّف الربان الشجاع الذي يأبى الا ان ينقذ السفينة بكل ما لديه من روح تضحية وتفان او يقضي معها بكل نبل وشرف؟

لن أذهب الى بعيدا، ولن اقول لك ان تمضي في استقالتك او ان تبقى مضطلعا بمسؤوليات الحكم.

عليك ان تختار يا فخامة الرئيس: اما ان تكون لبنانياً كاملاً واما ان تكون من انصاف اللبنانيين.

وتفضل بقبول فائق الاحترام».

وكان شمعون مهّد لهذا الموقف، في ٧ تموز بمناشدة سركيس «البقاء في

الحكم لان الاستقالة الآن ستؤدي الى خلق فراغ سياسي خطير والى كارثة».
وفي اليوم التالي، في ٨ تموز، قال انه يعارض الاستقالة وتخلي رئيس الجمهورية عن مهمات الحكم «في هذه الظروف المصيرية التي تتطلب منه مواجهة الوضع والنتائج التي رتبها اقدام القوات السورية العاملة ضمن اطار قوات «الردع» العربية على قصف المدنيين والابرياء».

وكما مع سليمان فرنجيه كذلك مع امين الجميل، ضغوط سياسية وعسكرية لدفع الرئيس الى الاستقالة. لكن مع الجميل كانت ثمة خيارات عدة لم يعرفها من قبل رؤساء سابقون منها تقصير الولاية والانتخابات المبكّرة والاستقالة الجماعية. وشمعون منها هو ذاته.

في موقف يرفض الاستقالة قال شمعون في ١٨ تموز ١٩٨٥:
«نحن لدينا دستور نعمل بموجبه وعندنا حكم يحكم بموجب هذا الدستور (...) فليعزفوا عن هذه الطريقة. الرئيس مدته حتى نهاية ولايته، فلا يستعملوا الا الطرق الدستورية. اما ان يلجأوا الى استعمال طرق الضغط السياسي والارهاب الامني وكل الوسائل غير الشرعية لكي يضطر رئيس الجمهورية الى تقديم استقالته، فلست قطعاً من هذا الرأي».

وفي ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٦ ردّ على مطالبة سليمان فرنجيه رئيس الجمهورية بالاستقالة فوراً: «ان استقالة رئيس الجمهورية غير واردة خصوصاً في الظروف الراهنة. وهو مسؤول عن البلاد ومؤتمن على سلامتها. واستقالته تعتبر تهرّباً من الواجبات الملقاة على عاتقه».

وفي رد على رشيد كرامي في ٢٤ حزيران ١٩٨٦ حيال المطالبة بالاستقالة الجماعية: «ان الرئيس كرامي لا يستطيع دستورياً التحدث إلا باسمه كرئيس للحكومة. وبالتالي فليستقل مع حكومته ولتشكل حكومة جديدة».

وكان قال قبل اربعة ايام، في ٢٠ حزيران، ان كرامي «يبحث عمن يشاركه المسؤولية. هو مسؤول عن كل شيء لعدم قبوله باجتماع مجلس

الوزراء (...) يريد ان يشترك رئيس الجمهورية في هذه المسؤولية، وهذا ضد الدستور، لان الرئيس غير مسؤول دستورياً، بل المسؤول هو الحكومة. وهو قادر (كرامي) على ان يستقيل في اي ساعة، ونحن نوافق معه على الاستقالة ونستقيل».

وفي رد ايضا على كلام مفاده السعي الى اجراء انتخابات رئاسية مبكرة تنهي عهد الجميل قبل اشهر من انطواء الولاية، قال في ١٣ تشرين الثاني: «ان رئيس الجمهورية موجود لست سنوات تطبيقاً للدستور. ولا نرضى بأن تحصل اي مخالفات للدستور سواء لتغيير رئيس الجمهورية او لأي سبب آخر. وبحكم هذا الدستور يتحمل كل المسؤولية قانونياً كما يتحملها واقعياً».

الرئيس دائماً

مثلما لكميل شمعون قضية مع التجديد ومع الاستقالة، له قضية مع الترشيح الدائم للرئاسة. وكأنه مفطور ان يظل ابداً الرئيس الآتي سواء أيّده حلفاؤه وانصاره او خطا هو الى القرار. لكن في الغالب شمعون هو مرشّح جهة ما وخصم جهة اخرى، وهو ايضاً في الاوقات الحرجة البديل الذي تسعى اليه كل الجهات: مرشّح الانكليز عام ١٩٤٣، ومرشّح «الجبهة الاشتراكية الوطنية» ومن ورائها المسلمين اللبنانيين عام ١٩٥٢، ومرشّح «الحلف الثلاثي» بغير رضى رفيقيه عام ١٩٧٠، ومرشّح حزب الوطنيين الاحرار عام ١٩٧٦، ومرشّح المسلمين عام ١٩٨٢ لئلا ينتخب بشير الجميل، ثم المرشّح الذي عارضته كل الجهات في العام نفسه فلا يلبث ان ينسحب في سبيل الاجماع. وأتى رئيساً لمرة واحدة في المحاولات هذه، وفي معظمها هو الرئيس الظل معارضاً او موالياً.

في ٢٧ نيسان ١٩٧٦ قرر شمعون التخلي عن ترشيح نفسه للرئاسة. واورد الاسباب في كتابه «ازمة في لبنان»:
«بعد تأمل عميق وعلى رغم الحاح اصدقاء عديدين اتخذت القرار

الحازم بعدم ترشيح نفسي لمنصب رئاسة الجمهورية. ولم يكن رأي بعض الاصدقاء داخل المكتب السياسي لحزب الكتائب السبب الوحيد لهذا القرار، ولا ايضا موقف بيار الجميل السلبي اخيراً ولا عدم تحمّس الرئيس فرنجية. هذا القرار استوحيته من اسباب أعمق وأبعد: ان انتخابي لرئاسة الجمهورية لن يحل اي مشكلة. المنظمات الفلسطينية المسلحة والشيوعيون والبلدان التي تمدهم بالمرتزقة والسلاح والاموال سيتخذون من وصولي الى الحكم ذريعة ليكملوا عملهم التخريبي. انني لا اريد ابداً ان اتّهم كما يفعل خصومي السياسيون دائماً بانني ساهمت بسبب طموحي الشخصي في استمرار الكارثة في الوطن. ومن ناحية ثانية اودّ ان احتفظ بحرية العمل. فانا اخشى ان تجرّنا صيغة التعايش الى نزاعات كثيرة. ولكونها غير قابلة للاستمرار بالضرورة، فهي قد تؤدي الى تقسيم لبنان او الى صيغة كونفيديرالية يكون فيها لكل دولة حكومتها وجيشها وادارتها وماليتها وحريتها في اختيار صداقاتها الدولية. فلو انتخبت رئيسا للجمهورية لتوجّب عليّ حسب اليمين الدستورية ان اسهر على سلامة الوطن واحدا غير منقسم ضمن حدوده الحاضرة. لذا أفضل ان احتفظ بحرية التصرف نحو الافضل الذي اراه في الوقت المناسب في مصلحة الشعب اللبناني العليا».

ولم يكن شمعون يخفي رغبته في خوض الانتخابات. ونقل في الكتاب، في ٦ نيسان، ان سليمان فرنجية تمنى «ان يتمتع خلفه بخبرة كبيرة وان يكون صاحب شخصية قوية تستطيع ان تقاوم الضغوط التي سيكون هدفاً لها نظراً الى المشاكل الصعبة والحيوية التي سيواجهها. وطلب مني بيار الجميل ان اعلن ترشيحي ووافق الرئيس فرنجية. فشكرتهما على ثقتهما واحتفظت بالجواب ريثما ادرس الفكرة وامكانات النجاح».

وفي ١٤ نيسان كتب في اليوميات التي ضمّنها الكتاب:

«معركتي الانتخابية التي ابتدأت منذ يومين تسير في صورة طبيعية وهي تلقى مساندة مهمة. خلال حديث في الكفور في منزل الرئيس فرنجية ابديت انطباعي المتفائل من دون ان اعطي جواباً نهائياً بالنسبة الى

ترشيحي. الخطة التي اتبعتها كانت السرية المطلقة، وقد اجريت لقاء مع النواب حاولت خلاله ان اعرف شعورهم الذي سيتوقف عليه قراري الاخير».

واختار في ٢٨ نيسان ١٩٧٦ دعم الياس سركيس الذي انتخب في ٨ ايار. وللمرة الثالثة باعتراف ريمون اده يُسقط شمعون رفيقه السابق في «الحلف الثلاثي» وخصمه اللدود لاحقاً، العميد اده، مفضّلا عليه شهابياً حاربا معا عام ١٩٧٠ للحؤول دون بلوغه الرئاسة، كما فضّل عليه عام ١٩٥٨ فؤاد شهاب فأيّد ترشيحه. ويتذكر شمعون في ٨ تشرين الثاني ١٩٨١:

«انا ساعدت بما لي من نفوذ مع اصدقائي النواب في ايصال شهاب الى الرئاسة (. . .) واللواء فؤاد شهاب جاء ببعض التدخّل. كانت هناك رغبة من الرئيس عبد الناصر في التخلص مني في الدرجة الاولى لانهم اعطوني سمعة انني اريد التجديد. والاميركيون عندما نزل الاسطول السادس رأوا ان الجيش اللبناني – وهو مسيطر على الموقف – لن يتعاون الا مع شخص اسمه فؤاد شهاب».

وخلافاً للشهابيين الاخرين فؤاد شهاب وشارل حلو اللذين ترجّح تعاون شمعون معهما بين المعارضة المتشددة والتحفظ، فقد ابدى مع الوارث الثاني الياس سركيس رغبة في التفاهم وان هو دعمه للرئاسة انسجاماً مع ارادة حزب الكتائب. لكن الواقع ان شمعون تفاهم مع سركيس خارج تصنيفه شهابياً وفي اطار صفقة تعاون مع المبادرة السورية في لبنان في اثناء حرب السنتين. آنذاك كان سركيس مرشح دمشق غير المعلن الذي اصطدم معه شمعون مرارا مع عودة الصدام السوري – «الجبهوي».

وقبل سنة تقريباً على الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٢ عكس شمعون في ٨ تشرين الثاني ١٩٨١ اتجاهاً لخوض هذه الانتخابات، لكنه لاحظ ان العائق هو السن. قال محدداً مواصفات الرئيس الجديد للجمهورية:

«يجب اختيار الشخص الذي لديه الكفايات اللازمة والخبرات لمعالجة

الازمات لان مركز رئاسة الجمهورية مهم وحيوي، وهو حيوي ومهم هذه المرة اكثر من اي مرة سبقت. ويجب ان نطلب من الله ان يساعد الذي سيتبوأ منصب رئاسة الجمهورية في المستقبل، لان عليه ان ينهض بالبلاد من الصفر وان يحول دون التيارات الكثيرة المتنافرة التي تجعل وضع البلاد السياسي صعباً جداً. ولدينا وضع سياسي ووضع دولي يجب ان نعالجه، ولدينا حالة اقتصادية يجب ان نعالجها، ولدينا ازمة اخلاقية يجب ان نعالجها، وعندنا بلد نريد ان نبنيه من جديد مادياً ومعنوياً وابدياً.

حتى آخر انتخاب لرئيس جمهورية كانت الانتخابات تخضع لاعتبارات حزبية او عاطفية، والصداقة كان لها دور تلعبه، وكذلك الصداقة والحزبية الاساسية. واليوم اعتقد انه اذا كان لا بد لنا من ان نعالج موضوع رئاسة الجمهورية بشيء من الضمير وبشيء من النظرة الى المستقبل ومن المسؤولية العميقة، وجب ان نضع كل هذه الاعتبارات جانباً وان نختار، ما امكن، الشخص الذي يتمتع بالصفات اللازمة من خبرة ومقدرة وعلم. والمسألة صعبة وليست هيّنة. وكما نرى، ان من هو ماروني ويتعاطى السياسة ٢٤ ساعة يريد ان يعمل رئيساً للجمهورية، ونشكر الله انها بعدها للموارنة والروم مش عم يتعدّوا عليها، ولا حدا آخر عم يتعدّى عليها انما الاشخاص الذين تطرح اسماؤهم كثيرا والذين يسافرون للتهيئة لرئاسة الجمهورية هم كثر (...) ان الذي يريد ان يعمل رئيساً للجمهورية يجب ان يفكر هو أولاً، ثم الناس هل هو قادر على معالجة المشاكل والازمات الموجودة حالياً والتي يمكن ان تنشأ في المستقبل، لاننا اليوم نعيش وسط ازمة مستمرة، وعندما نصل الى شهر اب ونتنخب رئيساً، واذا فتح المجال امام الرئيس للعمل سيواجه بازمات. الازمات الحالية ربما لا تكون الا بداية الازمات التي سيواجهها في المستقبل، ويجب ان نفكر من هو الذي في استطاعته معالجة الحالة ويوحّد الكلمة ويتوجه بالبلاد نحو مستقبل افضل، لانه يجب ان نستفيد من اخطائنا في الماضي حتى نقدر ان نعالج امورنا في المستقبل (...)

يجب ان اكون صريحاً جداً. انسانياً انا او غيري ربما نطمح الى رئاسة الجمهورية لان الانسان يحب السلطة ويحب ان يمارسها، والانسان يحب المركز الذي كله مجد. وكرجل سياسي، ربما افكر في ان اتوّج حياتي بعمل يمكن ان اخدم فيه خدمة فعالة مصلحة البلاد او ان اساهم في انقاذ البلاد. كذلك ربما فكرت فيها من الناحية السياسية، ولكن في مقابل ذلك اقول بكل صراحة انه في آب المقبل يصبح عمري ٨٢ سنة. هل لدى ابن ٨٢ سنة القدرة الجسدية الكافية؟ هذا اذا بقينا على قيد الحياة. يجب ان يكون لرئيس الجمهورية القدرة الجسدية الكافية كي يتحمل اعباء عمل شاق في المستقبل كما اتصور ان يكون عمل رئاسة الجمهورية.

النقطة الثانية، هل تكون لديه القدرة على معالجة الامور من الناحية العقلية، لان رئاسة الجمهورية ليست في سنة ١٩٨٢ مثلها في السنوات الست السابقة. يعني انه يجب ان يحسب كل الحسابات الا اذا كان سيفقعها موتة بكير. هذا شيء آخر. بالفعل، وأقولها صراحة، ان رئاسة الجمهورية ليست في ١٩٨٢ مثلها قبلا (...) احيانا تخطر في بالي قضية رئاسة الجمهورية سياسياً، ربما اطمح الى ذلك. وفي مقابل هذا الطموح وهذا الطمع شيء آخر هو السن (...)».

ومع خوض بشير الجميل انتخابات الرئاسة، مرشحاً في ٢٤ تموز ١٩٨٢، تراجع شمعون عن خطوة مماثلة مكتفياً بدعم قائد «القوات اللبنانية» آنذاك بعد تردد وتحفظ، وليصبح في الوقت ذاته المرشّح الظل الذي يقبل به المسلمون كونه الاقل تطرفاً والاقرب الى الاعتدال قياساً ببشير الجميل. وهما صفتان ندر ان سمعهما شمعون منذ احداث «ثورة ١٩٥٨». واللقاء الرباعي في ١٧ آب بين شمعون وصائب سلام وتقي الدين الصلح وبيارالجميل للمرة الاولى منذ مدة طويلة، عشية الانتخابات الرئاسية، كان يبحث عن حد ادنى من التوافق على مرشح يحظى باجماع اللبنانيين، ومن بين المقترحات قبول المسلمين بترشيح شمعون في مقابل انسحاب بشير الجميل بمثابة الحل الوسط، وفي وقت كان شمعون خطا بعيداً في تأييد الجميل في «الجبهة اللبنانية» التي

تبنّت ترشيحه رسمياً في ١٨ آب وحزب الوطنيين الاحرار. والواقع ان ترشيح الجميل كان قطع الطريق على اي ماروني آخر، حتى شمعون نفسه، لخوض الانتخابات كمرشح معركة او مرشح تسوية او مرشح الصيغ البديلة.

وعلى اثر اغتيال الرئيس المنتخب، في ١٤ أيلول، سارع شمعون الى التقاط فرصة كانت فاتته. فأعلن ترشيح نفسه للرئاسة في ١٧ ايلول بعد نهار واحد على ترشيح حزب الكتائب النائب امين الجميل لهذا المنصب ايضاً وقاد معركة انتخابه بالاجماع. وقرار ترشيح شمعون اتخذه حزب الوطنيين الاحرار متمنياً للبنان «العزة والكرامة والسيادة في ظل وحدة الكلمة ووحدة الارض والشعب». لكن الرئيس السابق ما لبث ان انسحب بعد مشاورات متلاحقة اجريت معه بيّنت ان المسلمين يدعمون ترشيح الجميل. فأذاع في ٢٠ ايلول البيان الآتي:

«ايها المواطنون الاعزاء

وفاء مني للديموقراطية التي تجسدت في لبنان بكل مبانيها ومعانيها منذ فجر الاستقلال الى ان عصفت بالبلاد هذه الهزات المزلزلة التي قوّضت اسس الحكم الديموقراطي فيه واقامت هذه الجفلة المؤلمة بين العائلات التي يتألف منها لبناننا العزيز. ومن اجل كل ما ألم بهذا الشعب من محن طوال السنين التي عاشها اللبنانيون ألماً وجروحاً وتفرقة، وقد حرموا فيها من اقدس الخصائص والميزات التي كفلها لهم الدستور من حرية في الفكر والرأي، وهما دعامة الحياة الديموقراطية. وايماناً مني بالحرص على ديمومة لبنان سيداً حراً رأيت ان اتوجه الى اللبنانيين، كل اللبنانيين، لاعلن لهم قراراً انبثق من هذا الحرص على وحدتهم وتعاطفهم في العيلة اللبنانية. وهو عزوفي عن خوض انتخابات الرئاسة اللبنانية الاولى التي تجري اليوم والبلاد محرومة من حرياتها العامة ومن وحدتها السياسية والفكرية، تحتلها الجيوش الاجنبية التي امعنت وتمعن فيها تخريباً وتقتيلاً وتشريداً. وقد صاحب كل هذا التألب العدو عليها تشتت وتمزّق وبغضاء في العيلة العربية بحيث انعدمت الالفة بين اخوان وجيران طالما تساندوا قبل اليوم في مواجهة كل ضيم كان ينزل

بهم ومشوا صفاً واحداً وجبهة متراصة منيعة للذود عن الجار والديار لا يبخل بعضهم على بعض بعون وعطاء ودم يراق دفاعاً عن حق وكرامة وسيادة.

ايها اللبنانيون

ليس من المصادفات العابرة ان يكون وراء هذا العزوف ما سوف يفرض على من يشغل رئاسة الجمهورية من صلح منفرد يحرم لبنان كل تعاون مع دول الجامعة العربية في شتى ميادين السياسة والاقتصاد، الامر الذي يجعل من لبنان دولة معزولة عن الاوصال التي كانت لها في دول الشرق العربي.

وعلى وضح هذه الوقائع والعوامل وتضامناً مني مع شهيدنا الغالي المرحوم الشيخ بشير الجميل الذي سبق - على ما اعلم - أن سجّل قبل ان يتسلم مهمات الرئاسة مثل هذا الموقف، احيي روحه في عليائه وقد انتزعتها من بيننا يد الشر والاجرام والغدر وحرمت البلاد عزيمة ماضية وذهنية متّقدة منفتحة على البناء والانتاج.

واخيرا، انني اشكر اخواناً واصدقاء وقفوا الى جانبي في هذه الجولة من جولات الحياة الوطنية، متمنياً على الله ان يجنب لبنان المزالق الخطرة ويعي العيلة اللبنانية الواحدة ويهبها نعمة المحبة والتعاطف والصمود في وجه الملمّات والمحن. عاش لبنان».

...والماروني دائماً

قبل خروجه بوقت قصير من قصر القنطاري أعد لتأسيس حزب الوطنيين الاحرار الذي تقدم في ٣ ايلول ١٩٥٨ بطلب ترخيص من وزارة الداخلية. وبقي في رئاسته حتى ٢٤ آب ١٩٨٥ ليصير بعد ذلك التاريخ عميداً للحزب: ٢٧ سنة اصرّ بعدها على التنحي وأمّن انتقالاً طبيعياً في رئاسة الحزب الى نجله المهندس داني شمعون من دون ان يخلو الامر من هزة.

ففي ذلك النهار اعترض ثلاثة مسؤولين حزبيين هم شارل غسطين وسيريل بسترس وايلي اسود على انتخاب الامين العام السابق خلفا لوالده، واعلنوا قيام «الهيئة المركزية العليا» للحزب تهدف الى «اصلاحه» بعدما رفض شمعون مطالبتهم بالاستمرار في زعامة الحزب بقوله: «لم يخطر في بالي ان اترك الحزب، خصوصاً في الظروف التي نمر فيها، لولا حال صحية متردية للغاية تحول دون قيامي بواجبي كاملا في مصلحة الحزب». ولقي المنشقون دعماً من ايلي حبيقة الذي كان يرئس «القوات اللبنانية». ومع الانقلاب على «الاتفاق الثلاثي» في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦ واستقالة حبيقة من «القوات» وخروجه من المناطق الشرقية استعاد الحزب وحدته.

وفي اثناء رئاسته الحزب اصطدم كميل شمعون ببشير الجميل قائد «القوات اللبنانية» على اثر العملية العسكرية التي نفّذتها «القوات» في ٧ تموز ١٩٨٠ ضد مقاتلي الحزب. وهدّد شمعون بفك التحالف مع «القوات» وحزب الكتائب واشترط، لمعاودته، انهاء القتال بين مقاتلي الفريقين الذي كان بدأ في اوقات مختلفة منذ ١٩٧٦، والاسباب هي خلاف على اقتسام النفوذ في احياء المناطق الشرقية. وسوّي الخلاف بترئيس شمعون على «الجبهة اللبنانية» على ان ينبثق منها القرار السياسي. وقال في ٨ تشرين الثاني ١٩٨٠ شارحاً الاتفاق:

«اولا: ان تكون «القوات اللبنانية» لكل لبنان، وليس لفئة معينة من اللبنانيين ولا لمنطقة معينة من لبنان، بل ان تكرس كل ما لديها من ايمان ونشاط وقوة لخدمة مصلحة لبنان وتأمين سيادته وكرامته على كل شبر من ارضه.

ثانيا: ان تخضع القيادة العسكرية للقيادة السياسية، فلا تأتي القيادة العسكرية بأي عمل من دون موافقة القيادة السياسية الممثلة بـ«الجبهة اللبنانية».

ثالثا: ان تكون كرامة جميع العناصر موفورة بكل معنى الكلمة، وان تشترك في مساواة في ما بينها لان خدمة هذا الوطن ليست وقفاً على فئة

من دون اخرى، بل هي من واجب جميع اللبنانيين، ومن واجب الوطنيين الاحرار قبل اي عنصر آخر».

وحصدت العملية العسكرية مئات القتلى والجرحى وادت الى تصفية القوة العسكرية للحزب المسماة «النمور الاحرار» التي كان اسّسها شمعون في الاول من تموز ١٩٧٥ وتحالفت لاحقاً مع القوى النظامية الكتائبية في اطار «القوات اللبنانية الموحدة». وفي ٣٠ ايلول ١٩٨٠ اطلق شمعون «الحرية لجميع المحازبين الراغبين في الاعتزال من عضوية الحزب او منظمة النمور الاحرار». واكد ان الحزب هو سياسي «ولا يجبر احداً على الانخراط في صفوفه». ووضع حداً للصدامات الدامية بتسليم فروع الحزب في عدد من الاحياء الى الجيش اللبناني.

ورأس شمعون «الجبهة اللبنانية» في صيغها المتعددة: ٣١ كانون الثاني ١٩٧٦ «جبهة الحرية والانسان» اولا مع بيار الجميل والرئيس العام للرهبانية اللبنانية المارونية الاباتي شربل قسيس وشارل مالك وشاكر أبو سليمان وفؤاد الشمالي وسعيد عقل. ثم «الجبهة اللبنانية» في نهاية السنة ذاتها ودخل اليها سليمان فرنجيه بعد إنطواء الولاية الرئاسية وادوار حنين وفؤاد افرام البستاني وجواد بولس. في هذه المدة كانت «الجبهة» في عصر ذهبي:

في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٧ «خلوة سيدة البير» وفيها كان لشمعون ورقة عمل طرحها حزب الوطنيين الاحرار على «الجبهة» طالبت لـ«الحل المطلوب للأزمة اعتماد العلمنة في الدولة على اساس الوحدة وعلى اساس اللامركزية اتحادية كانت أم كونفيديرالية». ورفضت صيغة ١٩٤٣ التي «ماتت وبات من الواجب الوصول الى مؤسسة جديدة بعيدة عن الطائفية السياسية. ولن يكون ذلك إلا بالغاء الطائفية الادارية والسياسية وقيام مؤسسات متكاملة علمانية (...)». واذ اكدت «ان الولاء للبنان أولاً واخراً»، حضّت على «الابتعاد عن سياسة التسويات وايجاد صيغة جديدة للبنان المستقبل تعتمد مبدأ التعددية ضمن حدود لبنان الراهنة في ظل نظام سياسي اتحادي يمكّن جميع الفئات من اظهار ميّزاتها لا امتيازاتها (...)». وخلصت مقررات الخلوة الى تبنّي معظم

ما طرح شمعون: «اعتماد تعددية المجتمع اللبناني بتراثاته وحضاراته الاصيلة اساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحّد تعزيزاً للولاء المطلق له ومنعاً للتصادم بين اللبنانيين (...)».

وبعد شهور «خلوة اهدن» لـ«الجبهة» بين ٢٥ و٢٧ آب ١٩٧٧، ثم «خلوة زغرتا» في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٨، واعادت فيهما «اعلان ايمانها بكل مقرراتها السابقة (...)»، وأصرت على «ان يبقى لبنان سيد نفسه غير مندمج بغيره (...) ان يبقى محافظاً على شخصيته المميّزة (...) ان يبقى وطناً للحرية المسؤولة (...)». وتمسّكت «باعتبار الفلسطيني على ارض لبنان عائقاً في طريق الاتفاق ينبغي تذليله (...)».

لكن فرنجيه ما لبث أن خرج من «الجبهة» بعد المجزرة في اهدن في ١٣ حزيران ١٩٧٨ نتيجة الصدام بين أنصاره وحزب الكتائب على اقتسام النفوذ في الشمال. علماً أن الخلافات بين فرنجيه وبيار الجميل كانت تراكمت منذ المواجهة بين القوات السورية والجيش اللبناني في ٧ شباط ١٩٧٨ التي رفضها الرئيس السابق، وتحوّلت بعد وقت قصير الى حرب مفتوحة بين القوات السورية و«القوات اللبنانية الموحّدة» بقيادة بشير الجميل. وفي ظل الجرح الماروني النازف بين جبل لبنان والشمال رغب شمعون في العثور على محل وسط بين العدوين فرنجيه والجميل. بيد أن موقعه في الجبل وبيروت، زعامة وقاعدة شعبية وانتشاراً حزبياً، وتحالفه مع حزب الكتائب مع بداية حرب السنتين في ١٩٧٥ و١٩٧٦ بما له من جذور تحالف سابق في زمان «ثورة ١٩٥٨» و«الثورة المضادة» على أثرها، اضافة الى معارضة توجّه فرنجيه بلا حدود الى دمشق وسياستها في لبنان، حتّمت على شمعون خيار الابقاء على التزام صف الجميل وحزب الكتائب ومعاداة سوريا.

كان لـ«الجبهة اللبنانية» أيضاً زلازل وإن في ظل شمعون: غاب رفيقه بيار الجميل في ٢٩ آب ١٩٨٤، انتفضت «القوات اللبنانية» على قيادة حزب الكتائب في ١٢ آذار ١٩٨٥، مما أدى الى خروجها من «الجبهة» بعد ٥ سنوات من المشاركة في عضويتها فرضها بشير الجميل مع أحداث ٧ تموز ١٩٨٠.

خرجت الرهبانية اللبنانية المارونية وانسحب الاباتي بولس نعمان نتيجة ضغوط كبيرة مارسها الفاتيكان والبطريركية المارونية. لكن «الجبهة» مع شمعون حاولت لاحقاً تعويض الخسائر: ٢ تموز ١٩٨٥ تجدّدت في بنية تنظيمية متطورة. ثم الى صيغة جديدة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٨٦، ودخلت الى عضويتها مجدداً «القوات اللبنانية»، وللمرة الاولى رابطات وتنظيمات مسيحية اخرى. وبقي شمعون في رئاستها الى اليوم الاخير في ٥ آب، عشية وفاته، عندما دق عبرها ناقوس الخطر: «اننا نسير في طريقنا، ونريد رفع الدعم (عن المحروقات) لان عدم رفعه يعني أن البلد مقبل على افلاس محتم وعلى مجاعة. قلناها بالعبارات الصريحة وعمّ نكررها بأصرح العبارات».

وشمعون، كما «الجبهة» تمسّكا طويلا ببيان «لبنان الذي نريد أن نبني» المعلن في ٢٣ كانون الاول ١٩٨٠. وفيه إصرار «الجبهة اللبنانية» على لبنان «الذي يأبى ان يدمج بأي كيان اخر أو أن ينعت بغير ذاته»، و«إعادة نظر في الصيغة التي جرّبها لبنان منذ السنة ١٩٤٣ بغية تطويرها (...) وتحويل هذه الصيغة الى نوع من اللامركزية او الفيديرالية او الكونفيديرالية في اطار لبناني شامل واحد موحّد (...) نوع الصيغة الجديدة يتفق عليه بين اللبنانيين في مناخ لا إكراه فيه ولا إرهاب ان من الداخل أو من الخارج (...)»، ورفض «جازم لتوطين الفلسطينيين في لبنان (...) وللتقسيم»، وايضاً «لكل محاولة لتذويب لبنان في غيره أو في محيطه (...) نظام لبنان الذي نريد هو نظام جمهوري ديموقراطي برلماني تعددي حرّ منفتح (...)». وفي البيان الذي وقّعه اركان «الجبهة» تأكيد على «ان الاحتلال السوري يجب ان يرفع. وكل اتفاق من اي نوع كان يصار اليه في ظل الحراب لا يمكن ان يكون اتفاقاً حراً، وبالتالي نعتبره باطلا».

وكميل شمعون الماروني ايضاً لا يتناقض مع الحوار الماروني. في ٢٣ ايلول ١٩٧٥ حضر قمة مارونية نادرة جمع فيها البطريرك مار انطونيوس بطرس خريش في بكركي الاخصام - الحلفاء: شمعون وريمون اده وبيار الجميل وطوني فرنجية، وتوصّلوا الى «اصرار على رفض الحدّ من السيادة

الوطنية على اي منطقة من لبنان ورفض كل مساومة على هذه السيادة». وتمسّكوا بمنع التعديلات وبالصيغة اللبنانية. بعدها لم يجتمع الاربعة مطلقاً. ثم كانت اجتماعات مسيحية، حضرها شمعون، تعدّدت في السنوات الثلاث الاخيرة. في ١٣ آذار ١٩٨٥ شارك و٦٢ شخصية روحية وسياسية في إجتماع مسيحي دعا اليه رئيس الجمهورية أمين الجميل في قصر بعبدا لدرس الاوضاع التي ترتبت على انتفاضة «القوات اللبنانية» على قيادة حزب الكتائب في اليوم السابق.

وحيال انقسام الموقف المسيحي من «الاتفاق الثلاثي» الموقّع في دمشق في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥ برعاية سورية بين الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة «أمل» و«القوات اللبنانية» التي كان يرئسها في ذلك الوقت ايلي حبيقه، كان لشمعون رأي معارض. هو أول الرافضين للاتفاق اذ يقترب من التوقيع. في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٥ لدى انصرافه بعد مقابلة رئيس الجمهورية رفض «اي مبادرات وبرامج لا تتفق وكرامة لبنان وسيادته ومصالحه الحيوية». ولم يخف «ان الجو السياسي ملبّد بالغيوم»، وتحدّث عن «خطوط حمر لمصلحة البلاد». لكنه قال ايضاً: «نحن حتى الان متفاهمون مع القوات اللبنانية على كل شيء يتعلق بالمصلحة اللبنانية». وعشية التوقيع على «الاتفاق الثلاثي» في ٢٧ كانون الاول أعلن حزب الوطنيين الاحرار معارضة قاطعة للاتفاق ولـ«الغاء مبدأ النظام الطائفي في لبنان كونه يشكّل خطراً كبيراً على تركيبة لبنان السياسية واستقلاله». في ذلك النهار أيضاً عقد اجتماع مسيحي في بكركي بدعوة من المدبر الرسولي للبطريركية المارونية المطران ابرهيم الحلو حضره شمعون ونواب ومطارنة وايلي حبيقة ورفاقه المعارضون له في «القوات اللبنانية» توصّلا الى موقف مسيحي موحّد من الاتفاق. لكن حبيقة أصرّ على التوقيع وقال ان الاتفاق لا يلزم أحداً من الحاضرين. وفي اليوم التالي، نهار التوقيع في ٢٨ كانون الأول، أعلن شمعون بعد استقباله سمير جعجع: «نحن لسنا ضد أحد وبالتالي لسنا ضد الاتفاق (الثلاثي)، ولا ضد التعاون مع سوريا. ونحن نصرّ على ان يكون تعاوننا من الندّ الى الندّ، وان يحفظ

كرامة الفريقين ومصلحتهما». وبعد أيام قليلة على التوقيع حصل الانقلاب الدموي على الاتفاق فسقط بسقوط موقعه الماروني ايلي حبيقة وخروجه من المناطق الشرقية بعد اشتباكات وقتال حصد قتلى وجرحى. وعقد في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٦ اجتماع ماروني في بكركي حضره شمعون وشارل حلو ووزراء ونواب ومطارنة ورؤساء عامون للرهبانيات المارونية وشخصيات. وصدر بيان عن المجتمعين اكد «ان الخيار العربي هو خيار لبنان الحرّ ووليد اقتناع اللبنانيين الثابت بحكم انتماء لبنان الى بيئته وتفاعله مع الدول العربية (...)». ولفت الى «الخصائص والعلاقات المميّزة مع الشقيقة سوريا وتقدير الدور السوري الفاعل»، مرحّباً بالاهداف التي يرمي اليها الاتفاق الثلاثي «على أن يعرض على المؤسسات الدستورية (...)». وقال شمعون: «الرأي العام السوري هو على غلط عندما يعتقد ان المسيحيين والموارنة خصوصاً ضد التعاون مع سوريا (...) نحن للاتفاق مع سوريا وللتعاون الوثيق، لكننا نحرص ايضاً بالقوة نفسها على سيادة لبنان وكرامة اللبنانيين». وبعد أشهر في ٢٥ نيسان ١٩٨٦ قال ان «الاتفاق الثلاثي» يهدف الى «وضع سوريا يدها على لبنان (...) وهي تسعى من خلاله (الاتفاق) الى السيطرة علينا».

وفي رد مسيحي شبه جامع على «الاتفاق الثلاثي» أعدّت الفاعليات السياسية والحزبية في المناطق الشرقية («الجبهة اللبنانية»، حزب الكتائب، حزب الوطنيين الاحرار، «تجمّع النواب الموارنة المستقلين»، كتلة النواب الأرمن، «القوات اللبنانية») وثيقة حل عرفت بـ«المبادرة المسيحية للسلام». شارك شمعون في اجتماعات هذه الفاعليات بصفته رئيساً لـ«الجبهة اللبنانية». فغاب عن الاجتماع الأول في ٨ شباط ١٩٨٦. وخلال ٣ أشهر من الاجتماعات الدورية التي بلغت ٢٣ حضر شمعون اثنين في ٥ آذار وفي ١٣ أيار. والاجتماع الاخير الذي اعلنت فيه «المبادرة المسيحية للسلام» كان في ١٥ أيار. وهي تتضمّن تصوّر افرقاء مسيحيين اساسيين للبنان المستقبل والاصلاحات التي يقترحونها في النظام والدولة، اضافة الى الموقف من صيغة العيش المشترك والحوار الوطني وبناء المؤسسات والادارة وارساء العلائق

اللبنانية - العربية واللبنانية - الدولية. وفي السنين الاخيرة من حياة شمعون احياء القمم المارونية وان ناقصة. تلك المسماة «سمار جبيل» التي جمعت شمعون وشارل حلو وسليمان فرنجية في الاول من ايلول ١٩٨٥ ثم في ١٨ منه. وبعد سنتين مجدداً «سمار جبيل» بين شمعون وحلو وفرنجية ورئيس الجمهورية امين الجميل في ١٧ كانون الثاني ١٩٨٧ وكان بمثابة مصالحات مارونية متأخرة. لكن شمعون قال: «الاتفاق عميق، موجود وعميق بين الرؤساء الاربعة الذين اجتمعوا. واعتقد ان هذا الاتفاق سيستمر الى نهاية المرحلة التي نحن فيها، اي مرحلة درس الاصلاحات الداخلية ومرحلة العلاقات بين لبنان وسوريا».

١٠

العائد الى دير القمر

٩ آب ١٩٨٧ ترك كميل شمعون بيروت للمرة الاخيرة الى غياب طويل. منذ ٢١ كانون الثاني ١٩٧٦ يوم غادر قصره في السعديات على أثر اجتياح قوات فلسطينية واخرى تابعة لـ«الحركة الوطنية» الدامور والجيه، مكث في بيروت ولزم الاشرفية.

عائد الى دير القمر. اخر مرة زارها اثنتان. في اثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢. في ذلك النهار تفقد القصر المدمر المحروق في السعديات وأمضى يوماً في مسقط رأسه. وبعد سنتين رجع الى دير القمر، ١٩٨٤، ونزل ضيفاً على رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الوزير وليد جنبلاط. وعاد أخيراً الى دير القمر في مراسم وداع ثقيلة.

على أثر الوفاة في مستشفى القديس جاورجيوس للروم الارثوذكس في الاشرفية، سجي شمعون في الكنيسة، الجمعة ٧ آب، في انتظار المأتم الوطني الرسمي والشعبي الاحد ٩ آب.

من الكنيسة في الاشرفية الى كنيسة مار الياس في انطلياس مسيرة وفاء للرجل والنعش محمولا يخترق احياء بيروت، السبت ٨ آب، طوال ساعات. وفي الجنازة وزراء ونواب وروحيون وشخصيات حزبية وفاعليات نقابية ومحبون. وفي الكنيسة في انطلياس سجي الجثمان مجدداً ليعبر على مقربة منه ألوف يلقون النظرة الأخيرة على ٨٧ سنة صارت تنقصها الانفاس والحركة التي لم تغب يوماً عن صنع الاحداث والكتابة في التاريخ. في هذه اللحظات لا

ينظر كميل شمعون الى من يودعونه ولا يسمعهم. يكتفي بما ترك ولا يمحى.

الاحد ٩ آب هو اليوم الاخير لشمعون في انطلياس بعد الاشرفية.

رجالات الدولة الكبار والمسؤولون في انتظار مراسم الوداع وسط تدابير أمنية مشددة ويافطات. وزراء، نواب، قياديون، عسكريون، روحيون، سفراء، شخصيات نقابية وقضائية. ٤ بطاركة والسفير البابوي وممثلون لبطاركة آخرين صلّوا ومطارنة. ورقيم بطريركي من رأس الكنيسة المارونية مار نصر الله بطرس صفير ومنه: «عرف بصلابة العود وشدة المراس. لا يخشى الصدام اذا بدا له ان لا مفر منه (...) أوتي طبيعة مبارز. مات وسيف الكلمة على لسانه يقرع السيف (...) وكأن قوة شكيمته أبت عليه ان يموت إلا وهو واقف (...) كانت اطلالته في عهد الرجولة مثار اعجاب لدى جماهير مؤيديه. كلما اطل عليهم بوسامته واناقته المعهودتين التهبت الأكف بالتصفيق (...) وكان رأيه ينم عن قوة حجة وصفاء ذهن وسرعة خاطر ونفاذ بصيرة وتسلسل فكري لافت (...) عرف كيف يقرن القوة بالحكمة والشدة باللين والخشونة بالدماثة فكان يحسن التوقيت لكل حالة وينتظر الظرف المؤاتي للاقدام او الاحجام. وقلما أخطأ عنده الحدس أو اخطأ هو الحساب. وهذا ما جعله رجل دولة من طراز رفيع كيلا نقول ما يقوله بعض مؤيديه: كان رجلا في دولة أو دولة في رجل (...)».

ثم النعش مجللا بالعلم اللبناني على عربة مدفع يتحرّك بطيئاً مغادراً **بيروت الشرقية الى المعبر الذي يفصلها عن المتن الاعلى فالى دير القمر ماراً بالشوف.**

ومراسم صلاة أخرى في مسقط رأسه بعد استقبال من المشايخ الدروز والحزب التقدمي الاشتراكي الذي يتذكر طويلا الخصومة السياسية لسنوات بين كميل شمعون وكمال جنبلاط ثم الهدنة السياسية بين شمعون ووارث كمال جنبلاط في الزعامة والحزب وليد جنبلاط. وبناء على وصيته دفن الى جانب زلفا شمعون بعد ١٦ سنة غياباً. هي سبقته الى ذلك الغياب في ١٥ آب ١٩٧١. وهو في الشهر نفسه بعد سنين يسترجع اللقاء بها في ٩ آب.

وكان اعتاد زماناً طويلا منذ رحلت الصلاة لها في سيدة التلة في دير القمر كما في الاشرفية كل سنة تدق ابواب ١٥ آب. إلا هذه السنة التي استبق فيها نهار الذكرى. فرجع الى دير القمر قبل أن يجيء.

عندما يموت التاريخ

المقال الافتتاحي الذي كتبه غسان تويني في «النهار» غداة وفاة الرئيس شمعون:

بعض الناس تظنهم لا يموتون.
من النوع الذي لا يفنى...
يخلدون في الحياة. تؤبّدهم في شخصيتهم، احياء، مجموعة امور لا يحدّها العقل، بعضها من الموهبة، وبعضها من الصدفة، ولكن غالبها من العناد ضد الزوال، والصبر في التعامل مع الزائلين!
لذلك، عندما يموت كميل شمعون، تظنه تاريخا، بل التاريخ يموت.

***

... ولذلك، كذلك، يحس واحدنا اليوم ان فصلا من تاريخه الشخصي، يموت مع «الرئيس».
بل هو جزء من حياتنا، فردا فردا، يموت اليوم.
قطعة كبيرة، كجبل يزول فيحدث على الارض، وفي القلب، فراغاً عظيماً.
وفراغاً عظيماً، مخيفاً، في حياة الناس، كل الناس، في حياة الشعب والوطن والدولة.
تكون معه، او ضده، لا فرق.
ليس هذا هو الموضوع.
الموضوع انه حاضر في حياتك، فضلا عن سياستك، اينما كان موقعك واينما كان هو..

وكان تاريخ كميل شمعون طويلا طويلا الى حد ان كل الناس كانت معه في فترات وكانت ضده في اخرى، وهي تكاد لا تدرك اذا كانت لم تحبه في الخصام وتطلبه وتصبو اليه، بقدر ما واصلته في الوفاق وتعبّدت شخصيته في الولاء!

بل اكثر... تظنك خاصمته عمرا، للعمر، للابد!

فاذا به، عندما يقرر هو، يستأنف الصداقة، ينسيك الخصام، يتجاوزه، فيستدرج الولاء والوفاء، يوقت الامر توقيتا دقيقا... لانه يكون قد حسب للزمن حسابه.

***

التاريخ، التاريخ!...

كان كميل شمعون «تاريخا» بالمعنى الاعمق والابعد مدى. بالمعنى الذي يضعه في مركز التعامل مع التاريخ من الند الى الند.

هو يعرف ان التاريخ يتغير.

لان الحياة تتغير، لا تتوقف عند حد، او حادث او حدث.

من هنا انه كان يساير التاريخ كما يصانع البحّار الرياح، ولو عصفت. بل خصوصا عندما تعصف. فلا يترك مركبه يغرق.

كان يصانع التاريخ، ويعاند التاريخ.

يعاند عواصفه اذا هبت.

ويعاند ايامه الآسنة اذا استقر على جمود، فيعرف كيف يحركها بعناده.

كان يصنع التاريخ؟

اكثر... كان، اذا قسا التاريخ، يواكبه، يسايره وكأن له معه تواطؤا خفياً... يتركه يأخذ مجراه، وهو مطمئن في تحيّنه ايام عودة التاريخ اليه، ولو بدا عنه منصرفا.

وكان ما احلاه عنيدا معاندا.

عابساً او مبتسماً، تعرف انه عنيد.

عنيد وهو يساير، فتدرك انك لن تقهره لانه سيحوّل الهزيمة انتصاراً، والخطأ صواباً.

تلك هي الشجاعة الحقيقية.

اقوى من شجاعة الجسد، وشجاعة الاعصاب... وكم كانت اعصاب

شمعون اعصابا من حديد... لا بل من المادة الاكثر طراوة في الصمود. من عروق طرية مطاطة تضيق وتتسع حسبما يسيل فيها الدم الذي لا تتغير دورته ولا تتبدل. فتظنها جفت، تصلبت الى حد الموت... واذا بها من جديد تتحرك، تمتص الصدمات، تعود تنبض بالحياة.

لانها، هذه العروق وهذه الاعصاب، تكتنز من الحياة اسراراً لعلها من السحر.

***

شجاعة، عناد، جمال حتى السحر.

تلك هي الملامح التي يتذكرها اللبنانيون من كميل شمعون.

صمود في العواصف.

وفتوة تظل فتية ولو شاخت!

يعجبون لاطلالته ويعجبون بها.

ويحسّونه لذاك قريبا، دائما قريبا.

ذلك ان كميل شمعون عرف كيف يحمل من ايام سياسته الاولى هذه النظرة الخاصة الى الناس، نظرة التعامل الحلو المحب.

الديموقراطية عنده هي الديموقراطية الشعبية بمعناها المباشر: معنى التعامل مع الشعب كمجموعة من الناس، وليس كمفهوم، مجرد مفهوم نظري، بل هيولي...

الديموقراطية عنده ليست عقيدة.

ولا مرة في حياته سمح للعقائد والعقائديات ان تسربله او تحد من حرية تعامله مع الناس والاحداث.

الديموقراطية عنده «ناس» لهم اسماء يعرفها، اسماً اسماً، وقرية قرية، ومدينة مدينة...

اسماء يحبها.

واسماء يحبها اقل.

واسماء يثق بها.

واسماء يتعامل معها، ولو لم «يؤمّن لها»!

ثم اسماء يخدمها، وأخرى... يتجاوز!

لا عقيدة جامدة، بل «مبادىء» حية لا هوادة فيها، ولا «تفلسف» في شأنها

يعقدها، ويعقد من بعدها التعامل مع الناس، وديموقراطية التعامل.
ثم ابعد من التعامل، هي ديموقراطية «الخدمة».
خدمة الجماعة، فرداً فرداً، وخدمة الشعب كمجتمع وكدولة: دولة الخدمات.
من هنا ان عهده فاجأ الناس بالعمران والرخاء، ولعله كان هو عهد العمران الحقيقي، بحبوحة ينتفع منها الجميع. فظلت صورة تلك الايام هي الحنين الكبير الى ايام عز ادرك شمعون في آخرته، انها قد لا تعود حتى يبقى من اجلها!

* * *

«الناس» كانت هي كتاب شمعون، يقرأ فيه كل يوم وكل يوم منه يتعلّم، بتواضع الديموقراطي الحقيقي.
لكنه ليس كتاباً ينسخ سائر الكتب.
فالذين يعرفون شمعون في العمل، وفي دنياه السرية الداخلية، يعرفون كم كان يقرأ بشهية بل بنهم، ويدرك بشغف العقل المنفتح.
حريص على ان يعرف كل جديد.
جلود في التعمق، على غير مظهر.
حساس الى التفاصيل دقيق.
يكره المعميات وابهام العموميات.
يستمع، يستمع... آه كم كان يستمع، وحتى عندما تظنه تاه او «شرد» او ضاق صدره بما يقال، تعود تجده كان يستوعب الكلمة كما يستوعب الهاوي موسيقاه المفضلة.
ذلك ان كميل شمعون كان جمالي الادراك اكثر منه عقلانياً.
ولعلها الظاهرة المخفية فيه، لا يدركها الا الاقربون الى قلبه.
هذا القلب الذي ظل يكتنز عشقه الكبير، «زلفا»، في ظل اشد الايام صخباً، فباع سراً فراش بيته ليعالجها ايام الشدة وهو عائد من سفارته...
ثم بكاها كالصبي وهي تموت بعد عذاب، ايام كان يظن الناس ان القتلى الذين يتكاثرون قد جمدوا قلبه على اسوأ قساوة!

* * *

رجل قلب... ورجل ارادة.

رجل تعامل مع التاريخ، ومع الناس.
ديموقراطي شعبي، ورجل دولة.
بل هو الرجل الدولي، ولعله الاخير في لبنان.
آخر الجيل الكبير، الذي صنع لبنان الاستقلال، والحكم الديموقراطي، والصمود، وكل المتناقضات كذلك.
لان لبنان الذي كان منه انما كان لبنان المتناقضات.
لبنان التاريخين، بل الثلاثة:
الذي طوى شمعون صفحته،
والذي بنى شمعون صفحته،
والذي يبدأ من بعده في الحسرة والحيرة.
ولعل حسرة الناس الكبرى ان الزمن لم يعد يصنع مثل هؤلاء الرجال. فمن اين نأتي بمثلهم غداً؟

غسان تويني

٨ آب ١٩٨٧

مواقف ورسائل: ١٩٥١ - ١٩٥٧

النائب يسأل الحكومة: ١٩٥١/٨/١
«السلطة للشعب»: ١٩٥٢/٨/١
رسالة الرئاسة: ١٩٥٢/٩/٢٨
الصلات التاريخية مع سوريا: ١٩٥٢/٩/٣٠
«لا مصادرة للحرية»: ٢٩ و١٩٥٢/٩/٣٠
تحية الى الجيش: ١٩٥٢/١٠/٣
«مسؤوليات العهد الطالع»: ١٩٥٢/١١/٢٣
عبد الحميد كرامي: ١٩٥٢/١٢/٢
بنو معروف: ١٩٥٣/١/١٧
«صرح النهضة»: ١٩٥٣/٨/١١
معاني الاستقلال: ١٩٥٣/١١/٢٤
«اسرائيل الشوكة»: ١٩٥٤/٦/٢٤
«ذكرى تشرين»: ١٩٥٤/١١/٢٣
انجازات عهد: ١٩٥٥/٨/٧
ازمة قناة السويس: ١٩٥٦/٨/٧
«مبدأ أيزنهاور»: ١٩٥٧/٨/٦

النائب يسأل

تقدم النائب كميل شمعون بسؤال الى الحكومة:

«في قانون الجمارك، مادة تعفي من الرسوم الجمركية المواد والحاجات الواردة الى مقام رئيس الجمهورية او لاسمه الشخصي. ولا ريب ان ما يرد الى مقام الرئاسة يقصد به المواد والحاجيات اللازمة لمنصب الرئاسة، وما يتعلق به، وان ما يرد الى اسم الرئيس الشخصي يقصد به المواد والحاجيات اللازمة لاستعمال الرئيس الشخصي دون سواه. ولا ريب ان مقترحي هذه المادة والسلطة التشريعية التي اقرتها لم يفترضا يوما من الايام التوسع في تفسير هذا الاعفاء لان التوسع في التفسير من شأنه ان يوقع خسارة جسيمة على خزينة الدولة من جهة، ومن جهة ثانية ان يعرّض مقام الرئاسة السامي كما لا يجوز ان يتعرض له من شتى الاقاويل على ألسن الناس في هذا الشأن.

فمن ذلك ما استورد باسم رئيس الجمهورية الشخصي منذ توليه الرئاسة من نوع السيارات فقط بلغ احدى وخمسين سيارة فضلا عن زورق بخاري مربوط الان في نادي سان جورج للسباحة يستعمل لاجل الالعاب الرياضية. ومن ذلك قولهم ان هذه السيارات كلها مثل غيرها من المواد والحاجيات قد دفع ثمنها بالنقد النادر الممنوح من الخزينة، ومن ذلك ايضاً قولهم أن عدداً لا يستهان به من هذه السيارات قد بيع من الاهالي من دون ان يتم نقله في مصلحة السير تهربا من تسديد الرسوم الجمركية المستحقة للدولة وهذه السيارات تسير اليوم على الطرقات العامة وفي شوارع العاصمة.

وحيث ان هذه الاشاعات اذا صحت أو صح بعضها من شأنها الاساءة الى سمعة الحكم بما تلصقه به من شبهة استغلال المنصب والافادة من اعفاء جمركي

قصد به تسهيل استيراد الضروريات ومن استئثار بالنقد النادر لاستيراد الكماليات حال كونه لازما لغير ذلك من الضرورات ومن اسراف يتنافى مع حالة الشعب واحتياجاته ومن استهتار بالانظمة والقوانين والرأي العام نرى من الواجب ان نسأل عنه الحكومة. لذلك ارجو الجواب على الاسئلة الآتية:

١ - كم هو عدد السيارات المستوردة باسم رئاسة الجمهورية او باسم الرئيس الشخصي منذ سنة ١٩٤٣ بموجب بيان مفصل يذكر التاريخ والثمن.

٢ - ما هي سائر المواد والحاجيات من اي نوع كان المستورد لرئاسة الجمهورية او باسم رئيس الجمهورية شخصيا بموجب بيان مفصل كما تقدم.

٣ - ما هو عدد السيارات المستعملة حاليا في رئاسة الجمهورية وكيف تم شراء الزورق البخاري واعفائه من الرسوم الجمركية.

٤ - ما هي السيارات التي بيعت من الغير مع بيان معاملات البيع وتاريخه.

٥ - ما هي قيمة النقد النادر التي انفقت على مشترى الزورق والسيارات.

٦ - ماذا تنوي الحكومة لتحصيل الرسوم الجمركية عن السيارات التي بيعت على ما ذكر. راجيا ابلاغي جواب الحكومة خطيا وفقا لاحكام النظام الداخلي».

(«النهار»، الأول من آب ١٩٥١)

«السلطة للشعب»

سئل النائب كميل شمعون عن رأيه في الانقلاب الذي حصل في مصر («ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢»)، اجاب:

«سبق لي أن ادليت من قبل بتصريح رداً على سؤال قلت فيه انه لا بد من زوال الفساد الذي عمّ الادارة اللبنانية. وبكلمة اخرى قلت ان الاصلاح الذي نحن في صدده هو كالحرية يؤخذ ولا يعطى. وعندما أدليت بهذا التصريح لم يخطر في بالي في حينه أن مثل هذا الاصلاح سيتحقق بهذه السرعة في بلاد عزيزة شقيقة كمصر. فقد جاءت حوادث مصر دليلا على ان السلطة هي للشعب. ومهما حاول الحكام ان ينتزعوا هذه السلطة من شعوبهم فهي ستعود عاجلا أو آجلا الى الشعب مصدر جميع السلطات.

ولست اعتقد ان ثمة حاكماً كان أقوى نفوذاً واعمق رسوخاً من الملك فاروق.

ومع ذلك فلم يقو على الرأي العام بل كان تنازله عن العرش اسرع من البرق. فالواجب يقضي علينا أن نتعظ بالحوادث التي تجري في مختلف اقطار العالم وخصوصاً في الاقطار المجاورة. ولذا يمكنني أن أستنتج في صورة جازمة أن زوال الحال التي تشكو منها البلاد أصبح قريباً جداً. والآن يمكنني أن أثبت ما صرّحت به من قبل اثباتاً نهائياً».

(«التلغراف»، الأول من آب ١٩٥٢)

رسالة الرئاسة

في رسالة الى اللبنانيين قال رئيس الجمهورية كميل شمعون:

«ايها الشعب الكريم

اريد الليلة بادىء ذي بدء ان اعتذر عن استقبال وفود التأييد والتهنئة التي ما زالت تبدي رغبتها في تشريفي.

انكم جميعا تعرفون انني نشأت وبقيت على صلة وثيقة دائمة بافراد الشعب الذين انا منهم، فلم يكن اذا احبّ الى قلبي اليوم من ان اطالع تلك الوجوه العزيزة المخلصة وان اصافح تلك الايدي النشيطة الطاهرة التي ما غابت ولا كلت، خلال السنين الطويلة بل ثابرت على جهادها في سبيل مبدأها الى ان كانت النهضة العالية من صنعها قبل سواها، وان اصافح كل يد لبنانية مستعدة لخدمة الوطن. غير انني قررت ورضيت ان اضحي بعواطفي الشخصية وحتى بتقاليدنا اللبنانية الحميدة وان اتجه في هذه المناسبة بخطة جديدة مهما كلفني الامر لكي يتسم هذا العهد الذي اردتموه منذ بدايته بطابع الجد والرزانة والاقتصاد. فان المجاملات والحفلات والتظاهرات تستهلك من اللبنانيين وقتا ومالا وجهدا هم في حاجة الى الحرص عليها والى حسن اتقانها في سبل مجدية منتجة. وهذا الكلام عن الوقت والمال والجهد التي يضيعها اللبنانيون سدى يجرنا الى حديث الاعياد وايام البطالة فاننا اكثرنا منها حتى انها تؤثر تأثيرا محسوسا في انتاجنا القومي وفي انتاج الدوائر الرسمية على الخصوص. فلا بد من اختصارها ومن الغاء ما كان منها غير مرتبط بشعور وطني او ديني عام عميق حقيقي.

ولما كان لبنان جمهورية ديموقراطية فان في مقدمة الاعياد التي سوف تلغى فلا

يحتفل بها ولا تعطل فيها مصالح الدولة واشغال الناس الذكرى السنوية لانتخاب رئيس الجمهورية. وبعده وفي انتظار الشروع في الاعمال اللازمة لتحقيق اهداف البلاد كفالة حقوق الافراد والجماعة والحريات العامة والخاصة ونزاهة القضاء ونشر العدالة الاجتماعية وتنفيذ المشاريع العمرانية لمكافحة البطالة والقضاء على الغلاء المصطنع لاسيما في الحاجات الضرورية وخلق جهاز اداري سليم وتأمين تمثيل سياسي صحيح.

اسمحوا لي ان اخاطبكم بالصراحة والبساطة اللتين هما لغة القلب الفضلى واللتين يمليهما الظرف الدقيق الذي تجتازه البلاد في تحولها عن طريقة في الحياة الى طريقة اخرى. ان الكثيرين منا معشر اللبنانيين تعوّدوا ان يعيشوا لانفسهم ولاهوائهم ومصالحهم متحررين من كل شعور بواجبهم ازاء المجتمع الذي يعيشون فيه. ويبدو هذا التجرد في المسؤولية في كل الشعوب صغيرها وكبيرها فالناخب الذي يقترع متأثرا بخصومات ونكايات محلية او بجميل يحفظه او حقد يحمله لشخص من المرشحين والذي ينفض يديه على قوله من السياسة فيحجم عن الاقتراع مع علمه ان مصيره ومصير عياله وبلاده معلق على صوته واصوات امثاله. والموظف الذي يرى وظيفته انها وسيلة لكسب عيشه ليس الا فيجعل همه ان يجني اكثر الممكن ويبذل اقل الممكن مع ان الوظيفة العامة خدمة وامانة يشرّف متقلدها ان يؤديها بغيرة واخلاص. والمكلف الذي يمسك لحساباته دفاتر مزدوجة متناقضة النتائج ويخفي الارباح ويختلق الخسائر للتهرب من دفع الضرائب مع ان هذه الضرائب فرض عليه الى المجتمع لقاء ما يجنيه منه، ومن دونها سينهار هيكل الدولة، على من فيه وهو منه.

والسائق الذي يخالف النظام ليكسب وقت غيره. وعابر السبيل الذي يخرب اشارات التحذير والارشاد في الطريق مع ان عمله قد يكلف المسافرين ارواحهم وربما كان هو في غده واحدا منهم. وصائد السمك الذي يقتل صغارها مع كبارها جملة بالمتفجرات مع ان كل سمكة يأكلها اليوم صغيرة يحرم عياله منها غدا كبيرة. هؤلاء جميعا وامثالهم يسيئون الى المجتمع ويضرّون به. ومن المحزن ان الكثيرين تعودوا الاستهتار بالقوانين وبحماتها او ان ذوي العقليات المريضة الفاسدة يرون البطولة كل البطولة في خرق القوانين وتحدي رجالها دون عقاب ويقيسون مكانة الزعماء وعظمتهم بنسبة ما تتغلب كلمة هؤلاء الزعماء على كلمة الحق. وقد غذى هذه العقلية ما لقيه المجرمون والمخالفون احيانا كثيرة من عطف وتشجيع وحماية لدى بعض ذوي النفوذ المحتاجين الى تأييدهم ونصرتهم.

هذه امور بسيطة في ذاتها كبيرة في مجموعها وفي اثرها وفي مغزاها يشكو منها كل عاقل مخلص، واذا كنت قد استعرضتها تفصيليا فلكي ابشركم بأن زمانها ولى وانقضى. فاني عقدت النية بما لدي من صلاحية على ان يطبق القانون بالحزم والمساواة على الجميع وان يمكن القضاء العادل من قول كلمته في كل مخالفة وكل جريمة كبيرة كانت ام صغيرة دون تدخل ولا خشية وان تنفذ العقوبات تنفيذا كاملا دقيقا فلا تساهل ولا تسامح ولا عفو لا في الكبائر ولا في الصغائر حتى يصير لبنان مضربا للمثل في مراعاة الانظمة واحترام القوانين.

ايها الشعب الكريم، ان هذا الوطن اشبه بالجسم البشري فهو لا يحيا ولا ينمو ولا يسعى الا بسلامة كل اعضائه وتعاونها وانتظامها وقيام كل منها بوظيفته الخاصة على الوجه الصحيح. واذا كان المرض والعجز يصيبان الرأس فيفسدان الجسم كله فانهما لا يقلان خطرا اذ يدان في اصغر الخلايا.

وها نحن الان وقوف على عتبة الحياة الجديدة التي ناضلنا جميعا متضامنين حتى فتحنا بابها على مصراعيه فكان من حقكم علي ان اخاطبكم بصراحة تامة ولو آلمتكم وآلمتني هذه الصراحة. وانني اختم حديثي بالصراحة ذاتها: ان الاصلاح والنهضة اللذين يريدهما الوطن سيتمان حتما ولكنهما في حاجة فضلا عن العمل الرسمي الى تعاون الشعب تعاونا تاما صادقا.

فمن قلب لبناني مخلص اوجه النداء الى كل القلوب اللبنانية المخلصة: على كل فرد منا ان يسأل ضميره وان يحاسب نفسه وان يعدها لتكون عضواً سليماً متعاوناً منتظماً في جسم المجتمع لتقوم بدورها في حياته الجديدة.

ان عظمة الشعب اللبناني وفضائله تجلت باروع فضائلها اثناء وثبتكم الاخيرة وحزتم اعجاب الشرق والغرب معا بهدوء اعصابكم ورزانتكم في آن واحد. وكما انني عازم من صميم قلبي وبكل قواي على ان اكون عند حسن ظنكم وثقتكم بي فانني من جهتي مؤمن ايمانا وطيدا باهليتكم ونضوجكم وبجدارتكم بالحياة الجديدة الصالحة التي اليها صبت نفوسكم وبأننا سوف نخلص النية ونصدق التعاون وسنصل بفضل هذا التعاون وهذه النية الى الهدف محافظين على مستوى العظمة التي برهن عنها شعب لبنان في كل تجاربه وانني ادعو الله اولا واخرا ان يوفقنا جميعا الى سواء السبيل وان يحفظ لبنان وشعبه».

(«النهار»، ٢٨ أيلول ١٩٥٢)

الصلات التاريخية مع سوريا

قال رئيس الجمهورية كميل شمعون في اثناء استقباله وفداً وزارياً سورياً رأسه العقيد اديب الشيشكلي ممثلا الرئيس فوزي سلو مهنئاً بانتخابه:

«حضرة العقيد
أيها السادة
أرحب بكم أجمل ترحيب متمنياً لكم طيب الاقامة في لبنان حيث تحلون بين اخوان لكم وأصدقاء يمحضونكم الود والاخلاص والوفاء.

وانني لشديد التأثر بهذه العاطفة النبيلة التي حدت بصاحب الدولة الزعيم فوزي سلو رئيس الدولة السورية، لان يعهد اليكم بنقل كريم تمنياته وتمنيات الشعب السوري الي والى الشعب اللبناني في مناسبة انتخابي رئيساً للجمهورية اللبنانية.

وكم أنا شاكر لدولته هذا الشعور الكريم، حافظ له على الاخص ما اولاني من جميل باختيار حضرة العقيد وصحبكم الكرام لتأدية هذه الرسالة الاخوية على ما أكنه لكم من عظيم التقدير وما يربطني من صداقة خالصة.

لقد شاء دولة الزعيم أن لا يترك هذه الفرصة من دون أن يؤكد لي مجدداً حرص سوريا، رئيساً وحكومة وشعباً، على التعاون الوثيق مع لبنان. واني اذ أعرب عن شدة اغتباطي بهذا التصريح الذي أعرفه صادراً عن روح أخوية يكنها دولته ورجال حكومته للبنان ويشعر بها الشعب السوري الشقيق أود أن أكرر باسم لبنان باسره رغبته الاكيدة في أن يقيم علاقاته مع سوريا العزيزة على دعائم الود والصداقة وصلاتها التاريخية في سبيل منفعتها المتبادلة وعزهما وازدهارهما.

ويسرني كما يسرنا جميعاً أن يكون لبنان وسوريا وسائر البلدان العربية على اتفاق ووئام، يسود علاقاتها روح التضامن وتربط بينها صلات الاخوة.

والله أسأل أن يحفظ دولة الزعيم سلو ويحفظكم جميعاً وان يسدد خطانا لنعمل معاً على ما فيه خير بلدينا، ضارعا اليه تعالى أن يرعى الشعوب العربية العزيزة لتحقق بعونه عز وجل ما تهدف اليه من رفاهية وسلام وعزة ومجد».

(«النهار»، ٣٠ أيلول ١٩٥٢)

«لا مصادرة للحرية»

استقبل رئيس الجمهورية كميل شمعون مجلس نقابة الصحافة اللبنانية، وحاوره:

«ان قانون المطبوعات الموجود في المجلس لا يكفي لاعطائها الحريات اللازمة، بل يجب ان تزال منه بعض القيود وتصبح للصحافة حريتها التامة لانها دللت على كفاءتها في استعمالها لمصلحة البلاد.

وهناك نصوص في القانون لحماية رئيس الجمهورية، ولحماية رئيس المجلس تفرض احكاماً بالسجن اكثر من الاحكام التي تفرض على من يتعرض لاي شخص، وانا ارى اننا في بلد ديموقراطي ويجب ان لا يكون ثمة تمييز بين رئيس الجمهورية ورئيس المجلس واي فرد من اللبنانيين. وما دام شعار هذه الجمهورية المساواة فعلينا ان نحقق المساواة في كل الحقول. ولست ممن يعتقدون ان رئيس الجمهورية او رئيس المجلس في حاجة الى حماية من الصحافة اكثر من سواهما من المواطنين (...)

لن تكون مصادرات لحرية الصحافة في هذا العهد (...) وهل يجب على رئيس الجمهورية أن يتبدّل ويصبح من غير الناس؟ انني اشعر بكل سرور انني لا ازال كما أنا من هذا الشعب الذي انتم منه. ويسرني أن اتعاون مع الصحافة وكل المخلصين لما فيه الخير العام (...)».

(«التلغراف»، ٢٩ و٣٠ أيلول ١٩٥٢)

تحية الى الجيش

في الاحتفال السنوي لتخريج دفعة من الضباط الجدد في الجيش وقوى الامن الداخلي، قلّد رئيس الجمهورية ١٢ ضابطاً سيوفهم:

«ايها الضباط الجدد

اهنئكم بتقلد السيوف، واشاطركم قلبيا الاحتفال بذكرى الضابط الشهيد الذي تكرمون وبهذا الشعور نفسه اراني مغتبطاً بان اطلق على دورتكم هذه دورة يوسف الطرابلسي الذي سقط عام ١٩٤١ ضحية الواجب في ساحة لا يتقد فيها بغير الواجب صدر الجندي الشجاع.

قضى نحبه في دفاع مستميت، واذ رأى الموت مطبقا عليه بحديده وناره قابله راضيا مطمئنا. درج يوسف الطرابلسي يافعاً وشاباً على نشأة عسكرية. فلقد ترعرع في بيت انتسب الى الجندية اباً وجداً، وبدافع هذا التراث انتظم في خدمة العَلم وعايش رفاق السلاح، وكان بينهم مثالا لاحترام الذات واحترام الرؤساء والمرؤوسين معاً، مشربا بروح النظام حريصاً على التضحية التي هي اولى فضائل العسكريين وبهذه الشمائل صمد صموده وكتب خلوده هذا الذي كفلتم انتم احياءه على المدى وجاء اطلاق اسمه على دورتكم هذه كفيلا بتخليد ذكراه.

ان النسيان لا شأن له في بعض الصفحات. فالضابط يوسف الطرابلسي وانداده من الضباط والجنود الذين املت عليهم البطولة ان يجرعوا كأس التضحية الكبرى أمام قدسية الواجب، لا يفخرون باسمائهم منقوشة على الصفائح والقلوب، بقدر ما يعتزون في مراقدهم، وهم يرون الجيش اللبناني الفتي الابي، يسير بتوجيه قيادته الساهرة الحكيمة على هدى ارواحهم في اعتناق افضل وانبل التقاليد العسكرية وفي الذود عن كيان لبنان، والحرص على استقلاله وخدمة علمه، وفي الاخذ بتعاليم النخوة والشرف والاخلاص التي هي ابداً الى جانب راية الارز شعار هذا الجيش العزيز.

فسيروا بحراسة الله. وفي مجال هذا الاحتفال العسكري المهيب الذي يقترن باسم شهيد منكم، ارسل من قرارة النفس الى الجيش اللبناني الباسل، تحيتي وتحية لبنان».

(«التلغراف»، ٣ تشرين الأول ١٩٥٢)

«مسؤوليات العهد الطالع»

وجّه رئيس الجمهورية كميل شمعون رسالة الى اللبنانيين في مناسبة عيد الاستقلال عبر الاذاعة اللبنانية:

«مواطني الاعزاء

اتاحت لي ذكرى الثاني والعشرين من تشرين ان اعود الى مخاطبتكم بعد اسابيع عدة تطلبت اخلادا الى العمل المتواصل الذي تدعو اليه شؤون الساعة.

فامام عظمة هذا اليوم الذي تعاودنا فيه اكرم الذكريات، ينطق التاريخ مشيدا

بموقفكم المشرف في طلب الحق وممجدا شهداء الجهاد منكم في معركة الاستقلال التي كتبتم بنجيعها الميثاق الوطني وجعلتموها مصدرا لثباتكم في حفظ العهد الذي أستسموه ونسجتم لواءه.

وليكن في ضمير كل منكم ان فوزنا في الجولة الاولى القى على اعناقنا تبعات كبيرة، فالحياة لا تعرف الركود، ولا هي من نصيب المتواكلين واحداثها مليئة بالعبر، وفيها درس بليغ يجب ان نفيد منه في تركيز حياتنا الوطنية فلا ننشغل بنشوة عابرة عن واجب محتم لان الاحكام في وضع الاسس يلزمه دقة في البناء ويقظة في البناة.

اوجه اليكم جميعا هذا النداء كلبنانيين لا فرق بين الذين يستظلون منكم سماء لبنان وبين الذين اضطرتهم مصائر العيش ان يقطنوا المهاجر. كلكم لدي لبنانيون ولا يوجد ولن يوجد في نظري اي تفاوت بين اللبناني واخيه بالنسبة الى مقر سكناه، الستم اخواننا؟ ألستم ابناء هذا الجبل اللبناني الشامخ الذي تشدكم اليه ابدا روابط لا تنفصم من الوطنية والمحبة؟

احييكم جميعا مقيمين ومغتربين وادعوكم هنا وهناك الى اتمام رسالتكم بلبنان ليصبح في عهده الجديد كما تريدونه ونريده، وطنا خليقا برسالته في التاريخ، وليشعر كل مواطن من بنيه، قرب أم بعد، أنه ادى واجب الوفاء نحو الارض التي نشق فيها اولى نسائم وجوده.

مواطني الاعزاء

على عتبة هذا العهد الطالع من حياتنا يترتب على كل منا، عليكم وعليّ، على اللبنانيين في لبنان، وعلى اللبنانيين في المغترب، ان نشنها حملة شعواء لنهضة مادية ومعنوية تقوّم شؤون البلاد، وتسدد خطاها، ولن تتوافر لها تلك النهضة بغير التعاون بين جميع ابنائها، لانه من العوامل الرئيسية لازدهارها ولعظمتها.

لقد ساورتكم الشكوك بلبنان في ما مضى وكانت الاخبار تصل الى مسامع مغتربيكم في الاقاصي الافريقية وفي الاميركتين وفي اوستراليا عن ادارة رجعية فاسدة، واعتقدتم بالتالي ان وطنكم هذا لبنان، تنكر الى الابد لرسالته في العالم.

وهذا غلو في التشاؤم، فان ذلك الالتواء في شؤوننا العامة الذي كبدنا سمعة بغيضة بين الامم هو ملك الماضي. ونريد اليوم ان نتطلّع الى المستقبل بكثير من

الطموح والثقة، ولاجل هذا وطدنا النية على التطهير والتنظيم والتقدم في جميع الحقول. لقد ابتدأنا، وسنواصل اعطاءكم قوانين اساسية تشكل سورا صامدا لدولة حديثة قوية. نريد ان نصنع القيم الروحية، والاستقامة والتعلق بمبادىء العدالة والحريات الديموقراطية فوق اعتبارات المصلحة الشخصية في النفوذ والسياسة. نريد ان نفعم بالامل صدور جميع اللبنانيين، وان نوفر لهم الفرص المؤاتية على اوسع مدى، وذلك في اعادة الثقة باوضاعنا الادارية والقضائية، وفي تأمين استقرار اقتصادي للبلاد يضمن لكل منهم مزاولة نشاطه تحت جو من الطمأنينة الشاملة.

ومع التطلع الى آفاق جديدة في اشعاع هذا البلد الصغير، نريد ان نمثل في العالم الدور الذي تهيئه لنا صداقاتنا الدولية، وعمل ممثلينا المباشر ومدنيتنا العريقة وموقعنا المثالي في حوض المتوسط.

وبتشجيعنا المجدي للعلوم والفنون الجميلة والدروس الفلسفية والادبية العالية تخامرنا رغبة ملحة في ان تصبح بلادنا الوسط الروحي المرموق في الشرق الاوسط حيث يكون في وسع جميع الثقافات السليمة ان تتطور وتتعارض بطريقة بناءة لخير الفكر البشري.

ولبنان اخيرا، كما يحلم به ابناؤه، يريد ان يكون الارض المضيافة، حيث يستطيع المضطهدون في اي بلد كان ان يستنشقوا آمنين، نسيم الحرية، ارضا آمنة لا للاشخاص فقط، بل لممتلكاتهم ورؤوس اموالهم تستقر فيها وترقى بامكاناتهم الى ارفع الذرى. ولقاء ذلك، لا يشترط لبنان على النازلين فيه، اقرباء او غرباء، اشخاصا واموالا، سوى امر واحد، هو خدمته باخلاص واحترام ما تفرضه شرائعه.

هذه هي التمنيات التي توحيها الي ذكرى ٢٢ تشرين الثاني المجيدة، وهي تؤلف منهاجا عمليا ادعو الى تحقيقه جميع اللبنانيين حيث كانوا، واني واثق من انهم لا يترددون عن تلبية هذا النداء.

اما انا، والحكومة معي، فقد وطدناها نية حاسمة، وارادة جازمة بان نضمن للعهد جميع مقتضياته من النظام، والامن، والتقدم مهما غلت التضحيات في سبيلها، لانها وحدها تعزز وثبة الشعب الذي شرفني بتولي مقدراته، ولانها وحدها تحتفظ بغار تشرين على جباه اللبنانيين. عاش لبنان».

(«النهار»، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢)

عبد الحميد كرامي

في تكريم الرئيس الراحل عبد الحميد كرامي في طرابلس، حيّا رئيس الجمهورية الذكرى عبر الاذاعة اللبنانية:

«ايها الفقيد العظيم والرفيق الكريم.

مر عامان وانت في الاذهان، وستمر الاعوام وذكرك ملء عين الزمان، وربك الذي استعجلك الى الآخرة عليم بزهدك في الفانية وبان صالحاتك في دنياك توقظ المروءات فلا ننسى جهادك ولا ننساك.

لقد ادمت الرزية قلب الوطنية فما يندمل لها جرح عليك. ومشت فيحاؤك تشيعك الى مثوى الابرار في عينها دمعة لبنان، وفي صدرها غصة العرب، وما برد اللوعة انك حي الدارين، فانت من يفتقد في الليلة الظلماء، وعلى مثلك يعز العزاء.

واليوم وقد نزلت رحاب الجنة، ورتعت في رحمة العلي العظيم، فان فيضا من روحك الطيبة يبقى هدى وموعظة للمتقين، وان قبسا من وطنيتك يظل منارة مشعة بين الساحل والصحراء، وان ذكرك في مقام الافتاء وقد نسجت حلته الموروثة علما وخلقا وفي معترك السياسة وقد ظهرت رجل العقيدة المثالي، وفي سدة الحكم وقد اضطلعت باعبائه ابيا وغادرته غير آسف، سيظل حافلا بالاخلاص، عابقاً بالكرامة.

هذه الصورة الحية منطبعة عن فقيدنا الكبير في مخيلة قومه وتحتفظ بالاثر العميق منها نفوس رفاقه، رفاق الجهاد، رفاق المنافي والمعتقلات، رفاق الوثبة الى الانعتاق، رفاق السلبية الواعية، والايجابية النزيهة، تعاونوا على الاهداف وعاركوا الزمن وتكاتفوا على المحن، حتى شد الله ازرهم وآتاهم بنصر مبين، فوطّدوا دعائم الاستقلال ومكّنوا اسبابه وكتبوا الميثاق الوطني الذي وحّد الصفوف والاماني، فاذا بلبنان يطل على نفسه وعلى الاقطار العربية الشقيقة وعلى العالم بوجهه الصافي الجميل.

واذ نحتفل اليوم بذكرى عبد الحميد، ولبنان في عهد جديد نريده عهد ثورة اصلاحية شاملة، فاننا نسجل للرجل فضله على العهد ونرسل الى روحه ما يكنّه لبنان له من اجلال وما نحفظه له في اعماق نفوسنا من تقدير وتكريم يظلان عنوانا لصفحة الجهاد المشتركة، والرفقة الغالية.

لقد حفلت حياة فقيدنا بالجهاد، وزخرت به ايامه وساعاته، وفي يقيننا ان هذه الحياة الحافلة بالجهاد لم تكن وقفا على الاستقلال فحسب، بل لجعل هذا الاستقلال معززا بحكم منزه يطمئن اليه جميع المواطنين وينعمون في ظله بالخير والحق.

لقد حمل عبد الحميد من كفاحه في شتى الميادين هذه الرسالة الوطنية الصريحة، فاسترشد بها معارضا واستلهمها وهو في مسؤولية الحكم، واحبه الشعب لان الشعب يحب الحاكم الصالح الذي يعدل ويترفع، ولا يهدف من الحكم الى غير مصلحة الوطن.

فيا فقيد البلاد ويا رفيق الجهاد

من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه. فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا. لقد تيسر لك ان تشهد ثمرة جهادك بوضع الحجر الاساسي لبناء حرية الوطن ولم يتيسر له ان ينعم طويلا بخير حكمك وحسن قصدك واستقامة نيتك ومضاء سعيك، فيما افنيت نفسك لاجله.

ولقد عاهدت ربك ووفيت.

وعاهدت وطنك ووفيت.

وعادت نفسك الى ربها راضية مرضية.

فاهنأ في جواره فقد وفيت قسط المجاهد البار.

ولتهنأ نفسك لان خطى من رافقت لم تتحول ولم تتبدل حتى تحقق لوطنك ما تقر به عينك.

ولتهنأ الفيحاء انها كانت مغناك ومثواك.

ويا آل الفقيد وصحبه، ويا معقل الشمال اللبناني ومعين المجاهدين، كلنا في خطبه سواء وعزاؤنا ان لكم ولنا من ذكرى عبد الحميد زخرا يطيّب النفوس وان للبنانيين من تاريخه في الكفاح ورسالته في تنزيه روح الحكم والاصلاح قدوة بها يسترشدون».

(«صدى لبنان»، ٢ كانون الاول ١٩٥٢)

بنو معروف

وضع رئيس الجمهورية الحجر الاساسي لدار الطائفة الدرزية في بيروت، وتبرّع باسم الحكومة بمبلغ ١٠ آلاف ليرة للمشروع:

«صاحبي السماحة

ايها السادة

للطائفة الدرزية الكريمة مكانة في قلبي توطدها مودة غالية، واحترام متبادل ومواقف تفعمني اغتباطا بحضور هذا الاحتفال وبالاشتراك مع المحتفلين في وضع حجر الزاوية لدار الطائفة الدرزية في بيروت، وهي المؤسسة العزيزة التي سوف تحمل الى جانب طابعها الديني كمقر لمشيخة العقل، ومركز للقضاء المذهبي الاستئنافي والبدائي، طابعا لبنانيا وطنيا بانشاء قاعة للمحاضرات وندوة للمطالعة وما اليها من مستلزمات للتثقيف الروحي والاجتماعي والوطني، الذي يسمو بنفس المواطن فيتفانى في خدمة ملّته، كما يتفانى في سبيل امته، ويعمل لاسعادها وتمكين وحدتها وحزم امرها على الخير، لتؤلف مجتمعا كريما في وطن مكرم.

وما نشأ الدروز الا على غر من السجايا، فهم في ايام الفاطميين والعباسيين مثلهم في عهد عرب الشام وادارسة المغرب، ومثلهم يوم نزلوا وادي التيم، وامتدوا الى قمم الشوف والعرقوب والجرد والمتن، ومثلهم في صفد وحوران، واللجاة، سادة وأباة ضيم «كينبوع الصفا خشنوا ورقوا»، عزة في همم، واتضاع في شمم، ووفاء للجار، وذمة للاخوة، وشجاعة دونها الدرع والمجن، وصفحات مشرقة ترقى الى القرن الخامس للهجرة يوم تأصلوا عروقا في لبنان فكانوا له من أبر الابناء وكان لهم من أعز الاوطان.

ذكريات لا تغيب عن الفكر، وامجاد تتألق على الدهر، فبنو معروف قطعة من صميم الجبل عمرت صدورهم ايماناً بمحبته، وتعلقاً بارزته، يؤمنون بكيانه ومصيره كايمانهم بالخالق الحي، ويحرصون على حريته وكرامته كحرصهم على اقدس مفاخر النفوس، وقد درجوا في بيوتاتهم الكبيرة وفي بيئاتهم العامة والخاصة، على مبدأ الوفاء له والذود عنه، والاستماتة لاجله، وهي حقيقة يطيب لي ان اشيد بها في هذا الجو العابق بروح الوطنية الحقة والالفة الشاملة.

فاهنئكم ايها السادة بالصرح الذي تشيدون، وبالغيرة التي تظهرون، كما اني امحضكم خالص الشكر في شخصي صاحبي السماحة الشيخ محمد عبد الصمد والشيخ محمد ابو شقرا شيخي العقل، وعطوفة الامير عادل ارسلان وفضيلة المقدم علي مزهر وسائر الاساتذة والخطباء واعضاء لجنة الاحتفال، ولفيفكم الكريم كله، مشركا معي لبنان بجميع عناصره وطوائفه في تحيتكم والتبريك لكم، واسدائكم

اصدق العواطف واطيب التمنيات. فالى الامام، الى العمل الصالح المثمر، لمجد الله وخدمة القريب وخير الوطن.

عاش لبنان»

(«صدى لبنان»، ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣)

«صرح النهضة»

في الاحتفال السنوي في عيد سيدة التلة في دير القمر، قال رئيس الجمهورية:

«ما بتنا انتم وانا نذكر احتفالنا لثلاث سنين مضت، في هذا اليوم المجيد يوم سيدة التلة المكرمة احتفالا بهيا رائعا واردنا به بعث تقليد قديم عزيز.

واي تقليد في لبنان احب الى قلوب ابنائه جميعا بلا استثناء من مجلس سجّله التاريخ، كان من بعيد الزمان يعقد في دير القمر، في مزار مريم بنت عمران، سيدة التلة، يتقاطر اليه قادة البلاد وعيونها من كل طوائفها المتآخية وانحائها، مع رؤوس العائلات الديرانية للتشاور والاتفاق ولاشهاد سيدة التلة صاحبة المزار على ما أوثقوا بينهم من عهود لخير مجموعهم وخير الوطن.

وقد كان لاجتماعنا ذاك ان يكون مقدمة لاجتماع ثان اقرب عهدا ارتسمت فيه صورة حية لمجلس المشورة التقليدي ولم تزل فسحات الدير تتجاوب اصداءه ضم نخبة من رجال الوطن الساعين الى انقاذه واصلاحه، جاؤوا يقولون في احوال البلاد كلمة الحق ويرتبطون في سبيل نصره بعهد وميثاق. وكانت بنود هذا الميثاق على ايجازها تشمل كل نواحي النشاط الوطني وتلم بشتى حاجات البلاد اللازمة لاتمام نهضة لبنان ولرفعه الى مراتب الشعوب الراقية والمستعدة للتطور والتقدم. فتحقيق هذه البنود كلها يقتضي ولا ريب جهداً وطنياً عاماً متضامناً متواصلا، ومتسعاً من الوقت كافياً لانجاز المهمة بالعناية التي تستحق، فلا يصح المثل القائل ان المخنث لا ارضاً قطع ولا ظهراً ابقى.

اما في الفترة القصيرة التي انقضت منذ ان صار الشروع في تطبيق بنود الميثاق ايجابياً ممكناً، فقد وضعت نصوص اشتراعية استهدفت في مجملها ثلاثة امور اساسية لم يكن منها بد قبل كل عمل اخر. وهي اولا تنظيم الادارة الحكومية وشؤون

الموظفين في كل الوزارات والادارات والقوى المدنية والعسكرية، واحكام اصول المحاسبة العامة ومراقبتها مراقبة صارمة تحول دون اي غبن او تبذير باموال الشعب، وثانيا الحد من سيطرة الاقطاعية التي كانت تتقاسم اجزاء الدولة، وثالثا تعزيز القضاء واستقلاله.

وقد انصرف الهمّ الى تحقيق هذه الاهداف الاولية بروح التسامح والحسنى من دون التشدد والقسوة والنقمة، لا ضعفا ولا تساهلا وانما املا في جمع الكلمة وإعادة الطمأنينة واحلال الوئام محل الخصام ورفقا لهذا الوطن الذي وان كبر شأنه يتحسس اصغره كل عضو منه بالم العضو الاخر، وان تجدد فيه وتمزقه الاحقاد.

ومهما قيل في هذا الاجتهاد فقد كان من حسناته ان قانون الانتخاب النيابي الجديد الذي كسر شوكة الاقطاعية كما شهدتم تم تطبيقه بروح التعاون والتضحية التي بذلها بسخاء هؤلاء بالذات الذين اصاب القانون مصالحهم الانتخابية المعروفة في الصميم أشد الاصابة، فبرهنوا على انهم قبل كل شيء لبنانيون مخلصون، وانهم مستعدون لمسايرة تطور الحياة وتقدمها.

وهكذا تحقق من دون مشقة تذكر اخطر انقلاب في وضع لبنان السياسي والاجتماعي كان مجرد التلويح به في الماضي يثير العظائم.

هذه الثلاثة، تنظيم جهاز الدولة واصول محاسبة ماليتها والقضاء على الاقطاعية وتعزيز القضاء، قدمت على سواها لانها كالاساس من البناء، وهي كالاساس ايضا قلما تلمسها يد وقلما تراها عين وان تكن لا غنى عنها ولا بقاء للبناء من دونها.

وها هي البلاد اليوم على استعداد لمباشرة تشييد صرح نهضتها. ها هي تقف على عتبة شوط جديد تستأنف فيه خطاها لتحقيق ميثاق دير القمر وتحقيق سائر اسباب التقدم ولو لم ينص عليها الميثاق. ولا ريب ان الطريق شاقة ملأى بالعثرات الطبيعية والمصطنعة يحتاج التغلّب عليها الى الأناة والحكمة، والى تعاون جميع اللبنانيين المخلصين، والى تعزيز ثقة الشعب بمقدراته وبمصيره. ولا ريب ان تضافر هذه العناصر يمهد الطريق ويزيل العثرات ويوطد دعائم النهضة ويجعل باذن الله سير لبنان دائما الى الامام. وان العصمة لله وحده، وان اجتهاد البشر مطبوع ابدا بعجزهم عن الكمال، قابل دائماً للتحسين والتصحيح. فاليه سبحانه نتوجه بالدعاء ان يهدينا جميعا سواء السبيل، وان يوفقنا جميعا في خدمة الوطن.

وفي الختام نشكر لسيادة الاحبار الاجلاء رعاة هذا العيد الكريم وللقائمين به

جميل مسعاهم وهمّتهم. وندعو الله ان يعيد هذا اليوم المجيد عليكم وعلى اللبنانيين اجمعين بالخير والسعادة، وان يحرس لبنان بعنايته. عاش لبنان».

(«النهار»، ١١ آب ١٩٥٣)

معاني الاستقلال

وجه رئيس الجمهورية الى اللبنانيين رسالة في ذكرى الاستقلال:

«ايها المواطنون الاعزاء

حياة الشعوب مراحل وايام. واذا كان كل شعب من شعوب العالمين القديم والجديد سجّل في تاريخه مرحلة ويوما، مرحلة جهاد ويوم نصر، فقد كتب على هذا البلد العزيز لبنان وكتب له ان يتألف تاريخه الطويل من مراحل جهاد متصلة ومن ايام عدة تناوبها الشؤم والتوفيق، وان تكون خاتمة المراحل تلك التي هبّ فيها شعبه ليسجّل اياما عشرة ميامين، وان يكون أعز ايام تاريخه المديد العامر هو الثاني والعشرون من تشرين الثاني، هذا الذي نحتفل اليوم بذكراه العاشرة.

لا ريب ان نصر لبنان، في الثاني والعشرين من تشرين، كان نصرا مبينا مزدوجا. ان كان في نظر العالم بأسره نصر الحق والحرية على القوة، فقد كان في نظر اللبنانيين انفسهم وفي كل مشاعرهم نصرا اخر أعز واشرف. كان نصرا لقلوبهم الطيبة المخلصة المتصافية على ما زرعته في هذه القلوب ذاتها منذ اجيال بعيدة جاهلة ايادي مستعمر بعد اخر من بذور التفرقة والخصام.

اجل اذا كان فوز لبنان في مثل هذا اليوم لعشر سنين مضت باستقلاله وسيادته فوزا عظيما، فان فوزه يومئذ بتوحيد صفوفه وجمع كلمته ونبذ احقاده كان أجلّ وأبدع.

ونحن اذ نحتفل اليوم بالذكرى العاشرة لليوم المجيد، لا نحتفل بعيد استقلالنا وحريتنا فحسب بل نحتفل ايضا واولا بعيد تفاهمنا واتحادنا، عيد عزمنا على شد الساعد الى الساعد والقلب الى القلب لنعيش معا في كرامة وطمأنينة، عيد تآخينا المجبول بدم التضحية والاستشهاد، عيد محبتنا بعضنا بعضا، وهو اعظم الاعياد. ولكم يؤلمنا جميعا في هذه المناسبة ان نرى في الآونة الاخيرة تيارات سامة تتكوّن وتتصادم متذرعة تارة بحوادث ومواقف وتظاهرات فردية ومتسترة طورا

باستنتاجات وهمية او خاطئة يكاد ما تشيعه في بعض الافكار من قلق، ان يبعث الطائفية الخبيثة فيذر قرنها بعدما صدمته صخرة الوحدة الوطنية الرائعة فانكسر وخلناه اندثر.

لقد عاش ابناء هذا الوطن جميعا جنبا الى جنب، قرونا تمتد اصولها الى فجر التاريخ عجزت خلالها منازعاتهم المدسوسة عليهم عن زحزحة واحدهم عن عقيدته او عن ارضه. وقد آن لهم ان يدركوا ان جذورهم في جبال لبنان وسهوله معا عميقة تصمد الدهر في وجه العواصف والسيول. وانه خير لهم ان يقضوا العمر المكتوب في المودة والوئام من ان يضيّعوه في الخصام.

وكما ان الثاني والعشرين من تشرين عيد تآخ ومحبة بين اللبنانيين، فهو ايضا عيد التضامن والاخوة بين لبنان وشقيقاته البلاد العربية فلم ينس لبنان كيف قامت هذه البلاد قومة الرجل الواحد حكومات وشعوبا تلتهب حماسة لتأييده في محنته ثم تهلل طربا لنصره، فكان ذلك فاتحة عهد جديد في العلاقات بينها وبين لبنان، اذ اختط لنفسه سياسة كانت ولم تزل حجر الزاوية في شؤونه الخارجية، وهي سياسة مبنية على اخلاص لبنان اخلاصا لا يتزعزع ليس لميثاق جامعة الدول العربية وما يتبعه من التزامات فقط، بل ايضا ومن فوق الميثاق لمبادىء التعاون الاخوي مع كل البلاد العربية التي تربطنا بها صلات لا تنفصم، صلات الدم والتقاليد والاماني والمصالح. وفي هذا الاخلاص لميثاق الجامعة وللتعاون الاخوي المطلق لا يكتفي لبنان بدور الشريك الامين فحسب بل كان ولم يزل في الطليعة من كل عمل او جهد او امر تقتضيه مصلحة المجموع العربي. ويكفي برهانا على هذا ما يبذله ممثلونا في الخارج وبالاخص وفدنا الى هيئة الامم المتحدة من جهود جبارة في الدفاع عن المصالح والاماني العربية باوسع معانيها الاقليمية بلا استثناء. وهي جهود يفخر لبنان بانها تضاهي على الاقل ان لم تفق جهود اي بلد من البلدان الشقيقة. هذا فضلا عن خدمات المغتربين اللبنانيين لكل نواحي القضايا العربية عموما، وهي خدمات لا تقدّر ولا تحصى.

واذا كان بيننا من اراد ان يظن او من ظن عن حسن نية في سياسة لبنان العربية انحرافا عن السبيل الذي سلكته حتى الآن، فان هذه السياسة هي اليوم ذاتها ولم يزل لبنان متمسكا بها ولا يرضى منها ومن الدور الرئيسي الذي يلعبه بديلا، ولن يقبل إلا لتمكينها وتعزيزها لها تعديلا.

وفي الثاني والعشرين من تشرين اطل لبنان ايضا على ميدان السياسة الدولية،

فلم يزل فيه مدافعا عن مبادىء شرعة الامم المتحدة، تلك المبادىء التي لو اخلص لها في الدول وفي مقدمها الدول الكبرى اخلاصاً وجدانياً مجرداً لكفّت المنظمة الدولية شر ابشع مظلمة عرفتها البشرية، عنيت مظلمة شعب فلسطين العربي. وكما وحّد الثاني والعشرون من تشرين كلمة المقيمين من اللبنانيين، كذلك كان من حسناته الكبرى انعاش العلائق بين شطري لبنان المقيم والمغترب وتنظيمها، فظهرت وحدة هذين الشطرين في اروع المظاهر وتأكد المقيم ان له في كل اصقاع العالم اخوانا يختلج دمهم بحب هذه الارض، عليهم اسمه واليه مرجعهم. وتأكد المغترب أنى كان أن له في لبنان وطنا هو مسؤول عنه مثل مسؤولية اخيه المقيم وله فيه مثل ما له. فالى اللبنانيين حيثما كانوا مقيمين ومغتربين اقول ان شعورا قويا يملأ نفسي وبلا شك يملأ نفوسنا جميعا، بأن علينا ان نعالج شؤوننا بصراحة تنجلي منها الحقيقة، وان نتبادل مكنونات الصدور من الآمال والآماني، وان تستمد من ذكريات الجهاد والعيد حافزا يشدد العزائم على العمل في سبيل لبنان ومستقبله.

ان الجهد البشري لا يبلغ الكمال في خطوات قليلة او شهور معدودة، وانما يقرّب الهدف ويختصر الوقت اللازم لبلوغه ان يشعر كل منا شعورا صادقا بما عليه من واجب التعاون والمساهمة في خدمة المصلحة العامة، وان يخلص لهذا الواجب في عمله وفي فكره وفي قوله. فاذا كفلنا هذا التعاون وهذا الاخلاص، واذا قرناهما بالدرس والسعي المتواصلين امكننا التغلب على العراقيل والصعوبات، ونجحنا في تنظيم احوالنا وفي الافادة من امكانات بلدنا وهي واسعة وافرة.

ان هذا الوطن العزيز الجميل لجدير بكل اخلاص ابنائه وجهودهم وتضحياتهم في سبيل بعضهم البعض وفي سبيله. فلنتزود معاني هذا العيد السامية وعبره البليغة بالنيات الطيبة والعزم الشديد الجديد لنسير مثابرين يقظين على طريق الحق والخير والعمل المثمر، والله في عوننا وإنه ولي التوفيق. عاش لبنان».

(«النهار»، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٣)

«اسرائيل الشوكة»

حضر رئيس الجمهورية كميل شمعون إفتتاح مؤتمر خريجي الجامعة الاميركية في دار الجامعة اللبنانية:

«باسم الله والوطن افتتح هذا المؤتمر، وباسم لبنان ارحب بحضراتكم اهلا

واخوانا من كل اقطار العرب وامصارهم، جئتم تعالجون قضايا عالمهم في هذا الثغر الذي ينبض من قلبهم وينطق بلسانهم، وما زال منذ العهد العثماني موئلا لجمعياتهم ومهدا لوثباتهم.

ان اعمال المؤتمر التحضيرية تبعث في النفس الاطمئنان الى عزمه على معالجة قضايا العرب معالجة شاملة علمية منطقية، وعلى استعراض وتفهم احوالنا الحاضرة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإستقصاء اصولها واسبابها وتشخيص مشاكلها وعللها، وتقليب الحلول على مختلف وجوهها والتمعن فيها لاختيار اجداها. وانه لمما يبشّر بسعي جدي الى توجيه الجهود توجيها صحيحا.

اما الامل في دوام هذا السعي وفي نجاحه فمعقود على صدوره عن مؤسسة دائمة وناجحة تكفل له نشاط نخبة خيّرة من رجال العرب، منتشرة في كل اديارهم يزيد فعاليتها اشتراكها في تربية فكرية واحدة وعقلية علمية عصرية واحدة، واخيرا في رابطة وثيقة واحدة عنيت جمعية متخرجي الجامعة الاميركية في بيروت. فالى هذه الجمعية والقائمين عليها واصحاب فكرة المؤتمر الشكر والثناء.

ايها السادة، في اثر كل حرب كبرى ظاهرات سجلها التاريخ: اقوام تنعتق من عبودية قديمة واقوام تفقد حرياتها. دول يخبو لمعانها واخرى يصعد ويسطع نجمها، ازمات اقتصادية واجتماعية تنتاب شعوبا كانت منها في حصانة، وامم تفيق من رقادها وتنهض تناطح السحاب آمالها. والبلاد العربية لاتساع شقتها وتنوع ظروفها وحظوظها ذاق بعضها من هذه الظاهرات حلوها وذاق بعضها مرّها، وذاق آخرون الحلو والمر معا.

أما الآمال الحسان فكانت ظاهرة عامة في هذه البلاد بدت قبل ان تضع الحرب اوزارها، فقد وجد العرب انفسهم احلاف المنتصرين فتوهموا النصر حليفهم وملك ايديهم. وكانت ظروف الحرب وما بعد الحرب مباشرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الخارجية والداخلية، تخفي عن عيونهم معظم المشاكل المتأصلة وتستر حقيقة ما يطرأ منها. وفي هذا الجو العابر تنادى العرب الى توحيد الكلمة وعقدوا ميثاق الجامعة العربية، فاكتملت لهم بها كل اسباب التفاؤل: النصر المستعار والحظ السعيد والثروة المتدفقة، فلا عجب ان ارتفعت آمالهم ومرت من الزمن فترة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٤٨. خدعنا خلالها انفسنا وخدعنا في أمرنا العالم، فكنا نحن الدول الفتية الناهضة وكنا نحن القوة المتفقة المتواصلة، وكنا نحن العامل الفعال الاول في الشرق الاوسط كله، في السلم والحرب وفي الحاضر والغد.

ثم كانت فلسطين، فما ان التففنا حولها حتى تبيّن ان ما حسبناه سلسلة متماسكة مطبقة لم يكن سوى حلقات متفككة، فوقعت الكارثة وانكشف الستار عن عيوبنا وعللنا، كتلة ودولا وشعوبا وافرادا، وصغرنا في نظر نفوسنا، وصغرنا في نظر بعضنا بعضا، وصغرنا في نظر العالم، وعدنا جمعا شتيت الرأي والفعل لا حول له ولا طول. فكان عام ١٩٤٨ ختام مرحلة في تاريخ العرب، مرحلة الفرصة الفائتة والتجربة الفاشلة، وكان بداية مرحلة، مرحلة تحسس الجراح وتضميدها والتعرّف الى مواطن الضعف واعمال الفكر وتصميم الخطط وتدبّر الامور واستجماع القوى والحذر والتأهب وبعث الامل والثقة. فهل نحن قائمون بموجبات هذه المرحلة؟ هل عرفنا عللنا وعملنا على اصلاح ما بنا؟

اننا لم نزل في هذا مقصرين افرادا ودولا وكتلة، بل لعلنا ما كنا لنفكر في الامر مجرد التفكير لولا تلك الشوكة التي تخز جوانبنا وتقض مضاجعنا وننكرها فتذكرنا: اسرائيل.

لم اكن يوما متشائما، ولست اليوم من المتشائمين وأبعد ما يكون عن رغبة ان يدخل التشاؤم النفوس او يسود الدروس. غير ان التشديد على الحقائق اولى بنا من الاستسلام الى توهم الامور كما نتمناها. فاذا بنى العرب لانفسهم في المرحلة الجديدة من تاريخهم صرحا للامل كانت متينة. اذا كيف العلاج؟

هذا ما اجتمع مؤتمركم لبحثه. وهذا ما اراه اخر الامر متشعبا في سبل ثلاثة كبرى:

اولا – اصلاح كل دولة ذاتها وتنظيم شؤونها السياسية والاقتصادية والعسكرية على القوى التي وفّرت لدول الغرب التقدم والقوة، وان نواجه الصعاب والعقبات بتفكير واقعي وحلول واقعية.

ثانيا – معالجة الخلافات القائمة بين الدول العربية والتي لا مبرر لها ولا سبب يستعصي على التعاون المخلص معالجة صريحة سريعة ولو اقتضى ذلك اجتماع ملوك ورؤساء العرب في مؤتمر نسعى جميعا، كل في محيطه، لتهيئة اسباب نجاحه. وان ثقتي عظيمة بان اجتماعا كهذا يعود بأجزل الفوائد ليس من ناحية حسم الخلافات فحسب، بل ايضا وخصوصا من ناحية وضع حجر الاساس لتعاون جديد بيننا، فيبنى على روح تضحية جديدة وعلى اساليب عملية واقعية جديدة.

ثالثا – اعتبار المشاكل المعلقة بين الدول العربية واية دولة غير عربية على تنوعها وتعددها مشكلة عربية عامة واحدة يجب مواجهتها جبهة واحدة في مفاوضات جماعية واحدة.

اما علاقاتنا بالدول الغربية والمساهمة في حفظ السلام العام فرهن باخلاص الغرب من جهته في تضامنه معنا، وبالافادة المتساوية غير المتفاوتة من هذا التضامن.

ايها السادة، بقي عليّ ان اوضح في صورة نهائية لا تدع مجالا لشك او تأويل موقف لبنان بين الدول العربية. لقد اتخذ لبنان منذ يوم استقلاله السياسة العربية الصادقة حجراً اساسياً لسياسته الخارجية. وهو مجنّد للقضايا العربية العامة، ولقضايا كل دولة عربية من دون تفريق او تمييز، فلا شيء يثنيه عن صداقة الشقيقة العزيزة مصر، تلك الصداقة التي تؤيد البراهين كل يوم تبادلها المتواصل، ولا عن صداقته المخلصة للمملكة السعودية والعراق وكل دول الجامعة على السواء.

ولبنان حريص دائما على السعي الى جمع كلمة هذه الدول، وعلى بذل كل جهد للتوفيق بينها، شديد التمسك بالمبادىء التي قام عليها ميثاق القاهرة والدور التوجيهي الذي يفرضه عليه وضعه الجغرافي وصداقته المتساوية للجميع في تركيز السياسة العربية على الاسس المتينة التي يجب ان تقوم عليها.

ايها السادة، ان مؤتمركم اليوم يوحي الى العالم العربي فكرة عن امكانات الافادة من الجهود الشعبية لمؤازرة واصلاح جهود الحكومات العربية، وعن المهمة الخطيرة التي يمكّن متخرجي الجامعات ان يضطلعوا بها. لذلك يطيب لي ان اكرر الثناء على روح النهضة والاخلاص التي دعتكم الى هذا المؤتمر، وادعو الله الى ان يكلل مسعاكم بالتوفيق».

(«النهار»، ٢٤ حزيران ١٩٥٤)

«ذكرى تشرين»

رسالة رئيس الجمهورية الى اللبنانيين في عيد الاستقلال:

«ايها المواطنون الاعزاء

هذه ذكرى تشرين تمر بنا في موكب الزمن وها نحن نستقبلها من جديد زاداً روحيا كريما لانها كانت نقطة تحول في حياتنا الوطنية شأن كل شعب تألبت عليه الاحداث فيغالبها متقلبا بين القنوط والرجاء لائذا بالحكمة والصبر، متذرعا بالجرأة والثبات الى أن تتحقق امانيه فيجيء فوزه في قضيته فوزا للحق مبينا.

لقد ازدان تاريخكم من ذكرى تشرين بامجد الصفحات وجعل لبنان من عيدها اجمل الاعياد فسجل بدمائكم المشتركة مرحلة جهاد ويوم نصر عز بهما امركم واثمرت تضحيتكم واشرقت عزتكم. وبنعمة هذا المثلث الوطني نقشتم الذكرى وخلقتم العيد الذي تزيد معانيه اليوم بوجود حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني في الربوع اللبنانية، فكانت هذه الزيارة الكريمة مناسبة سعيدة اتاحت لجلالته ان يشاطر اللبنانيين عن كثب غبطتهم واتاحت لهم ان يحيوا في جلالته وارث غازي وحفيد فيصل والحسين باعث روح الثورة والتحرر في بلاد العرب وان يلمسوا في قلبه ذلك الشعور الخالص نحو لبنان.

ايها المواطنون الاعزاء، إن يومكم هذا يحمل الى جانب النشوة بالحرية والفوز شعوراً بالاعتزاز بما يرمز اليه من حزم صفوفكم وجمع كلمتكم وتآلف قلوبكم تآلفا مهر العائلة اللبنانية بطابع المحبة والتآخي. فالاحتفال به هو احتفال بالقيم الوطنية الغالية التي جعلتموها في الساعات الحرجة فوق كل شيء فعملتم بوحيها وحملتم رسالتها واديتم امانتها حتى جعلتم من الثاني والعشرين من تشرين الثاني يوم لبنان.

فعلى اللبناني حيث كان على الارض الام او في المغترب ان يستمد من معاني هذا العيد منهجا ليومه وعبرة لغده وحافزا للعمر كله يهيب به الى اداء واجب المنشىء الباني والمواطن المحب في وطن تثبت ارضه جذور الوئام وتورف سماؤه ظلال السلام فخليق بقلوب اهله ان تكون مستودعا للالفة والاخوة وخليق بهم ان يعلموا ان قوة وطنهم هي في اتحاد ابنائه حول رايته المقدسة التي خفقت عالية في جو لبنان وفي الاجواء العربية كلها في تعاون وجداني مخلص على صعيد وحدة المصلحة والعرق واللغة والجوار.

ويأبى الوفاء ايها المواطنون في هذه الذكرى المجيدة التي تهز النفوس والمشاعر الا ان يحيي ارواح الشهداء الذي ينتشر ذكرهم عبيرا على موكب تشرين والا ان يقف مترحّما عليهم وعلى اخوان لهم من ضحايا كارثة الحريق التي فجعت الشباب اللبناني والقلب اللبناني بمصاب اليم فالى اسرهم اصدق مؤاساتي ومؤاساة لبنان.

واليكم جميعا ايها المواطنون الاعزاء خالص التمنيات بسعادتكم ونجاحكم وتضامنكم في ان تستمدوا ابدا سطور حياتكم من عظمة المبادىء التي نحتفل لاجلها في هذا العيد.

دام لبنان بكم وطنا سعيدا عزيزا ودمتم في ظلاله، يوفقكم ويحفظكم ويحفظ وطنكم بكم العلي القدير. عاش لبنان».

(«النهار»، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٤)

انجازات عهد

قال رئيس الجمهورية كميل شمعون في الاحتفال السنوي في عيد سيدة التلة في دير القمر:

«فكرة توافقنا عليها فغدت تقليداً وطنياً لنا، هي ان نجتمع سنة بعد سنة في هذا المكان المبارك كما كان يفعل اسلافنا للتداول في شؤون وطنهم ومدينتهم.

يتميز اجتماعنا اليوم بمرور ثلاث سنوات على دعوة واحد من ابناء هذه المدينة الى تحمل المسؤوليات الجسام في توجيه مقدرات هذا الوطن العزيز. واني لأرى في هذه الفترة ان لكم وللرأي العام باجمعه علي حقا في اعطائه لمحة موجزة عن المراحل التي قطعناها خلال هذه الفترة من الزمن لن تكون هذه اللمحة عرضا للوقائع السياسية التي تعاقبت منذ ثلاثة اعوام، بل لوحة لتطور البلاد في طريق الانشاء والانعاش الاقتصادي، ومخططا مختصرا لتصميم سياسة اجتماعية اصبح تنفيذها وشيكا.

ان المسؤولين عن الحكم الى اية مرتبة انتسبوا، لا ينتظرون على خدمتهم شكرا ولا يتوقعون من متملقي الجماهير ثناء على الغير وحمدا، كما لا يطلبون من المتشائمين المحترفين **اقلاعا عن** همّ مفتعل وتذمر مصطنع. انهم يدركون ما يلازم كل عمل بشري من نقص، وشعورهم الاكيد الوحيد هو اطمئنانهم الى انهم بذلوا في السعي لاداء الواجب جهداً حثيثاً مخلصاً، وانهم حققوا اعمالهم ان لم تكن كلها مجتمعة امام العيان فلها من عمق الاثر ما لا يمكن انكاره عليهم. وبلاغة الارقام تستطيع دون سواها ان تعطينا فكرة صحيحة عن الشوط الذي اجتزنا.

ان الحالة الاقتصادية في البلاد سليمة بل اكثر من سليمة، والازدهار الذي تتميز به قد سلك في السنوات الثلاث الماضية خطا تصاعديا مستمرا لم تعرف بلادنا في تاريخها له مثيلا، تدل عليه الاحصاءات الموثوقة الرسمية وشبه الرسمية أصدق دلالة:

أ - ان دخلنا الاهلي الذي هو صورة نشاطنا في كل الحقول والذي كان عام ١٩٥٢ مليارا و١٨٤ مليون ليرة لبنانية، قد بلغ عاما بعد عام الارقام الآتية: عام ١٩٥٣ مليار و٢٥٥ مليونا وعام ١٩٥٤ مليار و٣٨٠ مليونا، والمقدّر لسنة ١٩٥٥ استنادا الى نتائج الاشهر الستة الاولى من السنة انه سيبلغ تقريبا مليارا و٤٤٠ مليونا، وجدير بالذكر ان من العناصر الرئيسية التي تؤلف دخلنا الاهلي: التجارة

بنسبة ٣٧ في المئة والزراعة بنسبة ١٩ في المئة والصناعة التي هي على نمو مضطرد بنسبة ١٦ في المئة.

ب - اما ميزان المدفوعات الذي رسا عام ١٩٥٢ على زيادة تقدّر بـ٢٦ مليون ليرة لمصلحة لبنان، فقد ارتفع سنة ١٩٥٣ الى ٣٣ مليون ليرة، ثم في سنة ١٩٥٤ الى ٦٠ مليون ليرة. وقد بلغت زيادته عن الاشهر الخمسة الاولى من سنة ١٩٥٥ وحدها ٣٥ مليون ليرة.

ج - اما وارداتنا الجمركية فانها تسجل خطا تصاعديا مماثلا يعود الى ارتفاع القوة الشرائية بين جمهور اللبنانيين وتزايد عدد السياح والزائرين الذين يؤمون بلادنا والتسهيلات التي تفيد منها معاملاتنا التجارية مع بلدان الجامعة العربية منذ ان افضت مبادرة المسؤولين اللبنانيين الى نتائج ايجابية بانعقاد المؤتمر الاقتصادي العربي في بيروت في نهاية سنة ١٩٥٣. ففي سنة ١٩٥٢ بلغت وارداتنا الجمركية ٤٣ مليونا و١٧٨ الف و١٤١ ليرة لبنانية، فارتفعت في سنة ١٩٥٣ الى ٤٤ مليونا و٢١٣ الف و٩٥٦ ليرة ثم في سنة ١٩٥٥ الى ٥٥ مليونا و٥١٢ الف و٩٧٠ ليرة. وقد بلغت في الاشهر الستة الاولى من سنة ١٩٥٥ الحالية ٣٩ مليونا و٢٠٠ الف ليرة.

د - وكان عدد السياح الذين زاروا لبنان ومكثوا فيه اكثر من ٢٤ ساعة كالآتي: في سنة ١٩٥٢ كانوا ٢١ الف و٣٣٣ سائحا فاصبح في سنة ١٩٥٣ نحو ٢٨٥ الف و٧٣ سائحا، وارتفع في سنة ١٩٥٤ الى ٤١١ الف و٦٨٥. وتنبىء التقديرات الاخيرة لسنة ١٩٥٥ بزيادة ٢٥ في المئة على الاقل عن السنة الماضية.

وقد كان لازدياد الثروة الوطنية اثره الواضح في ازدياد واردات الموازنة. وفي ما يأتي ارقام موازنات السنوات الاربع الاخيرة:

سنة ١٩٥٢: ٩٤ مليونا و٢٥٠ الف ليرة لبنانية، سنة ١٩٥٣: ١١٢ مليونا و٨٣٦ الف ليرة لبنانية، سنة ١٩٥٤: ١٢٣ مليونا و٤٠٠ الف ليرة لبنانية، سنة ١٩٥٥: ١٣٧ مليونا و٣٥ الف ليرة لبنانية. وما دامت الحالة الاقتصادية في تقدم متواصل فمن المتوقع ان تبلغ بسهولة ارقام موازنة الدولة في نهاية السنوات الخمس المقبلة ١٨٠ مليون ليرة. وخلافا لرأي خاطىء مبثوث عمدا في بعض الاوساط فان زيادة واردات الخزينة عندما تنشأ عن مساهمة المواطنين العادية في دفع الضرائب نسبة الى دخلهم من دون اللجوء الى زيادة في معدلها لدليل ساطع على الرخاء والازدهار.

ان حكمة الادارة تتركز وتتجلى في حصر النفقات غير المجدية ضمن الحدود

اللازمة وتخصيص القسم الاكبر من الايرادات للاعمال عن طريق تنفيذ المشاريع ذات المنفعة العامة التي تشكل في ذاتها ثروة دائمة للبلاد.

هـ - النقد اللبناني: إن كميات النقد المتداولة تؤلف في نظر الحكومات التي تقدّر مسؤولياتها اشارة الخطر وصورة حقيقية للوضع المالي. وقد استجاب النقد اللبناني لحاجات التجارة والمالية وبلغ وفاقا لشريعة العرض والطلب ٢٥٠ مليونا. كما ان هذا النقد المتداول دعم بتغطية ذهبية تبلغ ٩٢ في المئة من قيمته، وهو يتمتع بقوة لا تقل عن قوة الفرنك السويسري والدولار الاميركي. هذه القوة قد حوّلت نحو لبنان اهم المؤسسات المالية في العالم، واجتذبت اليه اكثر فاكثر الرساميل الاجنبية التي تنشد مستقرا مجديا أمينا. وفي الوقت نفسه وبفضل حرية النقد وتحويله من دون عائق التي يتميز بها نظامنا المالي، اصبحت بيروت بعد نيويورك ولندن من اهم المراكز المالية الرئيسية حيث تجري فيها على اوسع نطاق معاملات التجارة المثلثة والتحكيم. وبفضل حالة اقتصادية ممتازة كهذه انطلقت الجهود الخاصة، هذه الجهود التي يسرّني ان اشيد بها علنا، فحوّلت مدن لبنان وقراه الى ورش نهضت فيها نشاطات جديدة في صورة لا مثيل لها في اي بلد اخر، وجعلت من لبنان بمجموعه حقلا تزدهر فيه كل يوم مؤسسات جديدة للتجارة والصناعة والزراعة.

والحكومة من جهتها قد ركزت ميزانيتها على اساس وطيد قد عقدت العزم على القيام بمهمة مزدوجة، وهي تعزيز جيشنا مخصصة له كل عام الاعتمادات العادية والاستثنائية الضرورية لتجعل منه اداة فاعلة في الدفاع ضد كل اعتداء، ثم الشروع في أعمال الاعمار والتجهيز الواسعة، ان بوسائلها الخاصة او بالافادة من المساعدة الاميركية او النشاط اللبناني الحر. فمن اكثر مشاريع التجهيز اهمية، يذكر:

١ - انشاء المعهد الصناعي ومركز الابحاث الكيميائية.

٢ - مراكز التعليم والتدريب الزراعي ومراكز مراقبة الفاكهة المعدة للتصدير وتوضيبها.

٣ - بنك التسليف الزراعي والصناعي والفندقي الذي لن يلبث، بعد تذليل الصعاب الاولى التي اعترضت نشأته، ان يعطي نتاجه على اتم وجه.

٤ - شراء شركة كهرباء بيروت بعدما اصبحت عاجزة عن تأمين تنمية انتاجها بسبب المقاطعة الطويلة الامد التي شلّت نشاطها.

٥ - انشاء محطة ذوق مكايل البالغ طاقتها الكهربائية ١٥ الف كيلوات والتي يبلغ مجموع اكلافها ١١ مليون ليرة لبنانية، وتتولى الادارة المختصة اليوم وضع دفتر شروط لشراء وحدة ثانية بقوة المحطة الاولى.

٦ - تجهيز مركز توليد كهرباء بيروت ومركز توليد الصفا.

٧ - انشاء مركز كهرباء في نهر البارد ونهر ابرهيم. وقد تحققا بواسطة النشاط الحر وبمساعدة الحكومة.

٨ - انشاء دار المعلمين على احدث طراز معدة لتدريب هيئة تعليمية على أوسع نطاق تتولى تثقيف النشء اللبناني.

٩ - انشاء مدارس مهنية عدة عددها خمس، في كل محافظة مدرسة مهمتها توجيه هذا النشء توجيها مهنيا نافعا عوض التوجيه النظري الذي يجري بمعزل عن الفوائد العملية.

١٠ - انشاء المدينة الرياضية التي تبلغ تكاليفها خمسة ملايين ليرة لبنانية، وهي ستشكل وحدة رياضية كاملة يندر وجود نظير لها في الشرق او في اوروبا، وتكون في الوقت نفسه معدة للالعاب الاولمبية العربية منها والدولية فضلا عن كونها من متممات تجهيزنا السياحي فتجذب الينا كل الفصول فئة جديدة من الزائرين هم الزائرون الرياضيون.

أما المشاريع الانشائية ذات المنفعة العامة فقد كان مجالها اعم واكثر اتساعا. وفي ما يأتي بيانها:

ا - في مطلع عام ١٩٥٣ تقرر مشروع انشائي لسنوات اربع خصص له اعتماد لن يقل عن ٢٥ مليون ليرة معظمه للاشغال المائية وجر مياه الشفة الخاصة. وقد تم بعضها والبعض الاخر قيد التنفيذ وسيتم معظمه قبل نهاية المدة المقررة عام ١٩٥٦. وقد بدىء منذ الآن بدراسة مشروع انشائي جديد لاربع سنوات باعتماد لن يقل عن ٢٠ مليون ليرة لاشغال مائية اخرى يخصص لري سهل عكار والقسمين الشرقي والجنوبي من سهل البقاع، ولتنفيذ اشغال اخرى في مختلف مناطق البلاد.

٢ - بدىء بانشاء مرفأ طرابلس الجديد الذي صار تدشينه في الربيع الفائت، فقد تم تلزيم اشغال المرحلة الاولى منه وستكلف نحو عشرة ملايين ونصف من الليرات. وبمجرد انجاز المرحلة الاولى من اعمال هذا المرفأ يصبح في مقدوره استيعاب حركة سنوية لا تقل عن ٨٠٠ الف طن من البضاعة.

٣ - لما كان مرفأا بيروت وطرابلس قد اصبحا منفذين رئيسيين على البحر الابيض المتوسط للبلدان العربية المجاورة وحتى لايران، فقد عرف مرفأ بيروت حركة تجارية في السنين الاخيرة تجعل من الضرورة الماسة توسيع هذا المرفأ. كما أنه بات من اللازم توسيع المنطقة الحرة فيه توسيعا كبيرا يتناسب مع حاجات تجارة

الترانزيت، والشركة التي تؤمن باسم الدولة ادارة مرفأ بيروت ستعمد قبل نهاية السنة الحالية الى القيام باعمال التوسّع التي ستبلغ اكلافها ٣٠ مليون ليرة لبنانية.

٤ – ومن اهم جميع المشاريع ذات المنفعة العامة مشروع الليطاني الذي سيكون عاملا حيويا في نهضة بلادنا الشاملة. ان عدد سكان لبنان يزداد باضطراد بنسبة ٣٠ الف نسمة سنويا. وسيبلغ هذا العدد قبل خمسة عشر عاما مليوني نسمة باستثناء الاجانب المقيمين والزائرين. ان لبنان وهو المحصور في بقعة ضيقة من الارض لا يستطيع العيش او كبح جماح الهجرة إلا باستنبات كل متر زراعي من ارضه وتنمية انتاج صناعي كفيل بسد حاجاته الملحة وبرفع مستوى معيشة اهله. ان مشروع الليطاني الذي دخلت مرحلته الاولى طور التنفيذ سيؤمن الري لمساحات شاسعة ابتداء من البقاع فسهل صور حتى ضاحية بيروت. كما سيؤمن لحاجاتنا المنزلية وفنادقنا وصناعاتنا طاقة كهربائية تبلغ ١٧٠ الف كيلوات. هذه المرحلة الاولى من المشروع التي سينتهي العمل منها عام ١٩٦١ تحتاج الى نفقات تقدر بمبلغ ١٤٥ مليون ليرة لبنانية. اما المشروع بكل مراحله فتقدر تكاليفه بنحو ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية.

وأما طرقاتنا فيتضح لكل عين ان جهداً كبيراً بذل لتحسين شبكتها التي تعد في ذاتها اكمل شبكة في الشرق. الى جانب اعمال التحسين التي تمتص القسم الاكبر من موازنة الاشغال العامة، فان الادارة قد رأت ان تعنى عناية خاصة وان تبذل الجهد المستطاع من اجل اصلاح شبكة طرقاتنا الدولية. فتوسيع مرفأ بيروت وانشاء مرفأ طرابلس الجديد ثم ازدياد حركة النقل التجاري نحو الداخل، كل هذا يستلزم في الوقت نفسه اختصار طرق المواصلات وجعلها اكثر ملاءمة وسرعة لئلا تنافس مرافئنا المرافىء المجاورة. وتحاشيا لهذا التنافس برزت فكرة انشاء طرقنا الدولية: بيروت – طرابلس – حمص، بيروت – دمشق، بيروت – صيدا – مرجعيون، كي تصبح في مستوى الطرق الكبرى كما تفرض ذلك اصول السير الحديثة والعلمية، وسيكون كل من هذه الطرق بعرض ٢٦ مترا مما يتيح تنظيم وجهتين مستقلتين للسير واختصار المنعطفات التي تطيل السير وتؤخره. انها مهمة طويلة وباهظة التكاليف ولكنها من الضرورات اذا اخذنا في الاعتبار حاجات التجارة العابرة والسياحة وتوقع زيادة عدد السيارات الذي ينتظر ان يربو على خمسين الف سيارة في سنة ١٩٦٥.

ان هذا العرض الذي بسطته لا يعني ان المسؤولين في الحكم يعتقدون ان البلاد بلغت حد الكمال. فعلى رغم ما حققناه حتى الآن او ما هو قيد التحقيق فاننا

على العكس من ذلك ما زلنا في بداية منهاج طويل وشاق ما دامت الغاية الاخيرة من هذا البرنامج اسعاد المواطن ورفاهيته. وهناك ميدان او حقل لم يستثمر حتى الآن هو حقل الاصلاح الاجتماعي. فالتنظيم الاجتماعي في حالته الحاضرة يكاد يكون مفقودا. لقد شيّدت مستشفيات وانشئت مراكز للاسعاف العام افاد منها فريق غير قليل من الطبقة الفقيرة. ولكن لا يوجد تقريبا ملاجىء ومستوصفات ما خلا تلك التي قامت **بفضل نشاط أفراد**.

أما مشكلة الضمان الاجتماعي فلم تعالج حتى الآن في صورة جدية. لقد كرست الجهود في السنوات الاخيرة لتزويد البلاد جهازا اقتصاديا سليما وتحقيق مشاريع من شأنها زيادة الثروة الوطنية ورفع مستوى المعيشة وتأمين العمل لليد التي لا يضيرها العمل. وتلحظ موازنة ١٩٥٦ اعتمادات كافية لتأمين اعمال الطرق والاعمال المائية غير التي لحظت في المشروعين الانشائيين للسنوات الاربع وللنفقات الزراعية وحاجات الادارة عموما. اما كل زيادة مقبلة في تقديرات الموازنة فيجب ان يكرس معظمها للاصلاحات الاجتماعية وخصوصا لتلك التي ترمي الى تأمين الطبقة المحتاجة والعاملة عموما ضد المرض والشيخوخة والعاهة والبطالة. ولبلوغ هذه الغاية فان كل منظمة عمالية او نقابية تود ان تفرض على اعضائها المنتمين اليها جعالة تغذي صندوقها للضمان الاجتماعي، يحق لها ان تنال مساهمة مماثلة من الخزينة. وفضل هذا المجهود المشترك المبذول من جانب المواطنين ذوي العلاقة من جهة ومن جانب السلطات العامة من جهة ثانية، ينشىء في برهة قصيرة نظاما خاصا للضمان الاجتماعي يرفع مستوى اليد العاملة ويضمن لها في وقت واحد العلاجات الطبية والخير والرفاه والطمأنينة والمستقبل الافضل.

ان الامل والايمان برسالتنا هما ما يجب ان يكون مغزى ومرمى اجتماعنا هذا اليوم. وانني آمل في ان يكون هذا العيد الوطني نجاح جهودنا لمجد لبنان وسعادة ابنائه، عاش لبنان».

(«النهار»، ٧ آب ١٩٥٥)

أزمة قناة السويس

قال رئيس الجمهورية في الاحتفال السنوي في عيد سيدة التلة في دير القمر:

«ها نحن تجمعنا مرة اخرى رحاب هذه الدار المباركة في احتفالنا بعيد سيدة

التل، سيدة دير القمر، فيمتاز اجتماعنا هذا العام بظاهرة ورونق جديدين من حضور رجال الدولة الرسميين وممثلي الجمعيات الخيرية النشيطة اتوا من اطراف البلاد يشاركوننا في الاحتفال.

روى التاريخ كما تعلمون أن اسلافنا كانوا في قديم الزمان يؤمون هذا المزار للتبرك وكانوا يعرفونه باسم مريم بنت عمران، فيتحوّل اجتماعهم الى مؤتمر للتداول في ما يهم البلاد من حوادث. فجئنا نحن في السنين الاخيرة نبعث هذا التقليد اللبناني العريق. ودرجنا على ان اسمعكم في مناسبة العيد والزيارة ذاتها حديثا في شؤون لبنان العامة، ولن أشذ اليوم عن هذه العادة (...)

ففي شؤوننا الداخلية لا يخفى على البصير ان مشاريعنا الكبرى التي تعود على البلاد باوفر المنافع العامة اقتصاديا واجتماعيا تواصل سيرها الحثيث الى الامام. لقد تمت او قاربت التمام منذ شهر آب الماضي معظم المشاريع المعلقة التي اشرفت مدتها على النهاية، وتقدم العمل في مشاريع اخرى تقدما محسوسا وفقا للمناهج الموضوعة. كما تقررت مشاريع جديدة مهمة عديدة يكفل تنفيذها تخصيص الاعتمادات اللازمة لها كاملة من مال الخزينة المتوافر، ويكفي ان اشير الى ان مجلسكم النيابي صادق في الامس فقط على مشروع لمياه الشفة قيمته ستون مليون ليرة واخر للكهرباء قيمته ثلاثون مليون ليرة. وهذان المشروعان ستعم فوائدهما جميع انحاء لبنان جبلا وسهلا فيرتفع مستوى المعيشة بين جميع ابناء الشعب وتتيسر اسباب الرقي والتقدم والعمران. وبينما تتزايد امثال هذه المشاريع عددا وتنوعا فتشمل كل حقول الحياة والنشاط ويبلغ ما خصص للإنفاق عليها لخير البلاد العام مئات الملايين، ترتفع في الوقت ذاته الاعتمادات الانشائية في الموازنة العادية، واخصها اعتمادات الطرق، شرايين البلاد، ارتفاعا متواصلا. فبعدما كان مجموع اعتمادات الطرق من دولية ورئيسية ومحلية في سنتي ١٩٥٢ و١٩٥٣ متركزا في جوار التسعة ملايين من الليرات، بلغ هذا المجموع في موازنتي ١٩٥٤ و١٩٥٥ عشرة ملايين ثم ثلاثة عشر مليونا على التوالي، وقفز اخيرا في عام ١٩٥٦ فتجاوز الستة عشر مليونا. وفي الامس تقرر فضلا عن هذا المبلغ الضخم اعتماد جديد قدره عشرة ملايين ليرة سوف ينفق مع مبلغ مساو له تقريبا خصصته المساعدة الاقتصادية الاميركية لشق طريق دولية عصرية تصل العاصمة بالحدود السورية (...)

ولكن يجب ان لا يفوتنا ان الطبيعة نكبت لبنان في العام المنصرم بكارثتين عظيمتين لم توقعا به خسائر مادية فادحة فحسب، بل اصابته بما تهون عنده كل

خسارة مادية مهما بلغت، اذ اودتا بارواح مئات الضحايا الابرياء. عنيت كارثة الفيضان في طرابلس والشمال وكارثة الزلزال في الشوف والجنوب والبقاع. ولا شك في ان اثر هاتين الكارثتين لم يقتصر على فقدان الابرياء الآمنين من مواطنينا وعلى اضرار مادية مباشرة جسيمة، بل تعدى اثرهما ذلك الى انشغال عدد لا يستهان به من اللبنانيين لاسيما الفنيين في واجبات الاصلاح والتعمير. فحرم البلاد من خدماتهم في ميدان المشاريع الاخرى وحال دون تعجيلها.

ان مهمة الدولة في مواجهة نتائج الكارثتين ليست بالمهمة السهلة. واذا كان حاصل الضرائب والرسوم التي قررها القانون لهذه الغاية مضافا اليه مجموع التبرعات الدولية والاهلية قد وفر المال والمواد اللازمة، فان هذه الوسائل بما فيه التجهيزات التي تؤمنها مصلحة التعمير الوطنية لا تكفي وحدها لانجاز المهمة الشاقة، بل يعوزها صدق التعاون من المواطنين عموما ومن المصابين خصوصا. ان اعتماد اللبناني على ذاته لتعمير جبله عبر قرون التاريخ الطويلة، على رغم ما تخللها من ضربات الطبيعة ومن ويلات الحروب المبيدة، كان ولم يزل رأس ماله وسلاحه الاول في مجابهة الاحداث. وان اعظم ما يمكن ان يبتلي به شعب لبنان او اي شعب كان هو فقدانه روح الاعتماد على الذات وروح التعاون في الشدائد.

انني اخشى ان تكون الاتكالية قد تسربت الى نفوس بعض القادرين على مساعدة انفسهم، فأحجموا وتقاعسوا وتواكلوا. فهؤلاء شذوا عن طريق اللبناني المشهور بنشاطه وهمّته واقدامه. وأملي في ان يشمروا عن ساعد الجد وان لا يترددوا في العمل لانفسهم على قدر طاقتهم. أما الذين لا يقعدهم عن العمل على رغم حسن نيتهم غير عجزهم الذي لا شك فيه وهم فئة كبرى، فلهؤلاء اقول ان الدولة بواسطة المصلحة الوطنية للتعمير مستعدة لمساعدتهم فضلا عن المواد الضرورية للبناء، بتأمين اليد العاملة او قسم منها تبعا للامكانات (...)

ومن كل المشاكل التي طرأت على الشرق الاوسط في توتر ظاهر وحدّة بارزة، لا ريب ان المشكلة التي تشغل اليوم الاوساط الدولية وتتسم بطابع بالغ من الخطورة يهدد الامن، انما هي مشكلة قناة السويس. تعرفون ان الحكومة المصرية امام ضرورة انشاء السد العالي لخزن مياه النيل وتأمين الحاجات الحيوية للشعب المصري في نهضته ونموه وفي تزايد عدده المتواصل، قررت تأميم الشركة العالمية لقناة السويس. ومع ان امتياز شركة القناة تنتهي مدته بعد اثنتي عشرة سنة فقط، تؤول الشركة بعدها في كل الاحوال بموجب الاتفاقات المعقودة الى السلطات المصرية، فان

قرار التأميم المصري قوبل في البلدان التي تملك اسهم شركة القناة والبلدان التي تهمها في الدرجة الاولى مسألة الملاحة عبر القناة بردة فعل عنيفة وبالاستنكار الشديد اللهجة وبمواقف وتدابير تهديدية من شأنها زيادة توتر العلاقات بين تلك البلدان ومصر زيادة خطيرة.

لقد اعلن لبنان موقفه من هذه القضية. ولكنني اود ان اوضح ايضا رغبة لبنان في النظر الى هذا النزاع نظرة واقعية منصفة، نظرة مجرّدة عن كل اثر عاطفي إن كان لجهة علاقتنا بمصر او لجهة ما سبق النزاع واحاطه من ملابسات تتعلق بعرض الدول الغربية تمويل مشروع السد العالي ثم سحبها هذا العرض. ماذا نرى؟

ان مصر بلد مستقل ذو سيادة، والسيادة المصرية التي تمتد من دون جدل على كل شبر من ارض مصر فتشمل من دون جدل كل شبر من هذه الارض، هي سيادة تامة وهي سيادة واحدة لا تتجزأ. ان مبدأ السيادة الدولية سيادة تامة كاملة، وهو المبدأ العام المسلّم به، قد اقرته واكدته النصوص الصريحة المسجلة في ميثاق الامم المتحدة، وهو يشكل الدرع والضمان الاولين للمجتمع الدولي كما نشأ ونظّم هذا المجتمع الدولي بعدالحرب العالمية الماضية، فاذا انهار هذا المبدأ انهارت اسس المجتمع الدولي كلها. ومما لا شك فيه ان اقدام دولة ما على تأميم ناحية من نواحي النشاط فيها ايا كانت على ارضها وفي نطاق حدودها، وفي الحالة التي نعالجها بالذات، مما لا شك فيه ان اقدام مصر على تأميم شركة قناة السويس انما هو حق طبيعي ناتج عن مبدأ السيادة الوطنية لا يمكن ان يكون موضوعا لاعتراضات قانونية ايا كانت، سيما ان قرار التأميم قد رافقه في الوقت ذاته عرض مصر التعويض العادل على حملة الاسهم. تبقى فقط قضية حرية الملاحة في مياه القناة. من الجائز، نعم، ان يكون ما تميّز به قرار مصر من المفاجأة اقلق جديا بال البلدان التي تهمها المحافظة بدقة على حرية الملاحة وفقا للعرف والاتفاقات الدولية، وان يكون هذا القرار، ولا عجب، زعزع اطمئنانها الى المستقبل. الا انه ما من قضية كهذه إلا ويمكن حلها بالمحادثات والمفاوضات شرط ان تجري هذه المحادثات والمفاوضات في الجو الهادىء الموافق. هذا الجو الذي آن الآوان لكل من الفريقين ان يسعى باخلاص الى خلقه واحلاله محل الجو الملبد بعدم الثقة، السائد في الوقت الحاضر. وانني اعتقد ان ما يساعد مساعدة فاعلة على خلق الجو المناسب لمحادثات ناجحة كون مصر التي يهمها جدا انماء مواردها من رسوم المرور في القناة، هي اول من يحرص كما اكد رئيس الجمهورية المصرية على صون حرية الملاحة واحترامها.

ان اول ما يلزم الآن لافساح المجال لتسوية النزاع هو ان يمتنع الفريقان

المتنازعان، مصر الشقيقة وبالاخص دول الغرب الصديقة عن كل ما من شأنه أن يزيد التوتر وبالاخص عن التهديد وعن اي تدبير او عمل لا يعود في الامكان تداركه، ولا يمكن احد ولا الذين اقدموا عليه التكهن سلفا بعواقبه الوخيمة في حقل السياسة الدولية وفي حقل السلام العالمي.

اننا ما زلنا نعاني نتائج القرارات التي اتخذت في شأن فلسطين عام ١٩٤٧. تلك القرارات التي ساهمت فيها دول الغرب مساهمتها المعروفة، فكانت ولم تزل السبب المباشرة الرئيسي لما يلازم العلاقات القائمة بين البلدان العربية ودول الغرب من سوء الظن وسوء التفاهم والارتباك والنزاع. فاذا تعرضت مصر اليوم بسبب تأميمها شركة قناة السويس لسياسة او لتدابير عدائية تتخذها دول الغرب، فانني اخشى كل الخشية ان يضيّع الغرب في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وربما نهائيا، كل ما تبقى له من ثقة في هذه المنطقة، وكل امل في تعاون شعوبها معه اي تعاون، حتى تلك التي تربطه بها عهود ومواثيق ويعلّق عليها اعتماده.

لقد اردت ان اطلعكم والرأي العام اللبناني، وان اطلع الرأي العام الدولي على وجه الحق والعقل والصواب المجرّد عن كل عاطفة او هوى في قضية من اهم قضايا الساعة في العالم. إن همّنا ومطمحنا في لبنان كانا ولا يزالان ان نسعى ونجاهد دائما في سبيل نصرة العدالة وفي سبيل التعاون السلمي الودي بين كل الشعوب، آملين في ان تتهيأ في ظل هذه العدالة وهذا التعاون لذوي النيات الطيبة، لكل ذوي النيات الطيبة ايا كانوا وأنّى وجدوا اسباب التوفيق في تعزيز اوطانهم وكفالة ازدهارها.

ولعل من حسنات عيد سيدة الدير اليوم اتاحة هذه الفرصة لاسماع من يعنيهم الامر هذا النداء المخلص الى التروي والى الحق والى الوئام».

(«النهار»، ٧ آب ١٩٥٦)

«مبدأ أيزنهاور»

في افتتاح المخيم الصيفي الرابع للكشاف الوطني اللبناني في دير القمر في عيد سيدة التلة، قال رئيس الجمهورية كميل شمعون:

«(...) منذ ان وضعت الحرب الكونية الثانية اوزارها وتفتحت ابواب العالم

امام لبنان حر مستقل كامل السيادة ما زال نشاطنا الخارجي يمتد عاما بعد عام لا يعرف حدا، ومسؤولياتنا تتعدى النطاق المحلي بل نطاق الشرق الاوسط فتغدو بكل معاني الكلمة عالمية. ان هذا التوسع في الحقل الدولي وهو فريد المثال لبلد في حجم لبنان، يعود اولا الى سبب تاريخي مكرر. ففي فجر التاريخ راح اللبنانيون الاقدمون يجوبون البحار وينشئون على شواطئها المعاقل والمستعمرات لدولهم وينقلون الى اطراف المسكونة عصارة فكرهم وحضارتهم ونتاج نشاطهم وخبرتهم. وفي القرن الماضي قام اجدادنا الاقربون يجددون السيرة يجوبون اقطار العالم قاصيها ودانيها ويؤسسون لنا صداقات متينة قبل ان نصبح دولة اليوم المعروفة، ويحملون الى بلاد العرب الكبرى مشعل نهضة العربية، ومشعل النهضة العربية في عصرنا الحاضر.

ويعود هذا التوسع ايضا الى الدور المتزايد اهمية يوما بعد يوم الذي يلعبه لبنان في ميدان الشؤون الدولية في جامعة الدول العربية وفي منظمة الامم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنبثق منها ومجلس الامن، والى جهوده في خدمة المنظمة الثقافية والعلمية للامم المتحدة لتصير هذه المؤسسة حقيقة حية نافعة. وقد عزز مركزنا في العالم اننا في الظروف الدولية التي هددت الامن والسلام عرفنا القرار الصحيح والواجب، وتحمّلنا مسؤوليته مستوحين شرعة الامم المتحدة محافظين في الوقت ذاته على احترام التزاماتنا التعاقدية الخاصة ومتمسكين قبل كل شيء بواجبنا تجاه الدول العربية الشقيقة، جميعها من دون استثناء.

ايها السادة،

ان الاثني عشر شهرا التي انقضت منذ اجتماعنا الاخير هنا قد حفلت باحداث كبرى كان مسرحها الشرق الاوسط وبالاخص الدول العربية (تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي). ومما زاد اهمية هذه المنطقة اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا حدة المشاكل التي طرأت عليها وقابلية هذه المشاكل للالتهاب ولاشعال نار الحرب على المستوى العالمي (...)

إكفهر جو السلام العالمي فانتصرت الولايات المتحدة الاميركية منذ الساعة الاولى لمصر مجازفة بعلاقاتها بحلفائها الاوروبيين الاقوياء. وهبت مع الولايات المتحدة الدول التي تؤيد في اغلب الاحيان سياستها العالمية، كما وقفت الى جانب مصر الدول الاسيوية والافريقية وهدد الاتحاد السوفياتي بالتدخل الفعلي، واذ بأربع وستين دولة في هيئة الامم المتحدة تصطف الى جانب الحق والعدالة.

اما الدول العربية فقد تنادى ملوكها ورؤساؤها لتلبية دعوة بيروت حيث قرروا

بالاجماع في حال عدم انسحاب القوى المعتدية من الاراضي المصرية المحتلة، اللجوء الى وسائل الاكراه الفعلي التي نص عليها كل من ميثاق الامم المتحدة وميثاق الضمان الجماعي العربي. وقد كفت ستة اسابيع من ضغط الرأي العام العالمي لقلب التراجع العسكري نصراً سياسياً باهراً. ثم كان اتفاق مصر والمملكة السعودية واليمن وسوريا والاردن على تحقيق حلف عسكري وقيادة موحّدة لجيوشها، ولحقه الغاء الاردن المعاهدة البريطانية وتعهد مصر والسعودية وسوريا له دفع المعونة المالية التي كانت تدفعها بريطانيا بموجب المعاهدة الملغاة. غير ان الاردن لم يلبث ان وقع فريسة حملة هدامة اشاعت فيه الاضطراب وهددت كيانه.

وقد ادرك رئيس الولايات المتحدة الاميركية مدى الخطر الذي يهدد السلام في الشرق الاوسط ان تداعى الاردن تحت الضغط الشيوعي. فطلب ونال موافقة الكونغرس على التدخل عسكريا حين وحيث تدعو الحاجة. واخيرا تغلّب الملك الاردني الشاب بحزمه وجرأته وبتأييد العاهل السعودي على متاعب بلاده واعاد اليها النظام والطمأنينة.

امام تغلغل النشاط الشيوعي المتواصل في بعض بلدان الشرق الاوسط، اعلن الرئيس ايزنهاور مبدأه المعروف فقبلته دول عدة منها لبنان. ان هذا المبدأ الذي يتجسم في مساعدات منوعة قد أثار شكوكا واتهامات عنيفة سمعها الرأي العام، ولكنه على رغم هذه الاتهامات وعلى عكس ما تذهب اليه لا يتضمن امتيازات ولا فوائد ولا شروط سياسية ولا عسكرية لمصلحة الولايات المتحدة الاميركية. وليس من اهدافه ولا نتائجه ان يحل محل التزاماتنا الدولية المنبثقة من ميثاق الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي العربي او من شرعة الامم المتحدة، ولا من شأنه ان يحد في صورة من الصور من مدى هذه الالتزامات. بل انها تحتفظ في نظرنا وفي سياستنا بالاولية والافضلية اللتين اقررناهما لها دائما. ان هذا المبدأ هو مظهر صداقة وتعاون وتشجيع من الولايات المتحدة تجاه دول الشرق الاوسط التي تعقد العزم على تعزيز امكاناتها لمقاومة الشيوعية وعواقبها الوخيمة».

(«النهار»، ٦ آب ١٩٥٧)

المحتويات

٥ المقدمة، بقلم غسان تويني
١٣ الفصل الاول: البداية
٢٣ الفصل الثاني: الموالاة والمعارضة
٣١ الفصل الثالث: سقوط الولاية الثانية
٥٣ الفصل الرابع: الرئيس
٦٩ الفصل الخامس: الثورة التي تأخرت
١٠٣ الفصل السادس: «الحلف الثلاثي»: عداوة رجلين وعهدين
١٣٧ الفصل السابع: المحاور المتقلّب
١٥٣ الفصل الثامن: محاولات لم تكتمل
١٧١ الفصل التاسع: الماروني اولاً واخيراً
١٩٥ الفصل العاشر: العائد الى الدير
١٩٩ عندما يموت التاريخ
٢٠٥ مواقف ورسائل: ١٩٥١ - ١٩٥٧

انجز طبع هذا الكتاب
من منشورات دار النهار
في العشرين من آذار
سنة الف وتسع مئة وثمان وثمانين
في المطبعة العربية في بيروت (لبنان)
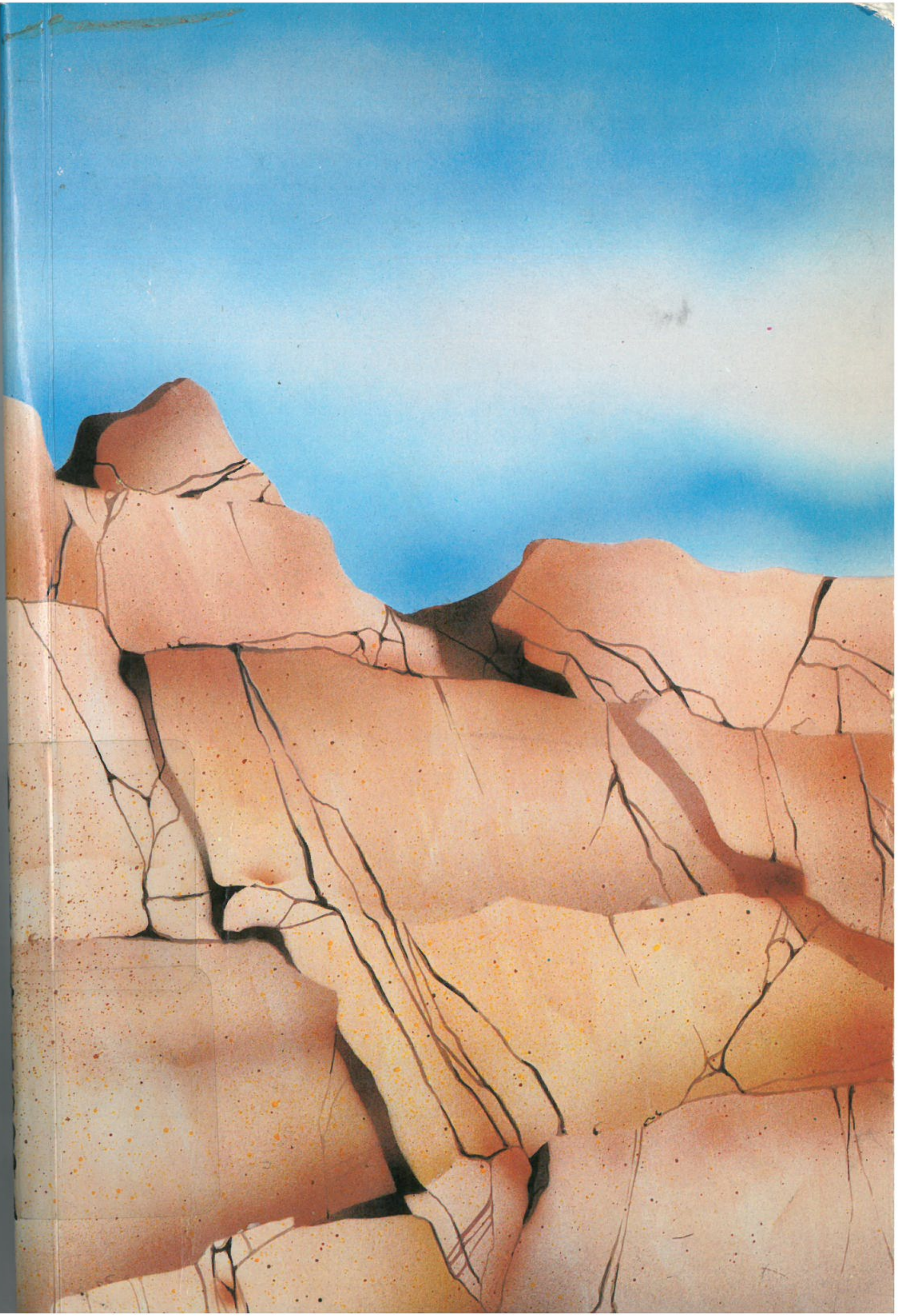
خطوط: فؤاد اسطفان.
الغلاف: جورج غالي.